

مخنارات السرائيلية



OCT. 2004

السنة العاشرة - العدد ١١٨ أكتوبر ٢٠٠٤



ترجمات عبرية

■ حرب أكتوبر: استمرار تبادل الاتهامات بين المخابرات العسكرية والموساد

■ هل تؤدي خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة إلى حرب أهلية في إسرائيل...؟

■ توقعات لصورة إسرائيل عام ٢٠١٤

■ إسرائيل تحتل المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق على البحث العلمي والتنمية

رؤية عربية

■ حدود التغير في العلاقات السورية الإسرائيلية

مخزنات السراييلية

مجلة شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
العدد ١١٨ - أكتوبر ٢٠٠٤

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

رئيس التحرير

د. عماد جاد

مدير التحرير

أيمن السيد عبد الوهاب

وحدة الترجمة

محب شريف

محمد اسماعيل

عادل مصطفى

منير محمود

أحمد الحملي

د. يحيى عبد الله

الإخراج الفني

حامد العويضي

المدير الفني

السيد عزمي

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٣٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٢٠٠ فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

المحتويات

٤	المقدمة.....د. عماد جاد
٥	أولاً : الدراسات
١٥	١ - مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل السابع-٢).....أرييه نيئور
٢٦	٢ - إيهود باراك ومحاربة الأشباح (الفصل الرابع عشر).....ران أدليست
٤٢	٣ - تحديات ما بعد الصهيونية.....إفرايم نيمني
٤٨	٤ - دراسة عن منظمات المجتمع المدني في إسرائيل.....اليغيزر جافي
٥٧	ثانياً : شهادات على حرب أكتوبر ١٩٧٣
٦١	١ - شهادة "إيلي زعيرا" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إبان حرب ١٩٧٣.....دان مرجليت
٦٤	٢ - شهادة "تسفي زامير" رئيس الموساد إبان حرب ١٩٧٣.....دان مرجليت
٦٤	ثالثاً : وثائق
٦٤	وثيقة تعويضات المستوطنين في إطار خطة فك الارتباط عن غزة.....صحيفة يديعوت أحرونوت
٦٤	رابعاً : افتتاحيات الصحف
٦٤	خامساً : الترجمات العبرية
٦٤	خطة فك الارتباط عن غزة :
٧٥	١ - إسرائيل تشتري المنازل من المستوطنين.....موشيه كوهين
٧٧	٢ - الحدود تتغير والمواطنون ينتقلون.....إليا هو سلفتر
٧٨	٣ - وجود الدولة أقوى من أي شيء.....شالوم تسوريال
٨٠	٤ - ميزان الرعب عند أبواب غزة.....عامي دور-أون
٨٢	٥ - استفتاء عام الآن.....آري شابيط
٨٣	٦ - إما الاستفتاء أو الحرب.....بمبي شيلج
٨٤	٧ - موافقة مجلس الوزراء المصغر على صرف تعويض لمن سيخلي منزله.....مناحم رهط ويفعات زوهار
٨٤	٨ - بعد التهديدات تعيين حراسة لباشي.....مناحم رهط
٨٥	٩ - المستوطنون يعودون إلى أيام تحريض أوسلو.....أوري جليمان
٨٦	١٠ - الوكالة اليهودية ستقيم مستوطنات جديدة لمن سيتم إخلاؤهم.....أريك بندر
٨٧	١١ - من يخشى إجراء استفتاء عام.....هيئة تحرير معاريف
٨٨	١٢ - ست أسباب للإستيطان.....يورام إتينجر
٩٠	صورة إسرائيل عام ٢٠١٤ :
٩٣	١ - إذا لم يفاجئنا بيريس.....شالوم يروشليمي
٩٤	٢ - ماذا سيحدث حتى عام ٢٠١٤.....إيتي روم
٩٦	٣ - نهايتنا.....جيا مروز
٩٦	٤ - كل شيء على ما يرام.....إيتي روم
٩٧	الجاسوس الإسرائيلي في البنتاجون :
٩٨	١ - تصريح وتلميح.....إيتمار رابينوفيتش
٩٨	٢ - تسريب معلومات إلكترونية لإسرائيل.....طال شنايدر
٩٩	إنهاء إضراب الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية :
٩٩	١ - بعد تسعة عشر يوماً انتهى الإضراب عن الطعام.....مروان عثمان وتل يمين فيلبوفيتش
٩٩	٢ - مصلحة السجون: إنهم لم يحققوا أي شيء.....علي واكد ورعان بن تسور
١٠١	أزمة حزب العمل :
١٠٢	١ - بيريس محض عرض.....المحامي ميلر
١٠٣	٢ - بيريس: هل تريدون انتخابات؟ لتقدموا إليها إذن.....يفعات زوهار
١٠٤	٣ - بيريس يجند "أعضاء الاحتياط" في الحزب.....يفعات زوهار
١٠٤	٤ - فيلنائي ضد بيريس: نحن لسنا خاسرين.....أتيلا شومبلاني
١٠٥	شؤون حزبية :
١٠٥	١ - الليكود ضد الليكود.....أخبار معاريف
١٠٦	٢ - جيل الشباب ساخط على الليكود.....يفعات زوهار
١٠٦	٣ - موقف الأقلية.....شالوم يروشليمي
١٠٧	٤ - حدث تاريخي في شاس: بني زري ودرعي يلتقيان.....إيلان مارسيانو
١٠٨	شؤون عسكرية :
١٠٨	١ - جهاز جديد لقياس درجات الحرارة في الجيش الإسرائيلي.....أمير بوخوفوت
١٠٩	٢ - ثورة تكتيكية في الجيش الإسرائيلي.....زئيف شيف
١١٠	٣ - انخفاض عدد حالات الانتحار بين أسلحة المتطوعين.....موران زليكوفيتش
١١١	٤ - تعيين "حاجي موردخاي" قائداً للواء المظليين.....أمير بوخوفوت وأوري جليمان

■ علاقات إسرائيل الدولية والإقليمية :

- ١ - مسؤولون أتراك زاروا إسرائيل.....ألوف بن ١١٢
- ٢ - قولوا نعم للأسد.....دوف جولدشتاين ١١٣
- ٣ - اتفاق تعاون علمي بين إسرائيل والولايات المتحدة.....يتسحاق بن حورين ١١٤
- ٤ - أكثر خطورة من سيناء.....جدعون ليفي ١١٤
- ٥ - غموض إيراني.....يوسى ميلمان ١١٥

■ الاقتصاد الإسرائيلي :

- ١ - شركة "تسيم" للملاحة تشتري سفناً بمبلغ ٨٢٠ مليون دولار من سامي عوفر.....يهودا شاروني ١١٧
- ٢ - إسرائيل تتصدر دول العالم في معدلات الإنفاق على الأبحاث العلمية والتنمية.....يوسى جرينشتاين ١١٨
- ٣ - حتى ٢٠٠٨ سيتم تشغيل خط سكة حديد يصل إلى إيلات.....تسفي زرحيا ١١٩

■ الرأي العام في إسرائيل :

- ١ - تالي فحيمة.. الابنة العاق.....يوسى يونه ١٢٠
- ٢ - عام جديد.. تقديرات استخباراتية جديدة.....محروس أبو حسين ١٢١

■ المجتمع الإسرائيلي :

- ١ - ٢٥ عاماً من الإنترنت.....يوفال درور ١٢٣
- ٢ - هكذا نعد عمالاً إسرائيليين.....عويد طيرا ١٢٤
- ٣ - قرية للأطفال المرضى: مكان يمكن الابتسام فيه.....شارون روفيه-أوفير ١٢٥
- ٤ - انخفاض عدد الحاصلين على إعانات البطالة بنسبة ١٨,٥% في عام ٢٠٠٤.....طل بمسون ١٢٦
- ٥ - اجتماع لتحديث نشاط "اتحاد المعابد الإسرائيلية".....حاييم نحتومي ١٢٧
- ٦ - مطلوب لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية.....صحيفة هاتسوفيه ١٢٧
- ٧ - هل تثقون في أن أطفالكم في أيدي أمينة؟.....إستي أهارونوفيتش ١٢٨
- ٨ - ملامح المشردين في إسرائيل.....تامار دريفلت ١٣١
- ٩ - إسرائيل ٢٠٠٤ أكثر ازدهاراً.....جيل حوريف ١٣٤
- ١٠ - النموذج الدرزي للقضاء على الشبح الديموجرافي.....تمارا تروفمان ١٣٤

■ المجتمع الحريدي في إسرائيل :

- ١ - حلول يوم السبت: فك ارتباط ليتواني.....صحيفة معاريف ١٣٦
- ٢ - جلس الاثنان معاً.....أفيشاي بن حاييم ١٣٨
- ٣ - يجب أن يوزع الحريديم على الوحدات المقاتلة أيضاً.....عامير رافوبورت ١٣٩
- ٤ - صوت الحاخامات الفردي.....ميتير بوزجالو ١٤٠
- ٥ - مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية للتلاميذ الحريديم جيدة.....يولي حرومتشكو ١٤١

■ حوارات :

- ١ - حوار مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "أريئيل شارون".....بن كسبيت ١٤٢
- ٢ - حوار مع "إيلان بيكر" المستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية.....ألوف بن ١٤٨
- ٣ - حوار مع رجل الإعلام الأمريكي الإسرائيلي "حاييم سابان".....أندرو روس سوركين ١٥١

■ استطلاعات :

- ١ - مقياس السلام لشهر أغسطس ٢٠٠٤.....إفرايم يعر وتمر هيرمان ١٥٥
- ٢ - ٥٨% يؤيدون فك الارتباط.....أوري روزن ١٥٨
- ٣ - الغالبية: المستوطنون سيلجأون إلى العنف في الإخلاء.....أتيلا شومبلفي ١٥٩
- ٤ - عام غياب التفاؤل.....دانييل بن سيمون ١٦٠
- ٥ - نسبة التمييز والفروق بين التلاميذ أبناء القصابات المختلفة.....جدعون عيشت ١٦٢
- ٦ - المهاجرون يريدون التهود ولكن الإجراءات معقدة.....دورون شيبير ١٦٤
- ٧ - ٤٠% فقط سيرتادون المعابد في الأعياد والفنادق كاملة العدد.....عميرام بيركت، عيريت روزنبلوم ١٦٦
- ٨ - آلاف اليهود الفرنسيين يشترون شققاً في إسرائيل.....دوريت بار ١٦٧
- ٩ - ما الذي سيعود على من ذلك؟.....داليا شاحوري ١٦٧

■ شخصية العدد: موشيه كاتساف

■ سادساً : رؤية عربية

- ١ - حدود التغير في العلاقات السورية الإسرائيلية.....ريمون ماهر كامل ١٧١
- ٢ - عودة الأسباط المفقودة كمبشر بمجيئ المسيح المخلص.....د. ليلي إبراهيم أبو المجد ١٧٤
- ٣ - الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية مصلحة دولية وإقليمية ومحلية.....رؤوف سليمان أبو عابد ١٧٩
- ٤ - قرارات حرب أكتوبر المجيدة.....لواء دكتور محمود خلف ١٨٢

■ سابعاً : مصطلحات عربية

- ١ - إعداد: وحدة الترجمة ١٨٥

◆ مقدمة ◆

الحوار الوطني الفلسطيني وخطة شارون

فى إطار التقلص المتواصل لمشروعات التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، والتي انتقلت على مدار السنوات العشر الماضية من اتفاق أوسلو إلى خريطة الطريق، ثم إلى خطة شارون بالانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة، بدا واضحاً أن إسرائيل، ولا اعتبارات كثيرة فلسطينية وإقليمية عربية ودولية، قد نجحت فى القفز باستمرار فوق ما هو مطروح والانتقال بالقضية إلى دائرة أكثر تقلصاً، فبعد الحديث عن اتفاق شامل - أوسلو - ينتهى عام ١٩٩٨ بدولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضى المحتلة فى عدوان يونيو ١٩٦٧، جاء الحديث عن خطة خريطة الطريق التى تحدثت عن تسوية تنتهى بدولة فلسطينية مستقلة عام ٢٠٠٥، وبعدها مباشرة بات مطروحاً التعامل مع خطة شارون للانسحاب أحادى الجانب من قطاع غزة دون ارتباط واضح بالضفة الغربية المحتلة ودون حديث محدد عن دولة فلسطينية مستقلة.

وقد حظيت الخطة الأخيرة بتأييد متزايد من قبل القوى الدولية المختلفة، وبدأت تتعامل معها قوى إقليمية رئيسية، فى طليعتها مصر، باعتبارها فرصة ينبغى استغلالها ووضعها ضمن إطار خطة خريطة الطريق. وفى مواجهة هذه الخطة انتقل الاهتمام العربى إلى العمل من أجل الاستفادة من فرصة "انسحاب إسرائيل" من أراض فلسطينية، والعمل على محاصرة التذاعيات السلبية التى يمكن أن تترتب على تنفيذ هذه الخطة دون ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل، فشارون يراهن على وقوع "حرب أهلية فلسطينية" فى غزة تدور حول أحقية إدارة القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلى.

ومن أجل مواجهة هذا السيناريو، بذلت مصر جهودها من أجل ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل أولاً عبر إجراء إصلاح حقيقى فى السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم رعاية حوار وطنى فلسطينى بين الفصائل المختلفة للتوصل إلى أجندة وطنية فلسطينية للتعامل مع استحقاقات المرحلة القادمة. ويبدو واضحاً الآن أن هناك عقبات حقيقية تقف فى وجه إجراء إصلاح حقيقى فى السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعرقل إجراء حوار وطنى حقيقى بين الفصائل المختلفة. وقد كشفت تجارب الأسابيع الماضية عن سلبيات عديدة لا تزال تحول دون تقوية الموقف الفلسطينى، الأمر الذى يساعد الحكومة الإسرائيلية على مواصلة إدعاءاتها بغياب شريك فلسطينى للسلام.

من هنا، يمكن القول أنه ومع إدراكنا للسلبيات الهائلة الكامنة فى خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة، فإن القضية لم تعد الحديث عن سلبيات فقط، بقدر ما باتت تهدد جوهر حقوق الشعب الفلسطينى بسبب بطئ عملية الإصلاح فى السلطة الوطنية من ناحية، والفشل فى التوصل إلى أجندة وطنية بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. وفى ظل الظروف الراهنة، بكل ما تحمله من مخاطر، يمكن القول أن إتمام عملية الإصلاح فى السلطة الوطنية وتوصل الفصائل المختلفة إلى أجندة مشتركة للعمل الوطنى فى المرحلة القادمة سوف يساعد فى بلورة موقف فلسطينى متماسك يستخدم كنقطة انطلاق جديدة فى العمل الوطنى الفلسطينى. ويمكن أن يوفر أساساً قوياً لجهود عربية تعمل باتجاه الولايات المتحدة وباقى أعضاء اللجنة الرباعية من أجل تطبيق خطة خريطة الطريق، وتطالب هذه الأطراف بإثبات حسن نواياها تجاه القضية الفلسطينية عبر تمويل عملية شراء المستوطنات اليهودية فى قطاع غزة وعدم السماح بهدم هذه المستوطنات بعد مغادرة المستوطنين لها. ويمكن القول هنا أن هذه الخطوة تمثل إجراء حقيقى لوضع لبنة أولى فى خطوات بناء الثقة كأساس لمفاوضات شاقة تتعلق بالضفة الغربية.

د. عماد جاد

◆ دراسات ◆

١

مفهوم أرض إسرائيل الكاملة (الفصل السابع - ٢): تقديس الوضع الراهن شجب إمكانية تقديم أى تنازل إقليمي

بقلم: آرييه نيئور - ترجمة وإعداد: د. أشرف الشرقاوى

◆ انتشار وانحسار المطالبة بالضم الرسمى للمناطق المحتلة:

فى إطار محاولة أنصار أرض إسرائيل الكاملة إضفاء الشرعية على مطالبهم يمكن ملاحظة سعيهم لإرساء الموقف الأصولى (الداعى للاستيلاء على ضفتى نهر الأردن) على أساس من الزعم بوجود حق تاريخى لليهود فى هذه الأرض، وتحويل هذا الحق إلى واجب، إلى جانب استخدامهم لاعتبارات ثانوية يوظفونها لخدمة هذا الزعم. غير أن وزن هذه الاعتبارات الثانوية قد ازداد بالتدريج كلما مضى الوقت بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بدون وقوع حرب أخرى. وتشير الدعوى إلى الحفاظ على الوضع الراهن مشكلة ترجع إلى التناقض الداخلى بين احتلال الأراضى الفلسطينية بشكل دائم وبين السعى إلى إقامة ما يوصف بأنه دولة يهودية وديمقراطية، ولا سيما فى ظل وجود أعداد هائلة من المواطنين فى الأراضى الواقعة بالضفة الغربية لنهر الأردن، وسوف نقف فيما يلى على أساليب مواجهتهم لهذه المشكلة.

جدير بنا أن نلفت النظر إلى أن الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن كان القصد منها الحفاظ على الوضع الراهن على المستوى الإقليمى، والذي يتمثل فى سيطرة إسرائيل على الأراضى التى استولى عليها الجيش الإسرائيلى، بينما لم يشغل بال أنصار أرض إسرائيل الكاملة على الإطلاق الوضع القانونى للأرض المحتلة باعتبارها أرض خاضعة لسيطرة الحكم العسكرى، الذى يمثل دولة الاحتلال. والحق أن الوضع القانونى ما كان ليتمثل إرضاء لمطالبهم الأيديولوجية، لأن شرعية وجود الحكم العسكرى مستمدة من كونه مؤقتاً، باعتباره تسوية مؤقتة أو ترتيباً لفترة انتقالية، إلى أن ينتهى الاحتلال بطريقة أو بأخرى. ويرجع اعتبار الحكم العسكرى مؤقتاً إلى طبيعته ذاتها، وعلى هذا الأساس فإن تغيير الوضع الإقليمى يستلزم تغيير الوضع القانونى، من أجل إضفاء الشرعية على وجود إسرائيل فى المناطق المحتلة، رغم أن أنصار أرض إسرائيل الكاملة كانوا يعتقدون أن دولة إسرائيل تفرض سيطرتها القانونية على أرض ليس فى استطاعة أى دولة أخرى أن تثبت أحقيتها فيها أكثر منها. غير أن قيادات أرض إسرائيل الكاملة قد تجاهلت هذه المشكلة فى سنوات النشوة بين حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣، سواء منهم من كانوا يعتبرون أن الأساس هو فرض الاحتلال، أو من كانوا يعتبرون أن الأساس هو الاستيطان. وقد كان كلا الطرفين يعتقد أن الواقع الميدانى هو الضمان لاستمرار الوضع الجديد، ولم يجد أى من الطرفين بالتالى حاجة إلى الإعلان عن الوضع القانونى للمناطق المحتلة. ومن هنا جاءت الدعوة إلى الاستيطان المكثف السريع- الذى يهدف إلى فرض أمر واقع غير قابل للتغيير- لتحتل مكان الصدارة فى صراع أنصار أرض إسرائيل الكاملة، رغم أنها حركة نشأ المتحدثون الرئيسيون باسمها - مثل ناتان ألترمان ويتسحاق تفنكين ويوسف تفنكين واليعيزر ليفنا وتسفى شيلواح وموشيه شامير- داخل التيارات والتكتلات المختلفة فى حركة العمل الصهيونى. وكان الافتراض الرئيسى لهم هو أن الاستيطان هو الذى سيحدد حدود الدولة، وكان بعضهم يعتبر الاستيطان فى حد ذاته هو الهدف الرئيسى للمشروع الصهيونى بالكامل، ولذلك فقد كان الأساس الأول لديهم هو خلق الظروف المناسبة للاستيطان. ولم يكن أى من الطرفين يعتقد أن فرض

سيادة الدولة بشكل رسمي وعلني على المناطق المحتلة هو الهدف من الصراع السياسي الذي يخوضه، والذي كان يهدف إلى منع الانسحاب من الأرض المحتلة التي يصفونها بالأرض المحررة. وكانوا يعتقدون أن الاستيطان هو فرض للسيادة بشكل عملي، بينما كان ضم الأرض رسمياً في نظرهم بمثابة نتيجة واقعية وتدرجية للنشاط الاستيطاني. وكان معارضوهم المعاصرين يصفون هذا الاستيطان بأنه ضم تدرجي حثيث للأرض، وإن لم يكن بشكل علني.

حدث في وقت لاحق تغيير في توجهات هؤلاء بعد الإحباط الشديد الذي تعرضوا له نتيجة لاتفاقيات كامب ديفيد. فقد بدأوا عندئذ في الصراع من أجل ضم هضبة الجولان، وكان التعاون الذي حظوا به من جانب صقور حزب العمل من بين عناصر الضغط الذي تعرضت له حكومة بيجين لفرض سيادة الدولة القانونية على هضبة الجولان. وفي وقت لاحق أعربت دوائر في تلك الحركة عن اعتقادها بأن الكنيست لو كان قد ضم جميع المناطق إلى إسرائيل عند ضم القدس، لكان فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية سيؤدي إلى القضاء على الجدل بشأن المناطق المحتلة وهو في المهد؛ غير أنهم لم ينظروا إلى الموضوع بهذه الطريقة وقت ضم القدس. فمع وفاة رئيس الوزراء ليفي أشكول وتشكيل حكومة جولدا مئير الأولى، لفت ألتيرمان الأنظار إلى أن وزير الدفاع موشيه ديان وحده هو الذي يقترح "أقتراحاً عملياً وواضحاً أفرزه فكر خلاق وشجاع" يضع في الاعتبار الظروف التي أفرزها الزمن، ويعتمد بشكل أساسي على الاستيطان والاندماج الاقتصادي لأهالي المناطق في الدولة، "وغير ذلك من الأفكار التي تتجه في هذا الاتجاه؛ والتي من بينها فكرة تطبيق القانون الإسرائيلي على المناطق، وإلغاء التعامل القانوني بالدينار الأردني فيها"، مع الحفاظ على سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن. وكان إخلاص ألتيرمان لتراث حزب ماباي التاريخي يدفعه إلى الإعراب عن تقديره للأبعاد الإدارية والاقتصادية وبالطبع الاستيطانية أكثر من تقديره للضم في حد ذاته. وذلك لأنه من وجهة نظر أنصار أرض إسرائيل الكاملة، تعد خطة ديان بمثابة "خط لا يمكن بدونه إعلان سيادة إسرائيل بشكل فعلي على المناطق ولا يمكن القيام سوى بتصرف دعائي بحت، بينما في وجوده لا يكاد يكون هناك أي فائدة لإعلان السيادة المذكور".

كانت نقطة انطلاق حركة أرض إسرائيل الكاملة هي وحدة الأرض والدولة باعتبارها أمر واقع أفرزته حرب يونيو ١٩٦٧. وقد عبر عن هذا اليعيزر ليفنا، وهو أحد قيادات حركة أرض إسرائيل الكاملة وأحد أهم المتحدثين باسمها حتى يوم وفاته على النحو التالي:

"إن كل المناطق التي في حوزتنا هي جزء من أرض إسرائيل. والاعتراف بهذا هو وحده الأساس لوجودنا هنا، بالحق وليس بالقوة وحدها. ولا يمكننا إجراء مفاوضات سلام سوى على أساس هذا الحق فقط. وتقويض هذا الحق يسلبنا أي أساس سياسي أخلاقي لهذا الوجود... إن أنصار أرض إسرائيل الكاملة لا يبتكرون صياغات جديدة، وقد كانت حكومتنا بعد حرب يونيو ١٩٦٧ على استعداد لإجراء مفاوضات سلام على أساس اتفاقيات الهدنة مع تعديلات طفيفة متبادلة في الحدود. والآن يجب إجراء المفاوضات على أساس اتفاقيات وقف إطلاق النار مع تعديلات طفيفة متبادلة في الحدود".

وبهذه الطريقة فقد كان السعي إلى إضفاء الشرعية على الوضع الراهن يستند إلى سابقة متفق عليها جرت في الماضي؛ وكان محك الاختبار بالنسبة للسياسة المقترحة هو مدى اتفاقها مع السياسة التي كانت متبعة في الماضي، وبذلك لم تكن هناك أي حاجة للتوصل إلى صياغة جديدة. وكانت المشكلة في الأسلوب الذي اقترحه ليفنا ترجع إلى صعوبة اعتبار الموقفين متماثلين، وإلى صعوبة المقارنة بين الظروف والتوقيت في الفترة التي تلت الحربين في عام ١٩٦٨ وعام ١٩٤٩. كان تكتيك الإعلان عن الاستعداد للتفاوض بدون تحديد مسبق للمواقف التي سيتم اتخاذها يبدو لمن كانوا أعضاء في حزب ماباي التاريخي تعبيراً عن الذكاء السياسي. وقد عبر عن ذلك ناتان ألتيرمان بقوله إن "الصيغة المتفق عليها" بشأن تأجيل اتخاذ القرار بشأن مستقبل المناطق إلى حين الانتهاء من المفاوضات مع العرب هي أداة ملائمة ولها قيمة كبيرة في إجهاض الضغوط السياسية في هذه المرحلة. وقد طالب - استناداً إلى برجماتية حزب ماباي - بإرساء دعائم الوجود الإسرائيلي في أرض إسرائيل الكاملة عن طريق بناء المستعمرات؛ الذي سيكون تأكيداً للمطالبة بالحق وتأكيداً لوجود إسرائيل في المناطق بشكل يتسم بالاستقرار، وهو ما وصفه في أحد مقالاته الأخيرة بأنه "أسرلة المناطق" ويقصد بهذا التعبير إضفاء الطابع الإسرائيلي على المناطق عن طريق تكثيف الوجود الإسرائيلي فيها.

غير أن هذا الأسلوب في الخطاب لم يكن محل إجماع بين نشطاء الحركة والمتحدثين باسمها. فقد طرح بعضهم، وهم من المنتمين إلى حركة بيتار (١) والاتجاه التصحيحي في الحركة الصهيونية بصفة عامة، في مؤتمرات الحركة وصحيفتها ضرورة المطالبة بضم المناطق من الناحية القانونية. وكان التبرير السائد لذلك هو أنه لأغراض الدعاية ولإثبات شرعية الاستيلاء عليها، بالإضافة إلى أن هذا من متطلبات السعي لتحقيق الشرعية الدولية، حتى يعتاد العالم على الواقع الجديد؛ بحيث يتسبب ضم المناطق في تقليل الضغوط الواقعة على إسرائيل. وقد كان الياكيم

هاعتسائي يرى في الامتناع عن ضم المناطق إخطاراً للعالم بأن الوضع الراهن هو وضع مؤقت، أي أنه تنازل عن الزعم بالحق في الاستيلاء على المناطق. وفضلاً عن ذلك فقد كان الوضع القائم هو وضع "سلطة بدون سيادة" أو "حيازة أرض أجنبية" أو "احتلال مؤقت لمساحة من أرض الطرف الآخر"، وهو ما يعنى الاعتراف بشرعية مزاعم العدو. وفي هذا الصدد يقول الياكيم هاعتسائي إن القانون الإسرائيلي يتضمن بالفعل آلية لفرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة التي وصفها بأنها "مساحات من أرض إسرائيل المحررة"، غير أن هذه الآلية في اعتقاده لم يكن من الممكن الإفادة منها سوى بقرار حكومي. وطالما لم يصدر هذا القرار.. فإن الخليل ونابلس وغزة والقنيطرة وأريحا لن تكون خاضعة لسيادة إسرائيل. وسيظل الوضع القانوني لهذه المناطق وضع أرض محتلة بشكل مؤقت، وسيقتصر وضع الجيش الإسرائيلي فيها على وضع جيش معاد؛ بينما تظل السيادة القانونية فيها مكفولة لمصر والأردن وسوريا. فطالما لم تفرض إسرائيل سيادتها القانونية على المناطق المحتلة فإنها بذلك تعترف بأن الوضع الراهن مؤقت، ولذلك فإن ضم الأرض ضروري لجعل الوضع الراهن وضعاً دائماً وللحفاظ عليه. وقد طور هاعتسائي وجهة نظره بالتدريج إلى أن توصل لنتيجة مفادها أن القانون يحظر على الحكومة التنازل عن أي من المساحات التي توصف بأنها جزء من أرض إسرائيل. وقام هاعتسائي بتحليل التطور التشريعي الذي انتهى بإصدار قانون ضم القدس الشرقية إلى دولة إسرائيل. واستنتج من كلمات وزير العدل أن ما جرى هو إعلان سيادة الدولة على مساحات خاضعة لسيادتها الفعلية. واستنتج من العملية التشريعية حسبما وصفها الوزير يعقوف شمشون شايبيرا في كلمته أمام الكنيست نتيجة مغرقة في المبالغة، ومفادها أن الكنيست قد فوض الدولة في إعلان سيادتها الكاملة على تلك المناطق، وقد عبر بذلك عما وصفه بأنه "حق إسرائيل في السيادة على كافة مساحات فلسطين التاريخية، حتى لو لم يتم في إطار هذا الإجراء التشريعي فرض قانون وإدارة وقضاء الدولة على الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل فعلي". وقد انطلق هاعتسائي من مزاعم السيادة النظرية التي تتمتع بها دولة إسرائيل في المناطق المحتلة للقيام بخطوة أخرى ذات أهمية شديدة، وهي خطوة نزع الشرعية عن سلطة الحكومة في التفاوض حول المستقبل السياسي للأراضي المحتلة الواقعة غربى نهر الأردن، وذلك على النحو التالي:

"إن من يسعى إلى إلغاء حق الحكومة في الإعلان عن سيادتها على الأراضي الواقعة في الضفة الغربية، وإلغاء حقها في فرض سيادتها العملية بإصدار قرار بسيط إنما يخالف بذلك دستور دولة إسرائيل غير المكتوب، كما يخالف البند ١١ من قانون نظام الحكم والقضاء، وسوف تؤدي أي اتفاقية يتم التوصل إليها مع حسين (ملك الأردن) لإلغاء هذا الحق تماماً".

فإذا كان لإسرائيل دستور غير مكتوب، وإذا كان هذا الدستور يستوجب تفسير كل قانون وكل تصرف إداري وسلطوي بما يتماشى مع روحه ومبادئه، وإذا كان هذا الدستور يحظر أي تنازلات إقليمية، فيمكن عندئذ أن تكون التعليمات التي تصدرها الحكومة للجيش بالانسحاب تعليمات غير قانونية، وبذلك سيصبح جنود الجيش الإسرائيلي الذين ينفذون تعليمات الحكومة مجرمين، ويمكن معاقبتهم عن ذلك. وقد استنتج هاعتسائي في مقال آخر بالفعل نتيجة مفادها أن جنود الجيش الإسرائيلي يجب ألا ينفذوا تعليمات الحكومة بالانسحاب من أريحا، وأن الكنيست إذا أصدر قانوناً يقضى بتفويض الحكومة في اتخاذ قرار بالانسحاب فإن هذا القانون سيكون غير شرعي من الناحية الفعلية، وذلك على ضوء السابقة القانونية التي أقرتها محاكمات نورنبرج ومحاكمات كفر قاسم (٢). وكتب في نهاية مقاله يقول إنه "عندما تأتي سكين كيسنجر لتقتطع المزيد من الشرائح من جسدنا القومي سيحين الوقت لطرح سؤال صريح وهو: ما الذي يحظره القانون على الحكومة وماذا يجب أن يفعله المواطنون من أجل منع الحكومة من القيام بإجراءات غير قانونية؟" وقد عبر هاعتسائي عن هذا التوجه بشكل أكثر صراحة بعد اتفاقيات أوسلو. ففي السبعينات، وعلى ضوء حرب أكتوبر ٧٣ لم يكن له شركاء في النظرية القانونية التي ألفها أو في اعتبار تغيير الوضع الإقليمي الراهن جريمة حرب ضمنياً، أو في المقارنة الضمنية من هذا المنطلق بين الحكومة الإسرائيلية التي تقدم أي تنازلات إقليمية وبين مجرمي الحرب الذين حوكموا في نورنبرج، بما يعطى شرعية ضمنية للتمرد على الحكومة، وبالتالي فإن ذلك السؤال الصريح ظل بلا جواب مكتوب. ولكن فكرة نزع الشرعية عن سلطة الحكومة في التنازل عن أي مناطق كانت تعبر عن رأي كثيرين من أنصار أرض إسرائيل الكاملة، حسبما سنرى في موضع لاحق.

عبر إسرائيل إلداد بقدر أكبر من الوضوح عن الأيديولوجية التي استند إليها هاعتسائي في تحليله القانوني. وتساءل عن سبب الامتناع عن ضم المناطق، الذي يفتح الباب لاحتمال انسحاب ممكن في المستقبل نظراً لبقاء الأرض منقسمة بعد الحرب بعامين. ولم يكن يرى أن انقسام الأرض قاصر على الناحية القانونية وحدها، بل كانت نوايا الحكومة الظاهرة من تصرفاتها السياسية ومن الخطط التي تتبلور داخل الحكومة ومن الصراعات بين أعضائها تعبر أيضاً عن هذا الانقسام، كما كان هذا الانقسام يظهر أيضاً من عدم تشجيع الهجرة العربية إلى الخارج، ومن شق طريق التفاف حول مدن عربية في غزة ومن الأحاديث التي تجرى حول جعل الحدود في شرم الشيخ بدلاً من جعلها

عند قناة السويس. وتساءل في مرارة مستخدماً أساليب بلاغية تشير في اللغة العبرية إلى الخراب عن الأسباب التي تدعوهم لخيانة أرض إسرائيل بهذه الطريقة. ومن خلال استخدامه لكلمة خيانة في وصف سياسة الحكومة عبر عن استيائه من عدم قدرة القوى الجماهيرية المؤيدة لإقامة المستعمرات على إجبار الحكومة على اتخاذ قرار بتنفيذ سياسة الضم وقال في هذا الصدد:

"بعد عامين من التحرير ظل المصطلح غير الشرعي الذي يصف الضفة الغربية والقطاع بأنها "أراضي محتفظ بها" ينقض تأكيداتنا بأن ما قمنا به هو تحرير للأرض ويفتح الباب أمام منظمة فتح وأنصارها في الداخل والخارج. غير أن هذا المصطلح لا يحسم الأمور ضدنا كما أن تسمية يهودا والسامرة لا تحسمها لصالحنا. وما يؤثر على الأمور فعلياً هو كون أراضي البلاد منقسمة وخاضعة للحكم العسكري وحده. وما يؤثر هو منع اليهود من الدخول وإقامة مستوطنات، والسماح بالعودة لآلاف العرب بدلاً من تشجيعهم على الهجرة. وما يؤثر هو العبث بالخرائط. فهناك عشرات ومئات الحقائق التي تكرر التقسيم فعلياً".

لم يكتف إلداد بالتعبيرات التي تتناول التقسيم ظاهرياً، وتساءل عن المصدر الداخلي لخيانة أرض إسرائيل، التي وصفها بأنها خيانة لما كان عقيدة ومبدأ أساسياً لدى كل صهيوني. كيف ولماذا وبأى طريقة وصلت دولة إسرائيل إلى هذه الخيانة؟ وقد ربط بين الرد على هذا السؤال وبين الانقسام الصهيوني الذي يتردد دعاته بين مبادئ العالمية وبين تفضيلهم لأشياء محددة، ويلقون صعوبة في تفضيل أي الطرفين على الآخر، إلى الحد الذي أدى إلى وجود مرض نفسي جماعي بين صفوف الشعب، الذي يعاني من انقسام في شخصيته القومية. فقد كان تقسيم الأرض نتاج انقسام الشخصية القومية داخل الحركة الصهيونية. وقد تسبب الشعور بالذنب الناتج عن التخلي عن المبادئ المثالية العالمية والاتجاه إلى القومية التي تؤكد على مبادئ خاصة محددة مستمدة من الماضي- الذي واكبته بالضرورة عودة إلى الجذور التي كانت أحياناً لا عقلانية- إلى نشأة أعراض نموذجية لمرض انقسام الشخصية نتيجتها الحتمية هي التقسيم. فلا تزال شخصيتنا القومية منقسمة ولذلك لا تزال الأرض منقسمة.

لم يكن الأمر قاصراً على الناحية النظرية، ففي مجال العمل الدبلوماسي أيضاً كان هناك من يعتقدون أن ضم المناطق المحتلة لإسرائيل كفيل باستمرار الوضع الراهن إلى الأبد. وفي هذا الصدد كتب أحد العاملين في هذا المجال "يجب علينا الإعلان عن أن الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل بأسرع ما يمكن، قبل أن يقوموا بالضغط علينا للانسحاب من هذه المناطق، ولو في إطار خطة ألون (٣). وأعرب عن ثقته التامة في استقرار الوضع الذي سينشأ بعد أن تقرر الحكومة رسمياً ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء بأسرع ما يمكن إلى إسرائيل. حيث كان يعتقد أنه سيكون من الصعب حتى على إدارة نيكسون الاعتراض على هذا الأمر الواقع، حيث لا توجد دولة ذات سيادة تحترم نفسها يمكن أن تقتطع من أرضها أجزاء وتعطيها للآخرين". ولم يكن ضم الأرض هنا يأتي كمصدر للشرعية على غرار ما كان يؤمن به أنصار الاتجاه التصحيحي في الحركة الصهيونية، بل كان يأتي كدعم للواقع الذي يعبر عنه الوضع الراهن، نظراً لأن أي "دولة تحترم نفسها" لا يمكن أن تتنازل عن مساحة من الأرض التي فرضت سيادتها عليها.

يجب قراءة هذا الكلام في السياق السياسي الذي ورد فيه، وهو سياق النشاط الذي كان يستهدف إقناع الولايات المتحدة بعدم جدوى الضغط على إسرائيل من أجل تغيير الوضع الراهن في ذلك الوقت. وكان الافتراض الأساس هو أن الرئيس الأمريكي إذا اقتنع بأن دولة إسرائيل ليس في استطاعتها، لأسباب داخلية أو خارجية العودة إلى الوضع السابق على الحرب، فإن الإدارة الأمريكية لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل لأنها لن تكون راغبة في المخاطرة بإهدار جهدها ومكانتها في نشاط لا طائل منه. ولم يكن هذا الكلام يتطرق على أي وجه من الوجوه لموقف الجانب العربي. فقد كانت "المعركة السياسية"- حسبما اعتادت الدوائر التي تعمل من أجل الاحتفاظ بالمناطق المحتلة وضمها لإسرائيل أن تسميها- موجهة بشكل أساسي للإدارة الأمريكية والكونجرس والرأي العام الأمريكي. وكان اكتساب الشرعية في نظر هذه الدوائر بالنسبة لهم يعد إنجازاً سياسياً بالغ الأهمية في حد ذاته فضلاً عن كونه ضماناً باستمرار الوضع الراهن. كان الممثلون الأساسيون في هذا الصدد إذن هم الإسرائيليون والأمريكيون، وفي بعض الأحيان كان السوفييت ينضمون إليهم حيث كانوا يلعبون دور الشرير، أما العرب فلم يكن لهم دور حقيقي في هذا السيناريو. وكان ينظر إليهم على أنهم مجرد متلقى، أو على أنهم أشياء أكثر منهم شخصيات مؤثرة في المجال السياسي. وهكذا كان يجري تصوير جذور النزاع العربي الإسرائيلي على أنها نتاج مؤامرات السياسة الاستعمارية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، وكان ادعاء العرب أن لهم حقوقاً تاريخية في البلاد يصور أيضاً على أنه ابتزاز استعماري.. كان هذا هو الأسلوب الذي تناول به يتسحاق شامير النزاع في وقت لاحق عندما أصبح رئيساً للوزراء، وقد أكد على هذا التصوير المبعوثون الدعائيون الذين أوفدتهم حركة أرض إسرائيل الكاملة إلى الولايات المتحدة في الفترة بين حرب يونيو ٦٧ وحرب أكتوبر ٧٣. وكتب أحدهم وهو الصحفي أرييه جيلوم رجل الدعاية المعروف يقول في استيائه: "لم أتمكن أبداً من

تفهم سبب عدم مطالبة حركة أرض إسرائيل الكاملة للحكومة الإسرائيلية بتوحيد المناطق بشكل عملي ونظري وضمها لإسرائيل كما فعلت بالقدس. ومن الصعوبة بمكان أن أتفهم ألا تطالب الحركة بذلك الأمر الآن أيضاً. وقد كان هو الآخر أيضاً ينظر إلى الموضوع من الزاوية الخاصة بالدعاية في الولايات المتحدة بين الرأي العام الأمريكي، وكان يعتقد أن توجيه الاهتمام إلى المطالبة بضم الأرض سوف يفرض على الحكومة أيضاً الاهتمام بذلك، فبدون طرح مشكلة ملكية هذه الأرض لا توجد أي فرصة لنجاح النشاط الدعائي. أما شموئيل كتس فقد تناول الموضوع بشكل أوضح - في مقالات نشرها في الداخل والخارج، وفي أحاديث عديدة له في الإعلام الأمريكي، كممثل للحركة ثم كممثل لبيجين في الفترة بين فوزه في الانتخابات وبين تشكيله لحكومته ثم عندما تولى منصب المستشار القانوني للحكومة إلى أن استقال من عمله في مكتب بيجين في غضب لأسباب أيديولوجية - وأكد على الزعم بحق دولة إسرائيل في التصرف في المناطق حسبما يروق لها.

كان كتس عضواً في قيادة منظمة "إتسل" العسكرية اليمينية في الفترة التي تولى فيها بيجين قيادتها، كما كان قبل ذلك من نشطاء الحزب التصحيحي وكان على صلة بجابوتسكي، وقد أصبح بعد قيام الدولة عضواً في الكنيست الأول، وانشق على حركة حيروت نظراً لخلافاته مع بيجين. وكان توجهه يستند إلى التراث الأيديولوجي التقليدي للتصحيحيين، كما استند للنقد الذي وجهه إلى بيجين في وقت لاحق إلى هذا التراث وجاء باسم مبادئه المقدسة. لم يكن هناك توجه مماثل في حركة أرض إسرائيل الكاملة التي كان كتس واحداً من المتحدثين باسمها كما كان واحداً من نشطائها المخلصين. وقد امتنعت الحركة نفسها تماماً في تلك الفترة، بين حربي يونيو ٦٧ وأكتوبر ٧٣، عن المطالبة بضم الأراضي المحتلة. ونظراً للنقد الذي تعرض له نشاطها بسبب هذا التوجه، وفي ظل الإعلان عن إمكانية التفاوض حول التسوية المرحلية مع مصر، والتي تقضي بانسحاب إسرائيل من خطوط وقف إطلاق النار في قطاع قناة السويس، اجتمع مجلس الحركة في جلسة لبحث مشكلة تطبيق القانون الإسرائيلي على الأراضي المحتلة التي وصفتها بأنها "أراضي محررة تقع على حدود وقف إطلاق النار". وألقى يهودا بلوم الخبير في القانون الدولي (والذي أصبح في وقت لاحق أستاذاً في الجامعة العبرية ثم سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة) محاضرة أمام المجلس، أوضح فيها أن القانون الدولي ليس به ما يمنع من تطبيق القانون الإسرائيلي على جميع الأراضي الواقعة في حدود فلسطين التاريخية تحت الانتداب. وقد أكد بنيامين هاليفي عضو الكنيست عن المجموعة البرلمانية لحزب جاحال والقاضي السابق في المحكمة العليا الإسرائيلية على صحة ما أفتى به بلوم. وتحدث حاييم ياحول المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، والذي كان رئيس حركة أرض إسرائيل الكاملة في ذلك الوقت، عن سياسة الحركة. وأكد أن من المحبذ مطالبة الحكومة بالقيام بمبادرة سياسية وتشريعية لجعل الأراضي المحتلة جزءاً من دولة إسرائيل بكل ما لهذا الكلام من معنى. ولكن في هذه الجلسة أيضاً لم يتخذ أي قرار بتأييد ضم المناطق لإسرائيل. فقد عاود المجلس في قراره التأكيد على شجبه للانسحاب كما أعلن شجبه لفكرة التسوية المؤقتة على جبهة القناة، التي كان يخشى التوصل إليها أكثر من أي شيء آخر.

لم تغير الحركة توجهاتها فيما يتعلق بضم الأراضي المحتلة سوى بعد مفاوضات فصل القوات في سيناء بعد حرب أكتوبر، غير أنها في تلك المرحلة أيضاً لم تطالب سوى بضم شبه جزيرة سيناء. وقد ورد في قرار مجلس إدارة الحركة الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ١٩٧٤ ما يلي:

"يؤكد مجلس إدارة الحركة من جديد أن شبه جزيرة سيناء هي جزء لا يتجزأ من أرض إسرائيل، وأنها يجب أن تصبح جزء من دولة إسرائيل وأن يستفاد بها في توطين جموع المهاجرين الذين يتوافدون إلى إسرائيل".

لم يكن هناك أي قدر من الواقعية في الحديث عن جموع المهاجرين الذين يتوافدون إلى إسرائيل في ظل الواقع العصيب الذي كان سائداً في خريف ١٩٧٣/١٩٧٤. كانت المحاولة المثيرة للشفقة لتبرير الدعوة إلى ضم شبه جزيرة سيناء باعتبارها موطنة لخدمة أهداف الهجرة.. بعد أن تبين عدم صحة التقديرات التي كانت تقيد بأن السيطرة على شبه جزيرة سيناء في حد ذاتها كفيلاً بضمان السلام لدولة إسرائيل مجرد محاولة لإضفاء الطابع العقلاني على هذا الموقف، الذي لم يكن هو الأساس لدى قيادات الحركة. فإذا كان احتلال شبه جزيرة سيناء بالكامل لم يؤدي إلى منع الحرب حسبما ظل أنصار أرض إسرائيل يرددونه على مدار ست سنوات كاملة فقد كان عليهم التوصل إلى مبرر آخر يبررون به استمرار احتلال سيناء والمعارضة المطلقة وغير المشروطة لتقديم أي تنازل إقليمي. وقد عبروا بذلك عن متطلبات الدعاية، فضلاً عن قيامهم بتوظيف مبادئ حركة العمل الصهيوني لخدمة أهدافهم.

كان الافتراض الأساسي الذي ساد لدى التصحيحيين السابقين عكس ذلك بالطبع. فقد كانوا لا يعتقدون أن الأساس في فرض السيادة بشكل رسمي على الأراضي المحتلة هو افتراض أن فرض سياسة الدولة على أرض معينة كفيل بمنع التنازل عنها حتى من خلال المفاوضات السياسية. وبخلاف هذه النظرة لإجراء الضم في حد ذاته فقد كانوا يعتبرون أن ضم الأرض هو الهدف، وكانوا يرون أنه الوجهة التي تؤدي إليها المسيرة التاريخية بشكل حتمي،

وكانوا يعتبرون أنه التعبير العلني الصارخ عن حق اليهود في أرض إسرائيل (فلسطين التاريخية). واستمراراً لنهج جابوتنسكي فقد كانوا يسعون إلى جعل الشرعية الداخلية والخارجية تستند إلى أساس قانوني علماني، وكان الإعلان عن ضم الأرض من وجهة نظرهم غاية ووسيلة على حد سواء. فقد كانوا يريدون التغلب على المشكلات الداخلية والخارجية بقوة العقيدة، فالأمن هو في المقام الأول إيمان لا يتزعزع بعدالة طريقنا.

يتمثل في هذه الجزئية الفارق الأساسي بين وجهة نظر بيجين وكبار أنصاره في ذلك الوقت (آرييه بن اليعيزر ويوحنا بيدر وحاييم لنداو واستير رزيئيل ماعور) ومعارضيه السياسيين في اليمين (يسرائيل إلداد وعاري جابوتنسكي وشموئيل كتس وشموئيل تامير) وبين وجهة نظر التيارات الدينية التي تؤيد ضم المناطق وتعتقد أن احتلال الأرض ذاته والسيطرة المادية عليها والاستيطان فيها هم الأساس، وتعتبر الاحتلال جزء من فرض السيادة وتحظر تسليم جزء مما تسميه أرض إسرائيل إلى غير اليهود كما تحظر السماح بدخول غير اليهود إلى المناطق الحدودية. ورغم التعبيرات شبه الدينية التي استخدمها اليمين ورغم أسلوب بيجين السياسي الشيولوجي فإن الاختلاف بين الطرفين هنا يشير إلى وجود خلاف أيديولوجي كبير بينهما. فلم يرد أي ذكر في مصادر الشريعة لمصطلح سيادة، حتى لو كان السبب هو أن هذا المصطلح قد ظهر في وقت متأخر نسبياً. وعلى المستوى الموضوعي أيضاً فإن مشكلة السيادة على أرض إسرائيل بالنسبة للأحزاب الدينية لم تكن مشكلة مطروحة بقدر مشكلة الاستيلاء على الأرض في حد ذاتها. نظراً لأن السيادة تأتي نتيجة لإجراء تشريعي علماني ولاعتراف شعوب العالم بها، ولا تأتي نتيجة للوعد الإلهي وحده. فالذين ينظرون إلى الدولة على أنها تجسيد لنبوء الخلاص أو على أنها مسألة إلهية لا يحتاجون إلى الشرعية العلمانية وكيفية الرفض التام لأي إمكانية للتنازل. ويظهر هذا من كتابات رجال الدين الذين يطالبون بالاستيطان في الأراضي المحتلة ويحرمون الجلاء عنها ويطالبون جنود الجيش بعدم تنفيذ تعليمات الحكومة إذا أمرت بالجلاء عن بعض المناطق أو المستعمرات، والتي لا تتطرق على الإطلاق إلى مسألة ضم الأراضي المحتلة لإسرائيل. كما أن تسييس مصطلحات الشريعة ووجهات النظر سألقة الذكر لم يكن من الممكن أن يكفل إرساء الشرعية الدينية على أساس قانوني، لأن هذا الأساس هو مسألة علمانية بحته ترتبط بجوهر الدولة العلماني، ولذلك فإن الأحزاب التي ترتبط بالتيارات الدينية لا تتبنى المطالبة بضم المناطق لإسرائيل. وعندما نشأت منظمة جوش أمونيم بعد حرب أكتوبر واتفاقيات فصل القوات التي تضمنت انسحاباً من مناطق معينة صدر نداء ديني قاطع يدعو إلى ضم كافة المناطق التي تحت السيطرة الإسرائيلية في ذلك الوقت تقريباً لإسرائيل. وقد دعا البرنامج السياسي لمنظمة جوش أمونيم إلى فرض السيادة اليهودية الكاملة على كافة الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والتي وصفها المنظمة بأنها "قطاعات أرض إسرائيل التي تحت سيطرتنا" ومن بينها الضفة الغربية وهضبة الجولان بحدودها الحالية وقطاع غزة ومساحات واسعة من سيناء، وذلك باعتبار أن فرض السيادة اليهودية الكاملة على هذه الأرض هو تنفيذ للواجب الملقى على عاتق الشعب اليهودي والذي يتمثل في استعمار هذه الأرض، على أن يجري في غضون ذلك خلق وعي قومي واضح يعتبر كل هذه المساحات أرضاً واحدة لا يمكن تقسيمها. وقد كانت هذه الصياغة ملائمة تماماً حتى لأنصار أرض إسرائيل الكاملة داخل حركة العمل.

كان المصطلحان الأساسيان في الخطاب السياسي لمنظمة جوش أمونيم عند مطالبتها بفرض السياسة الإسرائيلية على المناطق المحتلة هما: "سيادة يهودية مطلقة" و"قطاعات أرض إسرائيل الخاضعة لسيطرتنا". يعد المصطلح الأول تعبيراً صارخاً عن تسييس الدين. فلم يكن البرنامج السياسي للمنظمة يسعى إلى فرض سيادة دولة إسرائيل ككيان سياسي علماني على هذه الأرض، بل كان يسعى إلى فرض "سيادة يهودية"، أي أن شرعية الدولة تأتي من منطلق كونها تحقيقاً لنبوء الخلاص على حد تعبير الحاخام راتسيا معلم المجموعة المؤسسة لهذه المنظمة، الذي كان يعد بذلك استمراراً لنظرة والده (الحاخام كوك) إلى الصهاينة الذين يقومون باستعمار البلاد دون أن يدركوا القيمة الدينية لأفعالهم، وهو ما لا يعني أن هذه القيمة غير موجودة. لقد كان الحاخام وأتباعه يعتقدون أن دولة إسرائيل هي دولة مقدسة وهذا هو السر في التعظيم من شأن قيام سلطات الدولة بفرض السيادة اليهودية على هذه الأرض. صحيح أن قانون وقضاء الدولة لا زالا بعيدين عن قانون وقضاء التوراة ولكن ذلك لا يقلل من القيمة الدينية البحتة التي تتمتع بها الدولة التي سوف تصل في النهاية إلى أن تصبح دولة دينية كاملة مع تحقق الخلاص الكامل. وفي نفس الوقت وعلى ضوء وجهة نظر الحاخام راتسيا بشأن فك نير قيود الأجانب من فوق أعناق اليهود، فإن المسؤولين عن صياغة البرنامج السياسي لمنظمة جوش أمونيم يعتبرون أن السيادة اليهودية الكاملة ليست مجرد إجراء ضم رسمي للأرض وإنما تعبير عن الاستقلال التام وعدم التبعية للدول الأجنبية ومن هذا المنطلق فإنهم يدعون إلى وضع سياسة قومية مستقلة لا تكون خاضعة لأي دولة أجنبية، ويعبر عنها الاستقلالية الاقتصادية والعسكرية مع الحفاظ تماماً على كرامة إسرائيل حتى لا تنتهك في العالم.

ومن هذا المنطلق فقد اعتبرت أن منظمة الأمم المتحدة منظمة غير شرعية وطالبت دولة إسرائيل بالانسحاب منها. كان المصطلح الثاني هو "قطاعات أرض إسرائيل الخاضعة لسيطرتنا". وينطوي هذا المصطلح أولاً على تحفظ إزاء وصف إسرائيل والمناطق المحتلة بأنها أرض إسرائيل الكاملة، وذلك بما يتفق مع توجهات الحاخام راتسيا الذي لم يكن مستعداً للتوقيع على وثيقة "حركة أرض إسرائيل الكاملة" نظراً لأنها كانت تقول إن أرض إسرائيل الكاملة قد أصبحت بين أيدينا بينما أرض إسرائيل الكاملة أكبر من هذه المساحة بكثير. وثانياً، كان الظاهر من صياغة البرنامج السياسي للمنظمة أن من وضعوا هذا البرنامج كانوا يعتقدون أن بعض هذه المساحات المحتلة ليست جزء من أرض إسرائيل.. وكان المعنى بهذه المساحات هو المنطقة الواقعة غربى سيناء حيث ترى بعض التيارات الدينية أن نهر مصر، الذي يحدد حدود أرض إسرائيل الجنوبية الغربية يقع عند وادي العريش، وهى نقطة كان لها فى وقت لاحق أهمية شديدة فى الجدل مع بيجين بشأن الانسحاب من مستعمرات قطاع ياميت. لم تكن منظمة جوش أمونيم فى البداية تطالب بالسيادة على كل سيناء، بل على مساحات واسعة منها فقط دون تحديد صريح ودقيق للموضع الذى من المفترض أن تمر منه الحدود حسب التوراة.

هناك مرحلتان واضحتان فى تطور المطالبة بالسيادة على المناطق المحتلة فى حيروت وجاحال والليكود، يفصل بينهما الانقلاب السياسى الذى أتى بالليكود إلى الحكم فى عام ١٩٧٧. فى المرحلة الأولى طرح الحزب توجهه الخاص أيضاً كصياغة تستهدف ضمان الشرعية السياسية لضم الأراضى المحتلة. فكون هذا الحزب هو الحزب الوحيد الذى يطالب بصراحة بضم المناطق المحتلة لإسرائيل رغم مشاركته فى حكومة الوحدة الوطنية ثم بقائه فى المعارضة بعد أغسطس عام ١٩٧٠ جعل هذه المطالبة ذات طابع مميز أضفى عليها نوعاً من الشرعية. فى تلك المرحلة كان الحزب يطالب بصراحة بضم المناطق المحتلة لإسرائيل من أجل ضمان الحفاظ على سيطرتها عليها استناداً إلى أيديولوجية أصولية. وبالنسبة للأسلوب الذى اتخذته هذه المطالبة يجب أن نميز فى هذه المرحلة بين مرحلتين فرعيتين: الأولى هى مرحلة الانضمام للحكومة، والثانية مرحلة العودة للمعارضة. فى المرحلة الأولى كان الليكود يطرح موقفه المميز بشكل إيجابى وباعتدال نسبى لا يشوبه توجيه أى نقد للحكومة. فقد كان بيجين والمتحدثون الآخرون يتحدثون عن الحق التاريخى، الذى كانوا يرون أنه ينطبق على كل هذه الأرض وأنه لا يمكن التنازل عن جزء منه دون أن يؤثر ذلك على الحق فى باقى الأجزاء. ومن منطلق هذا الحق زعموا سيادة الدولة على هذه المساحة بالكامل، وطالبوا بفرض هذه السيادة بالطريق القانونى أيضاً. بما يعنى المطالبة بضم المساحات التى يعتقدون أنها جزء من أرض إسرائيل إلى الدولة (باستثناء سيناء وهضبة الجولان). وقد كان خير تعبير عن هذا الاتجاه مقال بقلم هيئة تحرير مجلة "اليوم" التى كانت المتحدث شيه الرسمى باسم حزب جاحال، وقد تم نشره تعليقاً على نبأ بشأن احتمال تعرض إسرائيل لضغوط دولية لقبول تسوية تستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى يرفض الوضع الإقليمى الذى كان سائداً فى ذلك الوقت، وورد فى المقال ما يلي:

"استناداً إلى حق شعب إسرائيل فى أرضه، واستناداً إلى مبادئ القانون الدولى، ولئى العدو من إمكانية استئناف الحرب ضدنا يجب القيام بإعادة توحيد أرض إسرائيل الغربية عملياً، وبأقصى سرعة. وإذا قررت الحكومة ذلك فإنها ستمنع قدرة مناصرى العدو على إيقاع ضغوط عديدة وستكرس الوضع السياسى والعسكرى الذى يسمح بوجود سلام من الناحية العملية حتى فى غياب السلام من الناحية النظرية".

يوظف كاتب المقال العقلانية كأداة لخدمة موقفه الأصولى الذى يدعو أساساً إلى ضم الأرض انطلاقاً من "حق شعب إسرائيل فى أرضه". وهذا العقلانية الموظفة تضيف إلى ذلك الموقف الأصولى الافتراض بأن الضم فى حد ذاته سوف ينطوى على عناصر كفيفة بمنع وقوع ضغوط على حكومة إسرائيل، وبذلك يسود فى البلاد سلام من الناحية العملية إذا لم يكن من الممكن التوصل إلى سلام كامل من الناحية النظرية. وبذكرنا هذا التمييز بين الناحيتين العملية والنظرية بتمييز بيجين فى عام ١٩٥٩ بين "معاهدات السلام" وبين "علاقات السلام"، والذى كان يستهدف تغطية الأيديولوجية الأصولية بغلاف يكفل تقدم السلام مع الدول العربية بشكل تدريجى ولكنه عملي. غير أن الزعم بأن من الممكن الوصول إلى تحقيق سلام عملي من خلال ضم المناطق يستند إلى افتراض أن عدم التوصل إلى سلام يرجع إلى أن العرب يتوقعون أنهم سيكونون قادرين على تدمير دولة إسرائيل، وإذا اختفى هذا التوقع نتيجة لضم الأرض المحتلة وتم فرض أمر واقع يجلب لإسرائيل حدوداً آمنة، فلن يكون فى استطاعة العرب تحقيق ما يسعون إليه وبالتالي سيؤدى هذا إلى جلب الأمن عملياً. بذلك يجمع المقال بين الأسس العقلانية والأسس اللاعقلانية فى تصوير العرب، فهم يتمسكون بتدمير دولة إسرائيل من ناحية ويتشككون فى قدرتهم على ذلك من ناحية أخرى، ولذلك فسوف يتنازلون عن تحقيق هذا الهدف نظراً لعدم قدرتهم على تحقيقه. ولا شك أن هذا الكلام يعكس من الناحية العملية شمولية النزاع، وأهدافه القومية وجوهر التوجه التاريخى الذى يسعى إلى الحصول على كل شيء أو لا شيء. وبنفس الأسلوب المميز لأنصار الاتجاه التصحيحي فى الحركة الصهيونية يقوم

المقال بتطويع الشرعية الدولية لتتناسب مع ضم الأراضي المحتلة: حيث تستند هذه الشرعية من ناحية إلى الزعم الأكيد بحق شعب إسرائيل في هذه الأرض، وتستند من ناحية أخرى إلى الزعم بحق الدولة التي تعرضت للهجوم في منع أعدائها من العودة إلى مهاجمتها حتى لو كان ذلك يقتضى تعديلات إقليمية.

وفي المرحلة الفرعية الثانية، بعد أن عاد الحزب إلى صفوف المعارضة نتيجة للخلافات حول مبادرة روجرز وموافقة الحكومة على قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، أضاف الليكود إلى مطالبته بضم المناطق المحتلة نقداً للحكومة. وخير نموذج يعبر عن ذلك هو ما قاله بيجين في إحدى المناسبات الأخيرة التي طالب فيها الكنيست بضم الأراضي المحتلة. حيث توجه بالخطاب إلى الحكومة ليذكرها بأن لها سلطة فرض القانون والإدارة والقضاء الإسرائيلي على كافة مساحات أرض إسرائيل التي لا ينطبق عليها القانون الإسرائيلي بعد، وهاجم الحكومة بالأسلوب النموذجي الذي اتسم به قائله: وردت في بيان مشترك صدر عن الحكومة وإدارة الهستدروت الصهيوني بعد حرب ٦٧ كلمات تقول "تم تحرير أرض آبائنا" وبالتالي "فإذا كانت هذه أرض آبائنا، لماذا تعتبر أرضاً محتلة أو أرضاً محتفظاً بها؟ ماذا ينتظرون؟ السياسة لا تعترف بوجود فراغ سيادي، وإذا لم تقرض الدولة سيادتها سوف تصبح هناك سيادة أجنبية على هذه الأرض".

وكما سبق القول فقد كانت هذه إحدى المناسبات الأخيرة التي طالب فيها بيجين بضم المناطق. ففي المرحلة التالية من المراحل التي يقترحها التصنيف الوارد هنا توقف عن المطالبة بضم المناطق. كانت المرحلة التالية هي مرحلة اكتساب الشكل الرسمي تمهيداً لتولى السلطة، ومرحلة تولى بيجين وشامير لرئاسة الحكومة. في هذه المرحلة تم استبدال المطالبة بضم المناطق بالمطالبة بتصريف قاطع لا يمكن التراجع عنه كالمطالبة بتغيير الواقع الجغرافي الديموجرافي عن طريق الاستيطان.. مع تأجيل تغيير الوضع القانوني إلى وقت لاحق لأسباب برجماتية، تتماشى مع روح اتفاقية بيجين - ديان التي انضم بموجبها موشيه ديان إلى حكومة بيجين كوزير للخارجية. وقد فترت المطالبة بضم المناطق تدريجياً في فترة السنوات الخمس التالية للاتفاقية التي كان من المفترض فيها منح حكم ذاتي للفلسطينيين. وبعدها لم تعد هذه المطالبة قاطعة ولكنها أصبحت بمثابة موقف ابتدائي قابل للمساومة أو كطلب يتم طرحه أثناء المفاوضات لمحاولة حصول موافقة الطرف الآخر عليه، وفي حالة عدم موافقة الطرف الآخر يستمر الوضع الإقليمي الراهن، الذي في ظله يستمر الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتظل هناك ترتيبات حكم ذاتي لأهالي المناطق مطبقة تحت إشراف الحاكم العسكري، الذي يمكنه بالطبع أن يلغيها إذا اقتضت ذلك الدواعي الأمنية أو أي اعتبارات أخرى شرعية تتراءى له. من الناحية النظرية استمر بيجين يطالب بضم المناطق بعد ذلك، ولكن من الناحية العملية كان في تأجيل الفكرة تنازل عن اعتبار ضم المناطق خياراً سياسياً مطروحاً.

من الجدير بالذكر أن التنازل المذكور قد جرى عملياً، غير أنه لم يكن معلناً أبداً من الناحية النظرية. فليس من السهل التنازل عملياً عن قيمة مقدسة لم يعد لها معنى، غير أن هذا التنازل يظل ممكناً برغم عدم سهولته. أما تنازل الأصوليين عن مثل هذه القيمة فليس ممكناً إذ أنه سيكون بمثابة تنازل عن الطموح أو عن الحلم. لقد وصل الأمر ببيجين إلى تصوير التنازل عن الضفة الشرقية لنهر الأردن (وهي المملكة الأردنية الهاشمية التي لم تكن تحت الاحتلال الإسرائيلي) على أنه تنازل يرجع لعدم وجود رغبة في الاستيلاء عليها نظراً لعدم وجود قوة تسمح بذلك. وبالتالي فقد كان من الأولى ألا يكون التنازل عن الأراضي المحتلة لديه ناتجاً عن التنازل عن مبادئه العقائدية. أضف إلى هذا أن التمسك بفكرة ضم المناطق ظل يلعب دوراً أساسياً في الخطاب الداخلي الذي يسعى لكسب الشرعية. وظل اليمين واليسار على حد سواء ينظران إلى ضم الأرض على أنه تنفيذ للأيديولوجية التي ستحدد حدود الدولة. يوضح التحليل المقارن للبرامج السياسية لحزب جاحال (١٩٦٩) والليكود (١٩٧٣، ١٩٧٧) أن التنازل عن المطالبة بضم المناطق المحتلة لإسرائيل قد جرى عملياً بدءاً من انتخابات الكنيست التاسع. وبمعنى آخر فإن مطالبة بيجين وحزبه بضم المناطق كانت قاصرة على انتخابات الكنيست السابع والثامن، ولكن عند اقترابهم من السلطة لم يسع بيجين أو قيادات حزبه لطرح هذا المطلب على الإطلاق. فعندما شعروا بأنهم من الممكن أن يصلوا إلى السلطة تحولت الأيديولوجية بالنسبة لهم إلى برنامج سياسي، وقد أثر هذا الأمر على وعيهم السياسي مما أحدث التحول العملي في الأيديولوجية. وبدءاً من خريف ١٩٧٧ فصاعداً كان الهدف العملي يصاغ بأسلوب مماثل لأسلوب "رفض الرفض" الذي سبق الحديث عنه في موضع سابق. فبناءً على البرنامج السياسي لليكود قبل انتخابات الكنيست التاسع "لا يجب تسليم الضفة الغربية لأي حكم أجنبي، ولا يجب أن تنشأ أي سيادة أخرى بخلاف السيادة الإسرائيلية في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط". يحمل الاختلاف بين هذه الصياغة وبين صياغة البرنامج السياسي لليكود في انتخابات الكنيست الثامن - الذي يتحدث عن "فرض القانون والسيادة الإسرائيلية على المناطق المحررة" - بين طياته تراجع

الليكوود عن ضم المناطق. فما أشتمل عليه البرنامج السياسي الذي سبق انتخابات الكنيست التاسع لم يكن التزاماً بضم الأرض رسمياً بكل ما يتطلبه هذا الضم من تفاصيل قانونية، كما كان الحال عليه في البرامج السياسية للحزب في الدورتين السابقتين. والقول بأنه "لا يجب أن تنشأ أي سيادة أخرى بخلاف السيادة الإسرائيلية في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر المتوسط" لا يعنى التعهد بإصدار قرار بفرض قانون وقضاء وإدارة إسرائيل في تلك المناطق. وقد كانت هذه هي أيضاً الطريقة التي فسر بها بيجين البرنامج السياسي عند حديثه مع موشيه ديان في محاولة منه لإقناعه بالانضمام إلى قائمة مرشحي الليكوود للكنيست، ووفقاً لشهادة أطراف عديدة فقد كان على استعداد لتقديم تعهد كتابي بالامتناع عن ضم هذه الأراضي بإجراء منفرد طالما ظلت مفاوضات السلام مع العرب مستمرة. كانت الصياغة التي تمكن بها بيجين من الامتناع عن تقديم تنازل عن الموقف الأصولي بشأن الأردن في الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة هي القول بأنه "لن تكون هناك سيادة بخلاف السيادة الإسرائيلية في أرض إسرائيل الواقعة غربى نهر الأردن، وطالما ظلت مفاوضات السلام مستمرة ستمتنع الحكومة عن استخدام سلطتها لإصدار قرار بفرض قانون وقضاء وإدارة الدولة على هذه المناطق". وبذلك تم وضع الأساس الأيديولوجي للتخلي عن الضم كخيار سياسي، رغم أن هذا كان يعنى اعتبار العرب أجانب في أرض إسرائيل، واعتبار المطالبة بسيادة عربية على جزء من هذه الأرض أمراً غير مشروع.

لقد تنازل بيجين عن المطالبة بالضفة الشرقية لنهر الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) عندما أصبح وزيراً بلا وزارة في حكومة الوحدة الوطنية برئاسة ليفى أشكول. ولم يطالب أثناء اجتماعات مجلس الوزراء المصغر لشؤون الدفاع في فترة الحرب بعبور نهر الأردن، وبعد نهاية الحرب عبر عن تأييده لقرار الحكومة الذي أبدت فيه استعدادها للتفاوض مع الأردن لتوقيع معاهدة سلام تقوم على الاعتراف المتبادل وتحديد الحدود المشتركة بين الدولتين. صحيح أنه استمر في الحديث عما يسميه "أرض إسرائيل الغربية" ملمحاً إلى وجود "أرض إسرائيل الشرقية" أيضاً وهي المملكة الأردنية. غير أنه من الممكن اعتبار أن التحول الأساسي لدى بيجين سواء على المستوى الأيديولوجي أو على مستوى سعيه لكسب الشرعية قد تمثل في مجرد استعداده للتوقيع على معاهدة سلام مع الأردن، والذي أكدّه غداة انتصاره في الانتخابات واعتبره منذ ذلك الوقت رسمياً أحد أهداف سياسته، رغم أنه من الناحية العملية كان يفضل التفاوض على القناة المصرية من أجل ضمان الشرعية الدولية لفكرة الحكم الذاتي كنموذج للعلاقات مع الفلسطينيين، مع تحييد الأردن وإبعادها عن المشاركة في تحديد مستقبل الضفة الغربية. لقد كان التركيز على مستقبل الضفة الغربية يستوجب التخلي عن فكرة السيادة على الضفة الشرقية، وهو ما وصل إلى حد التصريح بعدم الرغبة في ممارسة الحق التاريخي في المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن. وبمعنى آخر فإن بيجين رغم أنه لم يتخل عملياً أبداً عن فكرة وحدة أراضي الوطن بمفهومها العريض الذي يقتضى السيطرة على ضفتي الأردن فقد بدأ عملياً في انتهاج سياسة تضع الضرورات التي يفرضها الواقع في اعتبارها، وبدأ في التمييز بين الأصول وبين الفروع التي يجوز التنازل عنها وتحديد ترتيب أولوياته بناء على ذلك. وبذلك فقد اتجه إلى تطوير الاعتبارات السياسية التي تختلف في نوعيتها عن الاعتبارات الأيديولوجية التي اعتادها في سنوات بقائه في المعارضة وفي فترة العمل السري الإرهابي وفي فترة نشاطه في حركة بيتار.. فقد كان التغيير الذي حدث في نظره للأردن يعبر إذن عن تغيير أعمق في بلورة مواقف محددة. فبدلاً من المزايدات التي كانت تكتنف المؤتمرات الحزبية والعمل السياسي، أصبح هناك مزيج من الاعتبارات السياسية والأيديولوجية التي تأتي استناداً إلى تقدير للموقف. وقد جاء الاعتراف الفعلي بانقسام الأراضي الواقعة على ضفتي الأردن بطول النهر نتيجة للمطالبة بالحفاظ على الوضع الجديد، وهو ما تجلى في حديثه مع أعضاء كيبوتس عين هاحوريش الذي قال فيه ما يلي:

"أود ألا يكون هناك وجود لحسين في أرض إسرائيل الغربية، سواء تمثل في وجود جندي أردني أو في وجود رجل شرطة أردني. فأرض إسرائيل تنتمي لبنى إسرائيل وأود أن تظل تحت السيادة اليهودية".

وقد اعتاد بيجين أن يجيد اختيار ألفاظه. وعندما يقول أنه يود ألا يكون هناك وجود لحسين في أرض إسرائيل الغربية، فإنه يعبر بذلك عملياً عن موافقته على وجود النظام الهاشمي في أرض إسرائيل الشرقية. فهو لا يرفض وجود حسين وجيشه وشرطته شرق نهر الأردن، وكان يسعى بذلك ضمناً لأن يستمد الشرعية من ذلك الوجود لوجود الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية للنهر. والقول الذي يبدو ظاهرياً كأنه قول مطلق "أرض إسرائيل تنتمي لبنى إسرائيل" يمثل في السياق الذي قيل فيه تخلياً عملياً عن الأيديولوجية السياسية التي تتمثل في المطالبة بالضفة الأخرى للأردن. فأرض إسرائيل التي يريد المتحدث أن تظل تحت السيادة اليهودية لا تصل في ظل واقع وقف إطلاق النار بعد نهاية الحرب سوى إلى حدود النهر فقط.

لم تكن هذه النوعية من الاعتبارات السياسية التي أدت ببيجين إلى الاعتراف بانقسام الأراضي الواقعة على ضفتي الأردن قابلة للتطبيق بالنسبة للمنطقة الواقعة على الضفة الغربية وحدها التي قال عنها إن "أرض إسرائيل تنتمي لبنى إسرائيل". وربما لأنه كان قد بدأ التخلص من المطالبة بوحدة أراضي الوطن التاريخية التي كان يعتبرها كما ذكرنا آنفاً وحدة لا تتجزأ سيكون الحصول عليها أمراً مقدراً من الناحية التاريخية، ولا يمكن أن يتغير. وربما لهذا السبب بالذات تمسك بالاعتبارات الأيديولوجية بالنسبة للأراضي الواقعة غرب الأردن. فقد تناقصت مساحة الأرض المطلوبة لتقتصر على الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يكن الأمر قاصراً على بيجين فقد لوحظ في أحاديث كثيرين ممن كانوا دعاة أرض إسرائيل الكاملة بعد حرب ٦٧ أن مصطلح أرض إسرائيل قد تراجع لديهم ليصبح قاصراً على المناطق المحتلة، لا سيما وأن المستقبل السياسي لهذه المناطق والتداعيات المرتبطة به لم تكن محل اتفاق قومي.

في السنوات العشر التي تلت حرب ٦٧ إلى أن تولى بيجين الحكم، ولا سيما في الفترة ١٩٧٧-١٩٧٠ التي كان فيها في المعارضة تحددت نظرة بيجين إلى الضفة الغربية على أساس اعتبارات أيديولوجية أصولية، وبدأ بشكل تدريجي أيضاً في توظيف مبررات عقلانية لإضفاء الطابع العقلاني على الموقف الأصولي. وعندما اقترب من الحكم ومن باب أولى عندما تولى زمام الحكم حدث التحول العملي لديه في الأيديولوجية فيما يتعلق بالضفة الغربية. وكان يستخدم الأساليب البلاغية في تناول الأيديولوجية الأصولية في خطبه العلنية ومحادثاته السياسية، بينما كان يفيد بالاعتبارات النفعية في تفسير سياسات الحكومة، ولكن إلى جانب كل ذلك نشأت اعتبارات متعلقة بتقدير الموقف وتحليل الفرص، والضرورات والإمكانات. وكان التناظر بين هذين النوعين من الاعتبارات هو السمة المميزة لفترة ولاية بيجين كرئيس للحكومة كما كان هو السمة المميزة لفترة ولاية شامير من بعده. فعند قيام شامير بعرض اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤ على اللجنة المركزية للحزب لإقرارها كان يعتبر الامتناع عن ضم المناطق ضمناً لاستمرار الوضع الراهن، وقال في هذا الصدد:

"إن المبدأ الذي تقرر في الاتفاق بيننا وبين المعراخ والذي يمنع أي مبادرة بتغيير الوضع الراهن فيما يتعلق بالسيادة على المناطق يضمن لنا استمرار الوضع الراهن، وهو ما يفي باحتياجاتنا السياسية".

ومعنى كلام رئيس الوزراء شامير أن الاتفاق السياسي بين الحزبين السياسيين الأكبر في إسرائيل يكفي لضمان استمرار الوضع الراهن حيث كان يعتقد أنه بدون مبادرة إسرائيلية لن يكون في الإمكان حدوث أي تغيير في الوضع الإقليمي الراهن. وقد عبر كلامه من ناحية عن تجاهله للعرب عامة وللفلسطينيين خاصة فيما يتعلق بتحديد مستقبل أراضي البلاد، ناهيك عن تجاهله للدول الكبرى. غير أنه من ناحية أخرى كان يشهد على شعور بالضعف النسبي نتيجة للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، والتي لم تكن حاسمة. وكان من دواعي عزاء شامير أن شركاءه في حكومة الوحدة الوطنية قد وافقوا على عدم السعي إلى إحداث أي تغيير في الوضع الراهن، وكان يسعى إلى إقناع أعضاء اللجنة المركزية لحزبه بأن في هذا الكفاية لضمان استمرار هذا الوضع، بالنظر إلى استمرار الاستيطان في إطار الإمكانات الاقتصادية المتاحة للحكومة.

(❖) الهوامش:

١. منظمة بيتار: منظمة صهيونية دولية لها فرع في إسرائيل، وقد سميت بهذا الاسم كاختصار يضم الأحرف الأولى من تعبير "حلف يوسف ترومبلدور". وهو أحد نشطاء الحركة الصهيونية، مات أثناء اشتباك في تل حى، ودارت حوله أساطير مفادها أنه أثناء سكرات الموت كان يتغنى بأنه يموت في سبيل أرض إسرائيل. غير أن صحة هذه الأساطير أصبحت مؤخراً محل شك كبير نظراً لاكتشاف بعض الباحثين أنه تحدث في ذلك الوقت باللغة الروسية التي كان يجيدها بحكم أصله، والتي لم يكن أي من مرافقيه يعرفها.
٢. محاكمات نورنبرج: هي المحاكمات التي جرت لمجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات كفر قاسم هي المحاكمات التي جرت للجنود الذين نفذوا المذبحة في هذه القرية العربية وقد قرر القضاء في كلتا المحاكمتين مبدأ وجوب رفض الأوامر غير القانونية التي تصدر من القادة للجنود.
٣. خطة ألون: هي خطة للتسوية طرحها يگئال ألون غداة حرب يونيو ١٩٦٧ وبموجبها تحتفظ إسرائيل بنحو ثلث الضفة وهضبة الجولان ومساحة كبيرة من سيناء، وتسحب من باقى الأراضي المحتلة في مقابل موافقة الدول العربية على التسليم بترك هذه المساحات لها وتوقيع اتفاقيات سلام معها.

♦ دراسات ♦



إيهود باراك ومحاربة الأشباح الفصل الرابع عشر: جولة جديدة من الفضل

تأليف: ران أدليست

"إنك تسير بنجاح مائة بالمائة، ولا بد أن تتحرى إذا كانت هناك جهات تسمى لإفشالك، خذ حذرك، لا تتعجل حتى لو انتظرنا عاماً آخر لنحقق الهدف الذى حددته، ولكن لا ترضى عنه بديلاً كانت تلك هى الكلمات التى سمعها باراك من شمعون بيطاط، مدير مكتبه ليشد من أزره بعد أن حطقت سحب التشاؤم فوق بلدة شيبيردستاون التى تشهد لقاءات التفاهم بين الوفدين السورى والإسرائيلي.



بدأ كلينتون يُقدم كل ما لديه من نصائح، واقترح عليه باراك أن يسأل الشرع إذا كان لديه تفويضاً أو صلاحية باتخاذ القرار والفصل فى الموضوع، ربما يساعد ذلك فى حل الأزمة تكتيكياً. وبالفعل ذهب كلينتون إلى الشرع وسأله، وعاد إلى باراك يحمل الرد، "نعم لديه تفويض".

منذ ذلك الوقت، كان لا بد من إيجاد ميكانيزم (آلية) تسمح لكل طرف بالخروج منتصراً، بعد أن أثبتوا لمواطنيهم أنهم مُتمسكون بمواقفهم. واقترح كلينتون أن يكون ذلك من خلال تعامل اللجان بلباقة مع كافة الموضوعات وبإيقاع متغير.

وقال باراك: "لابأس سأشرف على هذا الأمر بنفسى". وبدأت الوفود تلتقى فى إطار اجتماعى لكسر حالة الجمود. وكالمعتاد عندما يتم اللقاء وجهاً لوجه بعيداً الأيديولوجيات والسياسات الرسمية، فإنهم يتعاملون كبشر عاديين. ومرة أخرى استأنفت المباحثات على جميع المستويات بين الوفدين، وانتظر باراك فى حجرته حتى تصله النتائج سواء فيما يتعلق بموضوع التطبيع أو غيره. بينما كان قد أصدر تعليماته بجس النبض فى موضوع الحدود. وكان الانطباع الذى تعكسه تقارير مجموعات التفاوض أن هناك ما يمكن التباحث بشأنه وأن هناك أرضية مشتركة. وكانت المحادثات تسير فى جو ودى تماماً. وفى اللجنة المكلفة بالترتيبات الأمنية تم بحث الوضع الأمنى بعد تقليص القوات ونزع السلاح، وبالنسبة لأماكن ومواقع وجود القوات، تم الاتفاق على نسبة عشرة إلى ستة لصالح إسرائيل، وفقاً للرسومات الطبوغرافية، وكان الأمر بالطبع يبدو أنه مفاوضات حقيقية، وساد الوضع على نفس المنوال فى بقية اللجان.

كان باراك فى انتظار انفراجة فى مسألة ترتيبات نزع السلاح ومحطة الإنذار فى جبل الشيخ بالجولان حتى يعطى الضوء الأخضر لتناول موضوع الحدود. كان الوقت يمر دون أن يعطى السوريون رداً شافياً بشأن مسألة التطبيع ويكررون القول: ماذا هناك؟ لقد وافقنا بالفعل على علاقات دبلوماسية ضمن اتفاقيات واى ريفر. وجاء رد إيلياكيم روبنشتاين بأنه لا يجب أن نتسرع. فالمصريون أيضاً فى كامب ديفيد كانوا مُتصلبين فى آرائهم مثل أبى الهول.

أراد باراك أن يتكلم مع الشرع على انفراد، ولكن الشرع رفض، وفى نهاية الأمر حدث لقاء بالصدفة فى إحدى الغرف الرياضية بالفندق، وكان باراك على جهاز المشى ودعا الشرع أن يأتى ويلقى نظرة على الجهاز، لكن الشرع لم

يهتم، وهنا قال باراك وهو في حالة من خيبة الأمل: "سنقضي هنا يوماً واحداً فقط حسب المراسم ثم نعود إلى وطننا". وهنا استدعى كلينتون أولبرايت بعد أن ساد الجمود جو المفاوضات، واقترح عليها عقد لقاء مشترك لكسر هذا الجمود، من خلال حفل كوكتيل، وقد طلب الأميركي أن تكون الملابس في الحفل غير رسمية فجاء باراك وهو يرتدي بليزر (جاكيت أزرق) وارتدى كلينتون جاكيت رياضي، بينما كان الشرع هو الوحيد الذي جاء ببذلة كاملة، ثم بعد ذلك جاء ثلاثة أفراد من كل جانب ومعهم ما تم التوصل إليه من اتفاق حتى تلك اللحظة. وقبل اللقاء كان الشرع قد قال لأولبرايت: "إذا كان باراك جاداً بشأن الانسحاب حتى خطوط ٤ يونيو سنكون نحن أيضاً جادين فيما يتعلق بباقي الموضوعات". وعلق باراك في رده على ذلك: "حسناً فلنذهب إلى اللقاء. وكان اللقاء جيداً، لكنه لم يحقق إلا مجرد كسر حالة الجمود السائدة. طلب كلينتون من باراك أن ينتظر يوماً آخر، فالوقت عامل مهم في اكتشاف التزام وجدية الطرف الآخر، فإذا كان السوريون يعانون حقاً من وضع اقتصادي صعب كما قالت تقارير المخابرات الإسرائيلية والأمريكية فإنهم عاجلاً أو آجلاً سينكسرون، لأنهم في حال التوقيع على اتفاق سلام سيحصلون على مساعدات أمريكية.

وحكى كلينتون لباراك ما حدث عندما قابل الأسد عام ٩٤ في جنيف وبحث معه مسألة دفع عملية السلام. فرفض الأسد ذلك قائلاً: "الوقت ليس مناسباً" ولكن الأسد تمت بجملة، وجد فيها كلينتون نقطة انطلاق وهي: "على أي حال إذا تم التوصل إلى اتفاق فانا أتوقع أن تقدموا لنا مساعدات سخية، تماماً كما فعلتم مع المصريين". والآن جاء الوقت الذي سيتضح فيه إلى أي مدى يمكن أن يصل الأسد في المفاوضات والثمن الذي سيطلبه في المقابل، هل المليارات التي سوف يحصل عليها تساوي تنازلاته في ملف الماء وبحيرة طبرية. وهل هذا سيجعل الشرع يأخذ خطوة فعلية إلى الأمام فيما يتعلق بموضوع التطبيع - فحتى اليوم وهو الثالث على التوالي في شبردستاون لم يتحقق أي تقدم في موضوع التطبيع - وباراك انتابه الضيق من استمرار السوريين في محاولاتهم الربط بين موضوع رسم الحدود كما كانت في ٤ يونيو وبين تحقيق التقدم في أي قضية أخرى مطروحة على مائدة المفاوضات، فقد وجه تعليماته لكل من ساجي وكوحانوفسكي ألا يُطيلوا مع السوريين في بحث مسألة الحدود بشكل فعلي.

وفي اليوم الخامس طلب السوريون الإطلاع على الخرائط. ورفض باراك. فقامت أولبرايت بمساعيها وعقدت عدة لقاءات مع كل من باراك والشرع. وبقيت الوفود في حالة انتظار. عاد الشرع فكرر لأولبرايت ما قاله سابقاً وهو أنه إذا كان باراك جاداً فيما يتعلق بالانسحاب حتى خطوط ٤ يونيو سنكون نحن أيضاً جادين فيما يتعلق بباقي الموضوعات. فعادت أولبرايت إلى باراك وطلبت منه أن تعرض الخرائط في اللقاء المشترك القادم، ولكن باراك رفض. ولم يكن لديه استعداد لأن يغير موقفه مليمترًا واحداً، وأردف: "علينا فهم أن السوريين مُضطرون لسلام فعلي، حتى ولو لم نكتب ورقة بذلك". اقترح كلينتون على باراك والشرع أن يضعوا تحت يده موافقتهما النهائية وأنه سيحاول أن يجد حلاً يلبي متطلبات كل طرف. تسلل إلى باراك بعض الارتياح لكنه مازال مُنزعجاً. قال باراك لكلينتون وأولبرايت: "الفرق بين خط الحدود الدولية المطلوب من جهة إسرائيل وبين خط حدود ٤ يونيو، شيء لا يُذكر. إنها مساحة لا تزيد عن مرمى حجر يليق به طفل صغير. المشكلة أنني لا أستشعر رغبة حقيقية في السلام من الطرف الآخر".

♦ الخير والشر:

بينما طال أمد المفاوضات، كانت المظاهرات في الشارع الإسرائيلي قد بدأت تحقق بعض النتائج. طالب شيرانسكي بطرح مشروع قانون أمام الكنيست يقضي بأن الأغلبية القانونية وحدها (أغلبية الثلثين) من مواطني الدولة، هي التي يمكن أن تحسم مسألة توقيع اتفاقية سلام من عدمه.

في محادثة له مع الرئيس فايتسمان الذي كان من المقرر أن يكون واجهة لأي اتفاق سلام أمام الرأي العام، أتضح لباراك أنه قرر الاستقالة في أعقاب قضية ساروسي. باراك طلب منه ألا يسارع بالاستقالة، لكن فايتسمان، الذي اكتشف أن هناك عشرات الآلاف من الدولارات من أموال صديقه المليونير ساروسي قد وُضعت في حسابه البنكي، بينما كان ما يزال رئيساً، ظهرت عليه علامات الغضب والقلق والاضطراب، وكان قد اعتزم الاستقالة قبل أن يجد نفسه في مأزق قانوني.

كذلك جاء ما يُنذر بسوء من ناحية موفاز، فقد طالب موفاز علناً بما كان قد عرضه على باراك باعتباره موقف الجيش الإسرائيلي، قبل سفره إلى شيردستاون: إذا تم التوصل إلى اتفاق، فإن الجيش الإسرائيلي سيطلب تجريد حزب الله من سلاحه. صحيح أن الطلب لا أساس له، لكن وجهه نظر موفاز خدمت باراك فيما طالب به السوريين من إيضاحات. الأهم، أن باراك سيواجه مشكلة مع موفاز إذا أيد الأخير إجراء استفتاء عام. فمن غير المستحسن أن يعاني ويناضل باراك من أجل اتفاق سلام بينما يُروج رئيس الأركان أن الاتفاق يمثل خطراً على إسرائيل. لكن باراك هادئ تماماً: "موفاز سيُنفذ أي أمر يتلقاه، لا شيء من كل هذا يُقلقني".

وأثناء المباحثات التي يجريها باراك مع السوريين في شبردستاون توفي أهرون كتساف، وكان جندياً في فرقة "جولاني"، أصيب عام ١٩٨٢ أثناء عملية حربية في مخيم برج البراجنة بالقرب من بيروت. كانت الإصابة بسيطة نتيجة شظية أو رصاصة في القدم، وعندما وصل إلى المستشفى كان في حالة وعى وحالة نفسية جيدة وكانت بجانبه أمه تسيلاً كتساف والتي كانت تبكي وتقول: "كانت فترة خدمته قد انتهت"، وكحال الحرب ازدادت حالته سوءاً. ولم يفق كتساف من العملية الجراحية التي أجريت له، وظل عامين في حالة فقدان وعى كامل، بينما كانت قدمه في حالة تورم. وفي عام ١٩٨٥ اضطر الأطباء إلى بترها بعد أن أصابتها الفرغرينه، وظل في حالة غياب عن الوعي تماماً حتى بعد إجراء ثلاث عمليات جراحية، إلى أن توفي وهو في السابعة والثلاثين من عمره.

وجد باراك نفسه مثل غالبية الإسرائيليين ملزماً بتنفيذ وصية كتساف غير المكتوبة مُتوسلاً أحبائه: "لا للحرب التي لا فائدة منها ولا للتقاعس عن وضع حد لذلك الأمر".

في اليوم التالي لوفاة كتساف واصل باراك عملية نقل معسكرين في شمال الضفة ("بارك" و"يوسف") إلى السلطة الفلسطينية، في إطار استكمال الانسحاب من ٥٪، من أراضي الضفة حسب اتفاق واي. ولم تسجل أي اعتراضات على أرض الواقع، ولكن كانت هناك جلبة في بيت شافيرا تنذر بسوء، حيث اجتمعت مجموعة من الحاخامات احتجاجاً على تسليم أجزاء من أرض إسرائيل وأمرت جنود الجيش الإسرائيلي برفض تنفيذ الأوامر التي تدعوهم إلى تسليم قواعد أو أراضٍ للفلسطينيين.



كان باراك مازال غارقاً في شبردستاون - وهو مكان ليس بالمدينة الصاخبة التي تعج بالحركة ولا بالريف الهادئ، لكنه يساعد المرء على الاحتفاظ بهدوء أعصابه، الأمر الذي لم يكن متوفراً لباراك نافذ الصبر.

ويطلب رداً على سؤاله: "ماذا تم بالنسبة للاقتراحات الجادة حول التطبيع؟".

فقط بعد انقضاء أسبوع، وبعد أن بدأت تظهر بوادر أولية لموافقة سوريا على التطبيع والترتيبات الأمنية (إذا انسحبت إسرائيل.. وما شابه. سيتم فتح سفارات ونقاط عبور حدودية، ولكن ذلك أيضاً وفقاً ل....) سمح باراك بمناقشة موضوع الحدود.

كانت المحادثات تجري بين أورى ساجي والجنرال إبراهيم عمر، وكل منهما كان رئيساً سابقاً للمخابرات العسكرية، وأيضاً بين يوسف شكور وأمنون ليبكين وكل منهما كان رئيساً سابقاً للأركان العامة، وأحياناً كان باراك نفسه ينضم للمحادثات. يُضاف كذلك إلى المتفاوضين، وليد المعلم أمام تسافى شتاوبر ويوآف بيران، فيما يتصل بالإجراءات الدبلوماسية. كان باراك يؤمن بأن المفاوضات تحتاج إلى ملاحين بارعين ليتم حسم الأمور بسرعة. وحتى يُخرجهم من جو التوتر كان باراك يقص عليهم النكات. وفي واحدة منها أثار ضحكات الحاضرين.

بالإضافة إلى الحنكة والتعقل، فإن الإخلاص والأفكار المتبادلة لهما أهمية كبيرة في مثل هذه المفاوضات، ويُعلق باراك: "يجب أن أرى إذا كانوا مُستعدين لتقديم شيء ما، حتى ندرك إلى أي اتجاه ستمضي الأمور". كان الموقف جديراً بالقول إن هناك صدق نوايا متبادل، فالحركة دائبة للرجال المشاركين في المحادثات، فهذا يصعد السلام وهذا يستقل المصعد الكهربائي، الاجتماعات تشمل كل غرف الفندق تقريباً، وكل مُشارك يحاول تسجيل أكبر قدر من الملاحظات، صحيح أن كل شئ مازال يدور في فلك صياغات ضعيفة، إلا أن باراك يعتبر أن هذه الديناميكية تحمل بين طياتها بصيصاً من الأمل، وتشبث باراك بتفاؤل حذر وبإمكانية الدفع بأفكار مُبتكرة.

"قلت للشرع إن الفكرة الأساسية هي ألا تكون هناك قوات على الحدود بين الطرفين، وإذا كان الأمر كذلك، فلننمض باتجاه وضع مشروع مشترك وهنا تنمو فكرة المنطقة الحرة المشتركة التي ستحفظ لنا قطاعاً لا بأس به".

ولكن الأمر لم يحظ بموافقة قصر الرئاسة في دمشق وعاد بارك إلى نقطة البداية، وقال: "إذا لم نتخذ الخطوات الصحيحة، فسنصل في النهاية إلى سلام بارد وأنا ملتزم بكامل مسؤوليتي الشخصية بالتوصل إلى سلام حقيقي".

وبين اليأس والرجاء قام كلينتون بإعداد مسودة أولية للمحادثات كما يراها الأمريكيان من وجهة نظرهم، هذه المسودة لم تتضمن التزام إسرائيل بالانسحاب حتى خطوط ٤ يونيو وكانت الجملة الافتتاحية بها تقول: "إن سوريا تعلم أن خط الرابع من يونيو ليس خط حدود... ولذلك فهي مستعدة للتعاون في ترسيم الحدود"، وهي جملة قبل بها السوريون، وشجعت بارك على الاستمرار في المفاوضات، كما تضمنت الوثيقة، بعلم السوريين "أن سوريا تقترح إقامة علاقات سلام طبيعية كتلك التي بين دول الجوار" و"أن سوريا تتحدث عن نشر قوات عسكرية، بما في ذلك مقر قيادة أمريكية في الجولان".

بينما كان الوفد الإسرائيلي يدرس مسودة كلينتون، نشرت صحيفة الحياة تفاصيلها وتبعتها صحيفة هآرتس، وذكر فيما نشر أن إسرائيل ستسحب إلى حدود ٤ يونيو. وهنا اشتد غضب وغيظ باراك، وأدرك أن العملية برمتها

تلقت ضربة قاصمة، وأن كل الأمور التي تم التوصل سرّاً إلى اتفاق فيها، ستعرض الطرفين للهرج. خاصة الأسد. إذ أن سوريا. حسب المسودة الأمريكية التي تسربت تفاصيلها، بدت في صورة المتنازل عن كثير من الأشياء مقابل استرداد الجولان مستقبلاً، حتى قبل أن تبدأ المفاوضات (يبدو أن روبرت مالى أحد أعضاء الوفد الأمريكى والذي يعتقد بضرورة البدء بالمسار الفلسطيني أولاً هو الذى سرب الوثيقة). وقد صرح جيمس روبين المتحدث باسم الوفد الأمريكى للمراسلين، فى محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه: "لقد قرأت الوثيقة الأصلية، وهى مختلفة عما نشر". وكذلك أنكرها دافيد ليفي، ولكن موجة الاحتجاجات بدأت تتصاعد فى إسرائيل.

والآن لكل فى انتظار الرد السوري، الذى قدم مكتوباً: "إخلاء جميع الجنود والمستوطنين الإسرائيليين.. نزع السلاح النووى وتقسيم المياه.. محطة الإنذار فى جبل الشيخ، لا الولايات المتحدة ولا فرنسا تشرفان عليها، بل دولة ثالثة ومعها ضباط سوريون... وأن يأتى إلى الجولان مراقبون وليس جنود أو عسكريون".

وفيما يتفق بطلب إسرائيل عدم انضمام سوريا إلى حلف عسكري مع العراق أو إيران، فقد قوبل بالرفض التام، وأيضاً رفض الاقتراح الخاص بوجود وحدة عسكرية أمريكية فى لبنان لمدة ستة أشهر كان ذلك بالنسبة لباراك بمثابة رجوع إلى خاتمة الحفر. وما زال كلينتون مصراً على أن هناك أمل فى استكمال المباحثات، فتقرر استمرار المفاوضات لجولة ثانية.

فى هذه الأثناء تسربت أيضاً صيغة إسرائيلية مفادها: "إن إسرائيل ستسحب قواتها ومواطنيها من هضبة الجولان". فازدادت حدة الاحتجاجات فى إسرائيل.

قال باراك موضحاً: "السوريون ما زالوا يريدون انسحاباً كاملاً وربما سريعاً وفورياً. لقد وقعنا فى خطأ تقني، إذ ظننا أننا نسيطر على النسختين، ولكن أتضح أن هناك فى الحقيقة ١٢ نسخة. فمن الذى قام بالنسخ والتصوير؟ لا نستطيع أن نعرف حقيقة ذلك، أتضح بعد ذلك أن نسخ المادة وتسريبها تم عن طريق روى مالى لحساب شخص إسرائيلي كان يعمل سابقاً فى إحدى وزارات الحكومات، وكلاهما بالمناسبة من مؤيدى المسار الفلسطيني أولاً. وعن طريقهما وصل إلى عكيفا إدار مراسل هاآرتس، لقد كان الضرر كان كبيراً، وأنا لا أريد أن اتهم أحداً ولكن المشكلة أن شعوراً بعدم الثقة تولد لدى السوريين. ولكن صلب الموضوعات المطروحة لا يجب أن يتأثر".

ضغط كلينتون للاستمرار فى التفاوض، واستجاب باراك بتحفظ وهو يقول: "كانت البداية حماسية ثم حل الجمود فى كل شيء تقريباً، لقد تحدثنا عن كافة الأمور ولكننا لم نحدد بالضبط مكان حدود ٦٧ لأنها لم تكن موجودة بالفعل على أرض الواقع، وكان الخلاف منصباً على هذه النقطة، أين كان ترسيم الحدود بالضبط عام ١٩٦٧. إنهم يدعون أنني أراجع أكثر من رابين وأنه، أى رابين، قد أعطى أكثر من ذلك. لقد كان رابين كمن أعطى عربون فقط ولكنهم كانوا يطلبون منى التزام إسرائيلى مباشر وفاعل وأنا، إيهود بارك، لا أستطيع أن أصل إلى موقف أعطى فيه كل شيء أو ألتزم بكل شيء، إن ذلك بمثابة خضوع وليس مفاوضات، ومن أجل ماذا؟ من أجل الوصول إلى اتفاق بأى ثمن؟ وهل تسمى هذه مفاوضات أم إملاء من طرف على الطرف الآخر؟ فإذا كان إملاء فالأفضل أن لا نبدأ ذلك لأنه سيُسمى عاراً وليس اتفاقاً - إنهم يعترضون على محطة الإنذار، وأنا لست مستعداً للموافقة على الوضع بهذا الشكل. لقد كانت البداية طيبة ولكن عندما وصلنا إلى مناقشة التفاصيل اختلف الموقف - والتفاصيل هى أساس كل شيء".

تسريب الأخبار من شبردستاون رفع من حدة الاحتجاجات فى إسرائيل. فقد قام ٢٠٠ شاب من حركة "أبناء الجولان" بربط أنفسهم بالسلاسل وساروا من منزل رئيس الوزراء حتى المحكمة العدل العليا. أما رد الفعل الأكثر غرابة فقد تلقاه بارك من خلال وسائل الإعلام، ويحمل نوايا البعض التى تهدد بتفجير الجسور على الجولان.

وعلى الرغم من مطالبة يتسحاق ليفي وشرنسكى بالأغلبية التشريعية (أغلبية الثلثين) فى مسألة الاستفتاء إلا أن اللجنة الوزارية أيدت إجراء الاستفتاء مع تقبل النتيجة بأغلبية عادية. وقد أشارت استطلاعات الرأى إلى أن ٤١٪ - فى تلك الفترة - يؤيدون الانسحاب الكامل مقابل السلام. وهناك تراجع ما فى هذه النسبة، لأنه قبل ذلك بأسبوعين، أى فى منتصف ديسمبر كانت نسبة المؤيدين للانسحاب ٤٥٪. وقد صوت مع انسحاب "شبه كامل" ٤٩٪، بينما كانوا فى منتصف ديسمبر ٥٩٪. وفى استطلاع شهر ديسمبر عارض ٢٥٪ انسحاباً كاملاً مقابل السلام. وضافت الضجوة بين المعارضين والمؤيدين بنسبة ٥٪.

لم يكن باراك مهتماً. صحيح أن تيار المعارضة أكثر حضوراً من تيار التأييد للسلام لدى الرأى العام. إلا أن التيار الحقيقى يتمثل فى الوزراء وأعضاء الكنيست، الذين من المقرر أن يرفعوا راية الاتفاق، إذا ما تم التوصل إليه. كان بارك مقتنعاً أنه إذا توصل إلى اتفاق فإن ديناميكية السلام سوف تجرف أمامها أى معارضة كتيار ماء مُتدفق. والواقع أن التهيؤ الذهني داخل المعسكر المعارض للانسحاب ليس فى ذروته بالشكل الذى يؤثر سلبياً على الرأى العام إذا حانت لحظة الحسم. وكانت مظاهرة من المقرر القيام بها فى تل أبيب قد ألغيت بسبب الأمطار. ويعتقد باراك أنه

عندما يؤمن أحدٌ بفكرة ما وتكون مُكتملة النضوج بداخله فلا يمنعه المطر من التعبير عنها. ثم إن التعاون بين لجنة مستوطنات الجولان وبين مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة قد بدأ يتراجع ويخبو. فقيادة المعارضة من أجل الجولان لا يريدون رؤية المتدينين المتشددين في مظاهراتهم.



لم تزل المباحثات نفسها بدون أى تقدم. لم تكن فى حوزة باراك ورقة يستطيع من خلالها القول - فى حال إذا ما تمت الاستجابة للطلبات السورية بالكامل - إنه توجد لنا فى العمق أماكن منزوعة السلاح، وحدود مفتوحة، وسلام حقيقي، ومحطة إنذار مبكر فى جبل الشيخ. وعندما وجد أن المسيرة تتحرك ببطء شديد، اقترح باراك إجراء مباحثات ثنائية مع الشرع، ولكن لم تكن لدى الشرع موافقة من دمشق بخصوص بعقد أى مفاوضات مع باراك إلا بحضور الأمريكان.

وبدأ صبر باراك ينفد. وبينما كان جالساً مع دفيد ليفى وأمنون ليفكين، قال لهم: "هذا يعنى أن نحزم حقائبنا ونغادر". وقالها باراك لكلينتون، الذى رد: "أنت على حق ولكن..." من وجهة نظر كلينتون أن اللجان مازالت تتباحث وتوجد "مؤشرات غير سيئة على حدوث تقدم". مجموعة العمل الأمريكية كانت تعتقد أن كلام باراك لم يكن يعنى التهديد الفعلى بالمغادرة، بقدر ما كان مجرد مناورة الهدف منها إبلاغ المجتمع الإسرائيلى بأنه "يكافح بكل طاقته". لم يفت كلينتون الفرصة وقام بعقد اجتماع لكسر الجمود. واستجاب باراك. "لا فرق إن كنت باراك أو حافظ الأسد أو الرئيس الفرنسي، فليس من المنطق أن تقول لا لرئيس الولايات المتحدة إلا إذا كان يعمل ضدك".

ضم الاجتماع ستة أعضاء من كل جانب برئاسة باراك، والشرع وكلينتون، فى أمسية ودية يجلس الجميع فيها حول الأخ الأكبر، حتى أن باراك تحدث مع الشرع باللغة العربية. لكن الشرع يتحرك من خلال أوامر الرئيس السوري: الانسحاب إلى حدود ما قبل الرابع من يونيو. وأصر باراك على رأيه، كان يريد أن يرى وجود للمباحثات وليس فرض شروط، وأن يمكنه أن يفهم ولو حتى الخطوط العريضة، ما الذى سيحصل عليه مقابل ما هو مطالب بدفعه.

كان الوقت يطاردهم، مضى أسبوع وفى يوم الخميس أدرك كلينتون أن الأمر لا يتطلب كسر الجمود بل كسر الرأس. دعا كلينتون كلا من باراك والشرع إلى جلسة ووضع أمامهم سبع ورقات تحمل بين سطورها تلخيصاً للوضع الذى وصلوا إليه، وكيفية اقتحام هذا الطريق المسدود.

هذه الورقات السبع أعدها مجلس الأمن القومى برئاسة ساندى برجر، قبل بداية المباحثات وتركز فى: الحدود بين إسرائيل وسوريا ينبغى أن تكون طبقاً للقرارين ٢٤٢ و٢٨٣، وأساسهما أنه فى مقابل السلام على إسرائيل أن تنسحب من الأراضى التى احتلتها فى حرب الستة أيام ١٩٦٧. ولم يجر الحديث عن أى صيغة يطالب بها كلينتون لتنفيذ القرارين، هل حسب الصيغة العربية التى تقول بانسحاب من كافة الأراضى أو الصيغة الإسرائيلية أى الانسحاب من أراضى.

بعد جلسة استمرت بضعة ساعات ثم الاتفاق فى مساء ذلك اليوم للمرة الأولى على عرض خرائط على مائدة المباحثات، تم الاتفاق أيضاً على أن يدرس أعضاء الوفود الوثيقة الأمريكية (التي يعرفها باراك سلفاً) وفى بداية الأسبوع ستتم بلورة تفاهمات من خلال الخرائط. وفى اليوم التالى عاد كلينتون إلى البيت الأبيض. فبعيدا عن إشكاليات الشرق الأوسط، كان كلينتون لديه عالم آخر عليه أن يديره، لكنه ترك وراءه مادلين أولبرايت لعل أحد الطرفين يحاول إعلان حرب أو سلام بشكل مُنفرد. وهكذا مر أسبوع آخر. وكان من المقرر أن يعود كلينتون يوم الأحد لإجراء مباحثات ثلاثية ولمحاولة كسر الجمود. فى غضون ذلك ألح لباراك بالقول: "تحدث هاتفياً إلى عرفات فهو قلق ويعتقد أننا هنا لتتخلى عنه".

لم يستطع باراك أن يفهم سر العصبية لدى الفلسطينيين. فقبل أيام قليلة نُقلت إليهم السيادة على ٧٪ كما هو متفق عليه، وسوف يتسلم عرفات فى المستقبل ٦٪ أخرى. وسيتم الإفراج عن ٢٢ معتقل إضافي بمناسبة عيد الفطر. هذا الوضع الجديد أتاح لعرفات السفر بسيارته برا للمرة الأولى من رام الله إلى غزة.

كان الطقس السيئ هو السبب فى عدم سفر عرفات بالطائرة. فكان سفره برا عن طريق المعبر الآمن فى إسرائيل بالسيارة المرسيديس التى كانت تحمل لوحات حمراء والرقم ١ ترافقها سيارات جيب تابعة للرئاسة (ومعهم سيارة إسرائيلية مسلحة). وذكرت التقارير، أن عرفات نفسه كان ينظر بفضول كبير من نافذة السيارة.

كان باراك يحتاج للهدوء على الجبهة الفلسطينية لأن ذلك يعنى استمرار السيطرة على المفاوضات مع السوريين. وسيساعد أيضاً فى إزالة الرواسب القديمة مع الأردن. إنه مساء الجمعة، انضم باراك إلى أعضاء الوفد الإسرائيلى للمشاركة فى أغنية شعبية. عزف رونين هوفمان سكرتير الوفد على الأكورديون. كانت الأغنية تسمى 'مملكة جبل الشيخ'، لفرقة القيادة الشمالية. لقد غنى كل واحد بحسب ما يُكنه فى صدره: الحنين إلى الوطن، الوداع، التقليد

الساحر، الواقعية، التراجيديا، وهكذا. لم يكن باراك مُهتماً على الرغم من سماعه موسيقى نادرة، كان مشغولاً بذلك الخط الأحمر ولا يعرف كيف سيصل إليه الأسد بدون دفعة قوية من كلينتون، ومبارك، وعبد الله.

فى نفس الليلة تحدث مع الثلاثة. باراك أبلغهم بأن ينقلوا للأسد بهدوء وروية أنه إذا لم يُعط للشرع صلاحيات أكبر فنيا للأسف على وقتهم الذى ضاع. فى اليوم التالى واجه باراك طلباً سورياً صعباً بفرض سيطرة سوريا على نقطة إقليمية على بحيرة طبرية، حتى ولو بدون حق فى استخدام المياه. ولم تكن قد ظهرت بعد أى دلائل من بقية اللجان بأن السوريين لديهم استعداد للقيام بأعمال تثبت رغبتهم فى السلام. هل ستقام سفارات فى المستقبل؟ هل ستكون هناك حدود مفتوحة؟. يأتى الرد، كل شيء مرتبط بالأوضاع. وماذا عن منطقة تجارة حرة؟. محل اهتمام.

باراك يتأمل بعد فوات الأوان، ويفكر مع نفسه: "ربما حدث، بطريقة أو بأخرى، أثناء الاتصالات المبكرة التى أجراها أورى ساجى، أن يكون السوريون قد فهموا بأنهم سيكونون على مقربة من بحيرة طبرية، بشرط أن يتوفر غطاء دولى للقربة التى من المقرر إقامتها فى المنطقة. كان الانطباع الذى تولد لديهم هو أننا وافقنا على ذلك. وعندما جئنا إلى واشنطن و طلبنا نزع السلاح، ترتيبات أمنية ورؤية للأنظمة الأمنية، اعتقدوا أن ذلك سيأتى تباعاً، ولا توجد علاقات متبادلة بين ما نواجهه نحن وأنتم من أخطار".

قبل المباحثات الرسمية جلس ساجى مع دكتور داوودي. وهو شخصية ليست كبيرة من عائلة الأسد، وأقرباء آخرين، ليسوا من الدرجة الأولى. وكشخص حسن النية خطا ساجى خطوة للأمام وأبدى مرونة، الأمر الذى جعل السوريين يتوقعون سماع كلام مماثل من باراك. قال باراك مباشرة: "صحيح أن الشرع لم يسمع منى ما كان يريد أن يسمعه. لقد طلبت ضمانات وطلبت منهم التوقيع على معاهدة تتضمن التطبيع".

وفى اللجان كانوا يتحدثون عن فتح سفارات.

قال باراك: "تفترض أن السفارات تم فتحها، فمن الذى يضمن أن يحصل المواطنون على تأشيرات دخول إذا لم يكن ذلك جزءاً من اتفاقية؟. إلا أن كل شيء يرتبط بالوضع كما يقول السوريون". باراك يطلب التطبيع وهذا يعنى حدود مفتوحة ومنطقة حرة أمام انتقال البضائع والأفراد.

ورد السوريون بصراحة أكثر: "سوريا غير مُستعدة أن تفرض على مواطنيها التطبيع مع إسرائيل إذا كان ذلك ضد رغبتهم ومشاعرهم". ولكن الجميع يدرك أن سؤالاً أساسياً يبرز من وراء هذا اللغو: هل سيجرؤ باراك على ذكر حدود ٤ يونيو، أم أن الأسد سيصدر التعليمات لرجاله ببدء التفاوض لحل الخلاف حول تقسيم المنطقة الواقعة شمال بحيرة طبرية؟.

لقد بات واضحاً أن تقييم كل زعيم لعناد وصلابة نظيره كان تقييماً غير واقعي. وكالمعتاد كان الأمريكيون هم الذين يوضحون للسوريين ما هو المقصود: فحينما يتحدث الإسرائيليون عن أرض فهم يقصدون أنه مقابل قطاع من الأرض بعرض بضعة مئات الأمتار وبطول ١٢ كيلو متر شمال شرق بحيرة طبرية، ستحصل سوريا على الحما والمنحدرات المؤدية إليها. والسوريون يريدون شيئاً رمزياً. لكى يوضحوا للجمهور السوري أنه يستطيع الوصول إلى بحيرة طبرية، كما كان عليه الحال قبل احتلالها فى ١٩٦٧، بأعداد رمزية من الصيادين من خلال السماح لهم بالعبور من قطاع شاطئ خاضع للسيادة الإسرائيلية، إنهم بذلك يمكنهم التعامل مع المستقبل. وبالتالي فإنهم يصرون الآن على أن تصل السيادة السورية إلى المياه. حتى مع اعترافهم بتبعية المياه لإسرائيل.

على أى حال بدأت مباحثات الجولة الثانية. تلميحات سوريا فى جلسة لجنة الترتيبات الأمنية بأن هناك ما يمكن مناقشته بشأن جبل الشيخ، هل طاقم العاملين فى محطة الإنذار والقائمين عليها سيحملون جوازات سفر أمريكية؟. ورفض باراك: "ماذا دهاهم؟. ما الذى يُفتشون ورائه؟. ولكن إذا كانوا مُستعدين لمناقشة الأمر، فهناك احتمال أن يلينوا بمرور الوقت، إلا أن استمرار الجدل حول الترتيبات الأمنية وعمق الأماكن منزوعة السلاح واستعداد السوريين لتنفيذ التطبيع قاد فى النهاية إلى طريق مسدود.

ويتساءل السوريون: "ماذا تريدون، لقد سبق ووافقنا عام ٩٦ على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل بما فى ذلك تشغيل اتصالات هاتفية وإبرام اتفاقات فى مجال التجارة والسياحة".

بدأت الرياح الكريهة التى تخرج من الطريق المسدود تظهر لهم. ألمح باراك لكلينتون وللسوريين بواسطة مبعوث، أن الطريق الذى استطاع السادات أن يكسر به الحاجز النفسى كان زيارته الشخصية للكنيست، وأن الأسلوب الذى انتهجه الملك حسين لكسر ذلك الحاجز هو إجراء مباحثات شخصية مع زعماء إسرائيل عن طريق زيارة إلى إسرائيل قبل التوقيع على المعاهدة، وواصل القول: "قلو وجد الأسد طريقة يفعل بها مثل السادات والملك حسين، أو بطريقته الخاصة شريطة أن تحمل نفس الروح، لكان التغير النفسى مؤثراً. ولكننا بذلك اختصرنا الطريق واقترنا من التوقيع". ولم يعلق الشرع.

كان الكل يتشاورون. لكن الثقة كانت غائبة بين بعضهم البعض. كان أعضاء الوفد الإسرائيلي، يخشون أن يسمعهم

الأمريكيين فيعرفوا النقاط التي من خلالها يمكنهم الضغط على إسرائيل لصالح السوريين. أظهر باراك معارضة مُتشددة لإطلاق أى تصريح علنى عن حدود الرابع من يونيو. وكان باراك يستطيع مراجعة صيغة وديعة رابين، أو على الأقل صيغة مخفف، ولكن مع إعادتها إلى كلينتون فقط، كما فعل رابين. بادر الشرع فقال فى حديث مشترك مع باراك و كلينتون: "إننا نحتفظ بخطاب من رون لاودر وفيه تأكيد على انسحاب نيتياهو إلى هذه الحدود".

لم يرد باراك. فهو يعرف أن هذا صحيح، وكلهم حول طاولة المفاوضات يعرفون أن هذا صحيح، حتى أن باراك نفسه، حينما تقلد مهام منصبه أصدر تعليماته للاودر بإطلاع الرئيس كلينتون على كافة التفاصيل. حتى يستعين بالولايات المتحدة فيما بعد كأداة لمواجهة اليمين الإسرائيلي، فى حال التوصل إلى اتفاق. بينما لم يكن هناك طرف خيط يمسك به ويعرضه كإنجاز. ولنفترض أنه اعترف بحدود الرابع من يونيو، ولكن فى نفس الوقت أصر على أن يكون الطريق إلى الشرق من طبرية ومراكز الاستشفاء بين عاين جاف (العين الخلفية) وجسر أريك تحت السيادة الإسرائيلية. فإذا لم يحصل على إجابة مبدئية وواضحة من السوريين بشأن الترتيبات الأمنية، ونزع السلاح، وفتح الحدود، والتطبيع فإنه لن يعلن عن استعداده للاعتراف بحدود الرابع من يونيو كمرجعية.

وقال باراك: "إذا انهارت المحادثات، فإننى لا أحب أن يقال إن إسرائيل التزمت سياسياً بحدود الرابع من يونيو". لم تكن المشكلة لدى باراك فى الحدود ولا فى التصريح بذلك. بل فى الموائمة بين التصريحات والواقع. وهذا ما لم يكن الشرع مستعداً لأن يقوله لكلينتون، ولم يقل رجاله شيئاً واضحاً لأطقم التفاوض الإسرائيلية. كل ما رددوه أنهم يتصورون إمكانية تحريك خط الحدود مابين كيلومتر وكيلومتر ونصف إلى الغرب من خط تمرکز مواقعهم، ويشمل ذلك سيطرة سوريا على شمال بحيرة طبرية - إلى الغرب من الأردن وهى المنطقة التى كانت فى حوزتهم قبل احتلالها بالقوة. كان أورى ساجي قد سمع هذا التصور خلال محادثاته التمهيدية ولكنه لم يشأ مناقشته مُشيراً إلى أن كل هذه التفاصيل سيتم مناقشتها خلال المفاوضات.

مع انتهاء الجولة الثانية من المفاوضات، قرر باراك العودة إلى إسرائيل و انتظار ما ستفق عليه أطقم التفاوض. اتصل بالملك عبد الله، ومبارك، وعرفات، وإيلى يشاي، ناتان شيرانسكي، ويتسحاق ليفي.

جاء اتصاله بشيرانسكى وهو فى طريقه إلى مظاهرة اليمين ضد الانسحاب الذى تنامت أخباره من شيبردستاون، فقد أدى استمرار المحادثات والتعنت السورى فى التفاوض إلى تغذية الموجة الراضية للانسحاب، وحظيت الحملة الموجهة ضد الانسحاب من الجولان بمساندة شعبية واسعة، فقد احتشد ١٥٠ ألف متظاهر فى ميدان رابين. كانت المظاهرة سياسية، و لكن شرنسكى الذى تحالف مع ليبرمان دفع بعشرات الأتوبيسات المكتظة بالمهاجرين. لقد كانت المظاهرة استعراضاً حقيقياً للقوة.

وبسهولة وقعت العين على شاب صغير يحمل علماً أحمر وصورة تشي جيفارا - عضو مجلس ميرتيس جلعاد ناتان الذى يسكن فى الجولان كان يرفع لافتة كتب عليها "أنا يسارى مع الجولان" وطبقاً لاستطلاع رأى أعد على عجل آنذاك عارض ٢٥٪ من مؤيدى ميرتس الانسحاب من الجولان. وأصدر حاخامات الصهيونية الدينية مرة أخرى فتوى شرعية ضد الانسحاب من الجولان، وقال ضباط من الجيش الإسرائيلى للمستوطنين فى مستوطنة مرجليوت الواقعة على الحدود الشمالية، إنه بعد توقيع الاتفاقية سيكون من الصعب توفير الحماية لهم. وفيما بعد طلبت ٩٤ أسرة الإخلاء من الجولان مقابل الحصول على تعويضات.

دافيد ليفى الذى كان مُطلعاً على استطلاعات الرأى قبل مباحثات شيبردستاون جال بنظره فيما يجرى حوله، واشتم رائحة غير طيبة من جراء التقاء الفشل فى المفاوضات مع موجة المعارضة فى إسرائيل. والواقع أن الوسط السياسى المحيط بليفى، لم يكن يقبل هذا النوع من الاتفاقات الذى يمنح أرضاً مقدسة مقابل شيء معنوى كالسلام. ذهب ليفى إلى باراك ودخل عليه تعلق وجهه مسحة من عدم الارتياح وقال لباراك إنه لا يضمن أن تحظى الاتفاقية بالقبول فى الاستفتاء. واتفق الاثنان على أن يعود ليفى إلى إسرائيل وتوقف خلال رحلة العودة فى المغرب و يجرى مباحثات مع الملك و يسمع منه إجابة على السؤال، كيف يمكن كسر الجوزتين السورية و الفلسطينية.

كانت أولبرايت تتحرك بسرعة ذهاباً وإياباً بين كلا الطرفين حاملة بعض أوراق كتبت عليها ملاحظاتها الشخصية بخط يدها. وكان كلينتون يقوم بجولة مكوكية بين البيت الأبيض وفندق كلاريون، الكل يتصبب عرقاً وينفث دخان غضبه فيما عدا باراك الذى كان يحاول أن يضيف جواً من الطمأنينة والراحة. أدخلت مجموعة العمل الأمريكية أمين عام الأمم المتحدة كوفى عنان فى الصورة. اتصل عنان بباراك تليفونيا واقترح عليه عقد لقاء. رفض باراك لأنه لا يحتاج فى الوقت الحالى إلى ممارسة ضغوط إضافية عليه، بل كان يحتاج إلى مؤشرات تؤكد له وجود شريك. والشرع ينتظر تصريحاً علنياً من باراك. وكلينتون يضع أمام الطرفين ورقة عمل أمريكية - عودة مرة أخرى إلى السبعة ورقات التى تحدد التفاهات التى توصلوا إليها حتى الآن - وتحديد مسار الاستمرار.

أما باراك من جانبه، فقد اعتبر أن الوقت مناسب لإتاحة الفرصة أمام كلينتون ليقوم بممارسة ضغوط على الجانب السوري. وأوضح باراك في حديث أخير مع كلينتون أنه إذا لم يُظهر الجانب السوري أية مؤشرات إيجابية فلا داعي للاستمرار.. أى شيء. "عقد قمة بينى وبين الأسد. فتح الحدود أمام الصحفيين الإسرائيليين".

كانت مشكلة باراك إسرائيلية، فعندما يقول للسوريين "لا"، حتى يحصل على مزيد من الوقت لكي يستجمع قواه الدبلوماسية ضدهم، ومن ثم ينتقل إلى الجولة التالية قوياً - يفهم من ذلك في إسرائيل أنه فشل. ويحتفل الائتلاف باعتباره فشلاً نهائياً. وفي ضباب المعركة السياسية والأيدولوجية، كان هناك خوف من أن تتعاطى الأغلبية مع هذا الزعم. ومع ذلك كله، قبل باراك بالمخاطرة ووافق على استمرار المحادثات بعد أسبوع، وعاد إلى إسرائيل. أول ما قاله باراك للإسرائيليين: "هناك تصدعات شديدة في الموقف السوري". فجاءه سريعاً رد شارون: "باراك يقول إنه اكتشف تصدعات، ولكن الحقيقة هي أن السوريين تعرفوا على تلك الثغرات الكبيرة التي تنذر بالانهيار في حائط الدفاع الإسرائيلي".

فعاد باراك وأوضح: "صحيح يُمكن التعرف على ثغرات محددة في التشدد السوري، ولكن المفاوضات تتم بشكل يعكس عدم الاتفاق في كل الأمور، فما زال هناك طريق طويل وشاق".

♦ باراك على القهوة:

لم يكن لدى باراك أى تلميح بأن الأسد سيتصلح، أو إذا ما كانت شاس ستتضم إلى الدعوة الجاهزة باقتراح من الليكود، إلى تطبيق القانون القاضى بضرورة الحصول على الأغلبية التشريعية (الثلثان) في استفتاء شعبي على إعادة أراض. ففي أثناء المفاوضات التي عقدت في الولايات المتحدة طرح الليكود هذا الاقتراح على ٦١ عضواً بالكنيست باعتبارهم أغلبية الأعضاء، وأيدته أيضاً كتلة شاس. غضب باراك من هذه النار الهادئة التي بدأت تحيط به لأن هناك من لا يلتزم باستخدام قواعد اللعبة. بعد ذلك كان باراك يعيد النظر في الأمر. هل يتوصل مع يشاي والحاخام عوفديا إلى تفاهم يحول دون تطبيق القانون، وبالتالي يسقط الاقتراح. والسؤال الآن: كم يكلفه هذا؟ وهل سيستطيع الحاخام أن يقف أمام الموجة الدينية القومية التي تستمد قوتها من القبضة الحريدية عندما تتحد مع التيار الديني الشرقي.

ذهب يهودا هرثيل للحاخام عوفديا، إنه يمتلك أساليب وتصورات عن السياسة الدينية - القومية والدينية - الشرقية. تحدث هرثيل بكلمات محددة مع الحاخام عوفديا. فعلى الرغم من مظهره الذي يوحى بالبلاهة فهو يعرف كيف يستخدم لهجة تهديد مقبولة عند الحديث عن العلاقة بين تورا إسرائيل، وشعب إسرائيل، وأرض إسرائيل بما فيها الجولان.

كان على باراك أن يقوم بضربة عكسية، ففي اليوم الذي عاد فيه من واشنطن ذهب برفقة الوزير يشاي لحضور الاحتفال ببلوغ ابن الوزير والحاخام بنزاري سن الرشد. كان باراك يشعر بالحيرة في محاولته التعرف على موقف شاس في خضم العاصفة التي هبت في الأيام الأخيرة. في اليوم التالي كان باراك يتفحص الرؤى المختلفة في إسرائيل من خلال استطلاعات الرأي حول الحالة المعنوية تجاه مباحثات السلام التي كانت في انخفاض متزايد. أعلن أفي ياعار أحد القائمين على إجراء استطلاعات الرأي، أنه لا توجد أغلبية يهودية تؤيد الانسحاب من الجولان. الأسوأ من هذا استطلاع آخر أوضح أن منتسبين شاس في أغلبهم يعارضون الانسحاب من الجولان. استعرض باراك استطلاعات الرأي ولكنه من منظور القيادة والتاريخ لم يُعربها اهتماماً. ويذكر باراك: "قلت لرابين إن المشكلة الأساسية ليست في الشعب بل فينا نحن. فإذا كان هناك اتفاق لا نرى فيه ضماناً لنا من الناحية الأمنية أو غيرها، فلن نقبل به. وإذا كان اتفاق سلام نثق في أنه يضمن لنا أمن إسرائيل ومستقبلها، فسنمتلك القوة الداخلية والصلاحيات الأخلاقية اللازمة لإقناع الشعب به". على الرغم من هذا أرسل باراك بنيامين (فؤاد) بن اليعيزر للتباحث مع الحاخام ويتحرى إلى أى مدى سيكون معنياً بتفهم رسالة قوية. وعاد فؤاد متفائلاً، غير أنه دائماً هكذا. ولم يصدر عن الحاخام كلمة ذات أهمية.

وكالمعتاد شاس لديها قائمة أولويات خاصة بها. وعلى سبيل المثال، موضوع حركة، دور شالوم (جيل السلام)، التي يعتبرونها في شاس حركة تمثل أحد محاور تأييد باراك، وأن قياداتها على اتصال بيوسى ساريد لإنشاء مجلس تعليمي علماني مستقل. وأنهم يعتزمون بناء عشرات من دور الحضانة كمرحلة أولى، وساريد أعلن أنه سيمولهم كما يمول دور الحضانة التابعة لشاس. وقد تم افتتاح دار الحضانة الأولى لهم في بتاح تكفا. من جانب شاس كانوا يعتبرون أن ذلك يمثل تحدياً لمشاعر أطفال إسرائيل. بخاصة الأطفال من أصل شرقي.

بعيداً عن هذا تقدمت شاس بمشروع قانون، يقضى "بمنع الدعم المالى العام، والدعاية بالأفلام أو بالكتابات - ضد مبادئ الدولة أو الشعب، وبطريقة تاذى مشاعر الجماهير". ولا نعرف هل المقصود من ذلك هو بث روح الفرقة بين الطبقات، أم تهديد الكيان الحضارى للشعب اليهودي، أم هو استحداث لجهاز سياسى الغرض منه ابتزاز المزيد

من الأموال.

وفى مستوطنة مرجليوت إحدى بؤر العمل الليكودي ضد الانسحاب من الجولان، قرروا إرسال بطاقات الهوية إلى مكتب رئيس الحكومة. عقدت حركة حاباد مؤتمراً ضد الانسحاب، وفيه قال الحاخام الأكبر السابق مروخايياهو: "هذه فترة من الظلمة اليهودية... يجب علينا أن نشق ملاسنا لأن الحكومة تريد أن تعيد أراض. وليس من المقبول أن نتنازل عن الجولان... فعلى سوريا أن تعيد لإسرائيل دمشق التي أخذت منها في فترة الملك داوود". أنهى سكرتير هالوفيفيتشر الذي جاء من بروكلين لحضور الاجتماع بقوله: "علينا أن نحارب ضد كل من يريد التنازل عن الأرض". لقد كانت الهتافات مدوية.

امتلات القدس بصور لباراك يجلس على قهوة "عرفاتية" تزينها كلمة "كاذب". وقد تجاهل باراك هذه الأحداث ولم يعلق عليها. وبنفس التجاهل تعامل باراك مع ما تردد عن الأخطار المحتمل أن يتعرض لها من جراء عملية إرهابية ضده أثناء إحدى جولاته. "العرب..؟" ذكر الكلمة بتعجب، عندما ألمحت ملاحظاتهم إلى تشديد الحراسة خوفاً من عدو خلف الخطوط. ثم أردف القول: "العرب. إنها مجرد إشاعة".

ويبدو أن باراك كان يتعامل بهذا الأسلوب مع جنوده وكان يقوم بتحفيظهم حتى يقتربوا من الهدف ويشعرون بأنفس الحراس. حتى عاموس كينان الذي يمثل أيقونة يسارية قديمة وقع على إعلان يقول "لا للانسحاب من الجولان" لصالح طاغية في بلد ضعيف، كما ورد في الإعلان. وجد باراك نفسه في مأزق وبدأ يفحص الموقف في شيبيردستاون، وما تم التوصل إليه مع السوريين. وسوريا كعادتها ظلت ترسل رسائل تحمل أكثر من معنى وليس من السهل تفسيرها بواسطة الاستخبارات وإنما باستخدام الحاسة السادسة أو الغريزة المهنية أو حتى عن طريق التخمين أو المراهنة على المواقف.

ربما يكون باراك يغامر بحياته أو حتى بحياة جنوده، ولكنه لن يغامر بمصير الوطن. وبعد انتهاء اللقاءات في شيبيردستاون اجتمع بشار الأسد وريث الأسد مع قواده في مقر القيادة العامة وقال لهم: "لقد وصلنا إلى مرحلة فاصلة ويجب أن نتخذ قرار فيها". وكان عبد الله ملك الأردن قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع باراك وقال له إن المبعوث الذي أرسله إلى الأسد وهو عبد الكريم الكباريتي، قد عاد تواً من مقابلة مع الأسد، الذي سأله: "تفترض أنني وافقت على توقيع اتفاقية مع باراك فمن يضمن أن تأتي نتيجة الاستفتاء في إسرائيل لصالح هذه الاتفاقية..؟". وأضاف عبد الله لباراك قائلاً: "الكباريتي يقول إنك مقتنع بذلك، ولكن الأسد عاد وطلب بتصريح علني حول خط الرابع من يونيو". فقال له باراك ما معناه "على رأسي"، ولكنه يعرف أيضاً، أن الأسد مر عليه عدة رؤساء وزراء إسرائيليين مقتنعون بمبرراتهم. وقد قتل أحدهم من جراء ما آمن به.

وقال باراك لعبد الله "سأجتاز الاستفتاء، وعلى الأسد أن يقرر إذا كان يريد السلام". كما أبلغ باراك باتريك سيل صراحة: "إذا كان الأسد جاداً، فمن الإيجابي أن نرى إشارات حقيقية على ذلك. وعليه أن يختار ما هو مستعد للقيام به، ولكن هناك حاجة لما يبذل الشك ويرسخ الثقة المتبادلة. وكيف يحدث ذلك وهو غير مستعد شخصياً، لأن بوجه الدعوة لأكاديميين وصحفيين إسرائيليين لزيارة رسمية إلى دمشق، كمساهمة في إذابة الجليد". ويعتقد باتريك سيل أن القضايا في الشرق الأوسط لا تدار بهذه الطريقة. قال باراك: "حقاً لقد آن الأوان لتدار القضايا بطريقة أفضل وأكثر وضوحاً". ثم عاد إلى جبهته الداخلية.

وُضع على مكتبه تقرير الموساد الذي يقول أن السلام مع سوريا وارد، لكن "من غير المتوقع أن يحدث تطبيع كامل في علاقاتنا مع الدول العربية، لأن الرؤية العربية تعتبر اتفاقات السلام مجرد هدنة".



في غضون ذلك، بدأ إناء الضغط الفلسطيني في الغليان. وبينما كان باراك في واشنطن، تم تنفيذ عملية مشتركة بين جهازى الأمن العام الإسرائيلى والفلسطيني، اعتقل خلالها اثنان من نشطاء الجهاد الإسلامى برام الله كانا في طريقهما للقيام بعملية إنتحارية تستهدف أعداداً كبيرة من المدنيين داخل الخط الأخضر. وبعد ذلك مباشرة تم إلقاء القبض على ٢٠ من نشطاء الجهاد. وبعد يومين على عودة باراك ألقى القبض على ثمانية فلسطينيين آخرين من مخيم "عسكر" للاجئين بالقرب من نابلس، بعد أن قذفوا حجارة وزجاجات حارقة باتجاه مركبات إسرائيلية. وقد حمل كل هذا إشارة ضعيفة وخفية، إلى ما يجرى من أحداث على أرض الواقع.

شعر باراك بضرورة إبطال مفعول هذا اللغم، لكن العقل يقول إنه لا بد من بناء إطار لهذه العملية السلمية التي ستؤدى إلى تهدئة الأوضاع على أرض الواقع، ومن ثم قرر تأجيل نقل نسبة الـ ٦٠ ٪ المتبقية من اتفاقات وائ وشرم الشيخ.

كان شلومو بن عامى قد ذكر له، ما تم خلال المائدة المشتركة التي أقيمت في مطعم "فلاديلفيا" بالقدس الشرقية، نهاية شهر رمضان مع فيصل الحسينى وجبريل الرجوب وأوفير بيناس. وجرى الحديث هناك عن المسيرة السلمية

باعتبارها الواقع الوحيد الممكن. لكن باراك أراد أن يرى بعينه موافقة فلسطينية أكثر التزاماً من مجرد مباحثات في مطعم فاخر.

من ناحية أخرى، كان عضو الكنيست يوسي كاتس يعمل في هدوء بين سكان المستوطنات، وبالفعل تحدث مع مجموعة من مستوطنة معاليه إفرائيم لا تمنع في الإخلاء طوعية مقابل الحصول على تعويضات. ودخل كاتس إلى باراك وحته أن يُبادر إلى عمل يُسهل عليه التفاوض مع عرفات. امتص باراك حماسه، وقال له: "لا تتعجل، هذا أمر سابق لأوانه". ففى هذه الأثناء كان لديه حريق داخلي عليه إخماده.

كان باراك يعرف نية يعقوف فرانكل، محافظ بنك إسرائيل في الاستقالة منذ عدة أشهر. وفرانكل من النوعية المتزنة التي تعتبر المواطنين أداة لدعم الدولة بقدر ما تكون الدولة أداة لدعمهم، ولكن في هذه المرحلة من الاقتصاد الإسرائيلي، فإن حماية الدولة تسبق حماية المواطنين. وفي رأيه، الرحمة الحقيقية تعنى اهتمام عملي. وهو يردد: "تغيير الواقع يتطلب مليارات، وبدون تنمية لا توجد مليارات، وغير ذلك كلام وعروض إعلامية. إن مهمتى هي توجيه المجتمع، وتحمل المسؤولية الشخصية عن الوضع الاقتصادي، إنه من قبيل الثقافة البروتستانتية في العمل".

كانت شخصية فرانكل تناسب باراك تماماً، وما من مبرر لتغييره، غير فرانكل أصر على رأيه. وأمام هذا الإصرار أبدى باراك موافقته وطلب منه عدم التحدث مع أحد في الموضوع، وباراك يخص بذلك دائرة وزير المالية أفراهام شوحاط.

فرانكل أوصى بالبروفيسور الإسرائيلي المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، الحانان هلفمان، وهو يعرفه كرجل جدير بالمنصب. قبل باراك النصيحة، سواءً لثقته في فرانكل أو لأن هلفمان - الذي عينه باراك - لم يعلم بعد فتثار المشاكل قبل مجيئه. ولكن للأسف هلفمان رفض المنصب. وفكر باراك في يعقوف نيئمان. ونيئمان ليس رجل اقتصاد معروف أو حتى مُعتمد، لكن خيوطاً كثيرة تربطه بنسيج الحكم من شأنها أن تساعد باراك في إدارة الاقتصاد بنفسه.

تحدث إلى نيئمان فقال: "لا بأس ولكني أريد موافقة كل الأطراف".

أبلغ باراك شوحاط، الذي اعترض بشدة وقال: "إما هو، وإما أنا"، فتراجع باراك عن هذا الترشيح.

إن ما يؤرق باراك في هذا التوقيت، إنه ليس في حاجة إلى معارك لا لزوم لها. ومرة أخرى عاد ليطلب من فرانكل تأجيل استقالته. واستجاب فرانكل. لكنه بعد أيام لم يعد يحتمل البقاء. وفي محادثة جرت بينهما اقترح فرانكل نائبه دفيد كلاين ليتولى بدلاً منه، ولم يشأ باراك أن يرد بالسلب أو بالإيجاب، فكلّين يقود سياسة اقتصادية تعتمد سياسة الدعم الاجتماعي أقل من تبنيها سياسة دعم قطاع الأعمال.

بعث باراك بكل من بوندى وكوتشيك للقيام بجولة إدارية لاستكشاف مدى القبول بشخصية كلاين بين وزراء الحكومة، وانهمك هو في الرد على ورقة كلينتون بعد أن انفضت المفاوضات في شيبيردستاون، كذلك قدمت أطقم التفاوض مع سوريا تحفظاتها على مُجمل التصور. الأميركي للمحادثات والآن يتلقى ١٣ صفحة من الملاحظات. يلقي عليها نظرة ثم يرسلها إلى كلينتون. بوندى وكوتشيك يعودان إليه بعد جولة تباحث مع رافضى كلاين. هذا الرفض المتكثّر جعله يغضب بحق لأول مرة منذ شغل منصبه رئيساً للحكومة. لقد ابتلع بطريقة عفوية إفشال تعيين يعقوف نيئمان قبل عدة أيام، وإفشال تعيين آفي يحرزقال رئيساً لإحدى لجان الكنيست ويوفال فرانكل مديراً عاماً للحزب، حتى إفشال تعيين شالوم سمحوني رئيساً للكنيست استوعبه بشجاعة. لكنه في هذه المرة انفجر صارخاً. وعندما يصرخ باراك، فهو ليس مجرد زئير أسد، وإنما هياج يصحبه صفيّر ينتهى بقبضة تضرب على المكتب.

تمسك باراك برأيه في كلاين، وأصبح يوسى كوتشيك رئيساً للقيادة الموحدة لاختيار كلاين، رغمًا عن الجميع. كان على كوتشيك إقناع كل وزير على حدة بالتحدث مع باراك بشأن كلاين لدحض الشائعات المثارة حوله. كما نصح باراك - كلاين بعرض سياسته الاقتصادية على الوزراء الرافضين، مؤكداً أن القضايا الاجتماعية ستكون على رأس أولوياته طالما استقرت الأسعار.

واستعداداً لجلسة الحكومة وصل دفيد كلاين إلى مكتب رئيس الوزراء، وانتظر ما يقرب من ثلاث ساعات، ليصدر عليه الحكم. كانت مناورات المعارضين لتعيين كلاين سبباً في امتداد وقت الجلسة، وعندما سمح باراك بتقديم الطعام خلالها لم يزد الأمر عن شطائر صغيرة لم تغن من جوع. وبعد نقاش طويل ومُنهك، استوعب فيه باراك بهدوء وتأن تذرّرات من كل اتجاه، تمت الموافقة على تعيين دفيد كلاين. غير أن جماعة الوزراء التي خرجت مُنهكة، استقر في أذهانها أن هذه هي المرة الأخيرة التي سيفرض فيها باراك رأيه، ويجوعهم.

♦ طواحين العدل:

في هذا المساء وصل عرفات إلى منزل جون فريدمان في سافيون. وناقش مع باراك هناك استمرار تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار، وإطلاق سراح السجناء، واتفاقات الإطار، كل شيء تمت مناقشته شريطة أن يتحرك باراك

أسرع من المعارضة المتزايدة في الشارع الفلسطيني. والمتابع الدائم لهذه اللقاءات يصفها بأنها جيدة جداً على المستوى الشخصي. فكل ما هو خاضع لمجرد المناقشة يتم بوجه بشوش وعقل هادئ. حتى عندما سأل عرفات، متى سيُطلق سراح المعتقلين، فعل ذلك بابتسامة يعترىها بعض العبوس الخفيف. وعندما أجاب باراك بأن اللجان تعمل على هذا وفي اللحظة التي سينتهون فيها سنبلفك، فإنه فعل بلهجة مُكرثة. لقد جرت المباحثات على مياه هادئة كما يقولون.

بفضل العلاقات الشخصية، كان هناك أمل في أن يستمر كل طرف في انتهاج سياسة إرضاء الطرف الآخر. أشار عرفات إلى التوسع في المستوطنات وضم أراض إلى إسرائيل. فقال له باراك إن زعماء مجلس مستوطنات الضفة والقطاع اجتمعوا مع نائبه، إفرام سينييه، الذي أبلغهم بتجميد البناء ووقف شق الطرق الالتفافية، طالما المفاوضات جارية. فقال عرفات إن أموراً تحدث في مكتبه، ولكن على الأرض تحدث أمور أخرى.

ويسأل عرفات وماذا عن تنفيذ المرحلة الثالثة.

ويجيبه باراك: "ربما نمضي إلى اتفاق أكبر".

يسأل عرفات: "متى؟"

ويرد باراك: "في اللحظة التي سنقرر فيها".

كان عرفات يقصد تحديداً القرى القريبة من القدس. فكان يرغب في تنفيذ القرار الذي اتُخذ فعلاً بنقل هذه القرى من المنطقة B إلى المنطقة A. وتخضع هذه القرى تلقائياً لسيطرة القوات التابعة لرجوب بالتنسيق مع جهاز الأمن العام (الشاباك)، وليس فيها على الإطلاق، لا شفوية ولا كتابة، أي أثر لكلمة عبرية واحدة. وفي مرحلة مُعينة، خلال المداولات مع السوريين في شيبيردستاون، ذهب اللوبي الفلسطيني - الأمريكي - الإسرائيلي إلى باراك مُطالباً باتخاذ خطوات بناء الثقة. واستجاب عرفات، ولكن في سبيله إلى ذلك أعطى لكلينتون صلاحية إبلاغ عرفات، أنه قبل المداولات حول اتفاقية الإطار ستنتقل ثلاث قرى - أبوديس، السواخرة، والعزيرية - إلى المنطقة A. بينما ما يزال باراك مُرتبكاً. فالعزيرية قريبة جداً من جبل الزيتون ومن سور المدينة القديمة، وسيؤدي نقلها إلى السلطة الفلسطينية لأزمات سياسية حادة. وقد أبلغه إيهود أولمرت عن مشروع "هارحوما"، وما يعنيه من إثارة قضية الـ ٢٥ دونماً التي اشتراها المليونير إيرفين موسكوفيتش، والتي تقع معظمها داخل القضاء الإداري لأبي ديس. وفي مجلس مستوطنات الضفة والقطاع نظموا حملة ضد تسليم أبوديس. ويبدو أن هذه الفوضى تحولت إلى احتفال. وطلب عرفات إجابة على ما طرح، وقد وصله بعضها بالفعل، ولكن أتضح لباراك أنه في يوم تسليم أبو ديس لعرفات وافتتاح مقر السلطة، سيقف عرفات أمام الأقصى، ويتحدث عن القدس ويسكب الزيت على النار الخادمة فيُحيلها حريقاً مُتأججاً.

إن استعداد إسرائيل وباراك لاعتبار أبو ديس عاصمةً لفلسطين لا يُضمر حُسن نية، ولكن تنقصه الصلة الوثيقة بكل ما يتصل بالطموح الفلسطيني. وتقدير باراك أن الفلسطينيين يعتبرون القدس عاصمة لهم، حتى لو أخذوا أبو ديس. وانتظر عرفات رداً. وقال له باراك: "لننظر ماذا يحدث مع اتفاق الإطار. ولننتج الفرصة ليتحدث عوديد عيرن مع ياسر عبد ربه".

وفي جلسة أطقم التفاوض سأل عبد ربه عيرن، هل هناك اقتراح بإدارة مشتركة للقدس: "ولماذا تُقسم المدينة؟.. لنبقها مدينة مفتوحة بلا حدود للشعبين".

ولم تكن لدى عيرن إجابة واضحة، وعاد إلى باراك الذي قال له: "بعد اتفاق الإطار سنعرف أين نقف".

وباراك يقول أن كل شيء سيتم التوصل لاتفاق بشأنه، وعرفات يشكو من أن باراك لا يتفق على جزء لا يتوافق مع الكل، أي - لا يتكلم عن حقوقهم في القدس الشرقية، بينما لم يعرف بعد المقصود بهذه الحقوق.

عندما يتحدث باراك عن القدس أمام عرفات فإنه يتعامل معها كإرث تاريخي: قرار ضم شرق القدس بسكانها الذي اتُخذ في زهوة النصر بعد حرب ١٩٦٧، استعادة المستوطنات اليهودية التي هُجرت في ١٩٤٨، العودة إلى المطار في عطيروت، وإلى المناطق المشرفة على المدينة والمناطق المخصصة للتوسعة. وفي نهاية الأمر، كانت المنطقة التي تم ضمها وصودرت لصالح القدس بعد حرب الأيام الستة (١٩٦٨) تصل إلى ٧١ ألف دونم، منها فقط ستة آلاف دونم في القدس الأردنية من بيت لحم وحتى رام الله، وبها ٢٨ قرية. وكانت مساحة القدس برمتها حتى حرب ١٩٦٧ هي ٢٤ كيلو متر فقط. وفي الوقت الذي كان باراك يُجرى فيه مفاوضات مع عرفات كانت القدس العاصمة تمتد على ١٢٤ كيلو متر. إن باراك يواجه واقعاً مختلفاً تماماً، بينما عليه إعادة ٦٠٪ وُعد بها في شرم الشيخ، وفوقها خطوات بناء الثقة تلك - القرى الثلاث في منطقة القدس.

كان عرفات يبدو مندهشاً ولسان حاله يقول "لا" بالعربية، بينما باراك يقول له: "في الأسبوع القادم سأعرض ذلك على مجلس الوزراء المصغر، وبعد الموافقة سأسلمكم".

♦ دراسات ♦



تحديات ما بعد الصهيونية نحو بديل لسياسات إسرائيل الأصولية

تحرير: إفرايم نيمنى - ترجمة وإعداد: د. أحمد ثابت

♦ المقدمة:

بقدر ما إن تيار ما بعد الصهيونية هو دعوة إلى الأمل فقد استخدم بشكل سيء في السياسة الإسرائيلية المعاصرة وفرض نفسه على السجال حول أهداف وطبيعة ومستقبل الدولة الإسرائيلية، إذ تميز الجدل حول أهمية أو ضالة ما بعد الصهيونية بالطابع الصادم للمألوف والشمولى والقاسى والمدمر للمعتقدات السائدة وللذاكرات الجماعية وللمشاعر، ولم يكن يخلو ذلك من التشهير والهجوم على ذوات الأشخاص دون نقد الفكرة.

وقد امتد الجدل في الفترة الأخيرة إلى يهود الخارج (الدياسبورا) ومنظمات اللوبي الموالية لإسرائيل هناك، حيث رد بعضها بانتقادات حادة وغير مسبقة للمعارضين الإسرائيليين ولؤيدي دعوة "ما بعد الصهيونية"، ومن ذلك أيضاً إقدام وزيرة التعليم في حكومة شارون "ليمور ليفنات" Livnat على إصدار أوامر للمدارس بحظر تدريس كتاب التاريخ المقرر على الصف التاسع "عالم المتغيرات" A world of changes لأنها اعتبرته "ما بعد صهيونى" ويفتقد إلى الروح الوطنية، وتم تمزيق جميع النسخ لدى المدارس. بل أعلنت "ليفنات" من مكتبها في وزارة التعليم أنها سوف تشن هجوماً عاتياً لإعادة الفكر ما بعد الصهيونى "إلى حجمه الطبيعي". لكن إذا وضعنا في الاعتبار أن من يعلنون عن انتمائهم لما بعد الصهيونية لا زالوا يمثلون أقلية صغيرة (وربما تعاني من التراجع) في إسرائيل لأذهلنا ذلك السجال الذي خلق صراعاً حاداً، بيد أن اشتداد حمية هذا الصراع لهو دليل واضح على أن الجدل لا ينصب على قضية سياسية غير هامة ولا يدل حتى على تغير ملموس في الاتجاه الأيديولوجى للدولة، ولكنه يرتبط بالدعوة إلى إعادة النظر في مكانة وطبيعة النخبة السياسية الإسرائيلية ذاتها. إن مصطلح ما بعد الصهيونية نفسه لا يزال يحظى بالتوافق أو الوضوح بين مستخدمييه أو معارضيه، ونظراً لأن غموضه يولد اضطراباً في التفسير، بما يؤدي أحياناً إلى طمس الحدود، فإن الجدل حول ما بعد الصهيونية كشف رغم ذلك - وبوضوح غير عادى وصارخ - عن التوترات والتعقيدات التي تكتنف مسألة الكيفية التي يجب أن تكون عليها إسرائيل كدولة يهودية أو ديموقراطية، كما كشف عن التناقضات المحتملة والمتولدة عن تحقيق هذين الهدفين. إذ أدى هذا الجدل إلى التقويض والتشكيك فيما يمكن أن نسميه علم الاجتماع المسيطر، وبالتبعية علم السياسة، الذي استقر على إعطاء الدعم الثقافى والأكاديمى للرواية الرسمية للحركة الصهيونية. ونظراً لتمتع الحركة الصهيونية بخصائص غير عادية/شاذة فيما يتعلق بنمط أو تطور الحركة القومية وخصوصاً وجود مثقفين عضوين يعملون في خدمتها من خلال ترويج أيديولوجيتها المسيطرة، فقد أبانت أيضاً عن قدرة ملموسة على إخفاء ضعفها عن طريق تشغيل آليات فعالة جداً لحشد التأييد وللحلاقات العامة hasbarah قادرة على تعبئة قطاعات هامة من الانتليجنسيا اليهودية و لخدمة التغطية القومية في الداخل والخارج.

ينكر رواد ما بعد الصهيونية أن الإسرائيليين يشكلون مجتمعا يهوديا من طبيعة خاصة في ذاتها، ولا يختلف عن ذلك معظم الصهاينة العلمانيين، فلا يزعم أى منهم أن إسرائيل تتبع معايير سياسية تختلف عن تلك التي توجد لدى يهود الخارج. إن جوهر الجدل الذي تطرحه "ما بعد الصهيونية" هو أن إسرائيل ينبغي أن تطور نموذجاً للهوية المدنية

وإطاراً دستورياً يسترشد بالقيم العالمية حول الديمقراطية الليبرالية وأنه لا يجوز لأية مجموعة إثنية أن تستحوذ على مزايا دستورية أو متعلقة بوجودها على حساب المجموعات الأخرى.

ومن هنا يرفض الصهاينة هذه الحجة ويزعمون، على العكس، بأن إسرائيل كدولة يهودية عرقية تمكنت من حل مشكلة الوضع القومي غير الطبيعي للشعب اليهودي بل إنه لا معنى لوجودها ذاته ولا لهدفها إذا ما تخلت عن رسالتها تلك، ويرد رواد ما بعد الصهيونية على ذلك بتحدى من يعارضهم أن يثبتوا إمكانية جعل ذلك الهدف متناغماً مع الليبرالية الديمقراطية ويحاججون بأنه عاجلاً قبل أن يكون آجلاً لابد أن تختار إسرائيل بين الديمقراطية أو اليهودية وأنها لا يمكن أن تكون الاثنتين معاً. يجيب الصهاينة بالقول أن اليهود سوف يتمتعون بوضع تفضيلي في دولة يهودية، ومع ذلك يمكن لها أن تكون دولة ديمقراطية مع أقلياتها الاثنية. أما الصهاينة العلمانيون فيعتقدون أن الدولة اليهودية ينبغي أن تقدم تنازلات لصالح الحقوق القومية للأقلية العربية. ومن هنا يتركز الاعتراض الصهيوني النمطي مع دعوة ما بعد الصهيونية في أن كل الدول القومية تضمنت هويتها القومية مكوناً إثنياً وأن هدف الحركة الصهيونية هو "تطبيع" الشعب اليهودي حتى يتمتع بدولة يستثمر فيها هويتها الاثنية. أما الجواب الذي يقدمه رواد ما بعد الصهيونية على هذا الاعتراض الصهيوني فيتلخص في أنه مع الإقرار بوجود عنصر اثني متميز في الهوية القومية في القرن التاسع عشر، ووجود ظروف مواتية أفضت إلى خلق الصهيونية في أوروبا القرن التاسع عشر تفسر بشكل دراماتيكي محنة الأقليات آنذاك، إلا أن قدوم القرن الحادي والعشرين وبروز ظاهرة التعددية الثقافية وسياسة الاعتراف (بالأقليات) يقتضي تصحيح هذا الظلم الصارخ والبين (الذي لحق بالفلسطينيين في إسرائيل)، ومن هنا يحاجج رواد ما بعد الصهيونية بأن معظم الديمقراطيات الليبرالية تحركت بالفعل تجاه أنماط "مدنية" و"ما بعد قومية" لهوية الدولة وأن انهيار يوجوسلافيا السابقة لا ينفي وجود دول متعددة الاثنيات كوضع طبيعي وليس استثناء، وأن اليهود والإسرائيليين ينبغي أن يتعلموا من تاريخهم أن محاولات إقامة دولة قومية من تجمعات متعددة الاثنية عادة ما يشعل الصراع أو الأسوأ من ذلك في ظروف كهذه. ونظراً لعدم إمكانية التوفيق بين وجود دولة عرقية في مجتمع متعدد ثقافياً والديموقراطية الليبرالية، يرى رواد ما بعد الصهيونية أن الفرصة أمام إسرائيل هي الاختيار بين حكم قائم على العرق والنبوءة الأسطورية الدينية (الماشيحانية) والصهيونية الجديدة والديموقراطية الليبرالية ما بعد الصهيونية. ويمكن القول أيضاً وبمستوى عال من المعقولية أن رواد ما بعد الصهيونية يستمدون جذورهم الفكرية من تراجع دور الهويات القومية والعرقية في إصلاح الدولة في الديمقراطيات الليبرالية الغربية. ولكن حتى إذا كان ذلك هو النموذج، فإنه يبدو أن السجال ما بعد الصهيوني يثير قضايا الهوية والسياسة المتبعة في الدولة الإسرائيلية مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعلاقة إسرائيل بيهود الخارج.

يبدو الجدل حول ما بعد الصهيونية غامضاً في بعض الأحيان كما سبق القول ويثير الارتباك بالنسبة للقارئ غير المطلع، ومن الصعب العثور على تعريفات للظاهرة التي لا يوجد في الغالب تراض حولها، فكل من المؤيدين والمعارضين لها ينسبون إليها معان متضاربة ومتباينة. وفي ذلك يتحدث "حاييم واكسمان" Waxman عن ثلاثة مساهمات رئيسية للمفهوم، يتمثل الأول في المقولة المعادية للاستعمار التي قدمتها مجموعة راديكالية مناهضة للصهيونية في إسرائيل، وينبع الثاني من التغير الجيلي في الجامعات الإسرائيلية في ظل تقاعد جيل "الآباء المؤسسين" وحلول جيل آخر يتميز بالبحث في مصادر أخرى للمعرفة والمعلومات ولا يقتصر على الرواية الرسمية للتاريخ حسبما قدمتها الصهيونية السياسية، أما الإسهام الثالث فقد نتج عن تمحيص "صهيوني" للقضايا الرئيسية للقومية اليهودية واليهودية كتأويل والاثنية. وكانت هذه القضايا مصاحبة للمشروع الصهيوني منذ بداياته كما يقول "واكسمان". في حين يعتبر المعارضون كتيار ما بعد الصهيونية أن مفهوم ما بعد الصهيونية يعاني ببساطة من عملية سوء فهم كشأن أي نقد للصهيونية. لكن أياً من الإسهامات سالفة الذكر لا يقدم تفسيراً مرضياً تماماً لأن أياً منهم لا يستطيع أن يدخل في الاعتبار الإطار الأوسع للمفهوم بما يتجاوز الأطر الضيقة التي تبدو فيما قدمه واكسمان من تصنيفات، ذلك أن الإطار الأوسع يشخص الظاهرة خارج دوائرها الضيقة. يميز "كيفين أفروش" Avruch بين الاستخدام الوصفي والاستخدام المعياري لـ "ما بعد الصهيونية"، لكن ذلك بدوره يثير القضايا المعرفية الأساسية المرتبطة بالعلاقة بين الفئات الوصفية والمعيارية.

سبق القول بأن أحد الملامح بالغة التأثير في تطور نموذج تيار "ما بعد الصهيونية" هو تقليده من أهمية الدور الذي لعبته الرابطة القومية والاثنية في تحليل الدولة القومية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية، ولكن هذا التأثير لم يأت من الجدل حول التعدد الثقافي وسياسات الاعتراف (بالأقليات) الذي بادر به "تشارلز تايلور"، وإنما جاء من المنظور ذي البعد الاقتصادي والاجتماعي الكلي المرتبط بعملية "العولمة". وبينما تهدف سياسة الاعتراف إلى الإقرار بالتنوع الثقافي والاثني كمقوم رئيسي لعملية الانتقال من الدولة القومية إلى الدولة متعددة القوميات، فإن عملية الانتقال من الدولة القومية إلى الدولة متعددة القومية تقلل من حدة التنوع الثقافي وتضعه في أشكال "مدنية" لهوية

الدولة وتدافع عن نماذج من المواطنة أكثر مدنية وغير إثنية، فالحجة هنا أن شرط الهوية المتجانسة للدولة القومية كما زعم في القرن التاسع عشر تم التخلي عنه والتقليل من شأنه عبر تحولات واسعة النطاق خلقتها عملية كبيرة تسمى "العولمة". وفي إطار هذه المعادلة ينبع بزوغ ما بعد الصهيونية من أثر العولمة على الساحة الإسرائيلية ضيقة الأفق، فما بعد الصهيونية هو بمثابة إعلان هام عن تحول الصهيونية من مشروع دولة قومية متجانسة عرقياً إلى مشروع أكثر تنوعاً ومدنى ما بعد حدائى ليبرالى ديموقراطي، فإذا ما قدر للتغيرات المعولمة تقويض العلاقة بين الإقليم والجماعة والانتساب لهما فمن المتوقع أن يبرز توجه ما بعد صهيونى "ليبرالى" يعلى من شأن هذه التغيرات الدافعة إلى الأمام. إذ يلاحظ تحول الجوهر الجمعى الطوعى للمجتمع الإسرائيلى بتأثير قيم الرأسمالية ما بعد الحداثية إلى مجتمع أكثر تركيزاً على الفرد ومجتمع استهلاكي ترفي. ويمكن لهذا التطور حسب هذا الرأى أن يؤدى دور العامل المساعد الهام فى إيجاد تسوية سلمية للصراع الإسرائيلى - الفلسطينى. وفى كتابهما الصادر حديثاً، قام "جرشون شافير" و"يؤآف بيليد" بدفع الحجة إلى الأمام بالقول أن العولمة والليبرالية الاقتصادية من شأنها تحويل إسرائيل من مجتمع يستند إلى رفاه الحرب إلى مجتمع نموذجى ينحو السلام والربح الخاص. وهكذا تعبر شعارات مثل "السلام والخصخصة" و"السلام والربح" و"السلام والازدهار" عن أن العولمة والسلام مرتبطان ببعضهما سببياً. ويبدو هذا التفسير معقولاً فى ضوء الأحداث الناجمة عن انتفاضة الأقصى وسياسات إدارة بوش الأمريكية. بيد أن دعوة ما بعد الصهيونية صارت تعبيراً أيديولوجياً لنخب على مستوى عالمي، فى حين أصبحت الصهيونية الجديدة رد فعل خلقتها التغيرات التى أملت لها السياسات النيوليبرالية، وهو الأمر الذى يستحق ويتطلب مزيداً من النقاش.

ربما تكشف الدراسة عن خيط أمل ينبثق من كون ما بعد الصهيونية أصلاً جزءاً من فترة انتقال هامة تمر بها العلوم الاجتماعية الإسرائيلية وتبرز ميدانياً على مستوى المجتمع الإسرائيلى ككل، فقد شهد العقد الماضى (التسعينات من القرن العشرين) حدوث تحول ملموس فى نماذج التفكير والتحليل المؤثرة فى الجماعة العلمية الإسرائيلية وأن هذا التحول يقدم أرضية فكرية لتطور ما بعد الصهيونية، ذلك أن أحد تداعيات هذه القطيعة أو هذا الانقطاع المعرفى يتمثل فى التحول الملحوظ من نموذج تحليلى معد سلفاً إلى تحليل نقدى فكرى للمشروع الصهيونى، ذلك أن جيلاً جديداً من الباحثين وأساتذة الجامعات صار يشعر بأن التزامه بتقاليد البحث والحجة الأكاديمية أمر أكثر أهمية من الولاء للصهيونية بكل تبعاتها، فقد حرصوا على اتخاذ مسافة أبعد عنه وتبنى نظرة نقدية منفتحة تجاه "الحقائق" المستقرة للصهيونية وتبنى رؤية أكثر انسجاماً وتوازناً مع دورهم الفكرى حتى لو لم يرغبوا كأفراد فى إحداث قطيعة مع الصهيونية على طول الخط. وربما يتمثل أحد أكثر النتائج لهذا التغير طرافة فى نماذج التفكير وذلك البعد الذى يتعلق بحججه الأساسية وراء إحداث القطيعة مع النمط القديم الاجتماعى الإسرائيلى، فيما أثاره "باروخ كيملرنج" فى نقاشه الحديث لنهاية هيمنة الصهيونية العلمانية وتأثيرها القوى فى السياسة الإسرائيلية المعاصرة، حيث يرى إمكانية حدوث تطور واعد، بدون شك، للمجتمع الإسرائيلى على أعتاب القرن الواحد والعشرين وهو أن تصبح الذاكرة الجماعية فى إسرائيل تعبيراً عن تاريخ موضوعي، ففى مثل هذا التغيير المستمر والممتد التأثير فى تصور التاريخ لم تعد المقولات التاريخية موضوعاً للتدقيق فحسب بل لم يعد الجدل يدور فى أبراج عاجية. فقد صارت هذه المقولات بصورة حاسمة بمثابة أسلحة أيديولوجية وسياسية استخدمت كعلامات على الاهتمام الجمعى ليس فقط فى السجلات الداخلية ولكن أيضاً وبشكل أكثر حسماً فى الصراعات الخارجية مثلما فى حالة الصراع الإسرائيلى العربى وغزت قلوب وعقول يهود الخارج، وكانت بمثابة أسس حظيت بالتراضى لتشكيل ولاء المواطنين. فإذا كان حشد التأييد وحملات العلاقات العامة hasbarah عنصراً رئيسياً فى المشروع الصهيونى، فإن المقولات والمزاعم التاريخية الجذابة والتى حظيت بالقبول وروج لها كبار أباطرة الجماعة العلمية الإسرائيلية كان يجب نشرها على نطاق واسع لإضفاء الشرعية على ذلك المشروع. وعندما حاولت مجموعة من المؤرخين وعلماء الاجتماع والسياسة فى العقد ونصف الأخيرين (من القرن العشرين) تحدى المرتكزات الأساسية للتاريخ كذاكرة والذى لم يكن يوجد مجال للمناقشة فيه، صار من الواضح بالنسبة لحراس الوضع القائم أن الحجة لا تتعلق فقط بتفسير جديد للتاريخ، بل تتجه حسب زعمهم إلى هدم منظم لإسرائيل كاستيطان استعماري ومن ثم تدمير شرعيتها وأساس وجودها، فقد اعتبر هؤلاء "المؤرخون الجدد" بمثابة مناهضين لا قيمة لهم يحاولون - عبر مجموعة من المنظورات التحليلية المنشورة فى كتابات صادرة على نطاق واسع عن أبرز دور النشر فى البلاد الناطقة باللغة الإنجليزية - تحدى والتشكيك فى الأساطير المؤسسة للتاريخ الرسمى الإسرائيلى الذى حفر فى الذاكرة.

واقع الأمر أن "المؤرخين الجدد" البارزين مثل "بنى موريس" و"زئيف شتيرنهل" لم يشككوا فى المرتكزات الإيديولوجية للصهيونية ولا فى حتمية حدوث الاستيطان الصهيونى فى ظل ظروف اليهود الأوربيين فى أوائل القرن العشرين، بل قدموا نقداً موثقاً جيداً للتاريخ لصالح تفسير أكثر توازناً واستقلالاً للاستيطان الصهيونى فى فلسطين، إنهم يعبرون بصفة خاصة عن الاكتشاف الإسرائيلى لـ "النكبة" عبر ما قدمه هؤلاء من "كتابات"، وعن أهمية وجود رؤى

موازية للتصورات السائدة حول الإحلال اليهودي بما يتماشى مع مسألة الاكتشاف الإسرائيلي لـ "النكبة" والذي دعم الحجج ما بعد الصهيونية حول ضرورة المساواة المدنية بين اليهود والعرب. ورغم أن المؤرخين الجدد لا يمكن اعتبارهم يشكلون وحدهم قيادة تيار ما بعد الصهيونية لوجود عوامل أخرى مثل بروز ظاهرة التعددية الثقافية والتحدى المعاصر لفكرة الدولة القومية أسهمت في بروز الإشكالية التي طرحتها دعوة ما بعد الصهيونية، لكن لا يوجد شك في أن إعادة النظر في التاريخ الإسرائيلي - الفلسطيني كما طالب بها ومارسها المؤرخون الجدد مارست أثراً ملموساً وسريعاً في مجال إعادة تفسير واقع ومستقبل العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وهذا ما ينطبق أيضاً على الانتفاضة عبر مراحلها المختلفة، فهي لم تتحد فقط الأيدولوجيا الصهيونية وسمو الدولة العرقية، بل شككت، وهو الأهم، في المفاهيم الغربية ذاتها حول الدولة القومية، وشككت على الأخص في تلك الرابطة غير المنطقية بين الدولة والإقليم والسيادة والأمة. إن عجز الدولة الإسرائيلية عن التعامل مع القضية الفلسطينية هو مثال آخر صارخ وأكثر حدة وبروزاً لفشل الدولة القومية في التعااطي مع السكان متعددي الاثنيات. وهكذا كشفت دعوة ما بعد الصهيونية نقطة البداية للصهيونية وهي أنه يمكن توفير الأمن للأقليات المضطهدة عن طريق دول قومية فحسب تتحول فيها الأقليات إلى الأغلبية. لقد تمثل التحدي ما بعد الصهيوني في تقويض هذه المسألة الصهيونية المؤسسة، حيث لم تعد الدولة القومية اليهودية حلاً فعالاً لأمن اليهود المنقولين من أوروبا، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين يواجه اليهود كيهود مزيداً من الخطر المادي في إسرائيل أكبر من أي مكان آخر في العالم.

وقد وجد المراقبون الدوليون، ممن أعيتهم مأساة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني المستمرة بدون نهاية، ضالتهم في دعوة ما بعد الصهيونية و "المؤرخين الجدد"، لكن بروز جماعة أكاديمية تؤمن بدعوة ما بعد الصهيونية وكذلك قطاع صغير من الرأي العام ما بعد الصهيوني يعتبر - على أية حال - تطوراً لقي ترحيب فعلياً في السنوات الأخيرة، حيث تمت الإشادة بإنجازات "بني موريس" و "آفي شلايم" و "جرشون شافير" و "باروخ كيملنج" و "توم سيجيف" وآخرون. لكن "أندرسون" يرى أن أسلوبهم الشجاع في البحث وأحكامهم التي لا تقبل الحلول الوسط مما ميز تنقيبهم في الماضي تفاضل فجأة عن فترة قصيرة من الحاضر، بل يعتقد إن دعوة ما بعد الصهيونية تتميز بالمزج بين الشجاعة والجنون ويرى أن معظم رواد هذه الدعوة هم في شجاعة الأسود عندما يحللون، لكنهم مثل الحملان في استخدام المنهج. إن ما يتعرض له رواد ما بعد الصهيونية من تشهير شخصي يذكرنا بما حدث من قبل لليسار الجديد الذي ركز على التنظير فقط بعكس نظرائهم الذين يتبعون ما يجري في الدول الناطقة بالإنجليزية المشاركون بدأب وإصرار في وسائل الإعلام والجدل العام (مع الجمهور) في إسرائيل، كما يعبرون عن آرائهم بحدة وبما ينطوي على تشهير بمزاعم الصهيونية. إلى جانب ذلك، هناك خبرة "بابيه" وآخرين التي تحلت بشجاعة ملموسة في صياغة أفكارهم والدفاع عنها في الجامعات الإسرائيلية والمعارك السياسية والقانونية في إسرائيل بأكثر من الوضع في جامعة كاليفورنيا لوس أنجيليس. ولكن القضية التحليلية عموماً ليست خاطئة تماماً بل تكشف عن ضعف ظاهر في النموذج الفكري لدعوة ما بعد الصهيونية، وهو ما ناقشه بعمق "إدوارد سعيد" في رؤيته حول السجال مع "المؤرخين الجدد"، ففي وصفه للندوة المفتوحة التي ضمته مع مثقفين فلسطينيين آخرين هما "إيلي سامبار"، و "نور مصالحة" من جهة و "بني موريس" و "إيلان بابيه" و "زئيف شتيرنهل" من جهة أخرى في باريس عام ١٩٩٨، لاحظ سعيد توهج وشجاعة وحماس "بابيه" بينما أعجب بأفكار واستنتاجات كل من شتيرنهل و "موريس"، كما ينتقد زملاءه من الفلسطينيين والعرب لعدم انتباههم للأسلوب الذي يقدم به "موريس" الدليل الدامغ والمؤثر على النكبة وتهجير الفلسطينيين بالقوة، هذا فضلاً عن إعجابه الكبير بما يفعله "شتيرنهل" من تقويض علمي ومتأن للأساطير المؤسسة للاشتراكية الصهيونية، وبدعوته إلى ترجمة هذه الكتب إلى اللغة العربية. وبناء على دحض المؤرخين الجدد للرواية التاريخية الصهيونية الكبرى عن فلسطين يرى سعيد ضرورة أن ينخرط الفلسطينيون في تنقيب نقدي مشابه عن أساطيرهم وأفكارهم القومية كما يحث زملاءه العرب والفلسطينيين على عمل ذلك. لكن سعيد يبدي دهشته الشديدة وفزعاً من أنه ورغم النتائج الهامة للمؤرخين الجدد، فإنهم يبدوون مترددين في صياغة خلاصات من واقع البراهين التي أوردوها وفي إدانة الاستيطان الصهيوني ذاته في فلسطين، فحسبما يرى سعيد أن "شتيرنهل" ورغم إقراره بأن الدولة اليهودية لم تكن لتقوم من دون التخلص من الفلسطينيين ويعترف بخطأ طرد الفلسطينيين، إلا أنه ما زال متردداً عن كتابة النتائج الحتمية حول الصهيونية التي تترتب بالضرورة على هذا الدليل، إذ يعتقد سعيد بوجود تناقض عميق يصل إلى حد "الشيذوفرنيا" يميز كتابات "موريس" و "شتيرنهل"، ويخلص من ثم إلى أن تغييراً في الإدراك يمكن أن يحدث فقط في ظل مناخ يتحرر فيه المثقفون بما يمكنهم من الإقدام على تفكيك الحقائق التي تقوم عليها إسرائيل الآن. تكمن الميزة الرئيسية في دعوة ما بعد الصهيونية في اكتشاف الحدود التحليلية للنموذج الصهيوني والتي لا تزال غير واضحة لمعظم الإسرائيليين وكثير من الفلسطينيين، ومن هنا يدعو سعيد إلى حوار فلسطيني جاد ومستمر مع رواد ما بعد الصهيونية والمؤرخين الجدد.

هناك ضرورة للإقرار بأن الاضطراب ومظاهر الخلل في كتابات معظم - إن لم يكن كل - رواد ما بعد الصهيونية مما يسجله سعيد و " أندرسون " موجود بالفعل، ويذهب سعيد إلى أن مظاهر الخلل هذه يجب أن تطرح في حوار إسرائيلي - فلسطيني نزيه وكذلك وبنفس القدر في تأمل إسرائيلي حول انعدام أخلاقية الأفعال الناجمة عن الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومن المهم أيضاً النظر إلى مثل هذه الممارسات الكارثية والمثيرة للتساؤل فرضت على اليهود الفلسطينيين وبعض من تبقوا من الهولوكوست /المذبحة اليهودية بفعل الجوهر البارد والقاسي لنموذج الدولة القومية الأوروبية. وقد تكون المقولة الصهيونية بخصوص عدم وجود مكان لليهود سوى في دولة يهودية في فلسطين ولدت من الناحية التحليلية تحت النفوذ المغري للقومية والاستعمار الأوروبيين، لكن تطبيقها على نطاق واسع نجم مباشرة عن رفض الديمقراطية الغربية لقبول مزيد من اليهود عندما كانت الفرصة لا تزال سانحة. فبدون هذا الرفض كان الحلم الصهيوني قابلاً في عالم اليوتوبيا. مثل هذا النهج الحوارى والمباشر والفعال بين الفلسطينيين والإسرائيليين من شأنه تخفيف حدة ما يسميه إدوارد سعيد الفصام /الشيزوفرينيا" في دعوة ما بعد الصهيونية. على أن الجديد الذى جاء به النموذج ما بعد الصهيوني هو الذى يقدم تفسيراً للغز الذى تحدث عنه إدوارد سعيد، فهذا النموذج ما يزال في طور التجريب ومضطرباً جزئياً رغم جرأته في تحطيم المقدسات وما شقه من طريق، فهو يورط نفسه في الدفاع عن بعض المبادئ الصهيونية فيما يرفض الأخرى وهو يشبه في ذلك ما ذكره " جرامشي " عن الدفاع العاطفى عن نظام اجتماعى ميت والتألم المفاجئ من ميلاد نظام جديد". ومن المعروف أن الحالة الانتقالية عادة ما تشهد بروز فكر متناقض وغير متناسق، وهذا الانتقال المضطرب ليس أيديولوجياً فقط بل فكرياً وديموجرافياً، في حين أن النماذج القديمة لم تعد قادرة على تقديم تفسيرات مقنعة لألغاز ومعضلات إسرائيل المعاصرة، ويصف "باروخ كيمرلنج" ذلك في بحثه عن انهيار الهيمنة الاشتراكية و"المؤسسية والعلمانية (والتي تقابلها الكلمة العبرية "ahuselim") (❖) المرادفة لثقافة الرجل الأبيض البروتستانتى "إلواسب" WASP في الولايات المتحدة).

ففي كتابه الهام عن المجتمع الإسرائيلي أوضح " كيمرلنج " أيضاً أن إسرائيل تحولت إلى مجتمع متعدد الثقافات وتعدى بعكس الوحدة الثقافية التي تصورها الحلم الصهيوني المبكر.

يناقش "إيهود شنهاف" في دراسته المشوقة الجديدة المحاولات الرسمية الصهيونية لاستغلال مطالب تعويض اللاجئين اليهود من العالم العربى (يهود المزراحي) كدعوة مضادة للمطلب الفلسطيني بالتعويض، ولكن هذه المحاولات تعد باللونات اختبار أو طلاقات تحذيرية مكررة لأن الخطاب الصهيوني يطالب بهوية يهودية قومية بما يقيد دعوى الهوية العربية - اليهودية المتميزة التي وفرت الأساس لمطالب الوضع المتساوى للاجئين الفلسطينيين. فالصهيونية تنظر إلى الخطاب العرقى للمزراحي بأنه "شأن يهودى داخلي" في إطار المذهب الصهيوني حول الجامعة اليهودية. وما تزال الصهيونية تصر على فرض الثقافة الصهيونية على اليهود العرب في إطار عملية إستيعاب المزراحي كتجمع يهودى - عربى مغترب ومنفصل في التجمع الإسرائيلى، لكن اليهود العرب أقدموا في السنوات الأخيرة على صياغة تعريف محدد يؤكد كينونتهم داخل المجتمع الإسرائيلى، بنفس القدر الذى يسعى التجمع الكبير من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتى السابق إلى المشاركة في الساحة السياسية والاجتماعية الإسرائيلية ليس كأفراد ولكن كمجموعة متميزة تحافظ على هويتها المنفصلة عبر استخدام اللغة الروسية.

مثل هذه الأفكار لا تتطوى في ذاتها على هدم الهوية الصهيونية للدولة، كما حدث في الديمقراطيات الليبرالية الأوروبية حيث تم الحفاظ على الطابع التعددى والمتعدد الثقافات للمجتمع تحت تأثير أيديولوجيا قومية للدولة تحمى الاثنية الرسمية، ولكن التعددية الثقافية وسياسة الاختلاف - أى الأيديولوجيات التي تعطى قيمة معيارية للتنوع الثقافى ومطلب الاعتراف بالأقليات الاثنية في المجال العام - أسهمت وبنفس الطريقة في تقويض يقينيات القومية الأوروبية القديمة التي اشترطت التجانس الثقافى للدولة القومية. وهكذا تواجه الدولة الإسرائيلية موقفاً مشابهاً من انكشاف التصدعات التعددية والمتعددة ثقافياً والتي فرض عليها مذهب الوحدة الثقافية (أى الصهيونية) والذى دافع عن موقفه النمطى الرئيسى وهو فكرة الأمة اليهودية المتفردة العائدة إلى أرض الأجداد. بيد أن " كيمرلنج " يعترض على ذلك بقوله أن واحداً من أهم التغيرات الدراماتيكية الطارئة على إسرائيل هو تبخر صورة المجتمع الموحد المتفرد والتراجع الملموس للهوية الإسرائيلية الفريدة، وهو يحدد سبع ثقافات وثقافات مضادة بما فيها ثقافة العرب الإسرائيليين، ويعترف بعدم تجانس أى من هذه الثقافات، ويكمل ذلك انقسام فرعى متواصل للذاكرة الجمعية والقومية إلى رؤى عديدة متصارعة.

إن الدلائل المتزايدة التي يوردها عدد كبير من الإصدارات من مجموعة من المنظورات توضح حدوث تغيرات ملموسة في إسرائيل وأن هذه التغيرات لا يمكن الإحاطة بها عبر أدوات تحليلية تقليدية وأطر أيديولوجية صاحبت تطور الصهيونية، وتوجد في نفس الوقت أصوات متنوعة من منظورات متصارعة أحياناً ومواقف تحاول تقدير هذه

التغيرات الحادة عن طريق أطر تحليلية ومفهومية ترفض النموذج الصهيوني التقليدي. لقد خطت الأدلة المتنوعة وذات القيمة العالية خطوة مهمة نحو إحداث تغيرات منهجية ومعرفية، ومع ذلك وفى إطار الظروف التى ناقشها "إدوارد سعيد" ما تزال التماذج البديلة غير واضحة بعد وما يزال التحليل فى بعض الحالات يعانى التناقض وعدم الحسم، فالأساتذة الذين طرحوا مناقشات بالغة الأثر وأدلة مؤثرة على هذه التغيرات المنهجية الرئيسية ما زالوا غير مقتنعين بما حدث من عداء لفكرة ما بعد الصهيونية، وقد قطع كيمرلنج - أكثر من شخص آخر - شوطاً طيباً فى الإحاطة بالتغيرات ذات الواقع والحادثة فى إسرائيل. ولكنه ورغم ما عنه تعرض للتصنيف (السياسى والأيدولوجي) من قبل المؤيدين والمعارضين لحجة ما بعد الصهيونية، لكنه يبقى منتقداً رغم ذلك للمصطلح.

لقد لفتت هذه التغيرات السريعة بخصوص الأوزان النسبية لمجموعات متنوعة داخل الدولة الإسرائيلية نظر كثير من المراقبين المعاصرين، وكذلك تحول هذه الدولة من نسق أحادى الثقافة إلى متعدد الثقافات بما يجسد بداية "العصر ما بعد الصهيوني". لكن هذا المفهوم إشكالى ولا يساعد على التحليل لأن هذا النوع من النهايات على غرار المؤضة مثقل بمشاعر سلبية أو إيجابية قوية (مستند إلى تحليل أيدولوجي) ويفتقر إلى الدقة التفسيرية.

وكان "يهودا شنهاف" قد ذهب فى الفترة الأخيرة إلى حد القول بـ "ضرورة التوقف عن استخدام مصطلح ما بعد الصهيونية لأنه يصيب الناس بالاضطراب"، فهو لم يعتبر "ما بعد الصهيوني" فقط من قبيل المعارضين، بل يكشف عن القيود والغموض والاتجاه السلطوى للصهيونية ناحية اليهود والعرب فى إسرائيل.

ويقتبس "نيرى ليفنه" من الجدل الذى انتشر فى صفوف "جماعة الخضر الديموقراطيين من يهود المزارحي" وهى منظمة تهدف إلى تعريف الرأى العام فى إسرائيل بالضرر الذى لحق باليهود العرب والفلسطينيين. ويزعم المعارضون الأشداء لدعوة ما بعد الصهيونية أن هذه المنظمة تعمل على إدارة حوار ثرى مع المجتمع الإسرائيلى وتحاول سرد تاريخ المجتمع الإسرائيلى من وجهة نظر يهود المزارحي ولا تقدمه فى القالب النمطي/التقليدى للماضى كما طرحه الرجال الأشكناز. فـ "أنا أعتقد أننا لسنا ما بعد صهيانية لأننا لسنا جماعة تسعى لتقويض الدولة".

يبدو لى أن الدقة تقتضى - فى ضوء الأسباب سالفه الذكر - ضرورة الاستمرار فى استخدام مصطلح "ما بعد الصهيونية" ولكن مع تطعيمه بمشروع تطغى عليه الديموقراطية بما يمكنه من التغلغل ببطء بمعان واضحة، وفى إطار المرحلة الانتقالية الناجمة عن التغير فى القيم فى إسرائيل صار مصطلح ما بعد الصهيونية "عديم الدلالة" يفقر إلى عمق المعنى ما سمح للمؤيدين والمعارضين بإدخاله بسهولة فى خطابات متصارعة. بعبارة أخرى، أصبح المصطلح مجرد تجريد ناتج عن مجموعة متنافرة من العداوات ولم يتطور إلى مشروع مهيم واضح. وصار سوء السمعة لأنه لم يتواءم مع المصطلحية الحالية المسيطرة (مثال ذلك قول رواده أن الرواية الصهيونية للتاريخ اليهودى لا تستطيع تفسير انتشار الاثنيات فى إسرائيل)، وكذلك بسبب إساءة استخدامه من قبل المدافعين عن النظام القديم الذى يوجهون إليه الاتهام بخلق مجموعة سلبية من الدلالات الموحية، حتى أنهم يروجون أن ما بعد الصهيونية معنى سوء لا يقترن من قريب أو بعيد بالصهيونية "ذلك المفهوم الجيد أو الخير". ويشرح الأستاذ "دافيد نيومان" ذلك بقوله:

"هناك حملة منظمة للتشهير التام بأى فرد يفكر بأسلوب مختلف بشأن المجتمع الإسرائيلى، وخصوصاً إذا كانت هذه الأفكار تدعو إلى إسرائيل معاصرة كمجتمع تعددى ومدنى أو تتحدث عن شرعية قيام دولة فلسطينية، باختصار، أى شئ يدخل تحت عنوان "ما بعد الصهيونية". رغم حقيقة أن هذا المفهوم لا يخرج عن كونه نسخة رديئة من الجعبة التى يريد أى فرد أن يفكر من خلالها بشكل مختلف".

هناك أيضاً بعض الناقدين للنظام القديم من غير القادرين أو العازفين عن المشاركة فى حركة واسعة مضادة للهيمنة (هيمنة النموذج الصهيوني) يستخدمون المفهوم بطريقة سلبية، إذ يستعملونه للتدليل على خصوصية مطالبهم ولتأكيد اختلافهم بشأن قضايا كبرى (مثال ذلك القول "نحن نرغب فقط فى تطوير وضعية المزارحي لا أن ننبه إلى القضية الفلسطينية، وهذا ما يفسر كوننا ما بعد صهيانية"). تتركز المهمة فيما يتلو الصراع الطاغى إبان الفترة الانتقالية فى تطعيم المفهوم بقدرة تفسيرية يفقدها الآن عبر صياغة عدد من البدائل للنموذج الصهيوني ومحاولة تعبئة تجمعات متنوعة أضررت من النظام القديم، ومن ثم فإن أفضل وسيلة للتخلص من الاستخدام المضطرب للمفهوم هى فى إدخاله ضمن جدل فعال حول القضايا التى يعتبرها هذا الاستخدام إشكالية (الديموقراطية، الفلسطينيون، الإسرائيليون، اليهود العرب، التعدد الثقافى، دور الاثنية فى الحياة العامة)، وكذلك محاولة صياغة شبكة معاني دلالات سوف تكمل الاستخدام السلبي للمفهوم وتدعم حجته عبر مشروع اعتاق أكثر عمومية.

وربما يكون الجدل حول التعدد الثقافى أفضل المجالات الواعدة فى ضوء الظروف الإسرائيالية الحالية، فحتى وقت قريب لم يكن هذا المفهوم - التعدد الثقافى - مألوفاً فى إسرائيل، إذ ارتبط ببيروز مشكلة المزارحي والمهاجرين الروس حيث يطالب كل منهما بنوع من الاعتراف الجماعى الذى لا تقبله الحدود التى وضعتها الصهيونية. بيد أن فكرة الرابطة القومية المدنية تتطوى بدورها على مخاطر وتناقضات، فهى غالباً ما تعيد الاثنية من الباب الخلفى فى

صورة معيارية بغيضة. ومن شأن جدل جاد وشامل حول التعدد الثقافي والحقوق الديمقراطية للجماعة ما يوفر الحماية لدعوة ما بعد الصهيونية من الوقوع في خطر الغواية وهزيمة الذات بخصوص تحديد هوية الدولة سواء بشكل مفردات قومية مدنية - توحيدية أو علمانية، فلا يمكن لدولة قومية موحدة أن تكون علمانية خالصة أو "غير اثنية" تماما. وإذا ما صممت دعوة ما بعد الصهيونية على الدفاع عن قومية علمانية - مدنية فسوف تفسح المجال أمام رواج اتهامين موجهين لها كما يقول "ويليام كونللي": فهوية هذه الدولة المقترحة سوف تكون خاوية لأن الصورة المدنية للدولة سوف تشتق من الخبرات الثقافية "المحدودة" و"الإسرائيلية" الصارخة التي سوف تعطىها القابلية للحياة، كما أنها سوف تكون منافقة لأنها سوف تستمد جاذبيتها من الثقافة "الاثنية" الإسرائيلية، أو مما يصفه "كيمرلنج" بثقافة الأشكنازي الأبيض. وبدلاً من ذلك يجب أن يتركز الهدف في بناء دولة متعددة القومية تتيح حقوقاً مقدسة دستورية لكل جماعة من جماعاتها.

لكن ذلك لا ينفي أن الجدل بدأ بالفعل حتى لو كانت البداية شاقة، ولا يزعم هذا الكتاب طرح نموذج لدعم خطاب ما بعد الصهيونية، فهدفنا هنا أكثر تواضعاً: تعريف الجمهور القارئ بالإنجليزية بالتحدي الذي تطرحه دعوة ما بعد الصهيونية من منظورات مختلفة ومتناقضة غالباً مع النظام الصهيوني القديم، فالهدف هنا هو بيان الحجة الخالصة من المنبع والاختلاف الذي ولدته من منظور سياسة إسرائيلية راديكالية وديموقراطية. بعض المساهمين في هذا الكتاب مؤيدون لدعوة ما بعد الصهيونية وآخرون ناقدون لها وبعضهم الآخر غامض.

وفي حين يعتقد "يوري رام" أن غالبية السكان من اليهود المولودين في إسرائيل صهاينة، إلا أن منطق الصهيونية تم تجاوزه بقوة بين عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي عن طريق تيارى الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية، تعبر الصهيونية الجديدة عن حركة استيعادية ماشيخانية وأصولية دينية تؤمن بأرض إسرائيل الكاملة وقداسة الأرض كمصدر رئيسي للهوية. لكن ما بعد الصهيونية تقدم منظوراً معارضاً بشكل دائري، فقد ظهرت بين الطبقات الوسطى في السهول الساحلية وتنتشر أساساً بين الأفراد ولا تهتم كثيراً بالأساطير التاريخية وتلتزم أكثر بالحقوق المدنية لا بالقومية الاثنية. ويعتقد "يوري رام" أن كلا من الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية يتعايشان معاً في إطار جنيني في ظل الصهيونية الكلاسيكية، ويبدو الجديد في أن فعالية أحدهما سوف تكون على حساب الآخر.

يتعرض "إيلان بابيه" للصدام بين التيارات الأيديولوجية الرئيسية الثلاثة داخل الصهيونية، يتمثل التيار القيادي في الصهيونية التقليدية التي ينتمى إليها حزب العمل والليكود ويعبر عن المبدأ الرئيسى الموجه لسياسة الحكومة منذ ميلاد الدولة، أما الصهيونية الجديدة فهي تفسير متطرف للصهيونية وهي عبارة عن تحالف قلق بين الحاخامات الأرثوذكس والمستوطنين القوميين المتعصبين ويؤيدهم القادة الروحيون لليهود المزراحي، التيار الثالث هو ما بعد الصهيونية كظاهرة يهودية - كما يراها بابيه - عن مرحلة انتقالية خارج الصهيونية، ولكنها غير واضحة بسبب حاجتها لتحديد المستقبل في جدل مشترك مع الفلسطينيين. وهذا ما يعطى الصهاينة الجدد اليد العليا، وإن كان يمكن تحديدهم عبر تقديم تعريف شجاع للأهداف من جانب من يقفون في المعسكر الديموقراطى عن طريق إرادة الطرف الفلسطيني في الانضمام لجدل جاد ومفتوح حول حل يقوم على أساس مدنى وديموقراطى وكذلك رغبة الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين في ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية.

يعتقد "أفيشاى إيرلخ" أن المشروع الصهيونى لا يزال يتطور وأنه يمكن فهم دعوة ما بعد الصهيونية كنقد ليبرالى للصهيونية بالتوازي مع الانتقادات الاشتراكية والدينية الأرثوذكسية للصهيونية، وقد ظهرت ما بعد الصهيونية عقب الحرب الباردة عقب بروز نظريات العولة ومن ثم صارت ما بعد الصهيونية بمثابة الرؤية الإسرائيلية المحلية للعولة. كانت عملية أوصلو إحدى تداعيات انتهاء الحرب الباردة على الشرق الأوسط ومن الملفت للنظر أن رواد ما بعد الصهيونية يظنون خطأ أن الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى يمكن حله أساساً عبر اندماج أكبر لإسرائيل فى الأسواق العالمية، وعلى العكس من ذلك يعتقد "إيرلخ" أنه بسبب فشل عملية أوصلو سوف تصبح إسرائيل مشدودة أكثر ناحية "اليهودية السياسية" (الأصولية اليهودية) على حساب الصهيونية العلمانية.

أما أسعد غانم فيعتقد أن المواقف العامة التى تتخذها الكتلتان السكائيتان فى إسرائيل: الأغلبية اليهودية والأقلية الفلسطينية، تختلف على الهوية المدنية المشتركة المتوقعة فى الإطار ما بعد الصهيونى، فاليهود يتبنون قيماً صهيونية تقليدية فيما يؤمن الفلسطينيون بمواقف ما بعد الصهيونية حتى لو وافقت المجموعتان شكلاً على أنهما مواطنون فى نفس الدولة. ووجودهم الرسمى فى ذاته ليس له مغزى بالنسبة لتطور هوية "إسرائيلية" مشتركة من النوع الموجود فى الدول الديموقراطية. ويخلص غانم بعد مناقشته لنتائج دراسة ميدانية أجريت على اليهود الإسرائيليين والمواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل إلى أن الفجوة بين الموقفين لا تزال واسعة وسوف يتطلب الأمر تغييرات كبيرة على جانب الأغلبية المتمركزة حول الاثنية لكى تتال الأقلية الفلسطينية نفس الحقوق على قدم المساواة.

ويتناول "إفرايم نيمني" ظاهرة ما بعد الصهيونية من منظور يهود الخارج/الدياسبورا ومن رآه أن جدل ما بعد الصهيونية في إسرائيل سوف يؤثر إيجابياً على الأسس العامة والهوية وأسلوب حياة التجمعات اليهودية في الخارج، فبدلاً من توجيه موارد وطاقات ثمينة لدعم الحكومة الإسرائيلية في صراعها مع الشعب الفلسطيني - ذلك الصراع الممتد وغير المرتبط بظروفهم الحالية - ينبغي على التجمعات اليهودية العمل على بناء مؤسسات يهودية راسخة في الخارج وتقديم إسهام فعال في مأسسة التعدد الثقافي الذي يعد شرطاً ضرورياً لبقاء واستمرار يهود الخارج.

أما "هنا هرتسوج" فلا تنظر إلى ما بعد الصهيونية كقطيعة مع الصهيونية ولا كنوع من معاداة الصهيونية ولكن تعتبرها بمثابة مسعى إلى مجتمع أكثر مساواة في إسرائيل بنفس القدر الذي تعمل فيه ما بعد الحداثة على تصحيح وتحسين الحداثة، هذا إلى جانب ما تراه من أهمية التمييز بين ما بعد الصهيونية كوضع اجتماعي وما بعد الصهيونية كمطلب أساسي. فما بعد الصهيونية كشرط اجتماعي تثير الجدل حول تعيين الأطر الاجتماعية وتعريف السمة أو الكينونة الجمعية والدولة، وكأداة سياسية تستعير دعوة ما بعد الصهيونية فكرتين مركبتين من الخطاب ما بعد الحداثي وهما نهاية الرواية الشمولية/الكبرى للتاريخ ونهاية المنطق التدميري للفكرة التي تزعم الاستمرارية التاريخية للبشر. في هذا الإطار ظهرت تصورات متنوعة حول إشكالية وضع المرأة فرضت نفسها في إطار المواجهة مع الخطاب الصهيوني السائد. وبينما يدعو الخطاب ما بعد الصهيوني إلى تغيير في وضع الفرد في علاقته بالمجتمع فإن الخطاب النسوي ما بعد الصهيوني هو فقط الذي يحول هذا المطلب المجرد إلى كلام محدد.

بعد أن تتابع "هنرييت دهان - كاليف" موضوع تحدى الجندر والاثنية للخطاب الصهيوني السائد، تطرح سرداً تاريخياً مدققاً ونابعاً من القلب لمظاهر الإحباط والألم والمعاناة الشديدة التي تعرضت لها فتاة يهودية قادمة من بلد عربي (المزراحي) كبرت في مجتمع يزدري أو يسخر من خلفيتها التي جاءت بها، إذ اعتبر هذا المجتمع خلفيتها التي جاءت بها غير الأوروبية كمعوق وحاول فرض الصفات الإشكنازية عليها عبر تصوره عن النوع تبعاً للمظهر الجيد أو الطيب وتخلص إلى أن قصتها صورة من القمع أساساً: القمع الأموي الأوروبي الاستعماري الغربي الصهيوني. وقد أحست مثل بقية المزراحي غير المتدينين بالاغتراب المزدوج بصعوبة العودة إلى جذورها وبالألة التي تسحق كل شيء فيها لا ينتمي إلى الهيمنة الأشكنازية الصهيونية الإسرائيلية الأوروبية التي تعتمد إلى التشويه.

ولعل قارئ هذا الكتاب وصل إلى موقف يمكنه من الحكم على دعوة ما بعد الصهيونية في جذتها وغموضها ووعودها وتناقضها، ولا يمكن القول أن القضايا التي أثارها دعوة ما بعد الصهيونية بحثت بالشكل الكافي، كما أن التساؤلات الرئيسية التي كشفت عنها بخصوص إسرائيل المعاصرة سوف تبقى حاسمة بالتأكيد بخصوص مستقبل الدولة الإسرائيلية، وحتى لو وصل القمع العنيف للمجتمع الفلسطيني إلى مستويات حادة لم يعرف في السنوات الأخيرة، فإن القضايا المثارة من جانب ظاهرة ما بعد الصهيونية لم تغب تماماً عن الجدل العام. فالحوار مع الفلسطينيين لابد أن يعود عاجلاً وليس آجلاً، فاستطلاعات الرأي تبين أن الأغلبية الكاسحة من الفلسطينيين والإسرائيليين تعتقد بذلك، وأن القضايا التي سوف يثيرها هذا الحوار حتماً سوف تدعم التحدي الذي قدمته دعوة ما بعد الصهيونية، فسواء كنا في حرب أم سلام فقد انطلقت الكلمة الأخيرة لدعوة ما بعد الصهيونية.

(❖) الكلمة هي اختصار تم تجميع حروفها من الكلمات العبرية الخمسة (إشكانازيم، حيلونيم، فاتيكيم، سويشيليستم، لثومين).

❖❖❖❖

الفصل الأول

من الدولة-القومية إلى دولة بدون أمة: صراعات الأمة والتاريخ والهوية في إسرائيل اليهودية (❖) بقلم: يوري رام

❖الجنسية كرابطة و"التاريخانية":

على مدى قرنين، مثلت القومية بالنسبة للحداثة ما كانت تمثله المسيحية للإقطاع في القرون السابقة، فقد غدت عصر تشكل الدولة بتوجه كوني ملائم. فالعالم الذي يسعى سريعاً إلى التحرر من موروث الإقطاع وسيطرة الكنيسة ويتحول للرأسمالية وبناء التنظيم البيروقراطي، وحيث قامت آلية السوق بتدمير كل الروابط والمعاني القديمة من جهة، كما هيمنت الدولة على مختلف الانتماءات من جهة أخرى، صارت القومية بمثابة ديانة جديدة للجماهير تمدهم بشعور بالتجانس الجماعي وبهدف محدد للوجود. ذلك أن القومية حسبما ذهب "أنتوني سميث" اضطلمت بدور ديانة جديدة تهدف إلى تقويض الإحساس بالعدمية بسبب غياب أية رؤية حول الوجود بعد الموت عبر ربط الأفراد بمجتمعات متجددة تتواصل فيها الأجيال من خلال الذاكرة والهوية المشتركة. بيد أن القومية لم

تتمكن من حيث التعامل بنجاح أو التجاوب مع انتشار العلمانية وما أثارته من مخاوف، إذ تم التخلي عنها وحلت الفكرة القومية وحدها في مجال سد الفراغ الخاص ب"الذاكرة والأمل والتاريخ والمصير"، ف"التاريخ" صار المعادل واسع النطاق "للقدر" المحتوم (الذي كانت تؤكد عليه السلطة الكنسية).

لقد أعلت القومية من شأن التاريخ الدنيوي على حساب التاريخ اللاهوتي، وكما يؤكد "سميث" أن "التاريخ أصبح المعلم الأخلاقي من جهة والمخلص الزماني المتعلق بالدنيا". وبصفة خاصة، أدى المؤرخون دور معلمي الأمة وواعظيها، إذ "قاموا بتجميع شذرات كثيرة من حوادث التاريخ ضمن نمط واضح ومتناغم" وجسدوا الصور المثالية للتاريخ البشري في حقائق ملموسة مستندة إلى معارف حديثة منظمة". وقام الأكاديميون والمؤرخون بإعادة اكتشاف أو إعادة صياغة التاريخ القومي ولم يشعروا - كما يرى "سميث" - بالأسى من توظيف أحدث المناهج والأدوات العلمية في خدمة مجازفة رومانسية. فقد استخدموا "العلم" من أجل "تدقيق" الاستعارات الخاصة بالشعر عن حياة الجماعات، وشيدوا صوراً ومنهجية للبحث عن الماضي الدرامي والمنشود".

هكذا صار التاريخ عبارة عن "تاريخ" للأصول والأسلاف القومية والأبطال الأسطوريين والشخصيات المثالية، وكذا الأحداث الدرامية والعصور الذهبية والأجداد والتقاليد ذات الاستمرارية. وتحولت الذاكرة والروايات التاريخية إلى شيء "تاريخاني" في صورة "حالة ذهنية تعتبر الظواهر الفردية والاجتماعية نتاجاً لأحداث متتابعة توضح قوانين تطور مثل هذه الظواهر"، وكذلك بهدف "صياغة جذور وتطور وغايات كيانات محددة، من خلال بحث تاريخي مفصل".

شهدت ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين مراجعات وسجلات تاريخية في بلاد عديدة من العالم، وتمثلت أبرز الحالات في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. والواقع أن هذه المراجعات التاريخية التي استعارت الأطر النظرية لفروع علمية قريبة من علم التاريخ أو تبنت الأحاسيس الفنية والأدبية، غدت ظاهرة عالمية وشغلت الرأي العام في كل من اليابان وأستراليا والهند وإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وكندا. ويلاحظ أن قضايا الذاكرة الجماعية والروايات التاريخية بزغت في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كشغل شاغل للأدباء والمفكرين وكشيء تال لمن كتبوا عن الأقليات متحدين بذلك المسار السائد للهويات والروايات التاريخية.

لقد بدا واضحاً أن التاريخ صار التاريخ في ذاته وأنه تم ربطه بقوة بكل من "الأمة" والقومية، حيث تنبع أزمة الذاكرة عن الرواية التاريخية من مناخ الأزمة الذي يلف "هويات قومية" تنتشر تقريباً في كل مكان حتى إننا نشهد نسخاً مكررة من المراجعات والتعارضات في ظل انحسار موجة الجنسية القائمة على القومية، ويتبين ذلك من حالة الانتقال من نمط مسيطر للذاكرة و"التاريخانية" إلى شكل آخر يمكن أن نطلق عليه التحول من المفهوم التاريخي إلى ما بعد التاريخي حول سبل التشكل الجمعي. وفي عصر صعود القومية تم اعتبار الذاكرة (بعد إعادة تفسيرها في إطار التاريخ المتخيل وليس الحقيقي) وريثاً لهويات جمعية راسخة أو كعنصر توحيد قومي. غير أن عصر صعود تشكل اجتماعي عالمي وثقافة ما بعد الحداثة شهد توظيف الذاكرة ما بعد التاريخية كوريث لهذه الهويات الجمعية التي تتعرض للتفكك والتحلل والانقسام أو لحالة تجزئة الأمم (كما يشير عنوان كتاب آرثر شليزنجر).

يعد المزاج ما بعد التاريخاني مناقضاً للتوجه التاريخاني من زاوية إثارة الشك في طروحاته التي دمجت الأفراد والظواهر الاجتماعية في "هويات" و"قوانين للتطور" وحيث يذهب هذا المزاج إلى القول بأن هذا الدمج كان فرض توحيداً قسرياً على أحداث متناثرة ومبعثرة في صورة كيانات موحدة وثابتة. ووصل التفكيك إلى حد تصوير "الهويات" التاريخية كأجزاء مصطنعة و"القوانين" التاريخية كحوادث عارضة، كما يهدف هذا المزاج إلى إعادة تفسير "الجذور" التي تم إخفاء تطورها وأغراضها الفعلية لطرح ما تم في الواقع من ممارسات للاستغلال والاستبعاد والتلاعب. وهكذا أقدم هذا المزاج على تقويض التشكيلات الجمعية والدول والتشكيك في بديهياتها وقداستها غير الحقيقية وجعلها مفتوحة أمام التواصل والتفاوض الديمقراطي القائم على الانتساب لروابط حديثة.

على أن عمليات البناء والتفكيك لم تتم بشكل منفصل عن بعضها البعض، ففي الماضي تضمنت عملية بناء الهويات القومية الحديثة تفكيك أو حتى تدمير الهويات التقليدية السابقة - قبلية، دينية، عرقية، جهوية - إلى حد أن التفكيك الذي يجري الآن يشتمل على استدعاء الهويات المفقودة أو خلق هويات جديدة. بعبارة أخرى، صار التاريخ ساحة ثقافية رئيسية جرى فيها حصر ظاهرة التشكل القومي في فترة واحدة تمتد من العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى خمسينات القرن العشرين، مع ذكر تجارب سالفة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وغير واضحة في فترة أخرى هي العقود الأخيرة من القرن العشرين.

بهذا المعنى يمكن تفسير المراجعات والجدالات الحالية كرد فعل على الأزمة التي تمر بها الهويات القومية وخصوصاً في عصر العولمة. ففي ظروف كهذه تحول التاريخ من كيان توحيدى إلى مسار متنازع عليه حيث أعيد الاعتبار لفئات اجتماعية تشكلت على هامش الأحداث القومية الكبرى أو خارجها وسعت هذه التشكيلات إلى فرض

القبول بها سواء على المستوى الأوسع (العالم ككل)، أو المستوى الأصغر (المحلي) من أجل اكتساب شرعيتها الثقافية ومكانتها الاجتماعية. ولعل هذا ما يفسر تركيز تلك المراجعات ليس فقط على الماضي بل الحاضر الذي تعتبره أيضاً مثيراً للتناقض، ففيما مضى استخدمت الهويات القومية كأدوات للتحديث السياسي والاقتصادي، في حين تعاني الآن من الانحسار تحت ضغوط العولمة وتحولت لأداة تنشيط هويات ما بعد حداثة. وكما لاحظ كل من "سكوت لاش" و"جون أري" Lash and Urrey أنها غدت بمثابة "الموضوع المحرك والذات التي تجسد بها ينتج رأسمالية منفصلة تتحلى عن مجتمع المصير القومي".

♦ العالمية والمحلية:

من غير الممكن الظن بأن العولمة تؤدي إلى التجانس، بل إنها - وكما كتب "روبرتسون" - "أفضت إلى توفير غطاء عالمي لهويات معينة"، حيث كان من أبرز تجلياتها ذلك الانبعاث العنيف أو رد الفعل الدفاعي لهويات محلية جعلت أمما "موحدة" "منقسمة" بتأثير قوى تقوضها "من أعلي" و"من أسفل". إذ يوجد اتجاهان يعملان بتواز: أولاً، اتجاه ينحو إلى العولمة المتخفية للقوميات سياسياً واقتصادياً، وهناك ثانياً اتجاه يسعى إلى تعميق التوجه المحلي ما دون القومى من زاوية الثقافة والهوية. وتلك العمليتان تجسدان ما اصطلح على تسميته "عولمحلية" "glocalisation" (يقصد بها تنشيط الانتماءات والثقافات المحلية حتى تنتشر على نطاق عالمي). وبقدر ما إن هاتين العمليتين تقسمان الأمم فإنهما تدعمان المحلي في مواجهة الإقصاء الكاسح للكونية منعدمة الملامح أو ما يعرف برأسمالية ثقافة الاستهلاك، حيث تعزز الجذور القومية من المقومات الهامشية أو الطرفية. ف"العولمحلية" تبعث "أقليات" قمعت في الماضي (تشكل في بعض الأحيان أغلبية سكانية) وتسمح بتشكيل "سياسات محلية" وهويات جديدة تتجمع حول اهتمامات مثالية مميزة (حقوق الإنسان، قضايا البيئة)، وأنماط الحياة (توجهات متعلقة بالجنس) وغيرها. على الجانب الآخر من المشهد، يستفز تحلل المركز (أى الظاهرة القومية) جماعات مهمشة اجتماعياً (غالباً من الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى) في اتجاه التعبئة لحماية الأمة (مثل مقولة الأصل الأبيض والمسيحية الأصولية في الولايات المتحدة والجماعات الفاشية الجديدة وجماعات اليمين القومي المتطرف في فرنسا وألمانيا وغيرها).

يعمل هذان الاتجاهان معاً على تقويض سيادة واستقلالية الدول القومية "من أسفل" و"من أعلي"، فمن أعلي، تتمزق الأمم بتأثير شبكات كثيفة للمال والإعلام وتكتلات نقدية وتجارية على مستوى القارات واحتكارات متعددة الجنسية. هناك، على المستوى التحتى انقسامات إقليمية/جهوية وعرقية وعلى مستوى أفراد معينين. ويمكن شرح ما جرى للدولة القومية بشيء مماثل لما حدث في تجارة البقالة، حيث كان نمط تجارة التجزئة للمواد الغذائية مسيطراً في خمسينات القرن العشرين ولكن تم تجاوز ذلك وخصوصاً في المجتمعات الصناعية المتقدمة بسلسلة من مجمعات السوبر ماركت (على غرار النموذج الصناعى "الفوردى"، نسبة إلى شركة فورد للسيارات التي قامت بتصنيع كل أجزاء السيارة، كما يذكر التحليل الماركسى الجديد عن العولمة)، وفي الآونة الأخيرة ألحق بهذه المجمعات محال لترويج أنواع معينة من المأكولات أو الوجبات أو الأطباق الخاصة بشعوب أو أقليات معينة، أو أنواع أخرى نباتية مثلاً أو عضوية فيما يمكن أن نطلق عليه "تخصص مرحلة ما بعد الفوردية" "post-Fordist specialization". ولكن ذلك لا يعنى اختفاء تجارة البقالة وخصوصاً في مناطق محرومة أو طرفية وإنما يشير إلى تراجع دورها كنمط تجزئة رئيسى في مجال تقديم المواد الغذائية، فقد تآكل دورها تحت ضغوط آتية من أعلي-سلسلة مجمعات السوبر ماركت، ومن أسفل أى من مطاعم الوجبات الخاصة سالف الذكر. وقد حدث شيء من ذلك للمقاهى الباريسية الرومانسية، ففي مقابل افتتاح مطعم واحد فقط للوجبات السريعة في شارع معين، تغلق ثلاث مقاهى حدث نفس الشيء لمكتبات أنيقة صغيرة في حي مانهاتن بنيويورك حيث سيطرت سلاسل من المحال الضخمة الواسعة على بيع الكتب وما تبقى من المحال الصغيرة اضطر لبيع كتب متخصصة في ميدان معين.

هذا ما حدث للدولة القومية في العقود الأخيرة من القرن العشرين أى عصر العولمة و"العولمحلية" وما بعد الحداثة، ولكنها لم تتلاشى تماماً مثلها في ذلك مثل البقالة والمكتبات والمقاهى الرومانسية، وإن لم تعد - كما يرى "هوبسباوم" و"جلنر" - الفاعل الذى يشكل العصر. فالحقبة ليست الاختفاء البارز للدولة القومية والهويات الوطنية ولكنها تتعلق بانتشار هويات أخرى بجانب الهوية القومية. وهكذا نعيش زمن التهجين وتخطى الحدود، والتي يتناولها "بيترس" Pieterse كالتالى: "تظل سلطة الدولة ذات طابع مؤثر لكنها لم تعد اللاعب الوحيد في الساحة"، ومن جانب آخر يتضح من الدراسة التى أجراها "بوندار" Ponder عن الذاكرة الجمعية في الولايات المتحدة أن "العصر ما بعد الحداثى يشهد بزوغ ثقافات ومصالح متنوعة تندمج بحرية في الحيز العام: القومية، التوجه التدويلي، الطابع الاستهلاكي، الإثنية، العرق، النوع، المشاعر الخاصة، والقضايا الرسمية". يحدث شيء من هذا القبيل بالنسبة للدولة القومية في إسرائيل، فرغم تشابهها مع ما يجرى في أماكن أخرى،

إلا أن لديها خصوصيتها التاريخية وتناقضاتها، ففي إطار ظروفها الخاصة بها يلحظ المرء في الخمسين عاما الأخيرة أو طوال القرن العشرين تراجع رؤى الذات المتجانسة وبزوغ تعددية في صورة روايات بديلة أو مكملية (تشمل رد الفعل المفرط في القومية، ولكن ذلك ليس موضوع هذه الدراسة). فلا توجد في إسرائيل كما في أماكن أخرى عديدة - وخصوصا تلك الدوائر الاجتماعية المعرضة لتيار العولمة الذي يعصف بالتقاليد ويتضمن ثقافة ما بعد حداثة مشوهة للمعنى - "رواية" مبسطة مقبولة حول التاريخ سواء استندت إلى الموضوعية العلمية أو إلى الوحدة القومية، وفي الولايات المتحدة وإسرائيل كذلك "تعد فكرة الموضوعية التاريخية أكثر إشكالية من أي وقت مضى"، وحيث حل الشك محل اليقين ولم يعد ممكنا النظر للحاضر كشيء ينبع بموضوعية وأمانة من الماضي مثلما كان عليه الحال مع الرؤية القومية. وكما ترى هذه الدراسة أن هناك تنازعا مع روايات التاريخ الموضوعي والوحدة القومية ينتشر باستمرار ويعلن عنه علماء اجتماع نقديين ومؤرخون جدد، ولننتقل الآن إلى حالة إسرائيل.

◆ الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية:

ما هي الظروف الاجتماعية-التاريخية التي خلقت في الفترة الأخيرة أزمة الهوية القومية ودفعت باتجاه التحول في الوعي التاريخي في إسرائيل؟، لقد حدثت موجة عالية من الهوية القومية مع إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨، وقبل ذلك تم التعبير عنها بمصطلح "الدين المدني" "للرواد" كما جسده الحركة العمالية (أي الصهيونية العلمانية العمالية التي قادها زعماء حزب العمل)، ومع قيام الدولة تم دمج أخلاقيات "الريادة" في الدولة، وكانت توجد رؤى ثانوية أيضاً حول الهوية القومية تستند على الدين، أو المبادئ الليبرالية المدنية، أو اليمين القومي. وفي أواخر الستينات حدث مزج بين هذه الرؤى وخصوصا بعد حرب يونيو ١٩٦٧.

فقد أدى احتلال الضفة الغربية وأراض أخرى إلى بعث المذهب القديم لليمين أساسا حول إسرائيل الكبرى، حيث برزت فئة اجتماعية جديدة، ثم ضعفت، من طلاب المدارس التلمودية الدينية "اليشيفا" Yeshiva والذين تم تعبئتهم من قبل منظمة "جوش إيمونيم" التي أقدمت على إعادة النظر في أخلاقيات الريادة التي ظهرت في أوائل القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى أن التوسع الإقليمي حفز نمو اقتصاديا غير مسبوق نشأ معه الأثرياء الجدد وفي نفس الوقت أثار احتجاج الجيل الثاني من السكان المحرومين المتدينين "مزراحي" (أي الذين يرون أن الصهيوني يجب أن يعمل على تطبيق "الشريعة" اليهودية ولا يعتبرون الدين مسألة شخصية). وفي السبعينات من القرن العشرين اشتعل الاحتجاج على يد منظمة "الفهود السود"، وإن كانت حركة الاحتجاج حولت تأييدها لحزب الليكود فيما بعد. وبهذا زرعت بذور انهيار الحركة العمالية وأخلاقياتها الذي جاء بعد عشر سنوات على حرب ١٩٦٧ وتحديدًا عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث تمكنت تل أبيب بالكاد من الوقوف في وجه الهجمة المصرية-السورية المكثفة ما أفضى لتراجع قوة حزب العمل وخسارته أمام الليكود في عام ١٩٧٧ الأول مرة منذ قيام إسرائيل.

دفع فوز اليمين بالتطورات الثلاث سألقة الذكر إلى الأمام: توسيع وتعميق المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، طغيان النفوذ الديني-القومي على السياسات الإسرائيلية، ازدياد قوة الاحتجاج الأصولي وصعود ثقافته ورموزه، وتوسع حجم نشاط الشركات الخاصة وبروز المستثمرين من الليبراليين الجدد (المحافظين) والمديرين المؤمنين بألية السوق. وفي عام ١٩٧٩ حققت حكومة الليكود قفزة رئيسية هي وزعيمها مناحيم بيغن بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، وفي عام ١٩٨١ فاز الليكود مرة أخرى في الانتخابات في واحدة من أكثر الحملات الانتخابية إثارة للمشاعر العرقية المؤذية. وعموما فقد شهد عقد الثمانينات نفمة مختلفة، ففي النصف الأول منه عانت إسرائيل بشدة من التضخم الناجم عن التحرير الاقتصادي وكذلك من التكلفة الباهظة للتورط في لبنان بعد غزوها. فهذه الحرب أحدثت تطورا غير عادي في الثقافة السياسية الإسرائيلية، حيث اعتبرت أكثر الحروب إثارة لاحتجاج الرأي العام، وفي حين صورت الحروب السابقة بمنطق عدم وجود خيار، أي كحروب دفاعية فإن غزو لبنان فقد أعلن رئيس الوزراء صراحة أنها "خيار الحرب" أي تبادر بها إسرائيل لإنجاز هدف سياسي هو تدمير منظمة التحرير الفلسطينية التي استقرت في جنوب لبنان. وكانت المعارضة للحرب نقطة بداية لمجتمع مدني مستقل في تل أبيب بعد أن كان المجتمع والدولة متشابكين بسهولة.

أدى دخول حزب العمل في حكومة وحدة وطنية في إطار انتخابات عام ١٩٨٤ إلى تيسير كبح جماح التضخم وانسحاب القوات من لبنان (رغم وجود شريط أمني وميليشيا موالية لإسرائيل في الجنوب). وعلى المستوى الاجتماعي تواصل تعزيز سياسات التحرير مع الحكومات المتعاقبة. ومنذ منتصف الثمانينات شهدت إسرائيل "ثورتها البرجوازية" الأولى، في ظل تراجع المؤسسات الجماعية التي أسستها الحركة العمالية وتصادد وتيرة الخصخصة التي قادتها الطبقة البرجوازية البازغة. وحققت هذه العملية قفزة رمزية في عام ١٩٩٤ عندما خسرت الحركة العمالية سيطرتها التاريخية على الهستدروت أو اتحاد العمال الضخم. ليس ذلك فقط، فقد شهد عام ١٩٨٧ حربا أخرى مثيرة للجدل تمثلت في الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتي عمقت من "عقدة فيتنام" في لبنان.

وفى عام ١٩٩١ تعرضت ثقة إسرائيل بنفسها لضربة أخرى حينما تعرض مواطنوها لتهديد الصواريخ الباليستية (أطلقها العراق إبان حرب الخليج الثانية) حيث تأكدت تبعيتها للولايات المتحدة بوضوح. وفى عام ١٩٩٢ فاز حزب العمل فى الانتخابات بأغلبية ضئيلة وفى سبتمبر ١٩٩٣ تم التوقيع على اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين كما وقعت معاهدة سلام مع الأردن فى وقت لاحق واستؤنفت المفاوضات مع سوريا.

اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ على يد طالب متعصب دينيا من جامعة بار إيلان، وهذه الحادثة أكملت فى الواقع عقدين من الشعور بالمرارة بين كتلتين سياسيتين كبيرتين برزتا فى إسرائيل منذ عقد السبعينات من القرن الماضى، وتمثل الأثر السريع فى عودة اليمين إلى السلطة، حيث اتسم عقد التسعينات بتقويض متواصل لاتفاق أوسلو وإصابة الأحزاب الكبيرة بالشلل بل النظام السياسى ككل. وصارت حكومات إسرائيل تلجأ لردود الأفعال دون المبادرة بالفعل وأحجمت عن التوصل إلى حلول وسط بشأن الأراضى المحتلة مع الفلسطينيين، وكانت فترة رئاسة باراك القصيرة فى أواخر التسعينات بعثت الأمل لدى معسكر السلام الإسرائيلى ولكن الوضع انقلب بشكل كارثى مع مجيء أريئيل شارون فى عام ٢٠٠٠ كنذير لتصاعد جديد للتطرف الصهيونى الجديد. ونجم عن الاضطراب السياسى تغيرات بنوية حادة فى الثقافة السياسية، وهذا ما سوف نتناوله الآن.

على الرغم من أن الأغلبية الساحقة من اليهود المولودين فى إسرائيل يقرون بالولاء للصهيونية، فقد تم تجاوز حدود الخطاب الصهيونى بين عقدي السبعينات والتسعينات من القرن الماضى سواء من قبل اليمين أو اليسار، وأنا أطلق مصطلح "الصهيونية الجديدة" وما بعد الصهيونية" على ما يحدث من قبل كل من الجناح اليميني والجناح اليسارى من تجاوز للصهيونية التقليدية. وفى حين أن أيا منهما لم يعد يمثل اتجاها غالبا فقد أعاد الاثنان تعريف مسارات الهوية الجمعية الإسرائيلى بطريقة حادة. وتجسد المراجعة التاريخية والسجال فى إسرائيل تراجع مبادئ الصهيونية التقليدية والمضمون المتجدد للهوية الإسرائيلى وعبر الجدل يتم إعادة توجيه خطوط الخطاب العام.

برزت الصهيونية الجديدة فى عقد السبعينات من القرن الماضى وقد تشكلت أساسا من المستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة وكثير من مؤيديهم مما يسمى "المعسكر القومى" على امتداد البلاد، ويعبر عنها مجموعة من أحزاب اليمين المتطرفة مثل الجناح النافذ فى الحزب القومى الدينى (المفدال) والليكود (٢٨). وينظر هذا الاتجاه إلى "أرض إسرائيل المقدسة" (أى كل الأراضى الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلى) كأمر أساسى للهوية الإسرائيلى أكثر أهمية من دولة إسرائيل (أى تلك المساحة الصغيرة الواقعة خلف حدود "الخط الأخضر" لعام ١٩٤٨). إذ يتصور هؤلاء أن أرض الأجداد هى الهدف النهائى والدولة هى أداة للسيطرة عليها، بينما تعد ثقافة الصهيونية الجديدة خليطا من الأفكار الصهيونية واليهودية حيث لا تجسد القومية العلمانية أى تناقض بينهما فهى عبارة عن الصهيونية التقليدية ولكن فى مرحلة إحياء دينى متصاعد (٢٩). ويتجه الولاء السياسى للصهيونية الجديدة إلى "شعب يهودى" مزعوم/متخيل، يتم تصويره كتجمع فريد روحيا وعرقيا بأكثر ما يكون تعبيراً عن جنسية إسرائيلى تعبر عن مجتمع سياسى تحدده المواطنة المشتركة، فالانتماء القانونى والعملية لهذا التجمع لا يخرج عن كونه شيئا ثانويا بالنسبة للرابطة الأخوية القومية المتخيلة. ومن هنا تعد الصهيونية الجديدة توجهها ثقافيا-سياسيا استبعاديا، متطرفا قوميا وحتى عنصريا ومعاديا للديمقراطية، يسعى إلى إثارة التوتر مع الإطار المحيط بالهوية الإسرائيلى. ويتغذى هذا الاتجاه كما يغذى بدوره عن طريق المستوى المرتفع من الصراع الإقليمى والوتيرة الأقل من الاندماج على المستوى العالمى. وفى حين يدل الصراع على رسائل مفزعة، فإن الاندماج العالمى يقلل من قبضته على العقل القومى.

أدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية التى اندلعت فى سبتمبر ٢٠٠٠ إلى زيادة نفوذ الصهيونية الجديدة والتى انتعشت بعد اتفاق أوسلو وتمثل الأثر قصير الأجل على السكان اليهود فى إسرائيل فى تغذية التضامن القومى المتطرف وقد يشكك البعض حول ما إذا كان ذلك سوف يستمر طويلا وهو ما سوف نتناوله فيما يلى.

بدأت ظاهرة ما بعد الصهيونية فى عقد الثمانينات من القرن الماضى وتشكلت أساسا من الطبقة الوسطى الجديدة التى توسعت كثيرا حتى انتشرت فى المناطق الساحلية وخصوصا فى مدينة تل أبيب وضواحيها (حيث يعيش ربع السكان على الأقل. ويركز هذا الاتجاه الجديد أساسا على الحقوق الفردية على حساب الحقوق الجماعية فعلى العكس من الصهيونية الجديدة يذهب اتجاه ما بعد الصهيونية إلى اعتبار التجمع أو الكيان الجمعى مجرد أداة لتوفير الرفاهية للفرد. ومن الناحية التاريخية يرى أن الحاضر، أى نوعية الحياة، أكثر أهمية من الماضى (أى التاريخ)، وأن المستقبل القريب (أى الأطفال) يتجاوز مغزاه الماضى البعيد (أى الأجداد) بكثير، ومن أهم رواد اتجاه ما بعد الصهيونية حركة تطلق على نفسها "هناك حد" والتى برزت كرد فعل على حرب ١٩٨٢ (أى غزو لبنان) ويتشكل أساسا من ضباط وجنود الاحتياط الذين رفضوا الخدمة فى قوات الاحتلال فى الأراضى اللبنانية والفلسطينية المحتلة باعتبار أن دور الجيش هو الدفاع وليس القمع. ورغم أن الحركة تتميز بالصغر فإن مبادئ

العصيان المدني التي طرحتها حظيت بالقبول من جانب قطاع كبير من السكان يعنى أساسا بحقوق الانسان أكثر من القومية العرقية. بهذا المعنى تمثل ما بعد الصهيونية اتجاها تحرريا منفتحا يدعو إلى تقليص حدود الهوية الإسرائيلية ويطالب بأن تتضمن "الآخرين" (أي عرب ١٩٤٨). وهذا الاتجاه يتأثر بالمستوى المنخفض من الصراع الإقليمي ويؤثر فيه أيضا، وكذلك المستوى المرتفع من الاندماج العالمي. بيد أن الصراع الذي يعبىء المشاعر القومية المتطرفة يصيب هذا الاتجاه بالعجز، كما أن الاندماج العالمي يجعل الإسرائيليين يتجهون إلى المنحى الاستهلاكي المسيطر كونيا وهو ما يعد ملامئا له. وفيما يتعلق بالأثر قصير الأمد للانتفاضة الفلسطينية الثانية، يمكن القول أنها دعمت اتجاه ما بعد الصهيونية وما بدا واضحا من انتعاش حركة واسعة النطاق عرفت باسم "الرافضين" والتي انبثقت من حركة "هناك حد" والتي اكتسبت تعاطفا متزايدا من قبل الرأي العام وأسهمت بالتالي في انبعاث روح ما بعد الصهيونية في إسرائيل.

ينبغي التأكيد على أن سمات كل من الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية لا تبتعد كثيرا عن الصهيونية "الكلاسيكية". والواقع أن وجه الغرابة في كل منهما يتجلى أساسا في التركيز على بعد واحد أو النظرة الأحادية، فالصهيونية الجديدة تستند إلى الأبعاد الدينية وتلك التي تؤكد على الخصوصية في الصهيونية في حين تعلق ما بعد الصهيونية من شأن النواحي الكونية والتطبيعية (أي إقامة علاقات طبيعية مع الآخر)، ويدل هذان الاتجاهان على حدوث تحول ناحية هوية جمعية إسرائيلية ما بعد قومية. كانت المرحلة القومية مناسبة لعصر احتلال الأراضي وبناء الأمة وتشكل الدولة ولكن العقود اللاحقة شهدت حدوث ضغوط داخلية وخارجية أدت لتآكل القومية وتسهيل بروز بدائل ما بعد قومية وهذه البدائل تتمثل في كل من الصهيونية الجديدة وما بعد الصهيونية، إذ تدعو الصهيونية الجديدة إلى استبعاد الآخر والتأكيد على الطابع العرقي للقومية الإسرائيلية في حين تسعى ما بعد الصهيونية إلى وضع البعد المدني في الهوية الإسرائيلية.

لقد احتلت هذه القضية مكانا بارزا في إسرائيل في تسعينات القرن العشرين حيث نتج عن المراجعات والسجلات التاريخية ظهور رواية قومية أحادية قدرية وأحادية تصارعت معها مجموعة من الروايات التي تغطي البعد المحلي وتتمثل في الاتجاه ما بعد الصهيوني المنتشر عالميا وروايات فرعية (برجوازية-ليبرالية). وفي هذا الإطار برزت فئات اجتماعية متنوعة كانت مهمشة أو مستبعدة في الماضي مثل النساء والفلسطينيون واليهود المتدينون واليهود الأرثوذكس في الساحة العامة، وطرحت رؤاها الخاصة عن التاريخ، وتميزت "الحقائق" الخاصة بها بالتناقض التاريخي مع "الحقيقة" المسيطرة. كما ظهرت روايات أخرى من نوع رد الفعل العنيف مثل تلك التي تركز على الصهيونية الجديدة والنقاء العنصري، إلى جانب روايات فرعية تمثلها البرجوازية الليبرالية. فقد برزت شرائح اجتماعية متنوعة كانت صامتة حتى وقت قريب واندفعت إلى الساحة العامة لتعبر عن رؤاها الخاصة للتاريخ وكل منها تقدم "حقائق" خاصة بها تتباين تاريخيا وواقعا عن الحقيقة المهيمنة.

لقد ألقت السياسات الجديدة حول الهوية والذاكرة الضوء بحدة على مسألة الهوية الجمعية في إسرائيل، فحتى الهوية القومية ذات المنحى اللاهوتي والأحادي توجد في داخلها الآن مجموعة من الهويات المتنازعة، ولكن كلا منها ينتقد الرواية القومية وتلك ذات المنحى الاشتراكي. ولننتقل إلى حلبة الهويات الجمعية والروايات التاريخية في إسرائيل.

♦ الهويات والروايات:

سيطرت مسألة الهوية القومية على أوساط السكان اليهود المولودين في إسرائيل، ومن المعروف أن الصهيونية والقومية اليهودية الحديثة نبتت في أوروبا الشرقية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وفي إطار تصويرها لنفسها كحركة قومية بدون أرض كان من الطبيعي أن تتبنى الصهيونية النمط الإثني "العرقي" أو الدمجي للقومية، وحيث كانت الحركة القومية بازغة آنذاك. وفي فلسطين تحولت القومية اليهودية في الشتات إلى قومية استعمارية استيطانية، ومن هنا ورثت إسرائيل المبدأ العرقي في الانتماء ولم تأخذ أبدا بالمبدأ الليبرالي البديل. وكان الرمز المسيطر للدولة حينذاك هو المنحى اليهودي القومي الصهيوني، ورغم وجود مساواة قانونية بين العرب واليهود في إسرائيل، يوجد تمييز واقعي بين الأقلية المسيطر عليها والغالبية المسيطرة المتحكمة في الدولة.

تمكنت الحركة الصهيونية ثم الجماعة اليهودية في فلسطين ثم دولة إسرائيل من نشر وزرع مسألة الإيمان بالقومية بين السكان اليهود، وقد مارست خبرتان تاريخيتان أثرا كبيرا في تشكيل الهوية اليهودية الإسرائيلية المعاصرة:

-إبادة اليهود في الهولوكست.

-حالة الحرب الممتدة بين إسرائيل والدول العربية.

وكان من شأن هاتين الخبرتين الدراميتين تضخيم وتدعيم الهوية القومية العرقية حيث احتاجت الأمة الجديدة

المقيمة في إسرائيل والمشكلة من الشتات اليهودي إلى إعادة تغيل ذاتها، وإعادة اختراع تقاليد خاصة بها وكذلك إعادة تفسير أو خلق رواية جديدة حول الهوية التاريخية. مثل هذه الظواهر: المشروع السياسي والاجتماعي لتهجير اليهود إلى فلسطين، استيطان واحتلال الأراضي وبناء دولة ومجتمع يهوديين فوقها. كل ذلك في مواجهة المعارضة والعداوة العربية أدى ثقافيا إلى اختراع مفاهيم مثل "الإحياء القومي"، و"استرداد الأرض" و"الخلاص التاريخي". وقد ساهم المؤرخون جنباً إلى جنب مع الكتاب والشعراء والرسامين والنحاتين والصحفيين والمعلمين وكذلك الفنانين وحتى علماء الاجتماع في تشكيل ودعم الرواية القومية. حتى أن الأكاديميين لم يلتزموا بالروح العلمية وكانوا جزءاً لا يتجزأ من المشروع القومي، فالفروع العلمية مثل التاريخ وعلم الاجتماع تشكلت في ظل اندفاع الايديولوجية القومية، وحتى وقت قريب كان المنهج التاريخي المسيطر هو ذلك الذي أسسته ودعمته مدرسة الإحياء القومي وأبرز روادها "بن صهيون دينور" وآخرون، كما تأسس النموذج الاجتماعي المسيطر على مقولات دعمتها مدرسة بناء الأمة وأبرز رواده "س.ن. أيزينشتاد" وآخرون. لقد أسهم التاريخ والاجتماع المكتوبان في إسرائيل حتى النصف الثاني من الثمانينات في إضفاء الشرعية الأكاديمية والعلمية المزعومة أو المتخيلة على الذاكرة الجماعية والأيديولوجية الجماعية التي استلزمتهما الهوية القومية الآخذة في التشكل، وهكذا خلقت رابطة وثيقة بين السلطة والمعرفة في إسرائيل، ولا نبالغ إذا قلنا أن "الأمة" قد درست كمعطى نهائي في ذاته وليس كموضوع قابل للدراسة، حتى وقت قريب.

بيد أن هذا الموقف تعرض لتغيير جذري كان وراءه علماء يطلق عليهم "علماء الاجتماع النقديون"، والمؤرخون الجدد" والذين يتهمون السوسيولوجيين المسيطرين والمؤرخين القدامى بتجاهل القضية. وقد ازدهر الجدل بين المؤرخين في منتصف التسعينات واكتسب تغطية واسعة في وسائل الاعلام كما سار محور مؤتمرات أكاديمية عديدة عقدت في البلاد إلى جانب كونه الموضوع الرئيسي في الجرائد التي يكتب فيها المفكرون والكتاب. وتحولت المفاهيم الرئيسية مثل التاريخ الجديد وما بعد الصهيونية إلى موضوع شائع في الساحة الثقافية وحتى الأحاديث اليومية في إسرائيل ويمكن تصنيف القضايا المتعددة المثارة في ثلاث فئات متخصصة رئيسية:

أولاً، الصراع العربي - الإسرائيلي.

ثانياً، السياسات الاجتماعية للحركة العمالية.

ثالثاً، الثقافة العبرية الصهيونية.

أولاً: الصراع العربي - الإسرائيلي

شكل الصراع العربي- الإسرائيلي ساحة الاهتمام الخاصة لمجموعة المؤرخين الجدد الذين تصدوا للرؤية التقليدية حول سياسة إسرائيل الأمنية والخارجية وما يتصل خصوصاً بعقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي.

تقوم الرؤية التقليدية على أن إسرائيل كانت تسعى دائماً إلى السلام والحلول الوسط في حين صوّرت الدول العربية في صورة المعتدى العنيد. أما المؤرخون الجدد فيردون بأن دولة إسرائيل أجهضت فرص التفاوض مع الدول العربية. وإن كانت قد توصلت إلى تفاهم غير مكتوب مع المملكة الأردنية على اقتسام السلطة في الضفة الغربية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية هناك.

هذا إلى جانب ما يقوله المؤرخون الجدد بأن إسرائيل تتحمل مسؤولية كبيرة عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على النحو الذي كتب عنه المؤرخ "بني موريس"، فقد حدث إبان حرب إسرائيل من أجل الاستقلال عام ١٩٤٨ أن أقدم قادة عسكريين إسرائيليين كبار بتشجيع ضمنى من جانب المسئول الأكبر آنذاك وهو "ديفيد بن جوريون" على طرد مئات الآلاف من فلسطين من أراضيهم إلى خارج حدود الدولة، ومنذ ذلك الحين ما تزال إسرائيل تمارس سياسة متعسفة ترفض حق العودة لهؤلاء اللاجئين. وحتى ظهور هذا التوجه الأكاديمي والعام، كان المؤرخون المحترفون يتجاهلون الجوانب الضارة للحرب، وكانت الروايات الشعبية والكتب المدرسية تشير إليها باختصار على أنها عبارة عن موجة عربية من "الهروب الجماعي" ما يعنى عملياً تزويج نظرية أن هذا الهروب نظمتها قيادات عربية معينة. الأمر الذي أدى تحت تأثير الأدلة التي ساقها "موريس" إلى ظهور حقائق من الصعب التشكيك فيها. وما تزال الظروف والملابسات التي تم فيها طرد الفلسطينيين عرضة للجدل، يضاف إلى ذلك ما يذهب إليه المؤرخون الجدد من أن سياسة إسرائيل بخصوص أمن الحدود والتي سادت في عقد الخمسينات وتقوم على الرد العنيف على أية هجمات إرهابية ضد مواطنيها كانت تتميز بالإفراط في استخدام القوة والمغامرة بل يرى هؤلاء أن هذه السياسة هي التي أشعلت أخيراً حرباً غير ضرورية في عام ١٩٥٦، ويشيرون في ذلك إلى أن بن جوريون بتشده المفرط يجعل من الضروري إعادة الاعتبار للخط "المعتدل" الذي انتهجه وزير خارجيته "موشيه شاريت".

على الجانب الآخر طبق علماء الاجتماع النقديون تحليلاً مماثلاً على بحوثهم عن المراحل الأولى من الاستيطان

اليهودى فى فلسطين مع نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، لكنهم استخدموا مصطلحات أكثر رصانة. فقد اعتبروا أن الاستيطان الصهيونى هو مشروع استعمارى احتوى على احتلال الأراضى وخلق أسواق العمل وطرد الفلاحين العرب أصحاب الأرض الأصليين. وقد واجه علم الاجتماع النقدى الجديد علم الاجتماع الإسرائيلى المسيطر الذى طرح مفهوما "ازدواجيا" عن العلاقات الإسرائيلية-العربية يرى أن كلا منهما تطور فى مسار منفصل عن الآخر تبعا للدافع التحديثى الموروث لدى الطرفين، هذا فضلا عن تأكيد السوسيولوجيين الجدد على بروز ثقافة عسكرية فى المجتمع الإسرائيلى، وهذه الثقافة أسهمت بقدر كبير فى إعادة إنتاج الصراع القومى. تمثلت ثانية قضايا النزاع فى السياسات الاجتماعية للحركة العمالية التى ازدهرت بين ثلاثينيات وسبعينيات القرن العشرين. وقد اعتاد علماء التاريخ والاجتماع السائدان تصوير مؤسسى الحركة كرواد مثاليين كما اعتادا المبالغة فى مدح إنجازهم الخاص فى مزج التنمية القومية مع البناء "الاشتراكي" والذى التزم بصيغة "البنائية الاشتراكية". غير أن المؤرخين الجدد ينازعون هذا التصور بالقول إن الحركة العمالية اليهودية كانت فى الواقع حركة منادية بالقومية وتم إدخال تعديلات عليها عقب ظهور الاتجاه الادماجى للحركة القومية فى شرق أوروبا آنذاك، وأن أيديولوجيتها الداعية إلى المساواة لم تخرج عن مجرد أداة للتعبئة ولم تتفتح قريحتها سوى عن شعار بناء نموذج لمجتمع اشتراكي.

غير أن السوسيولوجيين الجدد طرحوا آراء مناهضة منذ عقد السبعينيات ومنها أن النخبة العمالية كان يسيرها منطق القوة والقدرة المنظمة على التلاعب، حيث كشف هؤلاء السوسيولوجيون الجدد عن سياسات التمييز التى مارستها الحركة العمالية وحكوماتها ضد المواطنين العرب فى إسرائيل فى مجالات مثل الإسكان والتعليم والتشغيل والرفاه، واستخدموا أساليب التحكم والسيطرة على هؤلاء المواطنين بأن حولهم واقعا إلى مواطنين من الدرجة الثانية وصار النظام السياسى نظاما ديمقراطيا تهيم عليه الممارسات العرقية.

تعرضت مسألة استيعاب الهجرة اليهودية من البلدان الإسلامية فى عقد الخمسينيات وبداية الستينيات لنقد عنيف، فقد زاد سكان إسرائيل بمعدل النصف تقريبا وأفضت إلى تغيير جذرى فى تركيبها الإثنية، وكان تيار علم الاجتماع المسيطر تناول هذه المسألة فى إطار "بناء الأمة" بمفاهيم الاستيعاب كعملية جرى بموجبها نزع الهوية التقليدية السابقة للقادمين الجدد وإعادة تشيئتهم تبعا للثقافة الإسرائيلية الحديثة. بينما قام علم الاجتماع النقدى بتحليل المسألة فى إطار مغاير هو تشكيل طبقات فى ظل تقسيم رأسمالى للعمل أو توزيع غير متكافئ للقوة. فهو يرى أن الحركة العمالية وخصوصا حزبها القائد (الماباي) طبقت نمطا من التصنيع كثيف الاستخدام لعنصر العمل ما أدى إلى هؤلاء توجيه المهاجرين إلى مناطق مهمشة وحولهم إلى بروليتاريا وهامشين، ما يعنى التخلف لا التنمية، وتمثل الجانب الثانى فى تحول السكان الاشكناز المخضرمين أو المحاربين القدامى إلى "برجوازية جديدة" وطبقة إدارية على قمة الدولة.

وكان الجيل الثانى من هؤلاء المهاجرين من البلاد الإسلامية قد التحق بالتعليم والخدمة العسكرية ما نجم عنه إعادة إنتاج التباين الاجتماعى القائم، وتم تقويض وقمع ثقافة المهاجرين اليهود العرب. وهناك جانب آخر من صورة الحركة العمالية عن نفسها وهو الخاص بالمساواة فى النوع وعرض كأسطورة إلى جانب ذلك التوجه اليسارى-الراديكالى، برزت رؤية ليبرالية برجوازية للتاريخ الإسرائيلى، تنحو إلى تقليل دور الحركة العمالية فى عملية بناء الأمة والتضخيم فى دور "القطاع الخاص" أو طبقة المنظمين حيث تصوورها على أنها هى التى قامت "فعلا" بتشيد البنية التحتية الاقتصادية للتجمع اليهودي، كما تذكر هذه الرؤية أن الأيديولوجيا الجماعية (أى الاشتراكية الصهيونية) هى التى عوقت نمو الاستثمار والتنمية لهذا التجمع. هذا فضلا عن الزعم بأن كلا من فلاحى البرجوازية الصغيرة وتجار الحضر اكتسبوا مكانة هامة فى الموجتين الأولى والرابعة من الهجرة، فى حين تم وصمهم سابقا بالفشل، بل إن هؤلاء هم الذين صاغوا الأخلاقيات الجماعية وشيدوا المؤسسات الجماعية للحركة العمالية.

وبالنسبة للمجال الثالث موضع النزاع لدى المؤرخين الجدد وهو الثقافة العبرية-الصهيونية، يرى هؤلاء أن الزعم بخلق هوية إسرائيلية "إيجابية" جديدة غير صحيح، والأكثر دقة هو زرع هوية "سلبية" خاصة بيهود الشتات. وكان المؤرخون المسيطرون صوروا الرواد الذين استوطنوا فلسطين وكذلك جيل الصابرا المتحدر فى إسرائيل بمظهر النشطين بدنيا والمزارعين المؤمنين ممن ليس لديهم شيء يخجلون منهم، كما تم وصف يهود الشتات بأنهم يشكلون النصف الآخر من الذات الصهيونية. والأكثر من ذلك أن التاريخ اليهودى تم تكثيفه فى رواية خطية ذات بعد واحد باعتباره مجرد الانتقال من "الشتات إلى الخلاص" وحيث برزت الصهيونية كخيطة يربط التاريخ اليهودى برمته. ويرى المؤرخون الجدد أن القطيعة الثقافية التى خلقت بين المستوطنين الصهاينة ويهود الشتات كانت مسئولة عما حدث فى أوقات الهولوكوست العنيفة حيث لم يبذل قادة "اليشوف" (أى التجمع اليهودى فى فلسطين قبل

إنشاء الدولة) مجهودا يذكر لإنقاذ اليهود المضطهدين من براثن النازية. إذ تجاهل الاتجاه المسيطر من المؤرخين هذه المسألة وأشاروا إلى حالة العجز والشلل التي أصابت قيادة التجمع اليهودي آنذاك وفي ظل ظروف لا يمكن تخيلها. ويرد المؤرخون الجدد بالقول أنه وبغض النظر عما تم بالفعل أو كان من الممكن القيام به لإنقاذ اليهود، فإن ذاكرة الهولوكوست زرعت إلى حد تحولها لـ "قضية قومية" في إسرائيل ووظفت في خدمة أغراض سياسية، ولم يتم صياغة دروس مستفادة منها إلى جانب الفشل في جلب تعاطف واضح مع ضحاياها. على الجانب الآخر، كان الهجوم على السلوك الصهيوني إبان الهولوكوست محور اهتمام الاتجاه الديني الأصولي المعادي للصهيونية. أيا ما كان الأمر متعلقا بالفلسطينيين العرب أو يهود البلاد العربية-الإسلامية أو يهود أوروبا، فقد تم التشكيك في "الرواية" الصهيونية و"حقائقها"، فالتعبيرات الصهيونية الشائعة مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" (في إشارة للاستيطان اليهودي في فلسطين)، أو "لا يوجد أحد نتحدث معه" (أي الزعم بغياب العرب كشركاء سلام)، أو "إسرائيل بكاملها متضامنة" (إشارة إلى التضامن اليهودي) صارت عرضة للتفنيد والتساؤل. وتهدف هذه المزاعم إلى جعل المشروع الصهيوني الممثل الوحيد لمصالح اليهود في كل الأوقات والأماكن والمعبر الخالص عن الثقافة اليهودية بتنوعاتها، كما تصوره كذروة تطور التاريخ اليهودي. وجاء المؤرخون الجدد وعلماء الاجتماع النقاد لتفكيك هذه الرواية الصهيونية الشمولية وكشف تناقضاتها ونقائصها وانحرافات التي همشت الآخرين وقمعهم.

♦ ملاحظات ختامية: من "التاريخانية" إلى ما بعد "التاريخانية":

توجد علاقة وثيقة بين الروايات التاريخية الرسمية والإطار التاريخي، ولا توجد في الواقع "هوية نقية" أو "ذاكرة موضوعية"، وفي العقدتين الأخيرين حدث قبول واسع النطاق في الوسط الأكاديمي بوجود روابط قوية بين المواقع الاجتماعية والوعي التاريخي والمعالجة العلمية لها. حيث يعتبر كثيرون أن سياسات المعرفة تتصل بشدة بسياسات الهوية ما جعل مفهوم "الهوية النقية" معرضا لنقد حاد، نفس الأمر بالنسبة لمصطلح الهوية الجاهزة والمتجانسة والثابتة الذي تم التشكيك فيه من قبل مفاهيم مثل "الآخر" و"التباين" و"التهجين" و"الشتات" و"الهجرة" وتخطى الحدود"، فالهوية في الواقع عبارة عن وعاء أولى رابط وغير مستقر ومتغير. انطلاقا من ذلك لا يمكن النظر إلى كلمات مثل "النسوية" و"الأمة" و"العرق" باعتبارها تجسيدا مباشرا لمرجعيات "حقيقية" شأنها في ذلك شأن الجنس الطبيعي والجماعة الإثنية وملامح البشرة. فقد فقدت هذه الأشياء "نقاءها" عندما تصوّر كهويات بعد أن صارت علاقة متحولة، تعبر عن تشكل اجتماعي أو ممارسة ثقافية غير مستقرين وليس كمعطى طبيعي ثابت. لقد نتج عن ذلك النقد للهوية الوجودية والذاكرة الموضوعية إثارة أزمة التمثيل أو أزمة الروايات التاريخية بحسبان أنها توظف لأغراض معينة وتتسم بالأسطورية والخطية والإجماع والتجانس ونشوة الانتصار، أي باختصار "تاريخانية" بمعنى أن هناك من يصنعون "تاريخا" خاصا بها. وعوضا من ذلك ظهرت روايات تتسم بالروح النقدية والإيمان بأن الهوية شيء يكتمل بهويات أخرى وبأن الآخر له أيضا هوية ذاتية وبأن الأمة مقسمة. مثل هذه الروايات تمثل خبرة ومنظور جماعات تعرضت للتمييز والتجاهل وأجبرت على الصمت إبان عملية بناء الأمة، ومن هذه الجماعات نخب احتجاجية وشرائع ضعيفة من الطبقة الوسطى. هذه الروايات الفرعية تعتمد إلى تفكيك الرواية القومية المسيطرة، وباختصار، تطرح هويات وروايات ما بعد تلك التي تميزت بالتاريخانية.

لقد شككت الروايات والهويات الجديدة في إسرائيل في الأساطير القومية القديمة، وفي حين انتقد المؤرخون حوادث التاريخ المروية علنا فقد شكك علماء الاجتماع فيها ضمنا، والواقع أن الجدل الإسرائيلي يدخل في إطار أوسع عالميا من المراجعات والسجلات التاريخية حول الدول-القومية المعاصرة، حيث تبرز أحداث تفجر أزمات للهوية القومية ترتبط بعمليات العولمة وثقافة ما بعد الحداثة. ويمكن فهم أزمة الهوية في إسرائيل كنتاج لتغيرات اجتماعية محلية وتحولات سياسية عالمية وكذلك كنتاج لارتفاع دعوات التعدد الثقافي حديثا وتوجهات ما بعد الحداثة ومناهج ما بعد البنيوية، وهكذا فإن تجمع مؤثرات محلية وإقليمية وعالمية تصب في إطار نقد تفكيكي جديد والدعوة لسياسات جديدة للهوية من شأنه إعادة تشكيل الإحساس الإسرائيلي بالهوية الجمعية عموما وذاكرتها الجمعية خصوصا. ومن ثم فقد دفع تراجع التعاليم الصهيونية القومية كما تبلور في تحول الهوية الجمعية والوعي التاريخي الإسرائيلي إلى بروز بديلين متعارضين: الأول عالمي ما بعد صهيوني، بأخلاقيات ليبرالية، ومحلى إثني- ديني بأخلاقيات ما بعد صهيونية. إن إسرائيل يمكن أن تستمر كدولة قومية، لكن الرابط بين الدولة والأمة سوف يتباعد ويتمدد، حيث سوف لن يتلاقى المبدآن بل يتصارعان وربما يعاد الربط بينهما.

♦ هذا الفصل عبارة عن جزء من دراسة موسعة يجري إعدادها حول إسرائيل في عصر العولمة، وقام بتمويلها المعهد الأمريكي للسلام، واشنطن الذي يتوجه له الكاتب بالشكر، والآراء والمعطيات والخلاصات الواردة تخص الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر المعهد.

♦ دراسات ♦

٤

دراسة عن منظمات المجتمع المدني في إسرائيل

بقلم: اليعيزر جافى - ترجمة وإعداد: بيسان عدوان

♦ "إكتشاف" المؤسسات:

لقد أهملت المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) في إسرائيل، ومن حاول منا البحث في هذا المجال ورسم تضاريسه تجنب بصراحة دراسة المؤسسات. ويرجع ذلك إلى العدد الهائل من المنظمات العاملة في هذا المجال البالغ عددها ٢٩٠٠٠ جمعية (منظمات غير ربحية إسرائيلية) وكذلك إلى الآلاف المتطوعين في تلك المؤسسات، هناك ما يزيد عن ٣٠٠٠ مؤسسة تعمل في إسرائيل اليوم. وهذا مدهش للغاية حيث أنه عام ١٩٩٩ كان رأس مال تلك المؤسسات قد بلغ أكثر من ٣,٥ بليون شيكل (ما يقارب واحد بليون دولار). وتعتبر المؤسسات جزءاً رئيسياً من القطاع غير الهادف للربح الذي يساهم بشكل كبير في المجتمع الإسرائيلي.

لعدة سنوات كنت مستشاراً لبعض المؤسسات الإسرائيلية والأجنبية الكبيرة وكنت أقدم الاستشارات والنصائح للمهتمين بالعمل الخيري ويبحثون عن المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه للتعاون معهم. في معظم الاوقات كنت أقوم بتقييم الاقتراحات (المشروعات) والمنح المقدمة للمؤسسات، وكنت أقوم - أيضاً - بالبحث عن تمويل للمؤسسة التي أراسها "جمعية القروض الإسرائيلية"، وقد ساعدني عملي كاستاذ للإدارة المؤسسات غير الهادفة للربح في الجامعة العبرية على فهم احتياجات كل من المؤسسات غير الهادفة للربح والموولين.

في الوقت الذي كانت تبحث فيه المؤسسات غير الهادفة للربح عن تمويل، كنت أقوم بتحديد الاحتياجات وأهداف المؤسسة حتى يتم الاستفادة من كل شيكل. من وجهة نظري فإن الاقتراحات الجيدة هي التي تضع نفسها مكان جهة التمويل فتلبى طلباته.

إن الهدف من هذا البحث أن يساعد على طرح تلك المؤسسات على خارطة القطاع غير الربحي في إسرائيل و أتمنى أن يفضى إلى فهم أفضل لاهتماماتها وطرق عملها. والأهم من ذلك، هو تقديرى المتواضع للمتبرعين الذين كان لديهم الشجاعة لإنشاء المؤسسات والتي نتمنى أن تزدهر.

♦ المؤسسات في إسرائيل والحاجة إلى الشفافية:

لقد تم نشر هذه الدراسة حديثاً بالإضافة إلى الملحق "giving wisely" الذي يلقي الضوء على عمل المؤسسات في إسرائيل، ويعتبر بمثابة دليل للمنظمات غير الهادفة للربح والتطوعية التي تعمل في الدولة (جيفن، ٢٠٠٠)، إلا أن الدراسة ركزت على وصف الأهداف ومفهوم الشفافية لتلك المنظمات الإسرائيلية غير الربحية.

على الرغم من أن هذه المؤسسات مسجلة في كل من وزارة المالية أو وزارة العدل اللذان يمنحا الحق في مزاوله النشاط وتلقى التبرعات والمنح التي تخصم من الضرائب، إلا أن ذلك لا يمنع حق الجمهور الإسرائيلي في معرفة ومحاسبة تلك المؤسسات طبقاً لمبدأ الشفافية الذي يعد أحد الامتيازات.

من المثير للسخرية أنه في الوقت الذي تتمسك به المؤسسات بالسرية التامة للإجراءات الخاصة بها وميزانياتها وإدارتها والقرارات الخاصة، فإنها مطالبة بتزويدنا بكافة المعلومات عن عملها ومصادر دخلها بل وتكون عرضة للمحاسبة.

تطلب تحضير هذه الدراسة أن نرسل الاستثمارات لأكثر من ٢٠٠٠ مؤسسة إسرائيلية - علما بأنها تعكس جانب من حياة المؤسسة - هذا فقد شاركت ١٥٢ منظمة في الاستثمار وأبدت استعدادها لنشر تلك المعلومات مجاناً، بينما تعلق الباقي بأنهم قيد البحث عن مصادر تمويل أو بالتزامهم بعدم الإفصاح عن مشروعاتهم، أو أن التمويل غير متوفر بشكل عام أو أنها تتلقى تمويل من الحكومة وعليه فإنها لا تدخل في ذلك التصنيف، في حين ذكرت بعض المؤسسات بوضوح "إنهم ليسوا مهتمين بالإعلام أو بتدفق المنح أو الانضمام إلى القائمة.. وأنهم لا يريدوا مضايقات"، بينما لم يشارك آخرين أما لتجميد نشاطه أو لإغلاق المؤسسات.

أعتقد أنه ينبغي على المؤسسات أن تصدر تقريرها السنوي الخاصة بنشاطها وخطة عملها وميزانياتها وأن يكون متوفراً للجميع. كما أوصيت سابقاً في الملحق "giving wisely".

تروج هذه الدراسة على الأقل لمبدأ الشفافية الكاملة للقطاع الإسرائيلي غير الهادف للربح والذي يشمل مؤسسات التمويل أيضاً. ويقدم خدمة عامة للأفراد والمؤسسات التي تبحث عن تمويل لتغطية الأعمال التطوعية غير الهادفة لربح، أمل أن يساعد ذلك الممولين والمؤسسات في إيجاد بعضهم البعض والعمل معاً، أن هذا الجهد يوفر احتياجات الممولين والتي تتلاءم مع احتياجات المؤسسات العاملة، إلا أن الاستفادة الكاملة تتطلب الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة بالاحتياجات والأهداف والسياسات المتبعة في تلك المؤسسات كذلك المعايير المحددة لتلقى التبرعات أو التمويل. يقوم مبدأ الشفافية على أساسين أولهما، إن للمؤسسة الفرصة والحق في اختيار المنتفعين من تلك المعلومات وعليه فأنها تنشر ما تراه مفيداً، لذا فقد حالت المقاييس المعينة والدقيقة في الاستثمارات بينهم وبين ما يريدون تعريفه عن أنفسهم. أعتقد إن هذا الجدل بين جهات التمويل والمؤسسات غير الربحية صحي وأكثر مدنية للمجالات العامة والحكومية.

إننا نوفر قائمة المؤسسات التي شاركت في الاستثمارات للعامة كذلك كافة البيانات بوضوح، وسيتم نشر المعلومات الجزئية على موقعنا تحت مسمى "partial foundation profiles"، ويرجع ذلك إلى إن الكثير من المؤسسات لم تعد الاستثمارات لنا ولم تمدنا بأي معلومات عنها، إنني أأمل أن نشر المعلومات التي لدينا يشجع المؤسسات الأخرى على المشاركة في الاستثمار وأن تتيح لنا نشرها.

♦ الحقيقة والأسطورة حول المؤسسات الخيرية في إسرائيل:

بلا شك أن العديد من الاسرائيليين واليهود في العالم ليس لديهم فكرة عن أهداف قطاع العمل الخيري في إسرائيل، وكل ما يعرفونه في الغالب غير صحيح، ربما يرجع ذلك إلى النشاطات الواسعة التي تقوم بها المنظمات الإسرائيلية غير الربحية التي تقوم على جمع الآلاف التبرعات، بجانب إن التمويل الخارجي المتدفق يوحى بعدم توافر التمويل في إسرائيل مما يعد ظلماً فادحاً للأفراد والمؤسسات التي تمول قطاع واسع من المنظمات والبرامج الخيرية في إسرائيل. يفضي الجدل الوارد في دراسة "giving wisely" إلى احترام هذا قطاع العمل غير الربحي وتعزيز مكانته القانونية، وإلى وضع إرشادات لقطاع التمويل لتتهدى بها.

في عام ٢٠٠٠ نشر دليل إسرائيل للمنظمات غير الهادفة للربح والتطوعية في إسرائيل، استعرض صورة مفصلة عن المئات من تلك المؤسسات وعن مصادر التمويل و مجال النشاطات: بجانب صورة جزئية عن ٢٨ ألف منظمة غير هادفة للربح تعمل في إسرائيل. مما يؤكد على فاعلية التمويل في الداخل ونجاحه في تغطية الخدمات الضرورية للمجتمع الاسرائيلي.

في عام ١٩٩٧ أجرى مركز القطاع الثالث في جامعة بن جوريون دراسة على عينة من المجتمع الإسرائيلي بلغت مليون و٧٥٠ ألف مواطن أظهرت الآتي، إن ٧٧٪ من الإسرائيليين البالغين قد ساهموا في تمويل الأعمال الخيرية بإرادتهم، وأن متوسط التبرع السنوي لكل أسرة بلغ حوالي ٢٦٠ دولار، وهذا وقد أفادت المنظمات إن تلك التبرعات تغطي ٤٠٪ من الخدمات الاجتماعية، و ٢٠٪ للرعاية الصحية، ٢٥٪ للاحتياجات الدينية، أما قطاع التعليم يحصل على ١٤٪، والخدمات الأخرى فتحصل على ما نسبته ١٪. بالإضافة إلى إن إجمالي المبالغ الممنوحة مباشرة للمؤسسات الخيرية في العام نفسه بلغت ٤٦٥ مليون شيكل أي ١٤٣ مليون دولار أمريكي من الإسرائيليين (مركز الإحصاء الإسرائيلي - جيدرون، ٢٠٠٠).

طبقاً للدراسة التي أجراها كل من جيدرون وفينتون عام ١٩٩٩، فإن المتوسط السنوي لتبرع الطائفة الأرثوذكسية المتشددة في إسرائيل قد بلغ ٢٨٥ دولار، بينما المتوسط السنوي للأرثوذكسيين التقليديين بلغ ١٤٤ دولار مقارنة بالمتوسط السنوي للعلمانيين الذي بلغ ٢٨ دولار في العام نفسه. هذا وقد أظهرت الدراسة السابقة أن ٨٣٪ من المانحين ذوي دخل مرتفع، بينما ٦٣٪ من أصحاب الدخل المنخفض بالإضافة إلى أن ٧٧٪ من المتبرعين متزوجون بينما بلغ عدد المتبرعين العزاب ٥٧٪، أما بخصوص الفئة العمرية للمتبرعين، فإن الأعمار من ٢٢ - ٢٩ سنة بلغت نسبة تبرعها ٦٥٪، ومن ٣٠ - ٤٠ سنة بلغت نسبته ٧٩٪، إما من هم ٦٥ فيما فوق فقد بلغت نسبتهم ٧١٪.

في دراسة أخرى أجريت في عام ١٩٩٦ في المركز نفسه، أظهرت نتائجها إن الطائفة اليهودية الارثوذكسية المتشددة في

إسرائيل ساهمت بنسبة ٨٩٪ في تمويل الأعمال الخيرية مقارنة بالطائفة اليهودية التقليدية التي ساهمت بنسبة ٨٥٪ فيما بلغت نسبة مساهمة العلمانيين ٦٨٪، هذا وقد تبرعت الطائفة الأرثوذكسية المتشددة بنسبة ٦١٪ من دخلهم، يذهب ١٪ أو أكثر في تمويل الأعمال الخيرية مقارنة بدعم العلمانيين للقطاع نفسه الذي يبلغ ٢٪ من تبرعاتهم (جيدرون، ٢٠٠٠). وفي الدراسة نفسها أعطى الأشخاص الذين بلغوا درجة عالية من التعليم الأولوية لدعم الخدمات الاجتماعية والصحية، بينما الحاصلين على مستوى تعليم أدنى قد أعطوا أولوياتهم لدعم الخدمات الاجتماعية والصحية والدينية.

تعد هذه الإحصائيات ذات أهمية بالغة حيث تظهر مدى مشاركة الجمهور الإسرائيلي في دعم وتمويل المنظمات غير هادفة للربح، إن مثل هذه لظاهرة ليست مستحدثة على الشعب اليهودي فهي تعد سمة رئيسة في السلوك اليهودي - بالرغم من نسبيتها - إلا أن الشعب اليهودي كان دائماً مقبل على عمل الخير وتقديم المنح والمساعدة للآخرين (جاف، ١٩٩٢).

♦ مصادر تمويل القطاع غير الهادف للربح في إسرائيل:

تعد الصدقات أحد ثلاث مصادر للدخل للمنظمات غير الهادفة للربح في إسرائيل أما المصدر الثاني فهو الضرائب (مصادر حكومية)، وأخيراً التبرعات الفردية، في عام ١٩٩٨ بلغ حجم تمويل القطاع بـ ٦٤٪ من عائدات الدخل، التي بلغت ما يقارب ٢١,٤ بليون شيكل إسرائيلي موزعة كالآتي:

١,٢ بليون شيكل من التعويضات والخدمات.

٢,٦ بليون شيكل من المنح الدعم.

٧٢ مليون شيكل من عائدات (الترك والصيانة والميراث). في عام ١٩٩٧ قد بلغ الدعم الكلي بالإضافة إلى التمويل الحكومي للقطاع غير الهادف للربح ٢٥,٧٤ بليون شيكل، قد تلقت ٣٢٠٠ منظمة الدعم الحكومي فقط (جوردريز وفينتون، ١٩٩٩)، مما يعني أن باقى التمويل ذهب لكل من الصحة (kapat holim) والتعليم (الجامعات) والخدمات الاجتماعية ومؤسسات أخرى.

أما المصدر الثاني للدعم يأتي عن طريق الدخل المكتسب الذي يشمل الرسوم من العملاء و المستهلكين للخدمات القطاع غير الهادف للربح، وأيضاً من مستحقات العضوية للمنظمات أو من أصول الدخل الرئيسية، هذا وقد بلغ إجمالي الدخل ٢٦٪ لعام ١٩٩٥ (مركز القطاع الثالث - جامعة بن جوريون، ٢٠٠٠)، ويساهم المصدر الثالث لدعم القطاع غير الهادف للربح بنسبة ١٠٪ من الأفراد والشركات والهيئات الخاصة.

في عام ١٩٩٨، سجلت ٢٨ ألف و ٨٨٥ جمعية غير هادفة للربح في وزارة الداخلية بينما سجلت ١٠ آلاف و ١٢٦ منظمة في وزارة المالية كمنظمات عامة، بينما سجلت ١٣٣,٢ منظمة في اللجنة المالية للكنيست طبقاً للفقرة ٦٤ أ من قانون ضريبة الدخل والضريبة المستحقة والذي يقطع من الضرائب المفروضة عليهم شرط أن لا تتعدى تلك المنح نسبة ٣٥٪ أى بما يعادل ٧٧ دولار حتى ١١١ ألف دولار (مور ٢٠٠٠) ويطبق ذلك أيضاً على الأفراد والشركات.

يعد التمويل الخارجى استجابة طبيعية للاحتياجات الضخمة التي واجهت القطاع غير الهادف للربح ويمثل إضافة مهمة في دخل القطاع الخيري المحلي.

رغم مساهمة العديد من الإسرائيليين في دعم القطاع غير الربحي والتزام قياداته وبراعتهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي إلا أن ذلك ليس كافياً لتغطية الاحتياجات الموجودة والناجمة في المجتمع كما هو الحال في جميع البلاد مما يؤدي إلى المزيد من التمويل الخارجى (الشتات) والدعم الداخلي.

♦ نماذج من التمويل الإسرائيلي:

- الملكية والأهداف:

تلائم المؤسسات الإسرائيلية أغلب أشكال المؤسسات الموجودة في معظم البلدان، وهذه المؤسسات تتضمن الأنواع التالية:

١. صندوق الجالية

يخدم صندوق الجالية اليهود المنتشرون جغرافياً ويلجأ إلى العوام والخواص لجلب التمويلات ويتم تجميعه كوديعة يستفاد من عائداتها لدعم المؤسسات المحلية غير الهادفة للربح، ومنها (مؤسسة القدس - تل أبيب - حيفا - صندوق الخضيرة للتنمية). هذه المؤسسة مستقلة سجلت في البلديات ويسمح بالتسويق فيما بينهما.

٢ - مؤسسات برعاية شركات خاصة:

تقود عدة شركات خاصة هادفة للربح بدعم بعض المؤسسات غير الهادفة للربح بالرغم من إنها منفصلة ومستقلة عن تلك الشركات إلا أنها تخضع للقوانين المنظمة للشركات التجارية.

٣ - مؤسسة الأسرة:

تمول هذه المؤسسات من قبل الأفراد أو الأعضاء المؤسسين لها، وتعتبر مؤسسة مستقلة أيضاً.

٤ - برنامج اتحاد المنح الفيدرالي:

يعتبر هذا البرنامج منظمة غير هادفة للربح، يقوم بمساهمة عدة مؤسسات غير ربحية، ويعمل على تقديم المنح لعدد آخر من المؤسسات القطاع نفسه وعلى سبيل المثال مؤسسة "maten".

توجد عدة مؤسسات ذات تصنيفات أخرى نظرا لأهدافها منها: مؤسسات ذات أهداف عامة، وأخرى ذات أهداف خاصة، ومؤسسة العمال والتشغيل، جميعها مؤسسات غير هادفة للربح تعمل على تقديم منح صغيرة نسبيا لعدد من البرامج وفقا لما تحدده الحكومة. وتصنيف آخر للمؤسسات وفقا لمصادر التمويل ويشمل المؤسسات المستقلة التي تمولها الأفراد والأسر والشركات التجارية، بالإضافة إلى نوعين آخرين سيتم الحديث عنهما هما مؤسسات الوقف ومؤسسات المنفعة العامة.

أما في دراستنا نصنف المؤسسات المستقلة كجهات تمول حكوميا منها صندوق الجالية والمؤسسات الخيرية أو كجهات تمول من الشركات التجارية أو من الأسر والأفراد، وقد يجد القارئ بعض التداخل في تلك التصنيفات إلا أنه سيصبح لديه فكرة جيدة عن المؤسسات وأهدافها وبرامجها ومصادر التمويل ومعلومات أخرى في سياقات مختلفة.

♦ مؤسسات الوقف والمنفعة العامة:

أثناء البحث عن المؤسسات التي تعمل في إسرائيل، بدأنا بتعريف المؤسسات التي تعمل كجمعيات مسجلة في وزارة الشؤون الداخلية والتي تبلغ ١١١٠ جمعية غير هادفة للربح من أصل ٢٨ ألف جمعية. إلا أن هناك مؤسسات وقف تابعة لوزارة العدل طبقا للقانون ١٩٧٩ وتبلغ ١٧٢٢ مؤسسة.

لكن ماذا يعنى الوقف؟ وما يعتبره البعض مؤسسة؟

ذكرت عبارة "الوقف في سفر اللاويين كعهد أو قسم أو قرين يقدم لله تعالى وهو عبارة عن قيمة نقدية عن الملكية (أراضى - ماشية) وتشترع قيمة الهبة من قبل كهنة المعبد، وكان يسمى حينذاك "الصندوق المقدس، وقف مقدس" ويستخدم عائداته في تلبية احتياجات المعبد والطقوس اليومية، وظل معمولا به حتى دمار الهيكل على يد الرومان ٧٠ ق.م، إلا أن الجاليات اليهودية المنتشرة حول العالم أبقت على مفهوم الوقف حتى يومنا هذا، بمعنى آخر مفهوم التبرعات أو الهبات المقدسة بالإضافة إلى العقارات ومنها (المعابد اليهودية والمستشفيات والمدارس الدينية، وبيوت الأيتام، والحمامات الدينية، والمؤسسات الدينية العمومية) والتي خصص جزء منها لتكوين مؤسسات خيرية، وتقديم قروض بدون فائدة لدعم المؤسسات غير الربحية في قطاعات مختلفة التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية، والخدمات عامة. إن أفضل ترجمة لمعنى الوقف في الإنجليزية هي "الوديعة" أي أن الإنسان يكرس جزء من ماله النقدي أو العيني كوديعة ثابتة ينفق من فوائدها على المشاريع الاجتماعية الخيرية.

وتعتبر مؤسسة الوقف قانونية إذا توافر فيها الآتي:

١. أن تسجل في وزارة العدل.

٢. أن تتكون من مجلس أمناء.

٣. أن يجرى تفتيشا دوريا على الوديعة من قبل الحكومة.

خلال فترة الاستيلاء العثماني التركي على أرض إسرائيل وجد الكثير من الوقف اليهودي ١٨٨٩-١٨٨١ كما هو نظرا لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية والتي تحرم التصرف بالوقف حتى من قبل السلطان نفسه، وكان الوقف اليهودي إنذاك خاضعا لسلطة المحاكم الريانية حتى عام ١٩٢٢، أما في فترة الانتداب البريطاني جعلت السلطة الإنجليزية الوقف خاضعا لسلطتها وصلاحياتها مع إجازة التصرف به، وظل معمولا بذلك حتى عام ١٩٥٩ حين أعاد البرلمان الإسرائيلي الوقف للسلطة القضائية في إسرائيل وقامت بإنشاء عدة مكاتب لتسهيل إجراءات الإنشاء والمتابعة في وزارة العدل.

أما مؤسسات المنفعة العامة فتخضع هذه المؤسسات رغم قلتها للمادة ٣٢ من قانون ١٩٨٣ الذي ينظم تأسيس الشركات التجارية إلا أنه يتبع وزارة العدل ويطبق عليه الإجراءات نفسها المتبعة في مؤسسات الوقف (المحاسبة - المتابعة - المساءلة)، وكذلك تعتبر مؤسسات غير هادفة للربح - أيضا - ويمنع أعضائها من المساهمة أو المحاصصة في رأس المال نظرا للعدم والتمويل التي تتلقاه من الأفراد والمؤسسات الحكومية ومن تلك المؤسسات (شركة الخدمات الطبية - مؤسسة الجنرال كوبات هوليم - مسرح القدس - المتحف الإسرائيلي - الجامعة المفتوحة - مؤسسة أورت - الهستدروت) وقد بلغ هذا النوع من المؤسسات ٢٩٢ مؤسسة منفعة عامة.

هناك حاجة ماسة لتشريع جديد موحد ينظم شؤون المؤسسات غير الهادفة للربح، فبدلا من الجهات الحكومية المتعددة التي تخضع لها تلك المؤسسات - وزارة العدل - وزارة الداخلية - وزارة المالية حتى يتيح لها التطوير والعمل لصالح المجتمع الإسرائيلي دون أى عوائق.

♦ كيفية تجهيز دليل المؤسسات:

في إعدادنا للدراسة لم نكتف بالمنظمات المنوطة بالخدمات الاجتماعية أو المنح أو القروض، بل أشرنا إلى منظمات

طبية ودينية وثقافية وتعليمية.. الخ، بالإضافة إلى نشرنا جزء من جداول أعمال تلك المنظمات وأنواع نشاطها والمساعدات التي يقدمونها شريطة أن تكون قانونية.

وقد تعاونت كل من وزارة العدل والداخلية وامتدنا بالبيانات اللازمة لهذا المشروع بجانب عدة مؤسسات غير حكومية أخرى منها اتحاد المؤسسات الإسرائيلية (جمعية غير رسمية) تقوم بعمل لوجستي بين المؤسسات غير الهادفة للربح من مناقشات ومداولات وورش عمل ومؤتمرات للعاملين في هذا الحقل.

كان هدفنا الوصول لأكبر عدد من المؤسسات غير الهادفة للربح في إسرائيل لذا اعتمدنا الدعاية في الوسائل الإعلامية المختلفة من ضمن أدواتنا في البحث وقد أوردنا في الإعلانات عدم مسؤوليتنا عن عدم المشاركة أو التأخير في طلب أو تسليم الاستثمارات بعد الموعد المحدد، وأية معلومات تصل متأخرة سنضيفها في وقت لاحق في الموقع الإلكتروني.

◆ كيفية استخدام دليل المؤسسات:

- نصائح للمنظمات غير هادفة للربح في إسرائيل:

ينبغي أن يعرف مستخدمى هذا الدليل أن المؤسسات والجمعيات لديها أجنداتها الخاصة وأهدافها المحددة واحتياجات معينة لا يمكن أن تغطي كافة احتياجات الجمهور، لذا من المهم قراءة أوراق التعريف - الواردة في الكتاب والموقع - لكل مؤسسة قبل الاتصال أو التعاون معها توفيراً للجهد والوقت.

وينبغي - أيضاً - تعلم فن الحصول على تمويل لذا أوردنا عدداً من المصطلحات التي تساعد على طلب التمويل/المنح، في قسم مخصص لذلك تحت عنوان "التمويل مهارة.. فن.. مهنة" وبناءً على خبرتي يجب أن يحتوى الطلب على إجابات للأسئلة التالية:

◆ ما المشكلة/القضية التي تحتاج تمويل..؟

◆ من أنت وكيف تتفاعل منظمك في القضية/المشكلة..؟

◆ ما هي مقترحاتك لحل هذه المشكلة أو التعامل معها..؟

◆ كم ستكلف..؟ ولماذا..؟

◆ هل منظمك مسجلة وقابلة للاقتطاع الضريبي..؟

◆ كيف يمكن لك أن تثبت أنك نجحت في أهدافك وعودك لمشروعك..؟

ختاماً، من الجدير بالذكر أن مصادر التمويل واحدة حيث تساهم المؤسسات غير الحكومية بنصيب ٩, ٨٪ من إجمالي المنح، وأغلب التبرعات تأتي من الأفراد والتي يبلغ حجم مشاركتها بنسبة ٢, ٧٧٪، إما التبرعات من الترك والموارث فتساهم بنسبة ٦, ٧٪ إما الشركات فإنه تساهم بنسبة ١, ٥٪ من إجمالي المنح.

يمكن أن تساعد هذه البانوراما المؤسسات في تقدير دورها ومجال عملها بصورة شاملة، كذلك يمكنها أن تحدث تغيير للعديد من الناس، والاستفادة من التبرعات بشكل استراتيجي وليس عشوائياً، خاصة إذا تم التشبيك بين المؤسسات وبين المنظمات الصغيرة التي تعتمد على ذاتها والتي تعمل على التغيير الاجتماعي أو تسكين المشكلات الاجتماعية الوطنية والمحلية ومساعدة الناس على مساعدة أنفسهم.

في رأيي أن شرح عمل تلك المؤسسات وأهدافها ومشاريعها الحالية والمستقبلية يعد علامة نضج في المجتمع الإسرائيلي، ويساعد على ارتقائها وتطويرها واستخدام الموارد بشكل أفضل.

◆ تطوير المؤسسات الإسرائيلية الحديثة:

وجدت مؤسسات يهودية بشكل أو بآخر منذ ولادة الشعب اليهودي، يخبرنا التلمود عن "أولئك الذين يقتطعون جزء من وقتهم" خدمة للجالية اليهودية، وبمنظرة ثاقبة عرفنا أن أولئك الأشخاص كانوا من التلاميذ البارعين في دراسة التوراة وكان لزاماً عليهم أن يعملوا على إدارة صندوق الجالية خدمة الفقراء.

في البداية كان يتم اختيار أعضاء المؤسسات الخيرية آنذاك أما في الفترة التركية والبريطانية تم الاستغناء عن مبدأ الاختيار إلى التعيين الرسمي لتلك المؤسسات كما يحدث في إسرائيل الآن.

وقاد تسجيل المؤسسات اليهودية الخيرية المكونة من عضوين أو أكثر كجمعية "عثماني" في عهد الاستعمار التركي إلى ما يعرف الآن في إسرائيل بالجمعيات ومؤسسات الوقف، في السنوات الأخيرة أشهرت العديد من المؤسسات الأجنبية اليهودية وغير يهودية على إنها مؤسسات خيرية في إسرائيل ومنها (المجلس اليهودي الأميركي المشترك - مؤسسة كلور الإسرائيلية - والاتحاد الفيدرالي اليهودي في سان فرانسيسكو - صندوق إسرائيل الحديث - ومؤسسة هيلين بادر - ومؤسسة الستاين هيدرت) والعديد من المؤسسات الأخرى.

إن أغلب هذه الكيانات تعمل في إسرائيل وأخرى مجرد قنوات تحويل الأموال من الشتات إلى المنتفعين في إسرائيل. تنتج الزيادة الملحوظة في عدد المنظمات التي تسيطر عليها الجهات الحكومية من عملية التحرك بعيداً عن النظام المركزي الذي تتبعه الدولة في تقديم المنح، للتحويل إلى نظام السيطرة المباشرة من قبل تلك المؤسسات على الأعمال

الخيرية مما يعكس رفض تأثير السياسات الإسرائيلية الحكومية على أموال يهود الشتات، ويؤثر أيضاً على تقليل الاحتكار الثلاثي على تللم التبرعات من الاتحاد الفيدرالي اليهودي واتحاد الجاليات اليهودية والوكالة اليهودية المستفيدة الأولى من حملات التبرعات السنوية.

نتج عن ذلك نمو نخب مالية جديدة في الشتات نيويورك وبوسطن وسان فرانسيسكو بفضل الاتصال المباشر بالمجتمع الاسرائيلي ومؤسساته الخيرية ومتابعتها ومحاسبتها بشكل دوري رغم ان بعض منهم منضوي تحت مظلة الاتحاد الفيدرالي اليهودي.

لعقود خلت شرحت لقيادات الشتات التغيير الذي طرأ على القطاع غير الربحي وأنه الشريك المناسب لرؤيتهم في تطوير وتنمية المجتمع الاسرائيلي بدلا من الوكالة اليهودية (شبه رسمية) والتي حظيت بالدعم والتمويل طيلة العقود الخمس الفائتة.

في رأيي أن قيادات هذا القطاع هم الطليعة والرواد في هذا الاتجاه بل أن مساهمتهم في هذا العمل يمدنا بالاستقرار وقيادة مؤسسات صاعدة في إسرائيل اليوم.

♦ التحديات التي تواجه القطاع المؤسسات الإسرائيلية:

قامت الحكومات الإسرائيلية الأخيرة على تشجيع ما يسمى باقتصاد السوق في البلاد ونتيجة لذلك تراجعت عن دعم العديد من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والتربوية، معظم هذه الخدمات التي تتبعية تطويره وصيانتها على القطاع غير الهادف للربح إسرائيل كالجمعيات ومؤسسات التمويل والتبرعات من قبل الجمهور. وبناءا على ذلك فقد حصلت العديد من البلديات والجهزة الحكومية على أموال ضخمة من القطاع لتغطية نفقات تلك الخدمات.

إن هذا التشوش يجعل المؤسسات في حاجة إلى معرفة دورها في عملية التطوير، مما يعني أن هذا القطاع ينبغي ألا يمول الخدمات التي تقع تابعيتها على الحكومة مثل الاحتياجات الأساسية للمواطنين، كذلك ينبغي عليها المشاركة في التخطيط لدعم الخدمات الاجتماعية ولا تكتفي بدور قناة لضخ المنح عشوائيا، وينبغي على الحكومة أن تقوم بتحديد المرافق التي ستتولى مسؤوليتها حتى يتسنى للقطاع أن يشارع في تغطية نفقات المرافق التي لن تخضع للحكومة، باختصار ينبغي ألا تكون المؤسسات غير الهادفة للربح بديلا للحكومة.

نحتاج لتشجيع دراسة القطاع غير الهادف للربح واخضاعه لتحليل ظاهرة البر والاحسان في إسرائيل ونقوم بدراسة القضايا التي تؤثر على عمل تلك المؤسسات مباشرة مثل مصادر التمويل، وطرق جمع التبرعات للمؤسسات واختيار الهيئات أو مجالس الإدارة وكذلك الموظفين والمحاسبة المالية والأوضاع القانونية للمؤسسة وطرق تقييم المنح وعلاقة المكتب المقرر الرئيسي بالفروع، ووسائل اتخاذ القرارات وعلاقة المؤسسة مع الهيئات الحكومية... الخ.

ينبغي أن تشترك المؤسسات نفسها في دراسة القطاع غير الهادف للربح عموما مما يشمل التخطيط للقطاع وطرق إدارته، وعملية التطوع، والتمويل وتطوير القطاع، ويجب ألا ينأوا بأنفسهم عن تحمل المسؤولية بل ينبغي أن يساعدوا في تنمية القطاع غير الهادف للربح في إسرائيل.

إنه من الضروري أن نشارك أولئك المهتمون بمساعدة إسرائيل في الرؤية ومعرفة ما يحدث في الوطن وندعوهم للتفكير بشأن العمل الخيري لكونه استثمار حقيقي للشعب اليهودي.

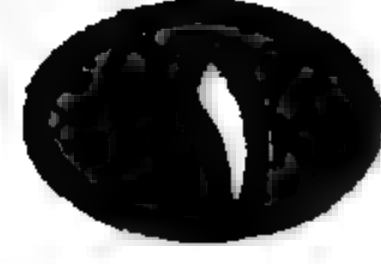
يعتبر العمل الخيري العصب المركزي للحياة والدين اليهودي وليس من السهل العمل في هذا المجال بمهارات قليلة وبتواضع في المعرفة بل أنه يحتاج إلى مسؤولية كبيرة يمكن أن يتمتع به شخصا ما في وقت ما من عمره، والعاملون في هذا القطاع كمهنيين لديهم أفضل ما يقدمونه على الإطلاق.

♦ توصيات للمؤسسات الإسرائيلية:

تلعب المؤسسات غير الهادفة للربح دورا ضخما في تشكيل المجتمع الإسرائيلي مستقبليا، وأن تصبح بديلة للأنماط القديمة التي حظيت بالدعم والتمويل وتحكمت به أو على الأقل تصبح ذات صلة بالمولين في الشتات الذين يحتاجون الباحثين أفضل الطرق للوصول إلى المجتمع الإسرائيلي وتلبية احتياجاته، هناك حاجة ملحة لنمو هائل وتدخل سريع للمؤسسات في هذا السياق، إنني أوصي ذوي الثروات الذين يبحثون عن ارتباط ذو جدوى بالمجتمع الإسرائيلي أن يشاركوا في دعم القطاع الخيري.

هناك أكثر من عامل يساعد على الاستثمار الجيد في العمل الخيري في إسرائيل منه التكلفة البسيطة لتكوين مؤسسات أو جمعيات مقارنة بالخارج كذلك قلة المصروفات التي يجب توفيرها للعاملين في هذا القطاع كالمكافأة والرواتب عن نظرائهم في الخارج بجانب سلاسة الإجراءات واللوائح المتبعة في المؤسسات عنها في الخارج.. الخ إن هذا العمل الخيري يناسب تماما أولئك الذين كافحوا بشدة للوصول إلى ما هم عليه.. وهم الآن في حاجة لإعادة جزء من ثرواتهم لمساعدة الآخرين وخدمة الشعب اليهودي في إسرائيل.

◆ شهادات ◆



شهادة "إيلي زعيرا" رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣

أجرى الحوار دان مرجليت من خلال برنامج "موساف هاموسافيم"

(ملحق الملاحق) على القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي - ٢٠٠٤/٩/١٠

الخميس والجمعة - وهنا بدأت القصيدة، في الساعة الثانية عشر مساءً اتصل بي قائد وحدة التعبئة المركزية "يوتيل بن بورات" وكان منفعلاً للغاية، وقال لي أيها القائد هناك أمر ما يحدث لكنني لا أعرف ما هو. فسألته ما هو..؟ فقال لي هناك ثورة ضد الروس. فقلت له: أين..؟ فقال: في دمشق.. ماذا حدث..؟ قال: لقد أصدرت موسكو في هذه الليلة تعليمات غربية بإخلاء جميع رعاياها على الفور. بالإضافة إلى أن الطائرات التي ستقوم بإخلائهم في طريقها بالفعل من أوديسا إلى دمشق، وليس لدى أي تفسير لهذا الأمر. وعلى الفور أصدرت تعليمات "لأرييه شاليف" بجمع جميع الخبراء في الساعة السادسة صباحاً. وقد تقابلنا بالفعل في هذا التوقيت، فقلت للخبراء أخبروني ما هذا..؟ فعرضوا على كافة توقعاتهم، غير أنني لم أقتنع بأي منها. وفي الساعة التاسعة صباحاً قام "موشيه ديان" بعقد اجتماع خاص - يوم الجمعة الساعة التاسعة صباحاً قبل الحرب بثلاثين ساعة - وكان هذا هو الاجتماع الحاسم. والآن، فأنا مضطر لأن أذكر تفاصيل ما دار داخله. فقد كان اجتماع ذي طابع تاريخي. حيث سألتني "موشيه ديان" ماذا يحدث..؟ فقلت له أمرين: الأول، إن هذه تدريبات سنوية كبيرة يقوم بها المصريون، وأن سوريا ومصر تقفان على امتداد الحدود مستعدتين للهجوم على إسرائيل في أي لحظة. وفضلاً عن ذلك، كان هناك أمر آخر ألا وهو عمليات إخلاء الأسر الروسية، فقد كان الروس يقولون لكل شخص إنك تستطيع السير لمدة ثلاثين

◆ قبل اندلاع حرب يوم الغفران كانت هناك تحركات مصرية وسورية، ورغم ذلك لم تقم دولة إسرائيل بتعبئة رجال الاحتياط.

- هذه هي بالضبط النقطة التي كنت أود الحديث عنها. في البداية حتى تكون الأمور واضحة، فإن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية غير معنى بشؤون التعبئة، فهو ليس له أي صلة بهذا الأمر ولا يملك صلاحية القيام بذلك. والآن على أية حال، لا يمكن قول إن "موشيه ديان" و"دافيد (دادو) اليعيزر" لم يكونا على علم بهذه الأساليب.. إنني أريد رواية ما حدث، والحديث عن سبب عدم قيامهم بتعبئة الجنود. وكل ما سأقوله الآن لا يعتبر من وحي خيالي، بل مدون في البروتوكولات الخاصة بهذه الفترة.. لقد بدأ هذا الأمر في الثالث من أكتوبر، قبل وقوع الحرب بثلاثة أيام، حيث تم عقد اجتماع مع "جولدا مائير" بمشاركة "موشيه ديان" و"دافيد اليعيزر". وجدير بالذكر أنني لم أشارك في هذه الجلسة، كما شارك فيها أيضاً "أرييه شاليف" الذي قال أمرين: الأول، أن الجيشين المصري والسوري منتشران على امتداد حدود دولة إسرائيل ومستعدان للهجوم عليها في أي لحظة. والثاني، أنه يعتقد بوجود احتمال ضئيل للقيام بذلك. ولم يسأله أحد من الحاضرين عن سبب قوله لأمر ونقيضه.. لقد كان هناك سبب لذلك يتعلق بطريقة التفكير، لأن جميع المعلومات في هذه الفترة حصل عليها "موشيه ديان" و"جولدا مائير" و"يسرائيل جاليلي" قبلي وقبل "دادو"، فقد اطلعوا عليها ودرسوها وكانوا من كبار المؤمنين بها. والآن، فقد مر على ذلك يومان - ليأتي

كيلو مترا وبعد ذلك تستقل الحافلة وتتوجه إلى المطار. فسألني ما تفسيرك لذلك؟.. فقلت له أولاً، ليس لدى تفسير لذلك، لكنني أخمن بأن - كنت أوجه كلامي لديان - الروس يعتقدون أن الحرب آتية لا محالة. وفي حالة وقوع حرب، فإن هناك احتمالين: إما أن نهاجم نحن، وإما أن يهاجموا هم. ولو كان الروس يعتقدون أننا سنبدأ بالهجوم لكانوا قد توجهوا إلى الأمريكان، وكان الأمريكان سيتوجهون إلينا، لكنهم لم يتوجهوا. وأخذ "موشيه ديان" يفكر وبعد ذلك أفصح لنا عن تقديره للموقف - وقد كان ذلك أفضل تقدير - وأخبرنا بأمرين: الأول، أن التدريبات المصرية بمثابة تغطية، فهذه ليست تدريبات بل إنهم ينوون الهجوم. والأمر الثاني، أنهم لو كانوا يعتقدون أنهم سيهاجموننا بالهجوم، فلن تكون هناك أي مفاجأة وهذا ما سأقوله بالضبط للأمريكان. وبعد ذلك قرأ علينا الفقرات الثلاثة التي كان ينوي إبلاغ الأمريكان بهم: أولاً، إننا لا ننوي الهجوم. ثانياً، إننا نعتقد أن المصريين والسوريين ينوون الهجوم. ثالثاً، أبلغوا المصريين والسوريين أنهم لو كانوا يعتقدون أنهم سيفاجئوننا فإن ذلك لن يحدث.

♦ لكك لم تبلغ الحكومة بتوقعاتك حول وقوع حرب؟..

- نعم، لكنني قلت إنني أشك في ذلك، وأنا استبعد فكرة الاحتمال الضئيل تماماً.

♦ هذا يعني أنك قلت له إنك لا تثق في فكرة وجود احتمال ضئيل لوقوع حرب؟..

- لقد قلت له إنني ليس لدى أي تفسير لهذا الوضع.

♦ لكن لو قرأت ما كتبته في كتابك "الأسطورة في مواجهة الواقع"، ولو اطلعت على كتاب "أوري بار يوسف" الذي يحمل عنوان "المراقب النائم" ولو اطلعت على الطبعة الجديدة لكتاب "رونين برجمان" و"جيل ملتسار" التي تحمل عنوان "زمن الحقيقة"، فإن ما ساكتشفه هو أنك تشوش وتغير وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية. ذات مرة قالوا - مثلما قلت الآن عن "رابين" وعن "تسور" - إن ما نراه أمام أعيننا هو ما يوجهنا. وهم قالوا إن "إيلي زعيرا" توقف عند هذه النقطة، وأنه قد شاهد بعينه الأمور المروعة فاستمر في ثقته بكافة الأفكار التي عرضها باحثي شعبة الاستخبارات العسكرية الذين قالوا له إن هناك احتمال ضئيل لوقوع حرب.

- حتى صباح يوم الجمعة فأنت على حق. وكان هذا خطئي. ورغم ما قاله كل الباحثين، فإنني أتحمّل مسؤوليته. وحتى لو كانوا قد أخطأوا فإنني أتحمّل المسؤولية بمفردي.

♦ قبل أن نتطرق إلى السؤال عن سبب عدم تعبئة رجال الاحتياط - حيث لاحظت أننا لم ننه هذا الموضوع - فأنا ملزم بأن أطرح عليك هذا السؤال: يوم ٢٦ سبتمبر قالت وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، إن السوريين سيهاجمون. وفي نفس اليوم أبلغنا عميل مصري بأن المصريين يتدربون على العبور. وفي يوم ٢٥ سبتمبر التقى الملك حسين بجولدا مائير وأخبرها بأن الحرب آتية، وإيلي زعيرا رئيس شعبة الاستخبارات الذكي يقول يا "رفاق لن تقع حرب"!!

- اسمع، بالنسبة لموضوع وكالة الاستخبارات الأمريكية فأنا لا أتذكر هذا الخبر، كما أن هذه ليس نقطة هامة.

♦ لحظة من فضلك. يبدو لي أنه بعد هذا الخبر كان سيأتي "أفيغيزر يعري" - المسؤول عن المفاوضات مع الجانب السوري - ويتخطى آرييه شاليف ويتخطاك ويخبر القيادة الشمالية مباشرة انتبهوا ستقع حرب!!

- إنني أعتقد أنك مخطئ. فـ "أفيغيزر يعري" لم يتلق أي خبر من وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد علم بهذا الخبر من مصدر آخر لكنني لا أعرفه. إلا أنني أريد أن أوضح لك أمر ما، من الهام جداً أن تعرفه، وهو أن "إيلي زعيرا" لم يكن قائداً لجولدا مائير، ولا قائد لموشيه ديان ولا لدافيد اليغيزر..

♦ لكنه مستشارهم.

- هو مجرد مستشار.. في تمام الساعة التاسعة والنصف يوم الجمعة قبل وقوع الحرب بثلاثين ساعة، تجاهل وزير الدفاع "موشيه ديان" تقدير الموقف الذي قدمته. وما يحدد الأمور في النهاية هو - في رأي - تقدير "موشيه ديان" وليس تقدير "إيلي زعيرا".

♦ لقد أدركت هذه النقطة. حسناً، بما أن "موشيه ديان" قد علم بأمر وقوع الحرب في صباح يوم الجمعة، فلماذا لم تتم تعبئة جنود الاحتياط؟..

- هذا سؤال آخر ولكن حتى يكون الأمر واضحاً فإن "إيلي زعيرا" لم يكن قائداً لموشيه ديان، فهو ضابط أركان، أما القادة فقد كانوا "جولدا مائير" و"موشيه ديان". وقد تجاهل "موشيه ديان" بصفته وزير الدفاع التقدير بأن هناك احتمال ضئيل لوقوع الحرب.

♦ لقد ذكرنا ذلك، ولكن لماذا لم يتم استدعاء جنود الاحتياط؟..

- الآن سأروي لك ماذا حدث، لأن التعرف على ما يدور في رأس "موشيه ديان" ليس أمراً سهلاً. في البداية قال "دادو"، رئيس هيئة الأركان، لموشيه ديان بما أن الحرب ستقع غداً يوم السبت، وغداً هو عيد الغفران، فكيف سأستدعي كافة صفوف الجيش،

فجهاز الراديو معلق وكذلك التلفاز. فقال له "موشيه ديان": حسناً، وماذا تقترح؟ فقال اقترح أن تقوم إذاعة الجيش ببث فقرات من سفر المزامير يومياً. فقال له ديان لن يستمع أحد، إذا لم تعلن عن ذلك منذ البداية، ولو قمت بذلك فسوف يصاب الناس بالهلع. كما قال له: "لا تحرك القوات إلا بعدما تبدأ الحرب". وقد دار جدال حول هذا الأمر. وأوضح لنا "موشيه ديان" - وهي نقطة هامة يجب أن ندركها - سبب رفضه لتعبئة جنود الاحتياط. وقال هل تذكرين ما حدث في عام ٦٧، إنتى أخشى من أن يكيل لنا الأمريكان الاتهامات، فى حال تعبئتنا لجنود الاحتياط، ويحملوننا مسؤولية وقوع حرب فى الشرق الأوسط، وستورطوننا مع الروس، كما سيهاجمنا العرب ويقولون إن هذا هجوم دفاعى لأنكم قمتم بتعبئة رجال الاحتياط.

♦ لقد أدركت هذه النقطة. فالرغبة كانت تسوية الأمور مع أمريكا.

- نعم، وهذا ليس أمراً بسيطاً.

♦ وهو ما كان يهم جولدا مائير لسنوات طويلة.

- كان هاماً بالنسبة لنا جميعاً. ولكن ما يتستر وراء هذا هو الثقة التامة بأن الجيش الإسرائيلي قادر على التصدى لهذه الهجمة حال وقوعها، لماذا؟ فهو يقول إنه فى الوقت العادي، ولكن ليس الآن بالتحديد، ربما لن يفيد تحذير العرب، سنتنظرهم عندما يحضرون وننقض عليهم. وهذا يعنى أن أمر الانقضاض على العرب هو أمر موثوق فيه. ولكن الخطر كان يتمثل فى هل ينبغى إبلاغ الأمريكان أم لا؟

♦ إذا قمت بإيجاز ما قلته، فانت تقول إن "موشيه ديان" هو شخصية محورية فى السياسة الإسرائيلية، وهو يقول أمرين: الأول، إنتى أريد أن أكون على ما يرام فى نظر الأمريكان، حتى لا يقولوا إنتى تسببت فى وقوع حرب فى الشرق الأوسط. والثاني، هو أن الجيش الإسرائيلي قوى للغاية، وقد أخطأ هنا أيضاً، فالجيش لم يكن قوياً بما فيه الكافية.

- انظر لقد ارتكب خطأ، لكن أى إنسان ذكى يمكن أن يرتكب أخطاء.

♦ الجيش لم يكن قوياً، أليس كذلك؟

- نعم، هذا صحيح.

♦ لماذا لم يعرف أن المصريين كانوا يمتلكون صواريخ مضادة للدبابات من طراز "ساجر"؟ كما أن سلاح الطيران لم يتعلم شيئاً منذ حرب الاستنزاف فى عام ١٩٧٠، ولم يستعد جيداً لمهاجمة قواعد صواريخ أرض - جو.

- هذا صحيح تماماً. وسوف أتعرض لهذه النقطة

بصورة مفصلة.

♦ من المسؤول عن عدم استعداد الجيش الإسرائيلى عسكرياً بشكل جيد، هل هو "دادو" أم "موشيه ديان" أم "يسرائيل طال" أم "إيلي زعيرا"؟

- إنتى لم أفكر فى من هو المسؤول، لكننى أعتقد أنه يجب توضيح ما حدث، وبعد ذلك يمكن الحديث عن المسؤولية. وسأروى لك على الفور ما حدث فى الحرب. لكننى أريد أن أذكر أن الأمر لم يقتصر على عدم موافقة "ديان" على تعبئة الجيش يوم الجمعة، بل إنه فى صباح يوم السبت عندما علمنا بأن الحرب ستقع دار جدل كبير بينه وبين "دادو" حول عدد الجنود الذين سيتم تعبئتهم. ومن اللافت للنظر هنا، أنهم لو كانوا يشعرون بقلق شديد من هذا الوضع، لكانوا سيقولون الأمر الطبيعى وهو يا "دادو" هل تريد استدعاء كل الجنود؟ وكان سيقول: "إنتى أريد تشكيلين فقط". حسناً، دعنا نستدعى التشكيلين وننتهى هذا الأمر. وخلال الفترة الواقعة بين الساعة الرابعة والنصف والساعة التاسعة والنصف صباحاً لم يتم استدعاء جندي واحد يوم الحرب، لأنهم لم يتفقوا على عدد الجنود الذين سيتم استدعاؤهم. ولم يشعروا بأهمية هذا الأمر، لأنهم كانوا يثقون تمام الثقة فى أن سلاح الطيران والقوة النظامية قادرين على التصدى للهجوم. وقال "دادو" إنتى أريد أن استدعى كل الجنود من أجل الهجوم المضاد..

♦ لكن كيف كانوا يثقون إلى هذا الحد فى أنه لن يقوم بذلك فى الأيام الأولى من الهجوم، رغم أن جميع قيادات الجيش كانت تعلم أنه فشل فى التصدى لصواريخ أرض - جو التى أصابت طائراتنا أثناء حرب الاستنزاف فى عام ١٩٧٠؟

- لو كنت تقول إنتى المسؤول عن قيادة سلاح الطيران أو سلاح البحرية، فليست لدى أى مشكلة فى ذلك. لكن دعنا نتحدث عن الأخطاء التى وقعت، ونحللها، لكى تستفيد الأجيال القادمة. ولو كنت تقول إنتى المسؤول عن مخازن الطوارئ، وسلاح الطيران وعن سلاح المدرعات وصواريخ "ساجر"، فليست لدى أدنى مشكلة فى ذلك أيضاً. لكن أريد أن أتحدث عن لب الموضوع، وهو ما هى الأخطاء التى ارتكبتها؟ وسوف أجيب على ذلك السؤال بصورة منظمة. لقد ارتكبنا ستة أخطاء، وسوف أذكرها وفقاً لتسلسل زمني: الخطأ الأول هو طريقة دفاعنا عن قناة السويس منذ نهاية الستينيات وحتى مطلع السبعينيات:

♦ حسناً، دعنا لا نتحدث عن هذه النقطة فهى معروفة للجميع، حيث انتشر الجيش على ضفة القناة، واعتقد آريئيل شارون أن ذلك خطأ، والجميع اعتقدوا

أن ذلك خطأ إلا أننا بقينا هناك في الخنادق. دعنا لا نتطرق إلى هذه النقطة.

- كلا، فهذه نقطة هامة. إنني أريد أن أوضح لك لماذا تعتبر هذه نقطة هامة..؟

♦ دعك من هذا، لقد أشرت إلى ذلك سابقاً، دعنا نتحدث عن بقية الأخطاء.

- حسناً. الخطأ الثاني هو سلاح الطيران. فـسلاح الطيران، كما قلت قبل وقوع الحرب بسنوات، كان يقول للجيش الإسرائيلي إنني في حاجة إلى ٤٨ ساعة على الأقل، كي أتصدى لصواريخ أرض - جو المصرية السورية، وحتى ذلك الحين لا أستطيع أن أصدر تعليمات للقوات البرية. وهكذا انهارت أهم دعامة في نظرية الأمن التي تقول إن هناك جيش نظامي يعتمد على قواته الجوية، وها هي هذه الدعامة قد انهارت أمام أعينه.

♦ ما هو الخطأ الثالث..؟

- الخطأ الثالث، هو الثقة المتزايدة بأن سلاح الطيران قادر على تدمير هذه الصواريخ..

♦ وهو ما ثبت بعد ذلك أنه ليس صحيحاً. وما هو الخطأ الرابع..؟

- نعم، الخطأ الرابع هو مسؤوليتي، لأنني تمسكت بالاحتمال الضئيل لوقوع الحرب حتى يوم الجمعة، وهو خطأ كبير للغاية..

♦ وكيف تفسر لنفسك هذا الخطأ وهم يقولون إنك من الأشخاص الأذكياء..؟

- طالما أن هؤلاء جميعاً هم الأذكياء، إذن فليس من الصعب أن تكون ذكياً بينهم.. إنني أريد الحديث عن الخطأ الخامس وبعد ذلك سأعود للأخطاء التي ارتكبتها. الخطأ الخامس هو عدم قيامهم بتعبئة الجنود وفقاً لنظرية الأمن، وفي رأيي فإن هذا هو أشد الأخطاء جسامة. والخطأ السادس هو خطأ نفسي، حيث كان هناك استخفاف تام بالجيشين المصري والسوري، وخاصة الجيش المصري نتيجة لهزيمته أمامنا في عام ٦٧. وكان التخطيط للحرب لا يحاكي الواقع. وهنا يتعين على أن أعطى تفسيراً بسيطاً: قبل ذلك بعامين ونصف العام كنت في واشنطن بصفتي ملحقا، وبعد ذلك عدت وعلى الفور توجهت إلى القناة مع عدد من ضباط القيادة الجنوبية لكي أتفقد المواقع العسكرية هناك. في أكتوبر ٧٢، قبل وقوع الحرب بعام بالتحديد، وتفقدت آخر موقع عسكري، وحينئذ قال لي الضباط ما رأيك..؟ فقلت لهم إنني خدمت كقائد فصيلة في أغلب فترات حرب الاستقلال، وكنت أصعد إلى الموقع العسكري وانظر جهة اليسار ماذا أشاهد..؟ ألف متر، وانظر جهة اليمين فأشاهد ألف متر أخرى. وهذا يعني أنني أغطي مساحة اثنين كم.

وأنتم تقولون إن هناك ١١ موقعا عسكرياً، إذن فنحن نغطي مساحة ٢٢ كم. وماذا عن باقي الـ ١٦٠ كم..؟ علماً بأنه عندما يحل الليل، فإنني أغطي مساحة مائتين متر في كل جهة، فنحن نغطي حوالي خمسة كم متر أو عشرة كم..

♦ هذا يعني أنهم يستطيعون اختراق صفوفنا..؟

- فقال لي الضباط أيها القائد أنت لا تدرك هذا الأمر. إن هناك دوريات. فقلت لهم حسناً، دعونا نفترض أن الدوريات اكتشفت هذا الاختراق فماذا سيحدث..؟ فقالوا لي ستأتي قوات سلاح المدرعات في الصباح وحينها سيهربون. فقلت لهم ربما يهربون، وربما لا، ولكنكم تتذكرون المصريين في ٦٧، أما أنا فأتذكرهم منذ عامي ٤٨، ٤٩، ففي الهجوم كان مستواهم متواضعاً، أما في الدفاع فهم يقاتلون بشراسة، وكان ذلك في غزة أما الآن فأنا أتحدث عن قناة السويس. وقد ساورتني شكوك كبيرة بشأن هذا الموضوع...

♦ دعنا نعود إلى أمرين يتعلقان بحرب يوم الغفران: الأول خاص بسلاح الاستخبارات العسكرية، وقد أخبرتك به. فرغم لقاء جولدا بالملك حسين، والخبر الذي أطلق عليه خبر وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وما أخبرنا به العميل المصري في مطلع شهر أكتوبر عن نية المصريين عبور القناة، إلا أن كل هذه الأخبار لم تدل على أنهم ينوون شن حرب على أرض الواقع..؟ ورغم أن هذا العميل كان عميلاً وفيماً، لأنه في منتصف الحرب بعد مرور أسبوعين، قال لنا أيها الجيش لتعبّر الآن، وحينئذ حول الجيش هزيمته إلى انتصار وتغلب على المصريين. وهو عميل جاد، وحتى في منتصف الحرب كان عميلاً جاداً... أما شعبة الاستخبارات العسكرية، والباحثين التابعين لك قالوا إن هناك احتمال ضئيل لوقوع حرب. يا إلهي ما هذا..! وهم المحترفون والمستشرقون والأذكياء الذين يحصلون على كافة المعلومات، فيما عدا "يغري" ورجل الاستخبارات الذي كان يعمل مع سلاح البحرية وقال إن الحرب آتية لا محالة.

- بالنظر إلى الورا، ليس هناك ما يمكن قوله لأنك على حق. فقد كان هذا خطأ كبير جداً. ولكن وفقاً لنظرية الأمن لدى الجيش الإسرائيلي، فمن المفترض أن يكون مُحصن ضد ارتكاب مثل هذه الأخطاء، لأنها أخطاء تكررت على مر التاريخ. وليس هناك حادثة في التاريخ تخبرنا أن من حاول المفاجأة باءت محاولته بالفشل، على الأقل في المائة عام الماضية. ولذا، فإن نظرية الأمن تخبرنا بأننا لا يجب أن نعتمد على تقديرات من هم في قسم الأبحاث، بل يجب التصرف وفقاً للموقف على أرض الواقع.

وعندما كنت رئيساً لقسم العمليات الميدانية لم أسأل أحد من شعبة الاستخبارات العسكرية حول نوايا المصريين والسوريين، ولم أقل لهم سوى حددوا لى على الخريطة مواقع الجيش...

♦ لماذا لم يقيم جهاز الاستخبارات بذلك، وفقاً لنظرية الأمن هذه، بما أنه كان فى مقدوره حشد القوات قبل الحرب بفترة كافية؟

- إن جهاز الاستخبارات ليس مسئولاً عن حشد القوات، لكن يمكن أن تسألنى عن سبب تمسكه بالاحتمال الضئيل. وهو ما أستطيع توضيحه لك. وهناك تفاسير لذلك ترجع إلى عام ونصف العام، عندما كانت هناك أخبار كثيرة عن نية المصريين فى الهجوم، فى شهرى ديسمبر ٧٢ وأبريل ٧٣، بعدما قاموا بتعبئة الجنود وتسريحهم بعد ذلك. وكانت هناك أسباب لذلك. وعلى مستوى القيادة العادية كان هناك خطأ وأنا المسئول عنه، كما اعتقد أن جهاز الاستخبارات منذ ذلك الحين وصاعداً يعتمد على التقديرات بصورة أقل، ويبنى تقديراته على أرض صلبة.

♦ د. أشرف مروان، زوج ابنة ناصر، وابنه متزوج من ابنة عمرو موسى، وهو شخص مرغوب فيه. لقد سافر مع أنور السادات إلى السعودية لى يروى لهم عن الحرب، وكان على دراية بهذه الموضوعات، وكان عميلنا. فقد توجه ذات مرة إلى السفارة الإسرائيلية، وقال لنا إنه يريد أن يعمل لصالحنا. فدفعنا له أموالاً كثيرة. وقد أبلغنا بمعلومات كثيرة، حتى أنه سلمنا خطة دقيقة للحرب.

- لا، لم يكن هو من قام بذلك بل شخص آخر. ♦ لكن فى الأيام الحاسمة، وصل متأخراً جداً، بالتحديد عشية يوم الغفران، وحكى لتسفى زامير فى أوروبا أن الحرب ستندلع غداً. لكنك تعتقد أنه عميل مزدوج. لكن كل من يتحرى الأمور جيداً، يقول إن هذا أمر لا أساس له من الصحة.. إنه ليس عميلاً مزدوجاً، بل كان عميلنا.

- يجب أن نتعرف على الطريقة التى اتبعوها فى تحرى هذه الأمور. أحد المبادئ الأساسية لتشغيل عميل مزدوج هو أن يقدم فى ٩٩٪ من الوقت معلومات صحيحة. وماذا فحصوا؟ لقد فحصوا المعلومات الصحيحة التى أبلغنا بها.

إن مروان أبلغنا بمعلومات ممتازة، وعندما حانت لحظة الحرب خدعنا. والآن، انظر إننى أريد أن أقول لك إننى فى هذا التوقيت لم أشك فيه، ربما لم أثق فى كلامه، لكننى لم أشك فيه. وعندما أبلغنا بأمر الحرب قبل وقوعها فى شهر أبريل أو مايو ١٩٧٣ وثق الجميع فى كلامه، وكنت أنا الوحيد الذى لم أثق فى

كلامه، لماذا؟ لم يكن لدى تصور شخصى، بل قمت بالإطلاع على الصور التى التقطها سلاح الطيران، وشاهدت أن المصريين رصفوا مطارين رئيسيين. فقلت لرئيس الأركان وديان إن مصر لا تتوى شن حرب لأنها أغلقت مطارين، وكان ذلك فى شهر أبريل. والآن سأعود إلى لب الموضوع، لقد تزايدت شكوكى بعد الحرب، وسوف أفسر ذلك. لكننى مازلت أقول إننى وقت الحرب وقبلها لم أشك فيه. بعد الحرب بسنوات ظهر كتاب الشاذلى - الذى كان رئيس الأركان آنذاك - جاء فيه أن مصر لم تكن تستعد على الإطلاق لشن هجوم على إسرائيل قبل السادس من أكتوبر، كما أن كافة التواريخ الأخرى كانت مجرد عملية خداع. والأكثر من ذلك أنه يقول إن هذا التاريخ (6 أكتوبر) تم تحديده فى الثالث والعشرين من أغسطس، أى قبل الحرب بستة أسابيع فى الاجتماع المشترك الأول الذى جمع بين المصريين والسوريين فى الإسكندرية.

♦ لو كان أشرف مروان عميلاً مزدوجاً، فما هى الفائدة التى تجعله يحكى لدولة إسرائيل إن هناك هجوماً سيقع فى أبريل، وهو يعلم أنه سيتم كشف هويته؟

- إنك على حق، وهذه مشكلة، لكن لدى تفسير لها. ولكن دعنا نترك هذا التفسير للحظة.. وبعد ذلك قلت لنفسى إن الأمر يمكن أن يكون هكذا وربما لا. وبعد ذلك بفترة حصلت على كتاب الجمسى - الذى كان رئيس الاستخبارات المصرية - وقد كتب بالضبط نفس الأمر، وهو أن الحرب ستقع فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وأن أول تاريخ لتحديد هذا الموعد كان فى الثالث والعشرين من أغسطس فى الإسكندرية قبل الحرب بستة أسابيع. ولم يكن ذلك كافياً بالنسبة لى.. وبالمصادفة عثرت على كتاب مختلف تماماً بعنوان "اليمانى" للمؤلف "جيفرى روبنسون" الذى كتب فيه أنه التقى بالدكتور أشرف مروان، وأن الأخير حكى له أنه قبل وقوع الحرب بشهر - وأريد أن أذكر هنا أن أشرف مروان كان كاتم أسرار السادات - فقد سافر الاثنان (المقصود مروان والسادات) بمفردهما إلى السعودية لمقابلة الأمير السعودى فيصل وإشراكه فى الموضوع، وقالوا له إن الحرب ستقع قريباً جداً.. ♦ ولم يخبرنا بذلك.

- لم يقتصر الأمر على ذلك، بل أرسل لنا برقية تخبرنا بأن الحرب تم تأجيلها إلى نهاية العام. ببساطة قام بخداعنا، حيث قال إن الحرب تم تأجيلها إلى نهاية العام. وبعد ذلك قبل وقوع الحرب بأربعين ساعة، اتصل بى "تسفى زامير" وأبلغنى بتلقيهم تحذير، وأوضح لى أنه تحذير غير مؤكد. وقال لى ("تسفى زامير") إنه سيسافر لمقابلته فى لندن مساءً.

فقلت له لو كان هذا تحذير مؤكد فلا تتأخر واتصل لتبلغنا به على الفور. وجاء في كتابي "الجمسي" و"الشاذلي": "لو اكتشفت دولة إسرائيل ما تنوى القيام به قبل الحرب بثمانية وأربعين ساعة لن نغير خططنا". وهذا العميل المزدوج أبلغ تسفى زامير بتحذير عام، فقال لى تسفى زامير إن هذا تحذير غير مؤكد. بعد ذلك كان هذا العميل على علم بأن الحرب ستكون يوم السبت وأعتقد أنها ستكون في الساعة السادسة مساءً، فأجل مقابله مع زامير عن عمد حتى الساعة الثانية عشر مساءً، بين مساء يوم الجمعة وصباح السبت، أى أنه لم يكتفى بالفترة التي منحها لهم رئيس الأركان، بل أجل هذه المقابلة لبضع ساعات قبل اندلاع الحرب. والآن هناك عدد من الأسئلة التي يمكن طرحها أولاً: لماذا أبلغنا بالتحذيرات قبل ذلك؟.. إننى لدى تفسير لذلك وليس إثبات. إننى أعتقد أن أشرف مروان فعل ذلك بتوجيه من السادات، وأنا أعتقد أنهما دبرا ذلك سوياً.. فكيف يمكن أن كاتم أسرار السادات يغادر مصر قبل وقوع الحرب بيوم واحد ويسافر إلى لندن، لا يمكن أن تتخيل حدوث ذلك.

♦ لقد كان هناك الكثير من القيادات المصرية تتجول في أوروبا في هذه الفترة.

- دعك من هذا الهراء. لقد كان كاتم أسرار. سوف أعطى لك مثالا، ايتان هابر كان كاتم أسرار يتسحاق رابين، ويتسحاق رابين كان سيشن حرباً، فهل كان سيسمح لايتان هابر بأن يسافر إلى لندن قبل وقوع الحرب بيوم.. لا أتوقع أن ذلك كان سيحدث. والآن على أى حال، فأنت تسأل عن سبب تحذيره لنا قبل ذلك، وأنا ليس لدى ما يثبت ذلك، ولكن يمكننى تفسير ذلك. لو كنت مكان السادات لكنت فعلت ذلك، لأننى أريد أن أعرف ماذا يفعل اليهود.. ما هي استعداداتهم.. هاهم تلقوا تحذيراً، فماذا سيفعلون؟.. هل سيعززون قواتهم عند قناة السويس؟.. هل سيجركون القوات؟..

♦ هذا يعنى أنه قام بمناورة على أرض الواقع، حتى نقوم بتعبئة قواتنا.

- نعم. ولو كنت السادات لكنت قد قلت لعميلي لتخبرهم بذلك، وننتظر ماذا سيفعلون. ولكن ليس لدى إثبات على ذلك.

♦ هل تتقبل التقدير الوارد في تقرير "أجرائات" وفي الكتب التي تناولت الحرب، وفي مقالات أخرى، بأنه في شعبة الاستخبارات تحت قيادتك كان هناك رأى واحد وكنتم تشعرون بثقة وكبرياء وفي النهاية منيتم بالفشل؟..

- لا أتقبل سوى الكلمة الأخيرة. بأنه كان هناك

فشل، ولكننى لا أتقبل بقية الكلام.. لن تجد رجل استخبارات واحد يقول لك إننى دفعته إلى تغيير رأيه، أو أننى منعته من ذلك، أو أنه كان يخشى من مقابلي. وما أريدك أن تعلمه هو أنه لو كان أحداً من هؤلاء يريد أن يحتل عناوين الأخبار لديكم، لكان قد أخبركم أنه حاول التحذير ولكن أحداً لم يسمح له بذلك.

♦ إننى أدرك كل هذا. ولكن ما لا أدركه هو سبب غضب آرييه شاليف من "آفى يفرى" الذي حذر القيادة الشمالية. كما لا أدرك سبب عدم تعاملكم بجدية كبيرة مع تحذير الملك حسين لجولدا مائير في ٢٥ سبتمبر؟..

- دعنا نتحدث عن كل نقطة على حدة: أولاً، إننى لا أعرف سبب غضب آرييه شاليف فلتسأله أنت، وأنا شخصياً لم أغضب منه. أما بخصوص جولدا مائير، فإن هذا مازال يسبب لى إزعاج، لماذا؟.. لأنه كما قلت كان ينبغي على التصرف بجدية، لكن لماذا لم أقم بذلك؟.. لقد علمت بهذه القصة بعد ذلك ببضعة أيام، وحينها تحررت عما حدث، فاكتشفت أمر هذه المقابلة. وبعد ذلك تحدثت جولدا مائير مع موشيه ديان، وكانت تبدو عليها علامات التصميم والإرادة. وماذا فعلت بسبب تصميمها هذا؟.. غادرت إسرائيل للمشاركة في مؤتمر الاشتراكية الدولية وقامت بزيارة برونو كرايسكى فى فيينا، وعادت إلى إسرائيل وقالت إن هذا الوغد لم يقدم لها حتى كوب ماء. وهى لم تشعر بهذه الأمور، لأننى أعتقد أنها لو كانت قد شعرت بهذه الأمور، لكانت قد سألت - مثل أى إنسان عادى - الملك حسين عن موعد وقوع الحرب. لكنها لم تسأل عن توقيت الحرب.

♦ إننى أريد أن أتحدث معك فى نقطة أخرى وردت فى كتابك، وهى أنه يحتوى على احتجاج ضد قرارات لجنة "أجرائات" بأنها مارست سياسة الكيل بمكيالين ضدك كرجل عسكري وكموظف عام، وتصرفت برقة مع بعض الساسة مثل جولدا مائير وموشيه ديان. وبما أننا تحدثنا منذ لحظة عن الملك حسين، فأنت تقول إن جولدا مائير لم تخبر اللجنة بأمر لقاء الملك حسين.. وهذا يعتبر بمثابة إخفاء معلومات وعرقلة عملية التحقيق.

- إننى أقول هذا الأمر فيما يتعلق بآفى وموشيه ديان، فعندما يقوم رئيس الوزراء ووزير الدفاع بإخفاء معلومات من هذه النوعية عن لجنة "أجرائات"، فإن هذه مخالفة تستلزم على أقل التقديرات - وفقاً للقانون الأمريكى - الإقصاء من المنصب. وسوف أقدم لك مثالا على ما حدث مع نيكسون. لقد قام نيكسون رئيس الولايات المتحدة، بإخفاء معلومات معينة عن لجنة تحقيق فى الولايات المتحدة، فقرر مجلس

الشيوخ والكونجرس الأمريكى عزله من منصبه لأنه عرقل عمل لجنة تحقيق.

♦ لكنهم لم يحسموا هذا الأمر بعد... ما علينا لنعود إلى ما كنا نتحدث فيه. لقد أدركت ما كنت تريد قوله عن إخفاء معلومات حول مقابلة الملك حسين. لكن كيف يمكن ألا يقوم أحدكم سواء أنت أو "دادو" بذكر هذا الموضوع؟

- سوف أقول لك لماذا لم أتحدث. لقد تحدثت قبل ذلك مع تسفى زامير، وسألته - وقد كان بيننا اتفاق على عدم تعريض مصاردنا للخطر - ماذا عن حسين؟ فقال لى إن مصدر هذا المعلومة تابع لرئيسة الوزراء. فقلت له هل يحظر الحديث عنه؟ فقال لى لا تتحدث عنه، واطرك هذا الأمر لرئيسة الوزراء. فقلت له هل يجب التوجه إلى رئيسة الوزراء للحصول منه على تعليمات؟ فقال لى نعم ستحصل على تعليمات من رئيسة الوزراء بعدم الحديث عن ذلك. وأنا بكل بساطة لم أذكر موضوع مقابلة الملك حسين، لأنه لم يخطر ببالي قط أنها ستخفى هذه المعلومة.

♦ إنك تعتقد أن هناك تمييز مفرس ضدك، لأن اللجنة قد تصرفت بركة مع الساسة، وبصرامة وحزم تجاهك؟

- ليس ضدى أنا.

♦ ضدكم جميعاً.

- ضد رئيس الأركان، ورئيسة الوزراء. لماذا أقول ليس ضدى، لأننى أعتقد أنه كان يجب إقصائى من منصبى، فأنا أعتقد أن رئيس شعبة الاستخبارات الذى يخطئ ويقول قبل الحرب بيوم ونصف إن احتمال وقوع الحرب هو ضئيل للغاية، بغض النظر عن الأسباب، لا ينبغي أن يستمر فى منصبه.

♦ إذن لماذا احتجبت على قرارات لجنة "أجراتان"؟

- إن لدى احتجاجين ضدها: الاحتجاج الأول، أنها برأت رئيسة الوزراء ووزير الدفاع تماماً.. بعد ذلك كانت هناك لجنة تحقيق فى قضية صبرا وشاتيلا وتلتها لجان كثيرة. وجميع اللجان الأخرى كانت بمثابة صفة قانونية قوية للجنة "أجراتان"، فجميعها أصدرت قرارات عكس ما جاءت به لجنة "أجراتان". سنبداً بلجنة "باراك" التى ذكرت أنها لن تفرق بين القيادة السياسية والقيادات الأخرى. بعد ذلك كانت هناك لجان أخرى، وسنتحدث الآن عن لجنة "أور"، حيث اكتفت بتوجيه توصيات ضد رجال الشرطة... الخ

♦ لجنة "أور" فرقت بين القيادة السياسية وبين رجال الشرطة.

- لكن لم تتخذ أى إجراء ضد القيادة السياسية، ولتسأل بن عامى عن رأيه فى لجنة "أور".

♦ إنه لا يشعر بأنه على ما يرام، لأنها وجهت إليه نقداً شديداً.

- فى حين أن لجنة "أجراتان" لم توجه أى انتقاد إلى "موشيه ديان" أو "جولدا مائير". وهناك أمر آخر أعتقد أنه غير أخلاقى وهو أن القاضى المبجل "أجراتان" قد وجد بالتأكيد بند يبرر قوله لنا نحن العسكريين إنه ليس من حقكم الاستعانة بمحاميين يدافعون عنكم. وهذه من وجهة نظرى فضيحة أخلاقية من الدرجة الأولى. أسمع، إذا مثل لص صغير أمام المحكمة ولم يكن هناك من يدافع عنه، فعلى الفور تقوم الدولة بتوكيل محامى للدفاع عنه. وهى هو رئيس الأركان - وأنا لا أتحدث عن نفسى - يمثل أمام القاضى "أجراتان" ويقول له "أجراتان" أنا أمنعك من الاستعانة بمحامى. وقد بدأت لجنة "باراك" تقريرها بجملة غريبة للغاية وهى: "لقد استعنا بمحاميين"، هل شاهدت أى قاضى يبدأ حكمه بجملة "استعنا بمحاميين".

♦ لا أريد أن أتطرق إلى هذه النقطة. لكن كما أتذكر وربما أكون مخطئاً، فإن لجنة "أجراتان" لم تقم بذلك الأمر.

- لقد تحررت هذه الأقوال، واكتشفت عدم صحتها.

إننى لا أعتقد أنه لم يتم السماح للمحاميين باستجواب الشهود، وأنا أتمنى أن تكون قد تحررت عن ذلك الأمر جيداً، وأن ما تقوله صحيحاً.

♦ إننى أريد أن أسألك الآن بعد مرور ٢١ عاماً على هذه الحرب، عن الدروس، هل هناك دروس تمت استفادتها؟

- نعم، فى رأى هناك. والدروس التى الاستفادة منها كانت خلال فحصى للثلاثين عاماً الماضية، لأننى فحصت هذه الأمور من كافة الجوانب بصورة جيدة.

♦ وما هى الدروس التى استفدتها؟

- الدرس الأول هو أن الدولة لا تستطيع أن تعلق وجودها على تقديرات حكام أجنبى.

♦ هذا مذكور فى نظرية أمن إسرائيل.

- نعم، لكن تم تجاهله.

♦ حسناً.

- وهناك إثباتات على ذلك.

♦ وما هو الدرس الثانى؟

- الدرس الثانى هو: أن التاريخ ليس به أى مثال على أن من حاول المباغته لم ينجح. ففى رأى يجب أن نبني جيش الدفاع الإسرائيلى اليوم بصورة تمكن الجيش النظامى، بما فى ذلك سلاح الطيران، من التصدى للهجوم المباغت بدون اللجوء إلى تعبئة قوات الاحتياط لبضعة أيام على الأقل. والآن، فإن ذلك أمر

ممكن الحدوث..

♦ وهل تعتقد أن ذلك ممكن حقا..؟

- انظر، قبل ثلاثين عاما كان تعداد سكان دولة إسرائيل مليوني نسمة.. وكان التجنيد يعتمد في النهاية على مئات الأشخاص، حيث كان الجيش صغيرا. أما اليوم فيمكن أن يصبح الجيش النظامي أكبر بكثير، كما أن الأسلحة الحديثة التي شاهدناها في العراق يمكن أن تمكنا من التغلب، لو حاربنا جيدا، على الهجوم المباغت. وأنا أعتقد أنهم سيتعجبون مما أقوله لأنه لا توجد اليوم حروب، بل إرهاب. في هذه الحالة أقول لهم هل تدركون..؟ ربما نعم، وربما لا. لكن ربما يكون هناك تضافر للأحداث يمكن أن أصفه لك على النحو التالي: أن يقوم في مصر نظام يجمد السلام معنا، وأن تتحرر العراق من قبضة الأمريكان، وأن تمتلك إيران قنبلة نووية، وأن تكون كل من سوريا وإيران ودولة فلسطينية جبهة شرقية ضدنا..

♦ إيلي زعيرا لدى سؤالين أريد أن أطرحهما عليك: هذه القضية كما ترى شغلت بالك منذ حدوثها وحتى الآن. لكن لتقل لنا ماذا فعلت في الواحد والثلاثين عام الماضية، خاصة وأننا نعرف أنك استقلت من الجيش..؟ وماذا تفعل الآن هل صحيح أنك توجهت للعمل في مجال الأعمال التجارية..؟

- أول شئ شعرت به هو أزمة ثقة، لأنني توقعت أن موشيه ديان، على الأقل هو - لأننا كن نكن له كل تقدير - سيقول إنني أخطأت وأنا المسؤول عن قيادة هذا الجيش. وأنا أعتقد أننا حينها كنا جميعا سنقف خلفه وندعمه، وكانت الدولة والشعب سيعيداه إلى منصبه. لكنه لم يفعل ذلك وهو ما أصابني بالإحباط منه ومن جولدا مائير ومن جميع القيادات السياسية.

♦ وماذا فعلت..؟

- سأقول لك ماذا فعلت وما سبب ذلك: الشئ الأول الذي قررت فعله هو الانفصال عن هذه المجموعة. وهذا لم يكن بالأمر الهين، لماذا..؟ لأن حكومة "الماباي" لم تكن تسمح للقادة آنذاك بالانفصال عنها. وبعد يوم أو يومين من نشر التقرير الجزئي للجنة "أجرانات" اتصل بي على الفور وزير المالية "بنحاس سايبير" ودعاني إلى لقائه، ولم تكن تجمعي به أي علاقة، وقال لي: "لقد رتبنا لك وظيفة"، وحينها دخل "يعقوف ليفنسون" مدير بنك العمال، وقال لي اسمع: "إننا نسيطر على بنك كبير يدعى بنك "كونتنتال"، وأنت ستصبح مديرا لهذا البنك وسوف نتولى مهمة انضمامك إلى بنك العمال.. وعندما قلت له إن هذا الأمر لا يعني، وأنا لا أرغب في ذلك، تخيل إنني لا أدرك الكلام، أو أنني أصيبت بالجنون.

وقال ماذا..؟ إن أول شئ تفعله "حكومة الماباي" مع كل لواء تريد ضمه إليها هو إيجاد وظيفة له.

♦ إلى أين توجهت..؟

- في البداية توجهت إلى الولايات المتحدة. وكان الجيش الإسرائيلي يمنح كل لواء عامين على سبيل المنحة الدراسية. فقلت أنني لا أريد هذه المدة، أمنحوني عشرة أشهر فقط. وسافرت ودرست لمدة عشرة أشهر في جامعة "ستانفورد". وبعد ذلك استكملت الدراسة هناك على نفقتي الخاصة، وعملت هناك أستاذًا لمدة عامين، وبعد ذلك تطورت الأحداث.

♦ هل التحقت بعالم الأعمال التجارية..؟

- نعم.. لكنني لم أكن مسئولًا عن أي عمل تجاري. ففي البداية طلبوا مني أن أقدم لهم الرأي الاستشاري في طريقة التنظيم. فأحد الأمور التي تحسب للأمريكان أنهم يحبون التعرف على آراء وأفكار الأجانب. وبعد ذلك، أصبحت مستشارًا لعدد من الشركات في القضايا الاستراتيجية وبخاصة في القضايا المتعلقة بالتجرد من الأسلحة والعلاقات الأمريكية الروسية. وبعد ذلك، تطورت الأحداث بصورة مثيرة، حيث قالت لي بعض الشركات، التي قدمت لها الرأي الاستشاري لحل مشكلاتها، سوف نتقبل رأيك في حالة واحدة وهي أن تتحمل مسؤولية إدارة المشروع. وبعد ذلك تركت هذا المجال وعملت قليلا في مجال إدارة الاستثمارات. وقبل أربعة أعوام في عام ٢٠٠٠ قلت لنفسي حان الآن وقت التقاعد.

♦ والآن أريد أن أعرف سبب قيامك بنشر الطبعة الثانية من كتابك.

- سوف أقول لك لماذا..؟ منذ عامين وأنا أتلقي مكالمات من بعض الأشخاص الذين يقولون لي إننا نريد قراءة كتابك ولكنه فرغ من السوق. فسألت مجموعة من الأشخاص ماذا يشغل بالكم في هذا الكتاب..؟ فقالوا لي اسمع يا سيدي: "إننا نشك فيما يقولونه لنا. وعندما سمعنا كل ما يقال عنك، وعلمنا أنك نشرت كتاباً، أردنا التعرف على رأيك. وحينها فكرت أنه من الأحرى أن أنشر طبعة أخرى. بعد ذلك اكتشفت أن جميع القضايا التي كانت سرية ولم أتطرق إليها، مثل قضية أشرف مروان، وزيارة الملك حسين، باتت حديث الجميع اليوم. وحينها قررت إصدار طبعة جديدة وسوف تكون في المكتبات خلال هذا الأسبوع.

♦ إيلي زعيرا، إنك الآن في سن السادسة والسبعين، هل تشعر بالتفاؤل..؟

- نعم.

♦ شكرا جزيلا لك.

تعليق على شهادة إيلي زعيرا

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٢٢ بقلم: يوسى ميلمان

فى سن السادسة والسبعين، بعد مرور ٢١ عاماً، تمكن إيلي زعيرا من التصريح بالكلام الذى كان يرفض قوله حتى وقتنا هذا وهو: "إننى مذنب". اللواء متقاعد زعيرا، رئيس شعبة الاستخبارات فى الجيش الإسرائيلى أثناء حرب يوم الغفران ١٩٧٣، مُسجل فى الذاكرة الإسرائيلية بأنه المسؤول عن إخفاق شعبة الاستخبارات الذى كان متمثلاً آنذاك فى التعبير المشهور: "الاحتمال الضئيل لوقوع حرب". وقد حاسب زعيرا نفسه فى الطبعة الجديدة من كتابه الذى يحمل عنوان "أسطورة فى مواجهة الواقع: حرب يوم الغفران: إخفاقات ودروس" (إصدار دار نشر صحيفة ידיעות أحرונوت).

بعد الحرب أدلى رئيس الدولة آنذاك إفرام كاتسير بتصريحه المثير للفضب وهو "كلنا أذنبنا". وقامت لجنة "أجرائات" بتوجيه الاتهامات إلى القيادة العسكرية فقط، وبذلك تكون قد برأت رئيسة الوزراء جولدا مائير ووزير الدفاع موشيه ديان من مسؤولية هذا الإخفاق. وحاول دافيد إيلعيزر رئيس الأركان وشموئيل جوروديش لواء القيادة الجنوبية، اللذين تم عزلهما عن منصبهما، فتح جبهة النضال ضد نتائج هذه اللجنة. أما زعيرا فقد تقبل هذا القرار، وتوجه إلى الأعمال الخاصة، لكنه دائماً ما كان يقول لبعض أصدقائه، إن شعبة الاستخبارات العسكرية لم تفشل ولا تتحمل المسؤولية.

ولإثبات صدق موقفه أصبح المصدر الرئيسى لفكرة أن عميل الموساد، الذى نقل المعلومات النهائية عن موعد الحرب، كان عميلاً مزدوجاً. وتقيد فكرة زعيرا بأن هذا العميل قام خلال عدة أعوام بنقل معلومات صادقة حتى يرسخ مصداقيته، وعندما حانت اللحظة وجه "لدغة" لإسرائيل بعدما تأخر فى تحذيرها بوقوع الحرب. ويدعى هذا العميل "أشرف مروان"، وهو الاسم الذى تم تسريبه فى الآونة الأخيرة، وكان صهر الرئيس المصرى جمال عبد الناصر وكاتم أسرار أنور السادات. وفى عام ١٩٦٩ توجه إلى السفارة

الإسرائيلية فى لندن وتطوع لتزويدنا بالمعلومات، لكن تم رفض ذلك. وبعد ذلك عاد وعرض تقديم خدماته وبعد تحرى الأمر بصورة متعمقة تقرر تجنيده. وتولى ضابط التعبئة فى الموساد مسؤولية تشغيله.

ورغم أن مروان كان أكبر عميل لدى شعبة الاستخبارات العسكرية، إلا أن عدد قليل من القيادات كان على علم بذلك. وكانت المعلومات التى ينقلها صادقة للغاية، بالنظر إلى المعلومات الواردة من مصادر أخرى. ومن بين المعلومات التى نقلها، التحذير من رغبة السادات فى شن حرب ضد إسرائيل. وخلال إحدى مقابلاته مع ضابط الموساد أبلغه بأسرار مقابلة سرية جمعت بين "ليونيد بريجينيف" زعيم الاتحاد السوفيتى وبين السادات. وخلال هذه المقابلة طلب السادات الحصول على طائرات مقاتلة لكى يصبح موقف مصر متوازناً أثناء مواجهتها لإسرائيل، وصواريخ أرض - أرض حتى تستطيع تهديد قيادة المؤخرة الإسرائيلية. وأظهرت هذه المقابلة وجهة النظر المصرية التالية: أن مصر لن تشن حرباً إلا إذا توافرت هذه الشروط الضرورية. وهذا ما كوّن وجهة النظر الإسرائيلية المشهورة التى دفعت زعيرا إلى قول تعبير "الاحتمال الضئيل". فمصر لن تشن حرباً طالما أنها لن تحقق الحد الأدنى من الشروط التى حددتها.

ويعتبر تسريب اسم هذا العميل أحد الإخفاقات الجسيمة لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. وجاءت عملية الكشف عن اسمه بشكل تدريجي. فى البداية قام د. أهارون برجمان -المحقق الذى كان يعمل فى شبكة ال (بي. بي. سي) بنشر كتاباً به تلميحات تسهل عملية تخمين اسم هذا العميل. وبعد ذلك قامت الصحافة المصرية بالكتابة عن برجمان وذكرت اسم مروان صراحة. واستناداً إلى هذه المعلومة نشرت صحيفة "هاآرتس"، قبل حوالى شهرين، قصة مروان، الذى مازال يواصل ممارسة الأعمال التجارية فى لندن والقاهرة وأصبح مقرباً إلى القيادة المصرية والليبية. وذكر زعيرا فى الحوار معه، أنه التقى بالفعل مع

برجلمان منذ عدة أعوام من أجل الإعداد لعمل فيلم خاص بشبكة الـ (بي. بي. سي)، لكنه نفى بشدة أن يكون قد أبلغه باسم العميل أو حتى لمح إليه. ولا يعارض زعيرا تشكيل لجنة تحقيق لكي تتحرى عن مصدر تسريب الاسم، لكنه يرغب في أن تتحرى أيضاً عما إذا كان مروان عميلاً مزدوجاً وأنه لعب دوراً رئيسياً في خطة الخداع المصرية قبيل الحرب. وقد أجرى قيادات الموساد وكذلك قيادات شعبية الاستخبارات العسكرية هذا التحقيق. وتوصل الموساد إلى نتيجة مؤداها أنه كان عميلاً وفياً. وكان من أسباب ذلك أنه يصعب تصور أن مصر كانت ستخاطر بتسليم معلومات سليمة عن موعد الحرب حتى تحافظ على

مصادقية عميل. لكن زعيرا يعتقد أن هذه التحقيقات يجب أن تقوم بها جهة موضوعية، لم تكن مشاركة في هذه القضايا. ويحكي أنه منذ بضعة أعوام طلب من رئيسين متقاعدتين لجهاز الأمن العام (الشاباك) - لم يصرح باسمهما - إجراء عملية تحقيق خاصة في هذه القضية، استناداً إلى المعلومات والبيانات التي زودهما بها. وعلى حد قوله، فإنهما توصلا إلى نفس النتيجة التي توصل إليها وهي أنه كان عميلاً مزدوجاً. ومن الأخرى أن تقوم شعبية الاستخبارات بإجراء عمليتي التحقيق. أما زعيرا، فمن جانبه، يؤكد أن لو اتضح أنه على حق، فهو مازال "المسؤول الوحيد عن إخفاق شعبية الاستخبارات العسكرية في حرب يوم الغفران".

شهادة "تسفى زامير" رئيس الموساد إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣

أجرى الحوار دان مرجليت من خلال برنامج "موساف هاموسافيم"

(ملحق الملاحق) بالقناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي - ٢٠٠٤/٩/٢٣

♦ طاب مساؤكم، يوم عيد الغفران على الأبواب. ويوشك التقرير الذي أعده المؤرخون لهذه الحرب على الصدور. والحوار الذي أدلى به إيلي زعيرا رئيس شعبية الاستخبارات العسكرية آنذاك، أثار عاصفة كبيرة. ومعنا الآن من كان رئيساً للموساد في هذه الحرب، مساء الخير، اللواء (احتياط) تسفى زامير.

- مساء الخير.

♦ ماذا يثير غضبك في الخطاب الذي أرسله إيلي زعيرا إلى مكتب الدفاع العام؟

- إن ما يثير غضبي، في البداية، هو أنه لم يوضح الصورة كاملة. وبما أنه لم يوضح الصورة كاملة فهذا يعنى أنها صورة مشوهة، وأنا أريد هنا أن أوضح أمرين، الأول: أن رئيس شعبية الاستخبارات العسكرية يتحمل مسؤولية جهتين، الجهة الأولى هي القيادة العامة للجيش، والثانية هي الحكومة. فهو الرجل المسؤول عن التقدير القومي. والآن فإن موضوع تعبئة الاحتياط الذي تم تناوله هنا في الحوار السابق (مع زعيرا) يبدأ بتقدير الجهة المسؤولة بأننا نواجه وضعاً يتطلب تعبئة الاحتياط.

♦ قبل أن تستأنف حديثك في هذه النقطة، أريد

أن أطلعك على ما قاله إيلي زعيرا بالضبط..

- لقد قال أنه لم يكن قائداً لجولدا مائير، ولا لموشيه ديان ولا لدافيد اليعيزر.. وأنه كان مجرد مستشار وأن موشيه ديان، قبل وقوع الحرب بثلاثين ساعة، تجاهل تقديره لأنه قال أن ليس لديه تفسير لهذا الوضع على وجه الخصوص.

♦ ما تعليقك على هذا الكلام؟

- في البداية ليس هناك شخصاً يقدر على إعفاء إيلي زعيرا من واجبه القانوني تجاه الحكومة، فهو لا يقدم تقديره لموشيه ديان، بل هو المسؤول عن التقدير أمام الحكومة، ولذا فهو يتبع المجلس الوزاري المصغر.

♦ لكن عندما يقول موشيه ديان إن الحرب ستقع، فلا بهم ما سيقوله إيلي زعيرا.

- موشيه ديان لم يقل إن الحرب ستقع.

♦ ألم تسمعه يقول ذلك؟

- حسناً، فقد قال ذلك. لكن في يوم الخميس بعد الظهيرة تم دعوة موشيه ديان وإيلي زعيرا لحضور اجتماع خاص للحكومة. وقال موشيه ديان إنه دعا الوزراء لأنه اتضح له أن الأخبار التي قيلت في الماضي كانت أكثر جدية. وكان يريد إشراكهم في الأخبار

الخاصة بالوضع الحالي وفقا لتصوره، وقد توقف عند هذه النقطة. ولو كان موشيه يعتقد أن الحرب ستقع، لكان قد أوصى الحكومة بتعبئة الاحتياط، وهذا ما لم يفعله. وخلال هذه الجلسة قال إيلي زعيرا أن المصريين والسوريين يستعدون للتصدي لهجومنا.. لقد كانت هناك على الضفة الغربية للقناة ٢٥٠٠ دبابة و ١٠٠٠ قطعة مدفعية مصرية وجيشين، وكان الجيش الإسرائيلي يمتلك في سيناء لواءين مدرعات ولواء من سلاح المشاة. وهما (الجيشين) يستعدان للتصدي لهجومنا..! هذه هي نوعية المعلومات التي كان يبلغ بها هذا الرجل الجيش الإسرائيلي.

♦ وفي الليلة الواقعة بين ٢٠ سبتمبر وأول أكتوبر جاءت معلومات من مصدر مصري موثوق فيه تفيد بأن هذا المناورة ستنتهي بشن حرب، هل هذا ما قاله زعيرا لجولدا وديان..؟

- هذا أمر ملفت للنظر. فقد جاءت هذه المعلومات في منتصف الليل - إن لم أكن مخطئا - حيث سأله موشيه عن سبب تأخره في تبليغه بها. فقال له، من ضمن ما قاله، إنني كنت أنوي إبلاغك بها في الصباح، حتى أكون قد تمكنت من التأكد من صحتها. هل كنت تريد أن أبغك بمعلومات لا أساس لها من الصحة..! انظر إنه كان يقوم بالرقابة على المعلومات، ولا يعلن إلا عن المعلومات التي توافق أفكاره المريضة، التي كانت تلازمه منذ الثامن من أبريل عام ١٩٧٣ خلال الاجتماع مع جولدا - وقد شاركت فيه أنا وإيلي ديان وجاليلي ورئيس الأركان وبالطبع جولدا - وكان الوحيد الذي لم يتقبل الرأي القائل بأنه وفقا للاستعدادات المصرية فإن ذلك يشير إلى إمكانية وقوع حرب.

♦ لكن دعنا نعود لحظة للحديث عن الأول من أكتوبر. لقد وردت معلومات من هذا العميل. وما زال إيلي زعيرا يعتقد أن هناك احتمال ضئيل لوقوع حرب. لكن موشيه ديان تقبل هذا الرأي وكذلك تسفى زامير، ولم يقل أحدكم إن الحرب ستقع.. إذن فماذا تريدون من إيلي زعيرا..؟

- لماذا تعتقد أنني أقل إن الحرب ستقع..؟

♦ هل قلت ذلك..!؟

- نعم، لقد قلت ذلك. انظر إنني، بل وجهاز الموساد كله، حتى آخر لحظة، وحتى في الثامن عشر من أبريل أيضا، كان يقول إن هناك دلائل على وقوع الحرب. لكن لماذا اجتمعنا في الثامن عشر من أبريل..؟

♦ إنك تأخذنا إلى الوراء وأنا أسألك عن الأول من أكتوبر، حول المعلومات الواردة عن عميل الموساد

المصري الذي أبلغنا بأن هذه الاستعدادات تدل على أن الحرب آتية لا محالة. إنني أفكر فيما قاله تسفى زامير، لماذا لم يطلب تعبئة الاحتياط..!؟ وقد كان قادرا على الالتقاء بموشيه ديان وجولدا مائير في أي وقت.

- إنني أريد أن أقول لك إن موشيه ديان حتى يوم الخميس، وخلال كل لقاءاتي به، كان يقول لي إنه يثق في ما يقوله رئيس الاستخبارات العسكرية. والآن فإنني أعترف أن تغيير رأي موشيه ديان في إيلي زعيرا استغرق وقتا طويلا، وأن التحذير جاء متأخرا. وقد ضلل إيلي زعيرا الجيش والحكومة عن عمد. ففي جميع اجتماعات الأركان العامة كان يكرر قوله بأن هناك معلومات من مصادر جيدة إلا إنه لا يتقبلها، فهو يعتقد أن الحرب لن تقع، لماذا..!؟ لأن المصريين لن يشنوا حربا، كما أن السوريين لن يبادروا بالحرب. يجب أن نتذكر أننا نتحدث عن ستة أعوام بعد وقوع حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، فأنت نتحدث إذن عن دولة أو زمرة من الأشخاص تلتف حول مائدة قيادة الأركان العامة وهي تثق جيدا في قوتها، وهذه الأمور تمثل...

♦ هل تقول إنه ضلل عن عمد الحكومة والجيش، وهو ما يعني أن هذه خيانة، وليس إهمالا..!؟

- انظر، إنني لم أصف ذلك بالإهمال، ولتصفه أنت كما يروق لك...إنه بناء على المعلومات التي كانت على مائدته والتي عثرت عليها لجنة "أجranات" - التي كانت تتكون من رئيسي أركان وثلاثة قضاة - فإنه كان ينبغي على رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أن يخبر الحكومة، قبل ذلك بأسابيع، بوجود احتمال كبير لوقوع حرب. وإذا لم يفعل ذلك، فماذا تطلق عليه..؟

♦ وماذا تطلق عليه أنت..؟

- لقد قلت إنه يخفي معلومات عن الحكومة وعن الأركان العامة، فقد أبلغهما بتقديره الذي لا يستند إلى هذه المعلومات. لحظة، إنهم لا ينتظرون من رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية تقدير غير منطقي، بل ينتظرون منه التقدير الذي يستند إلى معلومات. وعندما يتجاهل المعلومات فهو بذلك يكون أسير لتقديره الخاطئ الذي أبلغ به جولدا في الثامن عشر من أبريل.

♦ والآن فنحن تقترب من موعد حرب يوم الغفران التي بدأت في السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وفي هذه النقطة تحديدا أريد أن أطلعك على ما قاله إيلي زعيرا عن ذلك..

- إنني أريد أن أقول لك إن هناك أمورا خطيرة تم إثباتها بناء على هذه المعلومات المذكورة. ولو كنت ترغب

فى ذلك، فإننى على استعداد لأن أخبرك بها. على سبيل المثال، فى الخامس من أكتوبر عندما وردت أنباء عن وقوع الحرب من كافة الاتجاهات، ماذا قال زعيرا أثناء جلسة الحكومة، قال إن السوريين يستعدون لصد هجومنا، ولم تكن هناك أى معلومة تؤكد هذه المقولة. ♦ والآن فأنا أريد أن أطلعك على جزء من الحوار الذى أجريناه معه:

(إلى زعيرا: جاء فى كتابى "الجمسى" و"الشاذلى": "لو اكتشفت دولة إسرائيل ما تنوى القيام به قبل الحرب بثمانية وأربعين ساعة لن نغير خططنا". وهذا العميل المزدوج أبلغ تسفى زامير بتحذير عام، فقال لى تسفى زامير إن هذا تحذير غير مؤكد. وبعد ذلك كان هذا العميل على علم بأن الحرب ستكون يوم السبت، واعتقد أنها ستكون فى الساعة السادسة مساء، فأجل مقابلته مع زامير عن عمد حتى الساعة الثانية عشر مساء، بين مساء الجمعة وصباح السبت، أى أنه لم يكتف بالفترة التى منحها لهم رئيس الأركان، بل أجل هذه المقابلة لوضع ساعات قبل اندلاع الحرب)..

- انظر، إننى ليس لدى علاقة بتشغيل العملاء. لكن بما أنه يصف العمل المصرى بأنه كان عميلاً مزدوجاً وأنت صدقت ذلك. وأنت تسأله قائلاً: لكن جميع الأشخاص فى شعبة الاستخبارات العسكرية اعتقدوا، بخلاف ما اعتقدت، أنه ليس عميلاً مزدوجاً؟ فقال حسناً، فهم لا يعرفون تحرى الأمور جيداً. فإن هذا يؤكد لك أن هذا الرجل لا يصدق إلا رأيه.

♦ هذا ما تقوله عن زعيرا، لكننى أحدثك وأقول لك إن هذا الرجل الذى لا تريد ذكر اسمه، وهو الدكتور أشرف مروان، سافر مع السادات إلى السعودية وقال لهم إن الحرب ستقع قريباً. ولم يخبرك بذلك، وطلب مقابلتك فى لندن، لكى يحذرك. وتتقابل معه بعد ذلك بعدة ساعات، وكل ذلك حتى تعرف إسرائيل بنبأ الحرب فى وقت متأخر. وبعد ذلك بفترة طويلة فى ٢٠٠٣ - وأنا لا أريد أن يظهر ذلك فى الطبعة الجديدة من كتاب رونين برجمان وجيل ملتسار - حل ضيفاً على السفارة المصرية فى لندن، أهذا هو عميلنا الحقيقى؟

- دان إنك لن تستدرجنى، إننى لست مسؤولاً عن تشغيل العملاء. إننى اكتفى بأن هناك من يرد على ذلك، إننى بالتأكيد لا أتدخل فى عملية تشغيل العملاء. إننى لست متخصصاً فى هذا المجال، ولا أنوى التدخل فيه.

♦ لكن إيلى يقول إنه لديه تسجيل لأقوالك؟

- فى البداية، إنه أول زميل يسجل أقوالنا. هل تعلم؟ لقد كنت أتحدث مع جولدا عبر الهاتف لفترة طويلة ولم أجرؤ على تسجيل هذه المكالمات كما أنها لم تفعل ذلك. وقد حكى لرون بن يشاي عن عملية التسجيل. وبعد ذلك اتضح من هذه العملية أنه استجوبنى بهدف إقحامى فى هذا الأمر حتى يثبت أنه هناك تتسابق بيننا فى النوايا والشهادات. وبالفعل اتصل بى عبر الهاتف صباحاً وسجل ذلك. فقلت: حسناً، إذا كان قد سجل ذلك فليذيعه. واتضح بعد ذلك أن ما قلت هو إننى طلبت من المستشار القانونى أن يطلب من أعضاء لجنة "أجرائات" ألا يضطر - بقدر المستطاع - إلى الكشف عن مصادرها، لأنه ليس من الضرورى أن يتعرفوا على هذه البيانات، وهذا ما أخبرته به. وقد ذكر ذلك بنفسه هنا فى القناة الثانية منذ ثلاثة أعوام. ولم يذكر أننى أبلغته بأن الملك حسين كان مصدر معلومات جولدا، فهذه حماقة! فكيف تقوم جولدا بتشغيل مصادر؟ كيف يكون الملك حسين أحد مصادرها؟

♦ سوف نتحدث عن الملك حسين فيما بعد، ولكن دعنا نتحدث عن المصدر الذى لا تريد الحديث عنه. كيف تفسر كشف النقاب عن اسم الرجل الذى يقولون إنه تقابل مع زامير وأخبره أن الحرب ستقع؟ - إن من سرب هذا الاسم للصحافة والكتاب هو إيلى. هل تدرك؟

♦ هل تعتقد أن إيلى زعيرا هو من قام بذلك؟ - إن هذا ليس رأيى الشخصى، بل رأى من كتبوا عن ذلك. إننا لدينا ما يؤكد ذلك كتابة، وإن كنت تريد أن نطلعك عليه، فلا مانع لدينا، لأن الرجل الذى ألف الكتاب كتب فيه أنه تقابل مع زعيرا فى منزله.. ♦ لقد كان ذلك أهارون برجمان وليس رونين برجمان.

- لا يهم ذلك، لكن اسمع لقد حضر إلى من سربوا اليهم هذه المعلومة وقالوا لى اسمع لقد أخبرنا بذلك، فما رأيك؟ فقلت لهم ليس لدى ما أقوله. وقلت كيف عرفتم ذلك، فأخبرونى بالأمر..

♦ لو كان إيلى زعيرا هو المسؤول عن تسريب اسم المصدر، فكيف تصف ذلك؟ - إنه يفرق، ولذا فهو يتعلق بأى قشة حتى يطفو على سطح المياه.

♦ بما أنك ذكرت الملك حسين، فإننى أريد أن أعرف رأيك فيما قاله إيلى عنه؟

لقد كان الملك حسين يخشى من اندلاع حرب تهز المملكة الأردنية، لأنه كان يدرك أنه لو لم يشارك في الحرب فإن الثورة في المملكة من شأنها أن يؤدي إلى إسقاطها.

♦ لكن، هل أخفت جولدا مائير عن لجنة "أجranat" خبر لقاءها بالملك حسين في ٢٥ سبتمبر ٩٠ - ما هذا الهراء. لقد أبلغت لجنة "أجranat" بذلك، وكذلك فعلت أنا، يا له من هراء!

♦ لكن، كيف لم تسأله (حسين) عن موعد وقوع الحرب ٩٠.

- بما أن إيلي زعيرا يعتقد أن جولدا كانت تشغل عملاء، إذن فهو يعتقد أنه كان ينبغى عليها أن تستجوب الملك حسين العميل.

♦ إنه يقول إنك أخبرته بأن هذا مصدر رئيس الوزراء، ولكنه لم يقل إن جولدا تشغل عملاء.

- ربما يكون قد قال إنه سجل ذلك أيضاً، إذن فلتطلب منه أن يُسمعك ذلك. إنتى لا أعرف ما إذا سجل كلامى أو لا، لكن عملية التسجيل هذه التى تحدث عنها رون بن يشاي، لماذا لم يتحدث عنها آنذاك ٩٠. إنه يصعب على قول ذلك، لكننى أعتقد أننا فى حاجة إلى أخصائى علاج نفسى يفسر لنا ماذا يحدث هنا.

♦ كيف تفسر عريضة الدفاع التى قدمها إيلي زعيرا وقال فيها إنهم لديهم حق فى عزلى من منصبي ٩٠.

- إنتى لا أريد الحديث عن هذا الموضوع. إنتى أريد أن أحلل ما قاله. إن هذا الرجل كان المراقب، وكان يتحمل المسؤولية تجاه الجيش وتجاه الحكومة، بأن يحذر قبل وقوع الحرب. وهذه كانت مهمته وقد أخفق فى أدائها، وقد أخفق عن عمد. دعنى أقرأ لك ما ورد فى سفر حزقيال حول هذا الإخفاق: (إذا جلبت السيف على أرض فإن أخذ شعب الأرض رجلاً من بينهم وجعلوه رقيباً لهم، فإذا رأى السيف مقبلاً على الأرض نفخ فى البوق وحذر الشعب. وسمع صوت البوق ولم يحذر فجاء السيف وأخذ قدمه يكون على رأسه. سمع البوق ولم يحذر قدمه يكون على نفسه. فإن رأى الرقيب السيف مقبلاً ولم ينفخ فى البوق ولم يحذر الشعب فجاء السيف وأخذ نفساً منهم فهو قد أخذ بذنبه أما دمه فمن يد الرقيب أطلبه) "حزقيال ٢٢-٦١".

♦ إذن فهل كنت تريد تقديمه للمحاكمة ٩٠. - إنتى أعتقد أنه كان يجب تقديمه للمحاكمة لأنه..

♦ مقاطعة لتسفى زامير: لقد كان هذا خطأ مهنيًا.

- لم يكن هذا خطأ مهنيًا، بل كان أسلوباً لإخفاء أدلة حتى يتمسك بتقديره. وأنا أقول ليس لدى تفسير لذلك. وقد قلت لك ذات مرة إن هناك أشخاص يميلون إلى تصديق آرائهم، لكن ما نتحدث عنه هنا يصل إلى حد المرض. وهناك شئ آخر أريد أن أخبرك به وهو أنه يجب محاكمته لأنه كشف المصادر. وأنا لم أعرف على مر تاريخ جهاز الاستخبارات أن يقوم رجل الاستخبارات بكشف معلومات لأنه بذلك يكون قد خالف أول وصية من الوصايا العشر لسلاح الاستخبارات، وهو ما يجب أن يحاكم بسببه، لأنه ارتكب جريمة فى حق سلاح الاستخبارات. فاللقاءات التى كانت مع الساسة العرب التى تمت فى الخفاء - وهم من الساسة ولا يبيعون أسراراً - فقد تسبب فى إفسادها، لأنهم يدركون أن هناك من سيفضح أمرهم ويقول إنهم عملاء. وبهذا لا يكون قد أضر بالماضى فقط، بل وبالمستقبل القريب. ولذا، فأنا أقول إن من يكون مسؤولاً عن أمن إسرائيل ليس بوسعه تجاهل ذلك.

♦ إنتى أريد أن أسألك سؤالاً واحداً وهو: أن الموساد قد بُرأت ساحتها من قضية حرب يوم الغفران (٧٣)، ما رأيك فى ذلك ٩٠.

- إذا كنت تستفسر منى عن ذلك، فأنا أجيب عليك بالإثبات. لكننى لم أقل ذلك، بل قالته لجنة "أجranat". غير أننى لا أريد الحديث عن الموساد. فليتحدث أحد غيرى عن ذلك. إنتى أعتقد أننا أدينا عملنا بإخلاص وعلى أكمل وجه. والآن فأنا أدرك أنهم يريدون أن يقولوا لى لماذا لم تحطم الصمت وتحدث..

♦ لأنك تنتمى إلى البالماح، وهم لا يقومون بمثل هذه الأمور.

- لست من البالماح. لكن يرجع ذلك إلى القوة التى كان يتمتع بها ديان وزعيرا بعد ستة أعوام من حرب الأيام الستة، وأنا لم أشهد أى وزير بهذه القوة. فتحدثت مع جولدا عن ذلك لأن هذا كان يقلقني. فقالت لى جولدا ماذا عساي أن أفعل ٩٠! فأدركت أنها لا تقدر على - وهذا هو حال أى عضو فى الحكومة - التدخل فى إطار عمل جهاز الاستخبارات فى دولة إسرائيل.

♦ رئيس الموساد السابق اللواء (احتياط) تسفى زامير، شكراً جزيلاً لك. شكراً.

وثائق

وثيقة تعويضات المستوطنين في إطار خطة فك الارتباط عن غزة

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/١٢

♦ الوثيقة:

هذه مسودة مشروع قرار تعويضات المستوطنين الذين سيتم إخراجهم في إطار خطة فك الارتباط، مثلما وردت في صحيفة "يديعوت أحرونوت". ومن المقرر أن ينعقد غدا المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية للبت في هذا القانون بصورة نهائية. وتقدر تكاليف خطة فك الارتباط التي ستحملها إسرائيل بـ ٥ مليار شيقل.

وبناءً على طلب رئيس الوزراء أريئيل شارون، قامت لجنة برئاسة مدير عام وزارة العدل "أهارون إبراموفيتش" بإدخال تعديلات على نص الوثيقة. وينص التعديل الأول على أن المستوطنين الذين سيوافقون على إخلاء المستوطنات طوعية، سيحصلون على مقدمات مالية تعادل ثلث قيمة التعويضات، وذلك بدءاً من الغد. في حين ينص التعديل الثاني على زيادة التعويضات التي سيحصل عليها المستوطنون الذين سينتقلون للعيش في منطقة النقب أو الجليل، وستصل إلى ٩٠ ألف شيقل. وإليك بنود الوثيقة كاملة:

الفقرة (أ): مقدمة عامة

١- الهدف:

السماح لمن يستحقون التعويضات، من سكان إسرائيل اليوم، بمغادرة المنطقة التي يسرى عليها القرار الحكومي رقم ١٩٩٦، الصادر في ٢٠٠٤/٦/٦ طوعية (القرار)، وإخلاء الأرض والمباني المقامة عليها وتسليمها إلى الدولة نظير دفعات مالية على حساب التعويض القائم على أسس التعويض "تعويض وإقامة بديلة" الذي أوصت به لجنة شؤون الإخلاء التي أقيمت بموجب البند ٦ من الملحق الثالث للقرار (التوصيات).

٢- التعريفات:

- ♦ "المنطقة": المستوطنات التي يشملها القرار.
- ♦ "اليوم المحدد": يوم ٦ يونيو ٢٠٠٤، وفقاً لما نص عليه البند ١٤ من الملحق الثالث للقرار.
- ♦ "الإدارة": إدارة تنفيذ خطة فك الارتباط في ديوان رئيس الوزراء، التي أقيمت بموجب البند الثامن من الملحق الثالث للقرار.
- ♦ "المستحق": من تم تسجيل اسمه في سجل السكان الإسرائيلي ويستوفي الشروط الأخرى الواردة تفصيلاً في القرار.
- ♦ "دفعات مالية": أقساط للمستحقين بموجب هذه القواعد، تكون على حساب التعويضات المنصوص عليها في التوصيات، كما سيرد في قانون تنفيذ خطة فك الارتباط.
- ♦ "مستوطنة تعاونية": عتسمونا وقطيف.
- ♦ "مقر الحياة": لكي يتم تحديد مقر حياة من يرغب في الحصول على دفعات مالية، سيتم النظر إلى علاقاته الأسرية، والاقتصادية والاجتماعية، على النحو التالي:
 - أ. مكان إقامته وإقامة أفراد عائلته.
 - ب. العنوان المسجل في السجلات الخاضعة للقانون أو الإجراءات الأمنية المتبعة بالمنطقة.
 - ج. العضوية في الجمعية التعاونية التابعة للمستوطنة المزمع إخلائها.
 - د. مكان المؤسسات التعليمية التي يتعلم فيها أفراد الأسرة.
- ٣ - ستحمل لجنة شؤون الإخلاء والتعويضات والإقامة البديلة، مسؤولية ملائمة تعريفات الاستحقاق الواردة في هذه القواعد بالتعريفات

٨- المستحق:

(أ) - إن من "يستحق" الحصول على دفعات بسبب فقدان مصدر الرزق وفقا لهذا الفصل هو العامل، كما تم تعريفه في المادة الأولى من قانون التأمين الوطنى (الصيغة الموحدة) لعام ١٩٩٥، والذي تتوافر فيه الشروط التالية:

١ - من عمل فى "اليوم المحدد" لدى صاحب عمل فى "المنطقة"، وظل يعمل فيها حتى يوم تقديم الطلب للحصول على دفعات مالية.

٢ - من كان يعيش فى "اليوم المحدد" فى "المنطقة".

٣ - من يغادر "المنطقة" طواعية فى ظل تلك القواعد.

٤ - من يحصل هو، أو أحد أفراد عائلته من الدرجة الأولى، على دفعات نظير المسكن.

٥ - من انقطعت علاقاته بصاحب عمله فى "اليوم المحدد"؛ أما فى حالة الاستقالة فإن العامل ينتقل إلى العيش فى مسكن يبعد ٤٠ كم على الأقل من مكان عمله السابق.

٦ - من لم يطبق عليه عقد عمل جماعى أو قرار توسيع يقرر ترتيبات أخرى، بما فى ذلك العقد الجماعى المحرر فى يوم ١٩٨٠/٧/٢٥ الموقع بين الحكومة الإسرائيلية وبين الهستدروت العام، أو العقد الجماعى المحرر فى يوم ١٩٩٣ / ٣ / ١٢ الموقع بين الحكومة الإسرائيلية وبين الهستدروت العام ونقابة عاملى الدولة.

(ب) فى هذا البند، فإن "العامل فى المنطقة" هو من يستوفى الشروط التالية:

١ - أن يكون مقر العمل أو أحد فروعه فى "المنطقة".

٢ - أن يكون أساس عمله فى "المنطقة".

٩ - الدفعات المالية:

(أ) سيحصل "المستحق" على دفعات مالية تقدر وفقا لمتوسط الأجر الشهري الذى حصل عليه العامل فى الأشهر التى عمل فيها بالعام الذى يسبق "اليوم المحدد"، بمعدل شهر عن كل عام عمله لدى صاحب عمله فى "اليوم المحدد" أو فى مكان العمل فى "اليوم المحدد" قبل تقديم طلب الحصول على دفعات مالية، وسيحسب جزء من العام كعام كامل فى هذا الصدد (إعانة التكيف).

(ب) سيتم منح الدفعات المالية على أقساط شهرية، لو كان المستحق لا يعمل ولا يقيم فى "المنطقة".

(ج) لن يزيد المبلغ الشهري الذى سيحصل عليه عن ضعف متوسط الأجر فى المرافق الاقتصادية، ولن يقل عن الحد الأدنى للأجر الشهري.

(د) سيتم منح الدفعات المالية وفقا لهذا البند، فى فترة لا تزيد عن ستة أشهر ولا تقل عن شهر واحد.

(هـ) لن يحصل "المستحق" فى الفترة التى سيحصل فيها على إعانة البطالة على إعانة التكيف وفقا لتلك القواعد.

١٠ - (أ) ينبغى على صاحب العمل السابق، لمن يستحق الحصول على إعانة التكيف فى "اليوم المحدد"، أن يسدد نيابة عنه حصة صندوق التقاعد، وحصة الدولة على حساب واحد فى صندوق التقاعد. وفى الفترة التى يحصل فيها على إعانة التكيف، ينبغى على صاحب عمله سداد مبلغ لصندوق التقاعد يعادل ضعف أساسى الراتب بالتقدير فى "اليوم المحدد"، فى حالة استيفاء هذين الشرطين:

١ - عدم حصول "المستحق" بعد "اليوم المحدد" على مبالغ من حسابه فى صندوق التقاعد.

٢ - أن يكون "المستحق" قد وضع فى حسابه فى صندوق التقاعد مبلغ يعادل ضعف أساسى الراتب بالتقدير، الذى كان يتوجب عليه سداده لصندوق التقاعد فى "اليوم المحدد". وستقوم الإدارة بطرح هذا المبلغ من إعانة التكيف فى كل شهر وتحويله إلى حساب "المستحق" فى صندوق التقاعد.

(ب) كان صندوق التقاعد المذكور فى بند صغير

(أ) صندوق قديم كما ورد فى الفصل السابع (١) من قانون الرقابة على أنشطة التأمين لعام ١٩٩١، كما تسرى عليه تعليمات الفصل المذكور، وستتم زيادة الأقساط المذكورة فى هذا البند وفقا لتعليمات المادة ٧٨ - ١١ من القانون المذكور.

(ج) يُعرف هذا البند "أساسى الراتب" بأنه متوسط الراتب الشهري للمُستحق، كما ورد فى لوائح ضريبة الدخل (قواعد إدارة صندوق التقاعد)، لعام ١٩٦٤، فى العام الذى يسبق إقالته أو تقديم استقالته..

◆ افتتاحيات الصحف ◆



الإرهاب الذي لم ينته

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/١

بمثابة الدليل المؤلم على ذلك. فهذه هي طريقة الإرهاب الدنيء: تقوم بإلقائه من الباب، فيدخل لك عن طريق النافذة. فهو كالوحش الأسطوري، الذي يقومون ببتتر رأسه، فيقوم بخلق رأس جديد. إن الرحالة والهدنة في أنشطة الإرهاب على مدى أسابيع طويلة لم تكن ولم تحدث مطلقاً، ففي الواقع لم تتوقف محاولات العمليات الإرهابية ولو للحظة واحدة، وإن كانت قد تقلصت، والفضل يرجع في ذلك إلى الجيش الإسرائيلي، وإلى جهاز الأمن العام (الشاباك) والذين نجحوا - نجاحاً كبيراً - في القبض على المزيد والمزيد من المخرابين والانتحاريين..

إن خطة فك الارتباط لن تمنع على ما يبدو استمرار الإرهاب، ولكن ربما تمثل خطوة نحو الهدوء والاستقرار والسلام مع خلية تتكون من ثلاثة ونصف مليون فلسطيني. يا ليت ذلك يحدث..؟

صرح أحد القادة المسؤولين بالجيش الإسرائيلي قبل فترة بالتصريح التالي: "قتلنا أول أمس خلية مكونة من خمسة مخربين برفح، وبالأمر قتلنا خلية من ثلاثة مخربين في نابلس، واليوم قتلنا خلية من أربعة مخربين بجنين - والآن، تبقى لنا فقط خلية واحدة مكونة من ثلاثة ونصف مليون فلسطيني". إن النجاحات الباهرة والمدهشة خلال الأشهر الأخيرة لجهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش الإسرائيلي في تصفية خلايا الموت في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة من الممكن أن توفر - وقد وفرت بالفعل - هدنة قصيرة لمواطني دولة إسرائيل. فقد أتت الراحة للحظة، ولكن، للأسف الشديد، فلن يفيد ألف مقال لأساتذة كبار أو مائة تصريح لجنرالات الجيش لمنع استمرار الأنشطة الإرهابية. ولعل العملية المزدوجة التراجيدية التي وقعت بالأمس في بئر السبع تون



إسرائيل تجند جواسيس داخل الولايات المتحدة

معاريف ٢٠٠٤/٩/٣

تجسس في عام ١٩٩١. وقال عن ذلك: "القي أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيليين القبض على في واشنطن أثناء حرب الخليج الثانية. فقلت له ارحل عن هنا. وأبلغت جهاز مكافحة التجسس بهذا الأمر".

♦ عامان من التحقيقات:

كشفت اليوم صحيفة "واشنطن بوست" النقاب عن تطورات جديدة في التحقيقات في قضية "التجسس الإسرائيلي" بواشنطن. ووفقاً لما نشرته الصحيفة فإن مكتب التحقيقات الفيدرالية الـ "إف. بي. أي" يجري تحقيقات حول الاشتباه في قيام عناصر داخل البنتاجون بتسريب معلومات إلى رئيس منظمة المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجلبي.

وتقتبس الصحيفة ما جاء على لسان مسؤول أمريكي سابق صرح بأنه تم إبلاغ عناصر رسمية في الإدارة الأمريكية، من بينهم مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس، بتورط أحمد الجلبي في التحقيقات. ومنذ حوالي ثلاثة أشهر نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الجلبي أبلغ رجل استخبارات إيراني عن قيام الاستخبارات الأمريكية بفك الشفرة التي يستخدمها جهاز الاستخبارات الإيراني. في حين نفى الجلبي هذه الأقوال. وبالأمر نشر أن التحقيق تناول أيضاً تسليم معلومات إلكترونية سرية إلى إسرائيل، حيث أفاد التقرير أن مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI لم يركز في التحقيقات التي قام بها منذ عامين، على تسليم مذكرة رئاسية بشأن السياسة الأمريكية تجاه إيران إلى إسرائيل فحسب، بل بالاشتباه في تسليمها معلومات إلكترونية على درجة عالية من السرية، خاصة بوكالة الأمن القومي (الجهة المختصة بفك الشفرات).

"رغم الإنكار الشديد من جانب إسرائيل، إلا أنها تقوم بنشاطات كبيرة من أجل جمع معلومات استخباراتية في الولايات المتحدة وتحاول طيلة الوقت تجنيد مسؤولين أمريكيين كبار للعمل كجواسيس لصالحها حتى يسلموها وثائق سرية" هذا ما قاله مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية في حديث لصحيفة "لوس أنجلوس تايمز" على ضوء قضية جاسوس البنتاجون.

يقول كبار المسؤولين أن هذا هو السبب الذي دفع مكتب التحقيقات الفيدرالية وجهات أخرى تعمل في مجال مكافحة التجسس في الولايات المتحدة إلى أن يراقبوا أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين وضابط مخابرات في واشنطن ونيويورك ومناطق أخرى.

وبالأمر قال قيادي كبير في جهاز الاستخبارات الأمريكي: "إن هناك منظومة كبيرة من النشاطات الإسرائيلية العدائية الموجهة ضد الولايات المتحدة. وكل من يعمل في شبكة مكافحة التجسس سيقول لك إن إسرائيل تعد إحدى الدول التي تمارس نشاطات عدائية ضد الولايات المتحدة". وأضاف: "إن إسرائيل تلجأ إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك الأشخاص في هذه النشاطات".

وقال مسؤول كبير في الإدارة الأمريكية: "إنني لم أسمع بوجود حكومة أجنبية واحدة لا تعمل على جمع المعلومات الاستخباراتية في واشنطن". في حين أكد آخر أن الجهود الإسرائيلية تتمحور في المقام الأول حول تجنيد الوسطاء.

وحكى مسؤول سابق في جهاز الاستخبارات الأمريكية - كان مشاركاً في الصراع الدائر في الشرق الأوسط - أن إسرائيل حاولت تجنيده للقيام بأعمال



درس لبناني

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٥

القوات الأجنبية المتبقية"، التي يفسرها اللبنانيون على أنها دعوة لانسحاب إسرائيلي من مزارع "شعبا". وقد أعلنت كل من سوريا ولبنان أنهما لن تحترما القرار، بل وصادق البرلمان اللبناني أول أمس على تغيير الدستور لتمديد فترة منصب الرئيس، بناءً على طلب دمشق. ولإسرائيل مصلحة في استعادة لبنان لاستقلاله وسيادته، والذي كان ضعفها ولا يزال، مصدر تهديد أمني في الشمال. لذا، عليها أن تحيي قرار مجلس الأمن وأن تدعم تنفيذه، سيما إخلاء القوات السورية والإيرانية ونزع سلاح حزب الله. ومما لا ريب فيه أن القرار ١٥٥٩، والضغط الدولي المتزايد على دمشق، لم يكن لهما أن يتحققا لولا قرار رئيس الحكومة السابق، "إيهود باراك"، بالانسحاب من لبنان في مايو ٢٠٠٠. فانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي، حتى وإن كان متأخراً وخلف الكثير من الضحايا، قد منح الجماعة الدولية المشروعية للتدخل ضد سوريا، وإيران وحزب الله، الذين لا يستطيعون بعد الآن تبرير وجودهم المسلح في لبنان بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وعلى ذلك فقد حان الآن دور سوريا لتؤدي دورها في تحقيق الاستقلال اللبناني. وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن الدرس الآتي من القضية اللبنانية هو أن إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب، تتمتع بدعم دولي، من شأنها أن تحرك المنطقة نحو إجراءات إيجابية. فقد برهن الخروج من لبنان، والهدوء النسبي الذي يسود منطقة الجليل منذ ذلك الوقت، على أن الحدود الدولية المعترف بها هي وسيلة ردع أكثر فعالية من الاحتلال العسكري للحزام الأمني. وفي هذا نموذج مهم، عشية تنفيذ خطة رئيس الحكومة، "آريئيل شارون"، لفك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة.

يعبر قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر يوم الخميس، والذي يدعو إلى خروج جميع القوات الأجنبية من لبنان، ونزع سلاح الميليشيات هناك، وإجراء انتخابات رئاسية حرة، عن تدخل لائق من الجماعة الدولية لتحقيق هدوء وأمن بالشرق الأوسط. لقد أضحى الاحتلال السوري للبنان، الذي بدأ في عام ١٩٧٦، حقيقة وجودية مؤسفة في المنطقة، وأضحت حكومة بيروت تابعة للنظام في دمشق وتنفيذ أوامره، بينما سيطر حزب الله على جنوب لبنان ونشر هناك الآلاف من صواريخ والكاتيوشا في مواجهة إسرائيل، فيما تأبى الحكومة اللبنانية تحقيق سيادتها هناك، ويمنح الحرس الثوري الإيراني المنتشر في لبنان مساعدة أيديولوجية وعسكرية لحزب الله.

وقد امتنعت الجماعة الدولية لسنوات عن الاهتمام بالاحتلال السوري للبنان. وكانت المبادرة الحالية من جانب فرنسا والولايات المتحدة، والتي أدت إلى إصدار قرار مجلس الأمن، رداً على المبادرة السورية بتغيير الدستور اللبناني، بحيث يتمكن الرئيس الحالي، "إميل لحود"، من البقاء في منصبه ثلاث سنوات جديدة. وقد شغل الرؤساء في بيروت، حتى اليوم، فترة واحدة من ست سنوات، وبذا أعطوا نموذجاً لتداول السلطة في الدول العربية، والتي اعتاد حكامها أن يشغلوا مناصبهم حتى موتهم أو حتى عزلهم بالقوة. وقد أظهرت واشنطن وباريس أن بإمكانهما التعاون في الشرق الأوسط، رغم الخلاف حول مسألة العراق. وقد أفضى الاتفاق النادر إلى الحصول على أغلبية في مجلس الأمن، وإن كان الأمر في المقابل هد تطلب تلطيف مشروع القرار، فقد جذفت الإشارة الصريحة إلى اسم سوريا، وتم الحديث بدلاً من ذلك عن خروج "جميع

٤٥ ألف مهاجر عربي إلى إسرائيل منذ اندلاع الانتفاضة

معاريف ٢٠٠٤/٩/٧

♦ حماية من الأسر التي تحمل جنسية إسرائيلية:

يتضح من هذا البحث أن بعض المهاجرين يتلقون تعليمًا مجانيًا وخدمات رفاه اجتماعي بمساعدة جهات مختلفة في المجالس والسلطات التي يعيشون في إطار سلطاتها. وفي كثير من الأحيان تقوم الأسر العربية - الإسرائيلية بتوفير "الحماية" لأسر المهاجرين.

وقد أتضح من الحوارات التي أجرتها معدة البحث مع أفراد عائلات المهاجرين، أن أغلب حالات الهجرة تمت بسبب الوضع المتدهور في المناطق. وذكر غالبية المهاجرين أن الانتقال إلى إسرائيل كان مهمة سهلة بالنسبة لهم.

ورغم ذلك، يوضح هذا البحث أن غالبية التلاميذ المهاجرين مستواهم التعليمي متدن مقارنة بالقطاع العربي، كما أنهم يعانون من مشاكل الاستيعاب وإدراك المادة الدراسية. وتشير معدة البحث إلى أن المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية يتمتعون بصفة عامة، بمستوى معيشي معقول، وبمستوى تعليمي أقل بقليل من متوسط المستوى العام.

وجاء من ديوان رئيس الوزراء أريئيل شارون: "لم يتم تعيين أحد خلفاً لـ "أوري بوروفسكي" مستشار رئيس الوزراء لشؤون العرب الذي قدم استقالته". وجاء من حرس الحدود: "أننا نفترض أن هناك هجرة لإسرائيل. فهذا يحدث وهي ظاهرة مألوفة، لكننا لم نحدد حجم هذه الظاهرة".

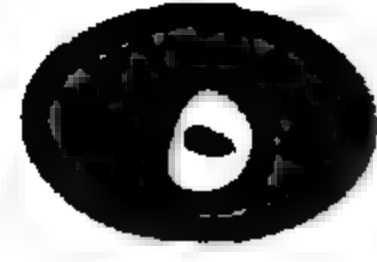
وقالت "ميخال يوسفوب" المسئولة عن الزيارات والانتقالات في إدارة السكان: "إننا نعرف بأمر هذه الظاهرة، لكن ليست لدينا بيانات واضحة عنها". وجاء من شرطة الهجرة: "إن أساس عملنا يقوم على التركيز على العمال الأجانب، وأحياناً ما نهتم بأمر المهاجرين العرب".

إحدى القضايا التي تشغل بال واضعي السياسة الإسرائيلية، عند حسم المسائل التالية: حق العودة أو ضم أراضى أو مسار الجدار الفاصل، هي "الأغلبية اليهودية". وفي الآونة الأخيرة احتدم الجدل حول تعديل قانون الجنسية، الذي يحول دون أن يصبح سكان المناطق، المتزوجين من مواطنين إسرائيليين، مواطنين إسرائيليين. ولكن يتضح أنه بالتوازي مع هذا الجدل الحاد، انتقل، في الأعوام الماضية، عشرات الآلاف من الفلسطينيين للإقامة في إسرائيل، كما حصلوا منها على خدمات رسمية.

ويستدل من بحث أعدته طالبة من عرب إسرائيل في إطار دراستها بفرع جامعة "دربي" في إسرائيل، أن ٤٥ ألف عربي من المناطق هاجروا إلى إسرائيل من أراضى الخط الأخضر في الأعوام الأربعة الماضية.

وفي الأعوام الماضية تزايدت بشدة عملية "تدفق" المهاجرين العرب إلى إسرائيل بشكل غير مشروع. وتعتبر هذه الهجرة هجرة شرعية عندما تقوم على أساس لم شمل الأسر أو على المتعاونين مع السلطات الإسرائيلية، لكن ما يحدث هنا هو أن أسر كاملة تنتقل للإقامة في القدس أو في القرى والمدن العربية في منطقتي "هاشارون" والشمال.

وقد ركزت معدة البحث على المشاكل التعليمية التي يواجهها مهاجرو المناطق. ويتضح من البيانات التي قامت بجمعها، أن هناك منظومة تعليمية منهجية في بعض البلدات التي يعيش بها مواطنين من عرب إسرائيل في أنحاء إسرائيل، بالإضافة إلى استيعاب بعض الصبية في المدارس الخاصة، بما في ذلك مدارس الحركات الإسلامية المختلفة التي لا تخضع لإشراف إسرائيل لأنها لا تحصل على ميزانيتها منها.



التوسع في "السحب على المكشوف"

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٨

الإسرائيلي على النقيض من الصورة المعروفة عنه، يوفر ويرتبط بموارده وبدخله، فهو لا يتهور. صحيح أن هناك بعض الحالات التي نسمع عنها عن إدمان النظام الائتماني، إلا أن في مجمل الأمور نجد أن وسط الاقتصاد المنزلي في إسرائيل لديه القليل من الالتزامات الاستهلاكية نسبياً.

وباختصار فإن السحب العادي المألوف على المكشوف هو خدمة مفيدة وفعالة. وباستثناء الإطار الائتماني المصدق عليه فإن المواطن الإسرائيلي يستطيع أن يسحب أموالاً أخرى من البنك الذي يتعامل معه، ولكنه سيدفع عن ذلك فائدة استثنائية، وأحياناً فائدة قاتلة، وتفسر البنوك هذه الفائدة المرتفعة بالمخاطرة التي يأخذونها على عاتقهم، ولكن البنوك أيضاً تستغل استغلالاً سيئاً ضائقة المستدينين.

ومن هنا دخل المشرف على البنوك في الصورة حيث يطالب في التعليمات الجديدة بتحديد قواعد واضحة، شفافة وصارمة أيضاً لنظام السحب على المكشوف الاستثنائي. فحجمها والفوائد التي ستدفع عنها سيتم الاتفاق عليها مسبقاً بين البنك وبين العميل. وفي الحالات المستعصية يستطيع البنك أن يعطى ائتماناً غير متفق عليه أيضاً بشكل أحادي، ولكن عليه أن يحرص على سداد الدين بالسرعة اللازمة.

وبعبارة أخرى، أن تعليمات المشرف على البنوك لم تؤد فقط لتقليص ظاهرة السحب على المكشوف بل منحتها أدوات وحوافز للتوسع فيها. فسوف ترتضى البنوك زيادة قيمة السحب على المكشوف - على سبيل المثال من ٧٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ شيقل.

ومن المفترض منطقياً أن البنوك سوف تطالب العملاء أيضاً، سواء كانوا موظفين أو أصحاب أعمال والذين يديرون لديهم حسابات جارية، بالتوقيع على اتفاقية مفصلة لإعطاء ائتمان إضافي، أعلى ثمناً، وقت الحاجة الضرورية، فلن تعود الكمبيالات مرة أخرى ولن يتم إغلاق حسابات الائتمان إلا في حالات الضرورة.

نشر المشرف على البنوك، هذا الأسبوع مسودة تعليمات تنظم العمل ببطاقة الائتمان الجارية والتي تمنحها البنوك للعائلات، وهذه التعليمات إذا ما دخلت حيز التنفيذ، لا تلغى نظام السحب على المكشوف البنكي بل وحتى لا تلغى السحب الخارج عن القواعد - بل إنها تحدد فقط قواعد لتصرفات معتدلة وصارمة للبنوك أمام العملاء الذين يديرون لديهم حسابات جارية. ولم يأت يوأف ليهمان المشرف على البنوك لكي يقضى على ظاهرة السحب على المكشوف، بل جاء ليقننها وبذلك أيضاً يمكنه أن يتوسع فيها. ومن يرغب في أن يشذ عن بطاقة الائتمان الرخيصة نسبياً والتي يمنحها البنك له يستطيع أن يستمر في ذلك، بموجب اتفاق مسبق، حيث أنه ليس من اهتمامات المشرف على البنوك التدخل في أفضليات الجمهور بل فقط للحرص على ألا تفاجئ البنوك الجمهور ولا تضعه في أي مأزق. وفي الوضع الحالي تضع البنوك التجارية في حوزة العملاء أطر مختلفة من الائتمان ثابتة ومريحة والتي تسمى السحب على المكشوف (الأوفر دراфт بالإنجليزية) وحجم هذه الأطر يرتبط بأنشطة العميل أمام البنك. فالعميل يدفع للبنك عمولة نظير تخصيص الأطر الخاصة بالسحب على المكشوف مع فائدة معقولة على الأموال التي يقوم العميل بسحبها بالفعل. إنه ترتيب رائع، يتيح للأسرة الإسرائيلية استخدام عوائد الأموال البنكية من أجل حاجياتها، وكأنه إطار صفقة. إن السحب على المكشوف عبارة عن قروض مقبولة ومتعارف عليها وليس بها أي عيب، لا أخلاقي ولا اقتصادي، وهناك ترتيبات أخرى شبيهة في كل الأنظمة الحالية بالعالم تحت مسميات مختلفة.

إن ميزة طريقة السحب على المكشوف الإسرائيلية هي في كونها مرنة، ومتوافرة وواضحة بشفافية للعميل، والزعيم بأن السحب على المكشوف يشجع الظاهرة المسماة "بالبذخ والإسراف" أو أنه يدفع المواطن على قدر المستطاع لشراء أكثر مما يستطيع أن يسمح لنفسه بشرائه - ليس زعماً صحيحاً، فالمواطن

الكنيست سيحسم الأمر

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٩

إخلاء أقل من ألفى أسيرة تُصير على التشبث بأرض ليست لنا، لا ستحق الاستفتاء الأول في تاريخ الدولة. ويدل كون دوائر حزب "المفدال"، من أوائل المعارضين لخطة فك الارتباط، هي مصدر مبادرة الاستفتاء، على أن نيتهم ليست مساعدة رئيس الحكومة، "أريئيل شارون"، على التخلص من الضائقة السياسية التي وجد نفسه فيها في أعقاب خطة فك الارتباط، وإنما إحباطها. ويمكن الاستدلال من تصريحات أولية على وجود نية لتحديد أصوات المواطنين العرب عن طريق المطالبة بتوافر أغلبية ساحقة من ثلثي الأصوات، وهي فكرة تتبعث منها رائحة كريهة من العنصرية. ويجب أن نتوقع، أن يحاول أصحاب المبادرة إفشال الخطة أيضاً من خلال صياغة السؤال الذي سيودون توجيهه إلى جمهور الناخبين، الذي يؤيد في معظمه، طبقاً لاستطلاعات الرأي العام، الخروج من قطاع غزة بل وحتى بتسوية إقليمية سخية في الضفة الغربية.

إن من شأن الإجراءات البرلمانية للمصادقة على إجراء استفتاء والخطوات التنظيمية لتنفيذه أن تعرقل خطة فك الارتباط لشهور عدة. وينبغي على رئيس الحكومة، المؤمن بنهجه وبحيوية خطته، أن يعرضها بلا إبطاء على الكنيست من أجل المصادقة عليها. فإذا أدار البرلمان ظهره له، فإن عليه أن يحله، وأن يضع خطة فك الارتباط على رأس المعركة الانتخابية الجديدة.

عادت فكرة إجراء استفتاء شعبي حول خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة إلى الحوار الجماهيري والسياسي في إسرائيل هذا الأسبوع. لقد اتخذت الحكومات الإسرائيلية في السنوات الـ ٥٦ لوجود دولة إسرائيل قرارات حاسمة كانت مثار خلاف. ويكفي أن نذكر بقرار حكومة "بن جوريون" الانسحاب من شبه جزيرة سيناء، وقرار حكومة "بيجين" بتفكيك مستوطنات قطاع "ياميت"، وقرار حكومة "رابين" بالانسحاب من مدن الضفة. وقد اتخذت جميع هذه القرارات المؤثرة، وأخرى كثيرة في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بأغلبية الأصوات داخل الحكومة والكنيست، كما ينبغي أن يكون في نظام برلماني نيابي. ولم يلجأ مندوبو الشعب قط إلى الناخب طالبين منه أن يقرر نيابة عنهم. صحيح أن "يهود باراك" تعهد كرئيس حكومة أن يجري استفتاءً حول اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين وكذا مع سوريا ولبنان. لكن هذه الاتفاقيات كان من المفترض أن تبلور الحدود الدائمة لإسرائيل في القطاع الشرقي وعلى الجبهة الشمالية، وكانت مرتبطة بإخلاء عشرات المستوطنات وعشرات الآلاف من المواطنين. أما القضية المطروحة على جدول الأعمال الحالي فتتعلق بقطاعات منعزلة من الأرض، أعرب كثيرون من سكانها عن رغبتهم في نقل سكناتهم إلى أماكن أكثر أمناً. وقضية



الحاخامات يعبرون عن رأى الأغلبية المطلقة

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/١٠

قبل التجنيد فى جميع أنحاء البلاد بجوار طاولات توقيع وأن يجعل المارة يوقعون على عريضة تدعو إلى:
أولاً - عدم تعريض حياة جنودنا للخطر من أجل إنقاذ مدنيين فلسطينيين.

ثانياً - استبدال المستشار القانونى للحكومة على الفور، والذي بسبب رأيه القانوني، قد يُقتل جنود باسم "قدسية" حياة مدنيين فلسطينيين يمنحون ملاذاً لقتلة سفلة.

إن العالم الغربى مهياً الآن نفسياً لتغيير ميثاق دولية من أجل أن يتقى شر الإرهاب. ويجب أن نضمن أن تسمح الميثاق الدولية بتصفية الإرهاب حتى إذا كان له موطىء قدم وسط سكان مدنيين. إن الإرهابيين من مدرسة "حزب الله" قد بنوا كل أنساقهم التنظيمية وسط سكان مدنيين، من أجل تصعيب أمر تحديد أماكنهم على جيش الدفاع الإسرائيلى ومن أجل إثارة رأى عام ضد كل عملية عسكرية. ويستطيع جيش الدفاع الإسرائيلى، فى أكثر الحالات سخاءً، أن يعرض على السكان الذين يوفرهم الحماية للإرهاب أن يغادروا المنطقة قبل قصفها، وبذا تترك مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على المدنيين أنفسهم.

"لا يتبغى الحذر من المساس بل ومن قتل فلسطينيين غير مرتبطين بالإرهاب عندما يكون الأمر ضرورياً للدفاع عن الشعب الإسرائيلى". هذا الجزم من جانب مديرا "يشيفوت ههسدير" (مجموعات من المجندين المتدربين الذين يدرسون العلوم الدينية فى نطاق خدمتهم العسكرية) وحاخامين آخرين، لا يعبر فقط عن موقف الشريعة اليهودية وإنما عن رأى الأغلبية المطلقة من المواطنين الإسرائيليين. فعندما يستخدم الإرهاب البشر، من جميع الأعمار كمأوى ويقيم حصونه بين السكان المدنيين وبيوت المواطنين، فإنه لا يكون هناك مناص من مهاجمته بغية اتقائه، حتى إن كان واضحاً أن مدنيين أبرياء سوف يدفعون أرواحهم.

وتريد مجموعة من السلاميين ذوى النزعة اليسارية المتطرفة، الذين يفضلون حياة الفلسطينيين على حياة المواطنين الإسرائيليين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلى، أن يفرضوا أسلوباً قتالياً مع الفلسطينيين الإرهابيين لا نظير له فى أية ديموقراطية بالعالم، ولا بالتأكيد داخل الجماعة الفلسطينية التى تبغى مصالحها بشدة. إن لزاماً على من انتخبه الجمهور أن يضع تلاميذ



ضبط النفس مآله الخسران

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٢

أنفسهم، بأن الأمر العسكري بالمشاركة في نشاط جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق غير قانوني بشكل لا يتطرق إليه الشك. وشارون ذاته حث المستوطنين، قبل ٣٠ عاماً، على مقاومة جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين سيأتون لإخلائهم. أما الجديد فهو أن إجراءً سياسياً مصيرياً مطروح هذه المرة على جدول الأعمال، يبدو معارضوه مصممين بالفعل على الذهاب بعيداً، إلى درجة سفك دماء إسرائيليين، من أجل إحباطه. وهذا من شأنه أن يكون استمراراً طبيعياً لعمليات قام بها قتلة في العقد السابق، فقد هبّ "باروخ جولدشتاين" لسفك دماء عشرات الفلسطينيين في مغارة "المكفيلاه" (الحرم الإبراهيمي بالخليل) أملاً في الإضرار بمسيرة أوسلو. وعندما تواصلت المسيرة، هبّ "يجئال عامير" لقتل رئيس حكومة. وهذه المرة أيضاً يجب أن نصدق الموقعين على العرائض والذين يهددون، بأن نواياهم جادة. لقد استنكر وزير العدل "يوسف لايب" التهديدات، وكذا فعل أعضاء كنيست من أحزاب مختلفة، لكن الاستنكارات غير كافية، فالتهديد بتنفيذ جريمة هو في حد ذاته جريمة، أو جنحة على الأقل. ولم تكن سلطات فرض القانون لتتردد في العمل بصرامة ضد فلسطينيين، أو عرب إسرائيليين، أو متظاهرين يساريين، لو أنهم ردّدوا تهديدات كهذه.

إن ضبط النفس إزاء هذا التصعيد الكلامي، والإجرامي، سوف يسفر عن عاصفة عنيفة في القريب، أو سيخدم الذين يهددون بتخويف الحكومة وهيئاتها التنفيذية. ويجب أن يصرر رئيس الحكومة على تنفيذ خطته في الوقت المناسب حتى يمكنه التصدي للذين يريدون إحباطها.

مرت سبعة أشهر منذ نشر رئيس الحكومة، "أريئيل شارون"، خطته لإخلاء المستوطنات وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي من غزة وشمال الضفة. خلال هذه الفترة لم يتم عمل شيء على الأرض من أجل تنفيذ الخطة، ولم يف "شارون"، حتى، بوعده للرئيس "جورج بوش" بإخلاء النقاط الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية. واكتفى بالعمل على الساحتين السياسية - الحصول على وعد من بوش بـ "بدائل" - والدبلوماسية، وإن كان قد فشل في الأخيرة: فقد منى بهزيمة في استفتاء منتسبى لليكود وفي مؤتمر الحزب، وفقد دعم حزب "الاتحاد القومي" ونصف حزب "المفدال"، ولم ينجح في تعزيز حكومته بحزب العمل.

ورغم هذه الفجوة بين إرادة "شارون" المعلنة والواقع الملموس، فإن معارضي الإخلاء يصعدون من جهودهم لإحباطه. وبينما يستمد "شارون" الشجاعة من شواهد التأييد الجماهيري، فإنه يتأهب في الأسابيع القادمة لتسريع الإجراءات التشريعية الضرورية لتنفيذ الإخلاء وتعويض من سيتم إخلاؤهم. ويرد معارضو الإخلاء بمواقمة تصريحاتهم، إلى درجة التهديد باستخدام السلاح. ويتم تسجيل رقم قياسى تلو الآخر في هذه المواقمة. ومن ذلك: تهديد المستوطنين، خلال لقاء مع وزير الدفاع "شاؤول موفاز"، بإطلاق النار على الجنود إذا تم المساس بقبور في المناطق، وإعلان مسؤولين كبار في مجلس مستوطنات الضفة وغزة بأن الإخلاء سيكون "جريمة ضد الإنسانية". ومثل هذه الجريمة من الضروري منعها بجميع الوسائل.

والواقع أن هذا التبجح ليس بالجديد، فقد درج رافضو الخدمة العسكرية على الجزم، من تلقاء

أنظروا من يؤمن بالـ "بولسا دي نورا" (♦)

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/١٩

اللغة فاعلة. لأنه إذا كان الأمر يتعلق بشيء ما غير ذي معنى، فإنه لا يوجد إذن أساس للمحاكمة. ومن أجل إجراء محاكمة بسبب هذه الـ "بولسا دي نورا"، ينبغي الانطلاق من فرضية أن هذه اللغة فعلاً تهدد حياة رئيس الحكومة.

وعليه، يتضح لمزيد من المفاجأة، أن ساسة، خاصة من اليسار، يؤمنون بقوة تلك اللغة، وفي النيابة العامة أيضاً يتطرقون إليها بجدية متزايدة، وكذلك حتى كبار الصحفيين في إسرائيل.

الأمر الذي يتركنا مع ظاهرة غريبة، ألا وهي أن الاعتقاد بقوة اللغات أصبح يسود تحديداً لدى من يفترض فيهم أن يكونوا أناساً منطقيين أكثر مما لدى أية جماعة أخرى.

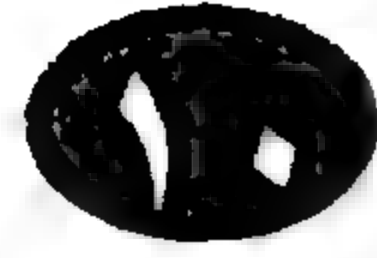
(♦) البولسا دي نورا هي لعنة تمنى الموت لشخص ما. والمعنى الحرفي للكلمة هو الضرب بسياط من نار.

إذا بحثنا عن من يؤمن بذلك الطقس الغامض المسمى "بولسا دي نورا" سنجد صعوبة في العثور على كثير ممن يؤمنون به. وهو لا يعدو في نظر الكثير من الحاخامات كونه أمراً مثيراً للنفور وعديم الفاعلية.

ويتعلق الأمر، في النهاية، بنوع من اللغة، تقصف عمر من توجه إليه، واللغات، بطبيعتها، ليست شيئاً رائجاً.

والآن تقول النيابة العامة إنها تفحص موضوع الـ "بولسا دي نورا"، الذي رددته أحدهم أو لم يردده ضد "آريئيل شارون". كما يدرس المستشار القانوني للحكومة الأمر، وتبدى أيضاً كتائب من الساسة من اليمين واليسار إصراراً على التحقيق فيه وتقديم من تفوهوا بذلك إلى المحاكمة.

لكن يوجد فقط أمر واحد صغير، ألا وهو أنه من أجل بدء تحقيق وتقديم من يهدد بالـ "بولسا دي نورا" إلى المحاكمة، فإنه يجب الانطلاق من فرضية أن هذه الـ "بولسا دي نورا" تتطوى على شيء حقيقي، وأن هذه



متنزه لكل الناس

هآرتس ٢٠٠٤/٧/٢٠

وصيانة المنشآت، وهكذا لا يحصل الجمهور على مقابل أمام المال الذي دفعه عند الدخول. وثمة مواقع عديدة تغلق أبوابها في ساعات مبكرة بعد الظهر، في وضع النهار. يشذ عن ذلك الصندوق القومي الإسرائيلي، الذي يفتح غاباته في كل وقت بدون مقابل.

وهناك مواقع عديدة تجذب إليها سياحاً عديدين، ينبغي تحصيل رسوم دخول منهم. ويوجد في السنوات الأخيرة اتجاه واضح لتوسيع عملية التسييج والدفع، وبدلاً من استخدام موزون لهذه الوسيلة يوجد مساس كبير بقدرة الجمهور على التنزه بصورة حرة حتى في أماكن غير جاذبة للسياح.

وتستخدم هيئة الطبيعة والحدائق القومية تحصيل المال من أجل سد العجز الذي أثقل كاهل الهيئة في السنوات الماضية. وفي حالات أخرى فإن مبرر جباية المال هو تمويل عمليات الصيانة والحفاظ على المنطقة. ولكن كل هذه الأمور في النهاية لا تبرر إغلاق المواقع الطبيعية والسواحل والمتنزهات العامة بهذا الشكل الواسع.

وعلى هيئة الطبيعة والحدائق أن تقلص استخدام التسييج وجباية المال، بقدر المستطاع، وعلى الحكومة في المقابل أن توفر لها ميزانيات كي تعمل بدون عجز. والسلطات المحلية مطالبة بوقف الإجراء المرفوض القاضي بتخصيص سواحل عامة لمناسبات تجارية، فهي من شأنها أن تجبى رسوماً مقابل خدمات على السواحل، مثل صف السيارات، ولكن ليس مقابل الدخول ذاته إلى الساحل.

نفس هذا المبدأ ينبغي أن يسرى أيضاً على الدخول للمتنزهات العامة، فالحق في التنزه والاستمتاع في مناطق مفتوحة من الدولة ليس من المفترض أن يكون مقروناً بالدفع.

الموارد والمناظر الطبيعية في إسرائيل، على خلاف ما هو عليه الحال في دول عديدة بالعالم، ليست ملكية خاصة. إنها ملك الجمهور ومن المفترض أن تكون مفتوحة وميسورة بالنسبة له. ولكن في الإجازة الصيفية، وبخاصة في الآونة الأخيرة خلال فترة الأعياد، التي يسارع فيها الكثيرون إلى الخروج للنزهة، يكتشف الإسرائيليون، أن العديد من المحميات الطبيعية والحدائق القومية التي كانت مفتوحة في الماضي قد سُيِّجت بجدار وتم تحصيل أموال في مقابل دخولها.

في محميات وحدائق كثيرة بالجولان، وبجبال إيلات، وصحراء يهودا، وفي منطقة الساحل في محمية "ناحال تينيم" (وادي بنات آوى) من الممكن الدخول اليوم فقط في مقابل الدفع. وفي سواحل مثل "نيتسانيم" شمال عسقلان (منطقة يديرها المجلس الإقليمي لساحل عسقلان) تم أخذ منطقة كبيرة بغية إقامة حفلات، ومن الممكن الدخول فقط إلى الساحل في مقابل الدفع.

في حالة "نيتسانيم" ثمة شك بالنسبة لقانونية الدفع، وهكذا الحال أيضاً في بعض سواحل بحيرة طبرية. أيضاً مسألة جباية أموال لقاء الدخول إلى متنزه عام بإحدى المدن لمن هم ليسوا من سكان المدينة تخضع اليوم لفحص قضائي، والحالة محل الفحص الآن هي متنزه "رعناناه".

ولكن أيضاً إذا كان الدفع قانونياً، فإن في الأمر عيباً لأنه يقيد قدرة المواطن على الاستمتاع بالموارد التي من المفترض أن تكون ملكاً للجميع. والأمر يكون أكثر صحة بالنسبة لأسر من طبقات أكثر فقراً، هذا هو ملجأها شبه الوحيد للاستمتاع بالطبيعة.

في أماكن عديدة لا تتجح الهيئات المسؤولة عن المنطقة في الحفاظ على مستوى معقول من النظافة



لنقلص الاحتكاك

مارتس ٢٠٠٤/٧/٢٣

للغاية، حتى أن الاستخلاص القائل: "يجب إنهاء الاحتلال بتسوية تعطي إسرائيل بديلاً لاثقاً مقابل تنازلاتها" أصبح دارجاً أيضاً.

وحتى بدون إلحاحات بوش، وإلى أن يتضح الأفق الغامض، فإنه يجب على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها من أجل تقليص الأضرار الواقعة على السكان الفلسطينيين المدنيين. فالتعامل معهم بقسوة يولد سخطاً وإحباطاً. من هذا القبيل، على سبيل المثال، حالة "زهرة مرشد" البالغة من العمر ٧٢ عاماً من قرية "جمال"، والتي تملك بستاناً يتاخم بيت وزير الدفاع في ضواحي مستوطنة "كوخاف يائير". فهذا القرب من البيت يخلق العاكفين على تأمين حراسة "شاؤول موفاز". واليوم سيتعين على قضاة محكمة العدل العليا أن يبتوا بشأن مصير البستان، بأشجاره الخصبة وعددها ١٥٠ شجرة، والتي تطالب الهيئة الأمنية بقطعها.

هل يشكل بستان الأرملة الفلسطينية مثل هذا التهديد على منزل "موفاز"، حتى أنه لا توجد لدى رجال الأمن وسيلة أخرى لاتقائه؟ وهل حقاً سيكون مصير كل بستان أو أرض شائكة بامتداد الجدار الفاصل، هو أن تجتث إن كانت قريبة من مكان سكني إسرائيلي؟

في خضم العنف المتبادل، المتوقع أن يستمر فترة زمنية كبيرة أخرى، يجب أن نوصي الهيئة الأمنية، بأن تسعى جاهدة بوتيرة أسرع كي تمنع الإجراءات العنيفة في نشاطها ضد مخاطر الإرهاب.

إن الجدار الذي يتم بناؤه يكشف نقاط احتكاك عديدة بين إسرائيليين وفلسطينيين. والحصافة، والمصلحة الأمنية بعيدة المدى، تقتضيان تقليص قوة هذا الاحتكاك الخطر بقدر المستطاع.

في العملية التفجيرية التي وقعت بمفترق التلة الفرنسية بالقدس أمس، ونفذتها مخربة فلسطينية، قتل جنديان تابعان لحرس الحدود وأصيب خمسة عشر جندياً ومدنياً. وقد تطرق الرئيس الأمريكي، "جورج بوش"، في خطابه أول أمس في افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، إلى حالة الإرهاب المستمر، حيث هاجم عجز الزعامة الفلسطينية، التي تقيم علاقات مع الإرهاب وتخون تطلعات شعبها. وقال "بوش"، إنه لا يمكن تحقيق مسيرة السلام مع "وجود" مثل هؤلاء الزعماء.

وهذا في الواقع وصف مألوف لسلوك القيادة الفلسطينية، وهو يتكرر بشكل دائم على السنة متحدثين إسرائيليين، لكنه لا يكفي لاستيفاء توصيف العوائق على طريق التسوية.

وقد استهل بوش نفسه الفصل الشرق أوسطى من خطابه بطلب. مفاده أن تطبق إسرائيل تجميد المستوطنات وتفكيك البؤر الاستيطانية غير القانونية. كما قال أيضاً، إن على إسرائيل أن توقف الإذلال اليومي للفلسطينيين وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يحدد أمراً واقعاً قبل المفاوضات النهائية.

ولا يستطيع أي بيان، كالذي ألقاه الرئيس الأمريكي، أن يلم بمجمل جوانب النزاع. فنجد مثلاً أنه لم يأت في خطابه على ذكر خطة "أريئيل شارون" لفك الارتباط. ففي المرحلة الحاسمة التي تسبق انتخابات الرئاسة لم يقصد "بوش" أكثر من إلقاء بيان إجمالي، متوازن للوهلة الأولى، يقسم المسؤولية بين الطرفين من خلال صياغات دارجة. لكن الواقع على الأرض أكثر تعقيداً، يخلق كل يوم دلائل على وحشية النزاع. فالعراقيل التي على طريق التقدم السياسي عديدة

خطة فك الارتباط عن غزة

معاريف ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: موشيه كوهين

إسرائيل تشتري المنازل من المستوطنين

المصغر على المقدمات المالية، رصد ميزانية خاصة تصدق عليها لجنة المالية في الكنيست وانتهاء مرحلة التنظيم الأولى لـ "إدارة فك الارتباط" برئاسة "يوناتان بسيا".

وقد أكدت العناصر المعنية ببلورة مشروع القانون أن هذه الشروط الثلاث لم تتوافر بعد، وبالتالي لا يمكن في هذه المرحلة البدء في توزيع المقدمات المالية، التي سيتحدد حجمها بناءً على عدد أفراد الأسرة التي ستوافق على الإخلاء، ومساحة المنزل.

وسوف يكون هناك عقد بين الأسرة التي ستوافق على الإخلاء وبين الدولة، بموجبها تكون الدولة ملزمة بشراء المنزل ومنح الأسرة مقدماً مالياً يقدر بعشرات الآلاف من الدولارات، حيث يستخدم المقدم في تغطية النفقات المبدئية مثل القيمة الإيجارية لوحدة سكنية، وتكاليف الانتقال والتكلفة الأولية لبناء المنزل الجديد.

إن التوقيع على مثل هذا العقد بين الأسرة والدولة، بمثابة اتفاق بين الطرفين على حجم التعويض النهائي عن الإخلاء. وسوف تتعهد الدولة في العقد بدفع باقى مبلغ التعويض، حتى إذا لم يمرر قانون فك الارتباط في الكنيست، وحتى لو لم تنفذ خطة فك الارتباط من الأساس.

♦ تعويضات على المنازل المأهولة:

نحن هنا بصدد ست حالات مختلفة، وسوف يتم تحديد المبدأ الذي ستدفع على أساسه قيمة التعويض، في كل حالة على حدة:

١. منزل مقابل منزل: يطبق هذا البند على من

من المقرر أن يُعرض "قانون تنفيذ خطة فك الارتباط" على الكنيست خلال شهر نوفمبر للمصادقة عليه. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون إذا أُجيز سيتيح للحكومة تنفيذ خطة "فك الارتباط".

مما يذكر أن لجنة من المديرين العموميين برئاسة مدير عام وزارة العدل "أهارون إبراموفيتش" هي التي تتولى صياغة مشروع القانون. وسوف تعنى اللجنة بكل الجوانب الميدانية والقانونية لخطة "فك الارتباط"، بدءاً بدفع تعويضات للمستوطنين الذين سينفذون أمر الإخلاء، وانتهاءً بفرض عقوبات على من يرفضون تنفيذ أمر الإخلاء. وسوف يقوم على صياغة أسس القانون ما لا يقل عن سبعين شخصاً، ممثلون عن وزارة العدل والمالية والإسكان والزراعة والهيئات الضريبية.

من المقرر أن تُعرض أسس تنفيذ الإخلاء على مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية في الرابع عشر من سبتمبر للمصادقة عليه، فيما سيعرض مشروع القانون كاملاً على الحكومة الإسرائيلية في الرابع والعشرين من أكتوبر القادم للمصادقة عليه. وفي الثالث من نوفمبر، سيتم طرح مشروع القانون على الكنيست كمشروع قانون مقدم من الحكومة الإسرائيلية.

♦ دفع مقدمات مالية:

يقضى قرار الحكومة الصادر في السادس من يونيو ٢٠٠٤ بإمكانية دفع مقدمات نقدية للمستوطنين الذين يوافقون على الإخلاء بمحض إرادتهم، إلا أنه وضع ثلاثة شروط لذلك: موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي

مكث في المكان الذي سيتم إخلاؤه ما لا يقل عن ثمان سنوات. وفي هذه الحالة يحصل صاحب المنزل المخلّى على منزل في مكان آخر بنفس مساحة المنزل القديم، أو يحصل على مبلغ مالي يساوي قيمة المنزل.

ويُشار إلى أن التعويض هنا لا يضع في الاعتبار أن سعر المنزل وقيمة الأراضي داخل الخط الأخضر أعلى منها في المستوطنات التي سيتم إخلاؤها، حتى وإن كانت المساحة واحدة.

٢. مُقابل قيمة المنزل في المستوطنة المخلاة: سيطبق هذا البند على من يسكنون في المناطق التي سيتم إخلاؤها أقل من أربع سنوات، أو من يملك منزلاً في هذه المناطق ولا يعيش به. وهنا سوف يحصل منفذ أمر الإخلاء على تعويض يساوي قيمة البناء وحسب.

٣. الأحياء التي يفضل السكن فيها: سوف يحصل منفذ الإخلاء الذين يريدون السكن في المناطق التي تفضل الدولة أن يسكنوا فيها - مثل النقب والجليل - على تعويضات إضافية، مثل الحصول على قطعة أرض من الدولة أو مبلغ مالي كبير يساوي قيمة قطعة الأرض.

يُشار إلى أن هذه التعويضات إضافية، أي أنها ستضاف على قيمة التعويضات الواردة في البندين السابقين.

٤. تقدير تفصيلي للثمن: يحق لمنفذ الإخلاء غير الراضين عن التعويضات - التي ستدفع لهم حسب المعايير المشار إليها في البنود السابقة - استدعاء موظف إسرائيلي من جهة رسمية معنية، لتقدير سعر العقار، وبموجب هذا التقدير يحصلون على قيمة التعويض.

يحق كذلك لمن يقوم بتقدير ثمن العقار، أن يضع في الاعتبار الكماليات التي تم الإنفاق عليها، مثل حمامات السباحة والرخام... الخ.

٥. الإسكان العام: لا يزال القائمون على أمر صياغة القانون يدرسون كيف سيتم تعويض من يعيشون في المساكن العامة بالمستوطنات التي سيُطبق عليها أمر الإخلاء. فالسؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه الحالات هو: هل سيتم تعويض من اشترى وحدة سكنية من الدولة بأسعار زهيدة، بنفس قيمة التعويض الذي سيمنح للآخرين؟.

٦. الاستئجار: سوف يضع القانون الجديد بنوداً لحساب الأضرار التي ستلحق بمن سينفذون أمر الإخلاء من وحدات سكنية مستأجرة. وبناءً على ذلك، سيحصل المستأجر لوحدة سكنية جديدة ذات قيمة

إيجارية أعلى من قيمة الوحدة القديمة المستأجرة على الفارق الإيجاري - ولكن لفترة محددة. كما سيضع هذا القانون نظاماً خاصاً للتعامل مع الممتلكات التابعة للبنوك التي سيتم إخلاؤها، وهو ما يصفه القائمون على أمر صياغة القانون بأنه أمر معقد للغاية، ولا يزال قيد البحث.

♦ تعويضات لمن فقد عمله:

قرر القائمون على صياغة القانون ألا تُمنح تعويضات لمن يعمل في المناطق التي سيتم إخلاؤها، ولكنه لا يقيم بها، فيجب أن يتوافر شرطين للحصول على هذه التعويضات، هما: الإقامة في هذه المناطق والعمل بها.

وقد قال مصدر قانوني، في هذا الصدد، شارحاً القانون: "إن الضرر الذي لحق بمن يقيمون في المناطق - التي سيُطبق عليها أمر الإخلاء - ويعملون بها أيضاً، أكبر من الضرر الواقع على من يعملون بها فقط". من المقرر أن تمنح الدولة لكل عامل في المناطق التي سيُطبق عليها أمر الإخلاء - ويكون مستوفياً الشرطين السابقين - مبلغ مالي يساوي فترة عمله ستة أشهر.

يأخذ القانون أيضاً في عين الاعتبار العمال الذين تقدموا في السن ويصعب عليهم الحصول على عمل جديد، حيث يقضى قانون الإخلاء بأن من سيبلغ السابعة والخمسين من عمره في السادس من يونيو ٢٠٠٤، وأقام في المكان الذي سيُطبق عليه أمر الإخلاء خمس سنوات وعمل به ما لا يقل عن عامين، سيحق له الحصول على راتب شهري من الدولة حتى سن الخامسة والستين، على أن يكون الحد الأقصى من هذه الرواتب ٧٠٪ من متوسط الأجور في إسرائيل.

إن مشروع القانون الذي نحن بصددته ينص على منح تعويضات لرجال الأعمال الذين سيفقدون مشاريعهم، بما يعادل القيمة الحالية للمشروع أو بما يساوي قيمة إنشاء هذا المشروع من جديد. وسوف يحصل أصحاب الأعمال على التعويضات التي ستمنح للعمال الذين سيتم فصلهم من العمل، بما يتفق مع ما ينص عليه القانون في هذا الصدد.

♦ **تعويضات عن الخسائر التي ستلحق بالبنى التحتية:**

ثمة بند في القانون مخصص لتعويض الشركات والجهات التي أقامت بنى تحتية في المناطق التي سيتم إخلاؤها، مثل شركات الهواتف النقالة، وشركات الكهرباء، وخطوط المياه، والأبنية العامة والمعابد.. وما

إلى ذلك.

يشار إلى أن المسؤولين عن صياغة القانون لا يزالون يدرسون كيف سيتم تعويض الشركات التي أقامت هذه البنى التحتية، وأى المعايير التي ستحكم الأمر.. فهناك صعوبة في هذا الأمر، حيث إن ملكية هذه البنى التحتية غير محددة، فعلى سبيل المثال، هل المعابد تتبع المستوطنة نفسها؟ أم سيتم تعويض من تبرعوا لإقامتها؟

♦ أجور المحامين:

سوف يحدد هذا القانون الأجور التي سيتم دفعها للمحامين ممثلي المستوطنين منفذي أمر الإخلاء.

ويشار إلى أن وزارة العدل على اتصال بنقابة المحامين للتسيق في كل ما له صلة بذلك.. وهو ما لم تعطى النقابة رأياً فيه بعد.

♦ عقوبات على رافضي الإخلاء:

يعد هذا البند أكثر البنود حساسية وسرية، فهو يُعنى بفرض عقوبات على من يرفضون الإخلاء أو يعرقلونه.

ويمكن القول إن هذا القانون يتبع سياسة "العصا والجزرة"، فهذا البند من القانون هو العصا، بينما التعويضات هي الجزرة.

الحدود تتغير والمواطنون ينتقلون

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: إيلياهو سلفتر

حدودها مع جيرانها، ويجب أن تسمح الدولة لمواطنيها بالعودة إليها من المناطق التي تنتقل لسيادة أخرى. ومن المؤلف أن تساعد على استيعابهم في منازلهم الجديدة. هذا ما فعلته ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية مع ثلاثة ملايين ألماني طردوا من تشيكوسلوفاكيا ومع ملايين آخرين طردوا من دول أخرى على الرغم من أنهم قبل الحرب لم يكونوا من مواطنيها.

بشكل عام يمكن تسوية مثل هذه القضايا بين الدول وليس بين الأفراد والدولة. حدث ذلك في الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في أعقاب الحربين العالميتين في القرن السابق في أوروبا.

وفي الماضي القريب عندما كان يتم نقل مواطنين من الدولة المحتلة إلى المنطقة التي تم احتلالها - الأمر الذي يحرمه القانون الدولي حالياً - كانت الدولة المحتلة تطالب بإخراج المستوطنين. ومن كان يتم السماح له بالبقاء في منزله بعد انتقال السيادة يسمح له بأن يفعل هذا على مسؤوليته.

ويمكن لإسرائيل أن تحاول الحصول على موافقة لإبقاء اليهود في المنطقة التي ستنتقل للسيادة الفلسطينية، ولكن هناك شكاً في أن يوافق الفلسطينيون على التنازل عن أراضٍ أخذت منهم عنوة. لهذا، فالموضوع الرئيسي المرتبط بالإخلاء يتعلق بدفع

زيارة قصيرة إلى وسط أوروبا تحيي ذكريات من واقع تجربة شخصية ومن دروس التاريخ. لقد تغيرت حدود دولية في جميع العصور، وحلت الأراضي والمواطنون محل السيادة، وبقي مواطنون في مكانهم وآخرون تحركوا مع الحدود.

كما أن هناك أيضاً تهديدات بحروب أهلية، فقد هدد شباب اليساريين في فرنسا والإرهابيون في غرب ألمانيا والقوميون الباسك في أسبانيا بشن "حرب أهلية". ولم تفزع الحكومات أو الشعوب وألقيت هذه التهديدات في سلة مهملات التاريخ، على حد قول الماركسيين.

في التشيك يمكن أن تلتقي بالألمان الذين طردوا من منطقة سودات في ١٩٤٥، والذين تأتي أولادهم كسائحين لزيارة مدن آبائهم وأجدادهم، ويمكن أن تلتقي بسلوفاك فضلوا البقاء في التشيك بينما دولتهم المشتركة تفككت، وكذلك باليهود الذين تركوا أملاكهم في المناطق التي تم ضمها إلى أوكرانيا بعد الحرب العالمية الثانية. من الجدير بالذكر أن أي تشيكي يعيش في سلوفاكيا لم يعترض بالقوة على الانفصال عن الجمهورية المشتركة، وإن فضل معظمهم العودة إلى التشيك.

لكل دولة الحق في التوقيع على اتفاقات ترسيم

تعويضات عن الأملاك التي سيتركها العائدون من المناطق التي كانوا يقيمون فيها.

في ألمانيا يعيش الملايين الذين طُردوا أو طُرد أبائهم من بولندا أو تشيكوسلوفاكيا. وتطالب منظمات المطرودين بحق العودة إلى منطقة سودات أو دفع تعويضات كاملة عن الأملاك التي تركوها، خاصة بعد انضمام التشيك إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن التشيك والاتحاد الأوروبي وألمانيا ذاتها رفضوا كل محاولات طرح العودة كشرط لانضمام التشيك إلى الاتحاد. ولا يهدد أي منهم باللجوء إلى استخدام العنف ضد الحكومة الألمانية أو الحكومة التشيكية.

ومن المسلمات أن الاستيعاب في ألمانيا الغربية (أيضاً بمساعدة مالية من "مشروع مارشال") كان المفتاح الرئيسى لمنع الاضطراب السياسى والاجتماعى، الذى قد يحدث بعد نقل الملايين إلى أراضيها من التشيك ومن بولندا.

ويجب على إسرائيل أن توضح للمستوطنين أنهم لن يعانون مادياً عند عودتهم إلى داخل الخط الأخضر. ولو كانت في إسرائيل حكومة على استعداد للاعتراف بعدم شرعية الاستيطان في أراض محتلة لأصبح من السهل تحديد مبالغ التعويض التي ستُعد معقولة.

ومع ذلك من الواضح أن حقيقة أن الحكومات الإسرائيلية في العقود الأخيرة كانت تريد حل المشاكل الاجتماعية والسياسية عن طريق تشجيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، تفرض على الدولة التزاماً أدبياً معيناً تجاه العائدين إلى أراضيها، وإن كان مثل هذا الالتزام لا يقلل من حق الدولة في الموافقة على تغيير حدودها.

ربما تؤكد تهديدات المتطرفين اليهود أهمية الأغلبية الصامتة في إسرائيل، التي ينبغي أن تتوقف عن صمتها. ولم تكن في أوروبا حاجة إلى ذلك لأن نتائج الحرب أحدثت تغييراً في الرأي العام. ولم يخاطر أي جندي تشيكي أو سلوفاكي أو ألماني بحياته من أجل الدفاع عن شخص يعارض قرار حكومة شرعية وذات سيادة. إن التهديد بشن "حرب أهلية" هو محاولة من جانب قلة قليلة لتخويف الغالبية العظمى.

وإذا ما أدركت الأغلبية في إسرائيل هذا، سيتضح أن التهديد بسفك الدماء مجرد وسيلة تخويف لجأت إليها مجموعة من الخارجين على القانون. وسيتم اعتبار التهديدات جريمة جنائية تمتلك أي دولة طبيعية القدرة على التعامل معها.

وجود الدولة أقوى من أى شيء

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/٤
بقلم: شالوم تسوريال

للتسليم بحقيقة أن واقع السلطة في إطار النظام الديمقراطي في حد ذاته يعد انقلاباً. ولم يتعلم رجال اليسار، الذين اعتادوا حكم إسرائيل على مدى عشرات السنين، أن يدركوا أن حقيقة وجود دولة إسرائيل لا يرتبط بحكم هذا أو ذاك أو بهذا الحزب أو بغيره. إن الدولة تعد قيمة في حد ذاتها، لا سيما لمن يؤمن بهذه القيمة. وإننى لا أعرف شيئاً عن مصير أولئك "النازحين" عن إسرائيل، وهل نجحوا في الحفاظ على هويتهم اليهودية أم لا. لكن الشيء الوحيد الواضح الذى لا يعتريه أدنى شك وهو أن دولة إسرائيل واصلت وجودها وتطورها بدونهم.

كان حادث مقتل رابين حدثاً تراجيدياً في تاريخ دولة إسرائيل، ترددت في أعقابه تصريحات مماثلة،

مثلاً كنا ننبذ تصريحات مثل التي تقول: "انتهت الدولة بالنسبة لي، سأقوم بالنزوح" بعد مقتل رابين، يجب أيضاً أن ننبذ ونعمل ضد تصريحات مماثلة تتردد بعد نشر خطة الانفصال. فالولاء للدولة لا يكون بشروط. ومن الأفضل لمن يعيش في إسرائيل بشروط أن يجمع أمتعته ويذهب بعيداً عن هنا، وألا ينتظر ولو ليوم واحد. فلا يمكن أن يكون الولاء لإسرائيل مشروط بأى شرط.

لقد عرفنا في الماضى مثل هذه الاشتراطات تحديداً من أولئك الذين انضموا إلى معسكر اليسار، ففي عام ١٩٧٧ المعروف بعام "الانقلاب"، قام أشخاص بمغادرة إسرائيل، احتجاجاً على وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل، حيث لم يكن هؤلاء على استعداد

أيضاً من أوساط اليسار. فهناك من قال: "إنَّ الدولة بالنسبة له قد انتهت"، كما لو أن جوهر وجود الدولة مرتبط بشخص واحد. وهناك من قال إنه ينوى حزم حقائبه، ومغادرة إسرائيل. تلقينا هذه التصريحات باستخفاف، وقلنا آنذاك إنهم أناس غير وطنيين. وهاهي الأمور تبدلت، تحديداً من معسكر اليمين، حيث نسمع في الآونة الأخيرة تصريحات مماثلة، تعارض خطة رئيس الوزراء لفك الارتباط، والتي تبدو تألماً حقيقياً إزاء الانسحاب من أراضى إسرائيلية. وعندما سيتم تنفيذ هذه الخطة سيكون من بينهم من يشق قميصه حزناً، ومن يعلن الحداد سبعة أيام، كما لو أنه فقد أحد أبناء أسرته. كل هذا بديهي ومشروع، أما ما ليس مشروعاً في نظري تلك المنشورات التي تلقى ظلال الشك على ولاءهم لدولة إسرائيل. فالانسحاب من غزة في نظرهم شأنه شأن الانسحاب من كل أرض إسرائيل. ولا نتحدث هنا عن أزمة سياسية بل عن أزمة ثقة، حيث يمكن أن نتساءل ما ذنب كل الدولة وذنب أرض إسرائيل كلها إذا ما كان رئيس الوزراء الذي تم انتخابه بشكل ديموقراطي قد قرر لاعتبارات لديه تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة؟.. ما ذنب كل مدن إسرائيل التي بنيت بالكد والعرق؟.. ما ذنب كل المستوطنات الزراعية في دولة إسرائيل؟.. ما ذنب كل المصانع المزدهرة؟.. ما ذنب القدس الموحدة؟.. هل من أجل خطة سياسية، أيّاً كانت خطورتها، يبدي أولئك الأشخاص استعدادهم لمغادرة الدولة والنزوح منها؟.. حتى لو أنهم لا

يعتزمون القيام بذلك جدياً، فإن مجرد التفوه بمثل هذه التصريحات يثير الشك في ولائهم لدولة إسرائيل.

هناك أيضاً من بالغ وأشار إلى محطات في حياته قدم فيها الكثير من أجل الدولة في مختلف الساحات. وكم هذا جميل! إلا أن الشطر الأخير من تصريحاته يلقي بظلال الشك على ولائه المطلق للدولة، وذلك دون أدنى صلة بسياسة أو بأخرى تنفذها حكومة منتخبة للدولة. إن هذه الأيام تعد بحق المحك لكل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم الآخرون، وطنيين حقيقيين، أصحاب ولاء غير مشروط لدولة إسرائيل.

يمكن بل ويجب مواجهة خطة رئيس الوزراء، ولكن من غير الممكن أن نجعل بأي حال من الأحوال كل أرض إسرائيل رهينة للقيام بذلك. إن حب أرض إسرائيل حب لا يرتبط بأي شيء، وحب دولة إسرائيل لا علاقة له بحكم هذا أو ذاك. ويجدر بالقيادة السياسية والروحية لجمهور المستوطنين والجمهور الديني القومي بشكل عام، في ظل هذه التصريحات غير المسؤولة، أن ينشروا بياناً واضحاً ينددون فيه بمثل هذه التصريحات.

إن من يؤمن بحق شعب إسرائيل في العودة إلى أرضه لا يمكن أن يضع أي شرط للقيام بذلك، سواء على مستوى الاعتبارات السياسية المتغيرة أو على مستوى رؤساء الحكومة المتعاقبين، لأن دولة إسرائيل موجودة وقائمة والفضل في ذلك يعود إليها هي نفسها وليس لأي شخص أيا كان.

ميزان الرعب عند أبواب غزة

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/٥
بقلم: عامى دور- أون

الأمريكيين مازالوا يُقتلون فى ميادين المعارك الضارية التى يشنها المسلمون المتطرفون والمنظمات الإرهابية، الذين تتعارض وجهة نظرهم مع لغة الديمقراطية. وعلى ما يبدو، فإن هذا القتل والحرب اللانهائية ضد الإرهاب الإسلامى العراقى سيستمران لزمان طويل - ترى من سيخلصنا فى نهايته.

*سيناريو الرعب المتوقع:

يبدو للأسف الشديد أن إسرائيل التى يستحوذ عليها "هوس فك الارتباط"، لم تتعلم الدرس جيداً من التطورات الخطيرة فى الحرب على العراق فى أعقاب الإخفاق فى التنبؤ.

وكى نضع "حلم السلام" فى المكان الذى يناسبه، وكى نحول دون سفك دماء الإسرائيليين - الذى لن يكون هناك نهاية له بعد الانسحاب من قطاع غزة - يجدر بنا أن نضع أمام الجمهور الإسرائيلى سيناريو آخر - مخيف بقدر ما - للمستقبل. وهو سيناريو يجب أن نولى اهتمام كبير لكل ما يحمله من تهديدات.

يقول هذا السيناريو: تم إجلاء كافة المستوطنين من قطاع غزة، وأصبحت الحدود بين إسرائيل ومناطق الكيان الفلسطينى فى قطاع غزة محددة بجدار أمنى متطور به أجهزة إنذار إلكترونية. وتحملت مصر - بقدر الإمكان - مسؤولية منع تهريب السلاح من أراضيها إلى داخل القطاع. تقوم سفن سلاح البحرية الإسرائيلية بدوريات على الجبهة البحرية وتمنع دخول البواخر غير المصرح لها بالدخول إلى ميناء غزة. وليس هناك خروج أو دخول إلى إسرائيل باستثناء الفلسطينيين المصرح بدخولهم للعمل فى إسرائيل والذين يدخلون عن طريق معبر حدودى يخضع للإشراف والرقابة.

تتحسن الظروف فى المنطقة على مدار بضعة أشهر، حيث لم تعد تسقط صواريخ القسام على سديروت، ولا تدمر دبابات الجيش الإسرائيلى بالشحنات الناسفة المروعة، ولا يقوم الانتحاريون بقتل المستوطنين أنصار السلام وهم فى طريقهم للمدرسة أو العمل. فعلاً كأنه يوم الآخرة. وهذا بالفعل برهان قاطع على مدى فطنة آريئيل شارون ورؤيته الواعية لما

باتت خطة رئيس الوزراء الحاسمة الرامية لإجلاء الآلاف من المستوطنين اليهود عن قطاع غزة، تشكل أزمة قومية مثيرة للفرقة، حيث تؤدى إلى انقسام الأحزاب، وإلى نشوب خلافات، وتهدد الديمقراطية فى الوقت الذى لا يعرف فيه أحد كيف، ومتى وهل ستدخل إلى حيز التنفيذ أم لا. صحيح أن الجيش الإسرائيلى - وفقاً لتعليمات رئيس الوزراء - كاد أن ينتهى من الخطط العملية لإجلاء من يرفضون فك الارتباط بالقوة، وصحيح أن هيئة القضاء تعد بالفعل مجموعة القوانين اللازمة لدفع التعويضات لمن يريدون الإجلاء طواعية، وكذلك للذين سيعارضون فك الارتباط من خلال إخراجهم عنوة من المنزل الجميل الذى شيده برعاية ودعم حكومات إسرائيل على مر أجيالها، وصحيح أن المستوطنين فى القطاع - الذين أثبتوا فعلاً مدى قوتهم وعزمهم - يعدون العدة بهمة لما يسمى "الحرب من أجل المنزل"، وصحيح أن الأحزاب الكبرى تستعد فعلاً لاحتمال إجراء انتخابات مبكرة.. ولكن رغم كل هذه الوقائع والأحداث، هناك موضوعاً واحداً، هاماً وأساسياً لها، لم يتم التفكير فيه حتى الآن بشكل مناسب وسليم ألا وهو ما الذى سيحدث فى المنطقة وفى إسرائيل وفى مناطق اختصاص السلطة الفلسطينية بالقطاع بعد جلاء الجيش الإسرائيلى والمستوطنين عن القطاع..؟

*الإخفاق العراقى:

يتناول جزء هام من نظرية "العاب الحرب" التنبؤ شبه العلمى بالأحداث التى ستقع فى مستقبل ما بعد الحرب. وأى خطأ فى تحليل التكهّن بالوضع المستقبلى من شأنه أن يكون مدمراً مثل الحرب نفسها. ويستطيع العالم أن يرى أفضل مثال لهذا الإخفاق فيما حدث للولايات المتحدة الأمريكية، فى حرب العراق التى لا نهاية لها. فقد كان التخطيط للحرب ممتازاً، والتنفيذ يستحق بالفعل الثناء. ورغم ذلك، يبدو أن التكهّن بالمستقبل، كان الإخفاق الوحيد والكبير.

ولم يتحقق السيناريو الأمريكى المتفائل، ليس فقط بسبب خطأ المتكهّنين، بل بسبب الإخفاق فى فهم العقلية العربية الإسلامية أيضاً. والنتيجة أن الجنود

تحتاجه إسرائيل بالفعل لتعيش بسلام مع جيرانها. حتى العالم الذي "كله ضدنا" سيتمندح زعماء إسرائيل "الشجعان والأذكى".

ولكن في الوقت ذاته، وتحت مظلة الهدوء المنشود، تعترى الفلسطينيين في أعماقهم، الرغبة في مواصلة حرب الإبادة الرامية للقضاء على إسرائيل، حيث يصبحون كالنار التي تستعر تحت الرماد. وتحت قناع بعثات "المساعدة الإنسانية" تصل إلى القطاع عن طريق مصر، تقريباً بشكل يومي، وفود إسلامية، تحمل ما يتم اعتباره شحنات "أدوية وأغذية" لمساعدة الكثير من المحتاجين في مخيمات اللاجئين. والجيش المصري الذي يشرف على المعابر الحدودية، لا يقوم بفحص الشحنات من منطلق أن المكتوب على الصناديق يدل بالفعل على محتوياتها "الإنسانية". ولكن فعلياً، تحتوي هذه الشحنات على أسلحة متطورة وذخيرة تتماشى مع الأسلحة، ومفرقات حديثة، وصواريخ متطورة مضادة للدبابات والطائرات. وخلال أشهر الهدوء المعدودات، سيصبح قطاع غزة مخزناً كبيراً للأسلحة لديه هدف واحد هو تجسيد "حق العودة"، عن طريق القضاء على الكيان المسمى دولة إسرائيل.

ولن تكون المساعدات التي ستندفق إلى غزة قاصرة على السلاح والذخيرة، حيث ستقوم إيران، راعية الإرهاب الرئيسية في العالم الإسلامي، بتهريب خبراء في الإرهاب والتخريب، والحرب العسكرية واستعمال الصواريخ إلى القطاع أيضاً. وهؤلاء الخبراء سيدخلون تحت ألقاب ومهن مستعارة مثل "مدرسين"، و"ممرضين"، و"ممرضات"، و"مرشدين زراعيين"، و"مهندسي مياه وكهرباء"، و"عمال بناء وكلاسين، وعمال تركيب البلاط" وما شاكل ذلك. وسوف يشعر العالم بالرضاء ويبجل إيران على جهودها الهامة الرامية لإعادة الحياة إلى مسارها الإنساني القويم في القطاع. والمشكلة هي - كالمعتاد - أن العالم لا يعرف الحقيقة، أو ربما لا يريد معرفتها، وأن قطاع غزة سيتحول خلال فترة وجيزة للغاية إلى نظير حزب الله على الحدود التي بين لبنان وإسرائيل. وسوف تقوم إيران - التي تقترب بوتيرة مثيرة للرعب من مرتبة دولة

نووية عظمى، ذات خبرة وقدرة على إطلاق قنابل ذرية على أهداف بعيدة، مثل إسرائيل - عن طريق صواريخ "باليستية" عابرة القارات، من ثمرة إنتاجها الذاتي، بدعم القطاع وتمويله وإدارته.

وفي هذه المرحلة، عندما تخرج الأمور عن السيطرة، ستجد إسرائيل نفسها أمام "ميزان للرعب" ليس في صالحها، على غرار ميزان الرعب الذي كان سائداً حتى نهاية القرن العشرين بين الدولتين العظميين في تلك الفترة: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومعنى هذا الميزان بسيط للغاية. عندما تطالب إسرائيل بإدخال قوات الجيش المدرعة إلى القطاع "للقضاء على تهديد الصواريخ"، في أعقاب أي هجوم بصواريخ القسام المتطورة على المستوطنات الإسرائيلية الواقعة في أول خط المواجهة مع القطاع مثل عسقلان، وسديروت، ونتيفوت، وكذلك ضيعة آريئيل شارون، ستعلن إيران للعالم أجمع أنه إذا لم يسحب الجيش الإسرائيلي فوراً قواته الغازية، التي تخالف القانون الدولي، وتتقهر إلى خارج القطاع، فسوف تتلقى تل أبيب ضربة نووية.

وعلى غرار ما يحدث في "ميزان الرعب النووي" ستضطر إسرائيل لأن تتخلى عن سياسة التعتيم النووي التي تنتهجها، وترد بإعلان رسمي قائل إنه في حال استخدام إيران للسلاح النووي، سوف يتم محو طهران من على وجه الأرض بقنبلة ذرية إسرائيلية، وستتحول مصادر النفط الإيراني إلى مواد مشعة لعشرات السنين. ونتيجة تحقق هذا التهديد، كما ستوضح إسرائيل، ستكون نكبة اقتصادية ستحل على كل سكان إيران.

من الواضح أن العالم المستنير، بما في ذلك الولايات المتحدة، لن يستطيع الوقوف مكتوف الأيدي إزاء ميزان الرعب النووي عند أبواب غزة. وسوف يضطر العالم للتدخل في الصراع الدموي بين إسرائيل والفلسطينيين. من أجل وضع حد له وفرض نهاية إجبارية على الطرفين.

وكل ذلك سيحدث لأن آريئيل شارون قرر تنفيذ "خطة فك الارتباط" مهما كان الثمن، دون أن يدرس ويتعمق في كافة النتائج والتداعيات الناجمة عن سيناريو الرعب الذي ذكرناه هنا.

استفتاء عام الآن

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٨
بقلم: آري شايييط



أعضاء الليكود له من غير الممكن تجاوزه. كما أنه من غير الممكن المناورة وتدبير المكائد حول موقفهم. يجب أن نمنح هذا الرفض رداً ديموقراطياً صائباً. أما الخطر الثاني الذي يتربص بخطة فك الارتباط يتمثل في أنها مؤامرة في غاية الخطورة. في نهاية ذات يوم، بعد كل قرارات جفعات رام، فإن محك فك الارتباط وسيكون على أرض الواقع. وذلك في الوقت الذي سيقف فيه ضابط من وحدة خاصة من مرتدى الكيباه أمام مستوطن من مرتدى الكيباه أيضاً من نتساريم، سيكون ذلك هو المحك الأقوى للديموقراطية الإسرائيلية. ولو مرّ ذلك بسلام، دون أن يؤدي إلى انهيار قومي، يجب أن نجعل هذا الضابط الشاب يحمل على أكتافه تعليمات المبادئ الأكثر سمواً. ويجب أن تشمل تعليمات كهذه معرفة هذا الضابط بأن السيادة الإسرائيلية هي التي تقف وراءه، فهي التي أرسلته ليستأصل صديقه من منزله.

النتيجة واضحة، وتتمثل في أنه لا مفر من إجراء استفتاء شعبي عام. استفتاء عام الآن. فالوصول إلى قرار من خلال استفتاء عام هو فقط ما سيمنح رداً ديموقراطياً ملائماً للمتمردين على الليكود. فحسم ذلك في استفتاء عام سيقول من خطورة نشوب ثورة عنيفة من جانب المستوطنين. كما سيوضح للتقليديين والدينيين بيننا في إسرائيل، أن الشعب الإسرائيلي هو من اتخذ هذا القرار السيادي الخاص بتقسيم أرض إسرائيل.

يتطلب الاستفتاء العام مجهوداً كبيراً وعملاً شاقاً. فلنحقق موافقة ثلثي الإسرائيليين على خطة فك الارتباط يجب تمرير قانون في الكنيست، وإقامة مقر إعلامي، والتنقل الحثيث من بيت إلى بيت. يجب أن نخرج الأغلبية الإسرائيلية البراجماتية من غفوتها، وأن نجند لها هذا العمل. ومن المريح بالنسبة للمقربين من شارون أن يعتقدوا أن القيام بذلك كله ليس ضرورياً، وإنه من الممكن تحقيق ذلك بأقصر الطرق. ولكن عندما يكون الحديث عن استئصال الآلاف من منازلهم، فربما أقصر الطرق يطيل الطريق نحو تحقيق ذلك، وربما يتحول أقصر الطرق التي يتحدثون عنها إلى طريق تحفه المخاطر.

عندما يسألون المقربين من شارون عما سيحدث، يقولون: كل شيء سيكون على ما يرام. ستكون هناك أغلبية. ويكتبون قائمة طويلة من الأعداد ما بين ٦٥ و ٧٠ من أعضاء الكنيست، بل تصل هذه القائمة إلى ٧٥ عضواً من الكنيست. ويوضحون أنه أيضاً من بين من تبقى بعد هذا العدد من أعضاء الكنيست، سيكون هناك الكثيرون الذين لن يستطيعوا أن يصوتوا ضد فك الارتباط. وعلى ذلك ستكون هناك أغلبية كبيرة في الكنيست تؤيد فك الارتباط. الأمر نفسه سيحدث بالنسبة للميزانية، حيث ستجد لها أغلبية مستقرة وقوية من بين أعضاء الكنيست. وبذلك فمع نهاية هذا العام سيكون هناك تفويض واضح للانسحاب. وستكون هناك حكومة قوية.

ولكن رغم كل ذلك، هناك ما يدعو للقلق، لأن استئصال عائلات من منازلها ليس أمراً سهلاً والإقدام على إخلاء منطقة كاملة من سكانها اليهود لا يعتبر إجراءً حكومياً عادياً، فهذه التجمعات الصهيونية (اليشوفيم) تعد سابقة مفعجة. إن قواعد النزاهة البرلمانية لا توجد لدينا، فالاستئصال الجماعي مسألة تستلزم أساساً أخلاقياً قوياً، خاصة وأن ما يحدث اليوم ليس استئصالاً من أجل السلام أو الهدوء، إنه استئصال الدم والعرق والدموع.

هناك خطران يتربصان بمؤامرة فك الارتباط التي ينادى بها شارون: الخطر الأول يتمثل في أن معارضي الخطة سيبرهنون لرئيس الوزراء للمرة الثالثة أنهم أكثر جدية مما يعتقد. حتى لو بدا في الوقت الحالي وجود أغلبية واضحة لشارون في الكنيست، فليس من السهل على الإطلاق تنفيذ خطة فك الارتباط على خلاف إرادة الحزب الحاكم "الليكود". فليس من السهل الإقدام على خطوة حساسة بهذا الشكل عبر سحق أنظمة تصويت منتظمة، وتجاوز مؤسسات منتخبة. إن تجاهل جماعة شارون لمسألة شرعية خطة فك الارتباط ليس بالأمر الحكيم. إنها تلعب لصالح عوزي لينداو ويسرائيل كاتس. كذلك من يتحمس لخطة فك الارتباط لن يستطيع تجاهل حقيقة أن أعضاء الليكود قالوا: "لا لخطة فك الارتباط". أيضاً من يؤيد الانسحاب يجب أن يفهم ويدرك جيداً أن رفض

وفى أكثر الاحتمالات تطرفاً يمكن أن يتحول أقصر الطرق إلى طريق مخضب بالدماء.

لن يكون الانسحاب وحده فقط هو الصعب والخطير، فيوم ما بعد الانسحاب ربما سيكون صعباً وخطيراً، فقد تطلق فيه صواريخ من طراز القسام على عسقلان، أو يكون يوماً حافلاً بالعمليات فى وسط إسرائيل. ولكى يستطيع الجمهور الإسرائيلي الصمود أمام هذه الوحشية المؤكدة المصاحبة

للانسحاب، وكذلك الصمود أمام الوحشية المحتملة فى يوم ما بعد الانسحاب، لن يكفى لذلك أن يكون قرار الانسحاب صائباً، يجب على الجمهور أن يعرف ويدرك أنه هو نفسه من اتخذ هذا القرار الصائب فى إطار ديموقراطى مناسب ولائق. يجب على كل واحد منا أن يكون جزءاً من القرار المصيرى حول فك الارتباط. وهكذا فقط يمكن أنؤكد أننا جميعاً سنتحمل المسؤولية المشتركة لنتائج هذا القرار.

إما الاستفتاء أو الحرب

بقلم: بمبى شيلج
معاريف ٢٠٠٤/٩/١٢



فى تأييد أو سلو.

***الفى بجرة قلم:**

إن شارون يختلف عن رابين، حيث صرح مراراً وتكراراً، قبل وبعد الانتخابات، أنه سيحارب الإرهاب وسيقوم بتنازلات مؤلمة. لذلك أدرك كل من سمعه أنه سيقوم بإخلاء المستوطنات حيث لا يوجد تفسير آخر لتصريحاته، فى حين أنه سبق أن رفض طلب عمرام متسناخ بإخلاء المستوطنات من جانب واحد.

هذه هى ادعاءات المستوطنين فى الضفة وغزة فهم يقولون أن إخلاء قطاع كامل من الأرض يضم آلاف الإسرائيليين لن يمر هكذا. لذلك، يجب أن يحصل على أغلبية الشعب، وهذا أمر لا بد منه خاصة بعد خسارته الاستفتاءان السابقان. لكن شارون يخشى الآن من خسارة الاستفتاء المزمع لأن هذه الخسارة ستكون بمثابة موت لخطته.. لكن هذه المخاوف لا يجب أن تكون عائقاً فى طريق المسيرة الديموقراطية.

***اللحظات الصعبة:**

تمر إسرائيل بإحدى أقسى اللحظات فى حياتها، فالمنظومة السياسية الإسرائيلية (الحكومة - الأحزاب) كلها ضعيفة، ويكمن الضعف فى اعتمادها على زعيم قومى يقترب من نهاية طريقه وهو أمر لا يبشر بالخير. لذا لا يجب أن يتطور الأمر ويستخدم شارون القوة لإخلاء المستوطنات حتى وإن كان هناك من يهون عليه هذا الأمر.. إن من يحاول إخلاء جوش قطيف بدون استفتاء عام عليه أن يواجه حرب أهلية.

إن عملية إخلاء مستوطنة جوش قطيف بدون إجراء استفتاء أمر من شأنه إثارة حرب أهلية. وقد عُقد لقاء الأسبوع الماضى بين رؤساء مجالس المستوطنات ووزير الأمن الداخلى، ترددت فيه عبارات عداية، فعلى سبيل المثال قيل أن المستوطنين سوف يلقون بالجنود خارج المستوطنات التى يحرسونها حيث سيظهر بينهم أكثر من "كاهانا".. وقد عبر زعماء المستوطنين عن خيبة أملهم الشديدة لعدم تمكنهم من لقاء رئيس الوزراء ومناقشته حول خطته التى تتعلق بهم بشكل مباشر. وقد طالبوا بإجراء استفتاء عام أو انتخابات. وقد هدد بعضهم بأنه بدون ذلك سيرفضون تنفيذ الإخلاء. فجميعهم مازالوا متأثرين حتى الآن بالطريقة التى تمت بها الموافقة على اتفاقيات أو سلو، حيث تم شراء الأصوات لتأييد هذه الاتفاقيات خاصة من عضوى (تسوميت)، حيث أيد أليكس جولد فرب بعد مساومات شاقة، أما جونا سيجف فقد وافق مقابل أن يتم تعيينه وزيراً فى الحكومة للعلوم والتكنولوجيا.

إن عملية الموافقة على اتفاقيات أو سلو تمت فيما يشبه الاختطاف السياسى، وهو فى تقديرى كان جزء كبير من مسيرة الانحدار التى أدت فى النهاية إلى مقتل رابين.

إن هناك كثيرين من المستوطنين ومؤيديهم اعتبروا اتفاقيات أو سلو اتفاقيات غير شرعية كاذبة لا تحظى بتأييد غالبية الشعب، بل وأنها تساهم فى دعم أجندة اليسار الإسرائيلى.. لهذا لجأوا إلى سرقة أصوات (تسوميت) وهو حزب يمينى لا يرغب مؤيدوه

موافقة مجلس الوزراء المصغر على صرف تعويض لمن سيخلي منزله

معاريف ٢٠٠٤/٩/١٤
بقلم: مناحم رهط ويفعات زوهار

المصغر تعد خطوة تاريخية لتقسيم الأرض بين كلا الشعبين وتقويض فكرة أرض إسرائيل الكبرى".
أما عضو الكنيست ران كوهين (ياحد) فقد قال: "لقد حان الوقت للبدء في تخصيص التعويضات قبل أن يحبط المتطرفين والمتشددون فرصة من يرغب في إخلاء منزله وبناء حياته من جديد داخل حدود إسرائيل الشرعية".

أما ياريف أوبنهييم سكرتير عام حركة "سلام الآن" فلا يكتفى بهذا القرار ويقول: "يجب على الحكومة أن تتوقف عن التمييز بين المستوطنين وأن تضمن تكافؤ الفرص ومنح كل المستوطنين الفرصة للعودة لإسرائيل".

أما أحمد الطيبي عضو الكنيست فيقول: "إن قرار إعطاء تعويض للمستوطنين هو خطأ أخلاقي وسياسي واجتماعي لأن المستوطنين هم من يجب أن يعطوا تعويضات لإسرائيل لأنهم عبء عليها وعلى الفلسطينيين الذين أخذوا أراضيهم منذ عام ١٩٦٧".
♦ ٥ مليار شيقل:

ووفق الوثيقة التي تم الموافقة عليها يصبح كل إسرائيلي يملك أو يستأجر وحدة سكنية في المستوطنات التي يتم إخلائها أو حولها مستحقاً للتعويض. والعمال الذين يرتزقون من المستوطنات أو ما حولها مستحقين أيضاً للتعويض. ووفق تقديرات موثوق بها تكون تكلفة التعويضات وفق هذا القرار ٥ مليار شيقل.

فيما يعد دفعة جديدة لخطة الانفصال وافق مجلس الوزراء (الأمني-السياسي) المصغر على مسودة قرار تعويض الإخلاء، والذين يقضى بمنح من سيقوم بإخلاء منزله بإرادته قبل الموعد المقرر دفعة مقدما من حساب تعويض الإخلاء. وقد وافق على هذا الاقتراح ٩ وزراء ومعارضة ١ فقط هو الوزير زوفلون أورليف من المبدال. وقد أعلن وزير الصناعة والتجارة إيهود أورلمرت في أعقاب هذا القرار أنه سيستفيد من هذا القرار أيضاً العمال الذين سيتركون عملهم في المنطقة الصناعية "إيريز" التي سيتم إغلاقها حيث قال: "يستطيع العمال العودة إلى العمل في مناطق الضواحي".

وقد قابل اليمين القرار بغضب وأعلن أنه لم يعد هناك مفر من اللجوء إلى محكمة العدل العليا لإحباط هذا القرار. أما المبدال فقد أضاء لشارون الضوء الأخضر لحسم نقاط الخلاف فيما بينهما، وذلك بهدف البقاء في الحكومة.

أما عضو الكنيست آرييه إلداد (الاتحاد القومي) فيقول: "إن شارون مازال مستمرا في تجاوزه للقانون والديموقراطية، حيث أن أي قرار يتخذه مجلس الوزراء لا يدخل ضمن قانون الميزانية الذي وافق عليه الكنيست لن يكون قانونيا".

خطوة تاريخية:

وفي المقابل رحب اليسار بهذا القرار، فقد بارك عضو الكنيست عمرا ممتناع (العمل) هذا القرار حيث صرح: "إن الموافقة على هذا الاقتراح في مجلس الوزراء

بعد التهديدات تعيين حراسة لباشي

معاريف ٢٠٠٤/٩/١٥
بقلم: مناحم رهط

الخاصة. ويبدو أن أفراد الحراسة سيرافقون باشي حتى عند أداء صلاة رأس السنة العبرية.
كشف اللواء إيلان فرانكو قائد لواء شرطة القدس، أن الشرطة تحقق في ورود مكالمات هاتفية تهدد بالمساس برئيس الوزراء شارون وبرئيس فك الارتباط باشي. ويشار إلى أن هذه التهديدات قد تم

أصدر ديوان رئيس الوزراء تعليمات بتعيين حارس خاص لرئيس إدارة فك الارتباط "يوناتان باشي" بعد أن تلقى تهديدات على حياته. وحسب هذا التعليمات، لن يكون حرس باشي من وحدة حراسة الأفراد التابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك)، بل سيكونون أفراد حراسه مستأجرين من إحدى شركات الحراسة

تلقاها في مكاتب إدارة فك الارتباط، وأن اللواء فرانكو قال إنها تحمل تهديدات بالمساس الجسدي برئيس الوزراء أيضاً.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تعزيز قوات الحراسة التابعة للشرطة عند مكاتب إدارة فك الارتباط، بالإضافة إلى التواجد الدائم لأفراد أمن من إحدى شركات الحراسة الخاصة. وأضاف فرانكو أن التحقيق في هذه التهديدات يُولَى أهمية خاصة، حتى يتم الوصول إلى مصدر هذه التهديدات.

وفي المقابل صرح أمس الحاخام يوسف ديان (من مستوطنة بساجوت) بأنه سيجري مراسم "الطوق الناري" لشارون إذا استلزم الأمر. فقد قال ديان في سياق مقابلة مع مراسل القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي: "أقول لك إنه لو قرر الحاخامات عمل طوق ناري لآريئيل شارون، سأكون ساعتها مستعداً لعمل ذلك. فكل ما سأفعل سيكون متماشياً مع ما سيراه الحاخامات.. فعندما طلبوا مني أن أفعل لرابين نفذت".

المستوطنون يعودون إلى أيام تحريض أوسلو

معاريف ١٦ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: أورى جليمان

تتفيذ الأوامر، والعنف، وأي طريقة يستطيع بها الإنسان أن يدافع عن منزله الذي يُطرد منه لأغراض سياسية. وأي استخداماً للقوة - باستثناء استخدام الأسلحة النارية - مشروع في مثل هذه الحالة".

٣٠ يونيو: حاخام المدينة العتيقة، أفيجدور نافتسئيل، يهدد دم من يقدمون على تنفيذ الخطة: "تقول الشريعة إن من يسلم مليم واحد من أموال إسرائيل لمن يعبد النجوم والأبراج، يكون دمه مهدراً لما يترتب على ذلك من تداعيات".

٨ سبتمبر: اضطراب ضابط من مستعمرة كرمي تسور إلى الرحيل عن منزله بعد أن تلقى تهديدات بقتله بسبب نشاطه العسكري أثناء إخلاء إحدى البؤر الاستيطانية.

٩ سبتمبر: فتوى لحاخامات مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة تصف إخلاء المستوطنات بأنها "جريمة ضد الإنسانية" وتدعو إلى رفض تنفيذ الأوامر.

١٢ سبتمبر: هدد رئيس مجلس مستوطنة ألقى مناشيه، حسيداي اليعيزري، بإطلاق النار على من سيمس قبر ابنته. وقد وردت تهديدات بنشوب حرب أهلية في اللقاء الذي دار بين رؤساء مجلس المستوطنات ووزير الدفاع، شاول موفاز.

١٤ سبتمبر: يوسف ديان من مستعمرة بسجوت يعلن عن استعداد لاختيال شارون.

٢٠ سبتمبر: نادية مطر (٢) تصف رئيس إدارة فك الارتباط، يوناتان باشي، بأنه "خائن اليهود المعاصر".

في أعقاب زيادة حوادث التحريض، يحذر أتباع حركة "السلام الآن" من عودة المستعمرين إلى استراتيجية التحريض التي كانت متبعة أيام أوسلو. وقد بدأت الحركة مؤخراً في إجراء "متابعة لمقياس التحريض" بين عناصر اليمين في إسرائيل، ويتضح من هذا المقياس أنه خلال الأربعة أشهر الأخيرة فقط سجلت ١٨ حادث ينطوي على مظاهر تحريض، بمعدل حادث كل أسبوع.

وعلى حد قول حركة السلام الآن، فإن الهدف من إجراء المتابعة هو توفير صورة واضحة ودقيقة للتصعيد في تصريحات عناصر اليمين ضد خطة الانسحاب من غزة، وضد العناصر المتورطة فيها، بدءاً من رئيس الوزراء، وحتى الجنود في الميدان.

وقد أجريت المتابعة عن طريق جمع ما نشر في وسائل الإعلام القطرية ووسائل الإعلام التي تمثل المستوطنين، وعن طريق البحث في شبكة الإنترنت، والحصول على مادة من الجمهور العريض.

❖ إخلاء المستوطنات: جريمة ضد الإنسانية

فيما يلي أهم الحوادث التحريضية التي أشارت إليها الحركة:

١٤ يونيو: أصدر الحاخامات فتوى مفادها: يحظر الحصول على تعويض عن إخلاء المستوطنات، ويهدد حاخامات جمعية "إنقاذ النفس" بمقاطعة من سيعمل خلافاً لرأي التوراة ويحصل على تعويضات.

١٧ يونيو: قال أورى اليتسور (١): "إنني أبرر رفض

٢١ سبتمبر: تهديدات بنشوب حرب أهلية في اللقاء الذي دار بين رئيس مجلس المستوطنات مع نائب وزير الأمن الداخلي، جدعون عزرا. ويقول موشيه يوجاف: "إذا ما كان مسموحاً لشارون أن يهدم مستعمرة عتسمونا، فإنه مسح لى أن آخذ جرافة وأصعد بها إلى مزرعته الخاصة".

♦ الهدف هو فرض تهديدات على الشعب:

في أعقاب إجراء المتابعة، قال ياريف أوبنهايمر، سكرتير عام حركة السلام الآن، إن هدف الحملة التي يشنها المستوطنون هو زعزعة شرعية قرار الحكومة، وفرض تهديدات على الشعب وعلى صناعات القرار بشأن تداعيات مسيرة فك الارتباط. وقال: "وفقاً لتحليل ما حدث في الشهور الماضية،

فإن المستوطنين يعودون إلى الإستراتيجية التي كانت متبعة أيام اتفاقيات أوسلو، فمن ناحية يشنون حملة منظمة ترمى إلى استدراج العطف (كما ورد في حملة السلسلة البشرية حيث قالوا إننا محبوبون، وسوف نتنصر)، ومن ناحية أخرى يشنون حملة إعلامية تم الترويج لها جيداً، تتطوى على مظاهر تحريض، وتمرد وإثارة مخاوف الشعب من نشوب حرب أهلية".

١. أورى اليتسور: رئيس تحرير دورية "نيكودا" الشهرية، وصاحب عامود ثابت في صحيفتي يديعوت أحرونوت، "وماكور ريشون" الدينية.
٢. نادية مطر: رئيسة جمعية النساء الخضر، وصاحبة برنامج خاص تبثه إذاعة القناة السابعة.

معاريف ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: أريك بندر

الوكالة اليهودية ستقيم مستوطنات جديدة لمن سيتم إخلاءهم

في حديث أدلى به إلى هيئة تحرير الموقع الإلكتروني لصحيفة "معاريف" قال شاى حرمش، منسق أعمال الوكالة اليهودية، إن الوكالة اليهودية تدرس إقامة مستوطنتين جديدتين للمستوطنين الذين سيتم إخلائهم من قطاع غزة. وعلى حد قوله، فإنه في إطار اعتماد خطة فك الارتباط، كلفت الحكومة الوكالة بالقيام بعمليات البناء واستيعاب المستوطنين الذين سيتم إخلاءهم في القطاع الزراعي.

هذا وقد طالب حرمش اليوم، رئيس الوزراء، أريئيل شارون، بإصدار تعليمات لوزير المالية لرصد ميزانيات أولية في هذه المرحلة من أجل الوكالة، تقدر ببضعة ملايين من الشيكولات كي تتمكن من أداء مهمتها.

ويقول حرمش: "إن الجدول الزمني الذي وضعه رئيس الوزراء مضغوط للغاية. وكل يوم إضافي من شأنه أن يزيد من استعدادنا ليوم الإخلاء، ويجعلنا قادرين على منح المستوطنين، المزمع إخلاءهم، الوسائل المناسبة التي من شأنها أن تقلل من حدة الصدمة، والألم وفاجعة الرحيل".

وأضاف حرمش قائلاً: "من المقرر أن تقوم الوكالة بعملية استيعاب مريحة وهادئة بالنسبة لمن سيتم إخلاءهم، حيث سيتاح لهم اختيار المكان الذي

سيفضلون البقاء فيه، في النقب أو في جلبوع، وسيواصلون العمل في مجال الزراعة أو في الأعمال الريفيه. ومن أجل هذه الضرورة ننوي طرح عدد من البدائل: إما إقامة مستوطنة زراعية أو مستوطنتين جديدتين في قطاع أشكول، أو توسيع عدد الوحدات الزراعية في المستوطنات، أو استيعاب من سيتم إخلائهم من غزة في التجمعات الكيبوتسية (♦) الواقعة على امتداد حدود قطاع غزة.

وعلى حد قول حرمش، فإن المستوطنين الذين سيتم استيعابهم في الكيبوتسات لن يكونوا شركاء في النشاط الزراعي الكيبوتسي، ولكن مشاركتهم ستكون قاصرة على الجانب الاجتماعي الطائفي المحلي. حيث يقول: "إن المقصود هنا هو أراضٍ سيمتلكونها لغرض بناء منزل. وسوف يتمتعوا بمجموعة الخدمات المتاحة، التي تشمل مجال التعليم، والثقافة، والأمن، ولكنهم لن يكونوا شركاء في العمل الحقلّي والزراعي. ولن يكونوا أعضاء في الكيبوتس بالمعنى المتعارف عليه، بل سيكونوا أعضاء في الكيبوتس نظراً لأنهم أعضاء في اللجنة المحلية". وأكد حرمش أنه يمكن استيعاب المستوطنين المتدينين في كيبوتس ساعاد (الشؤون الاجتماعية)، حيث إنه كيبوتس ديني يتسع للكثيرين،

وكذلك فى مستوطنات المجلس الإقليمى فى النقب. وعلى حد قول منسق أعمال الوكالة، فإن الوكالة لا تمتلك الآن بيانات حول حجم الإخلاء المتوقع، أو عدد الأسر التى سيتم استيعابها فى النقب. وحول ذلك قال حرمش: "يجب علينا أن نستعد لجميع الاحتمالات، بما فى ذلك إقامة مستوطنات جديدة، رغم أننا لا نمتلك حتى الآن أى بيانات. ولكن على أى حال، يجب أن نستعد لخطة نطاقها أكبر بكثير، من خلال الأخذ فى الاعتبار أن تلك المستوطنات الكائنة فى النقب تستطيع استيعاب أسر لم تكن تقطن فى قطاع غزة أيضاً، ليزيدوا من قوة المستوطنين فى هذه المنطقة. فهل هذا أمر سيء؟".

وفى أعقاب كلمات حرمش، أوضح المتحدث باسم الوكالة اليهودية إنه مازال مبكراً للغاية أن نتحدث الآن عن إقامة مستوطنات. ولذلك فإن موضوع الميزانية غير مطروح على طاولة النقاش. وأضاف قائلاً: "إن أى تصريح آخر غير ذلك، يعبر عن رأى صاحبه فقط، وليس الوكالة".

♦ الكيبوتس: هو مستوطنة تعاونية زراعية فى الغالب، يعيش أفرادها مع بعضهم البعض، ولا تعترف بالملكية الخاصة، وتتسم بالاكتماء الذاتى. وبعد النظام الكيبوتسى من أوائل النظم الاستيطانية التى اتبعت فى إسرائيل.

من يخشى إجراء استفتاء عام .. ؟ ■ معاريف ٢٠٠٤/٩/٢٠ بقلم: هيئة تحرير معاريف

لاستخدام القوة العسكرية لتنفيذ الإخلاء. وحتى لو أرادت الحكومة أن تتخذ مثل هذا القرار، فلا حاجة أيضاً وقتها لمصادقة الكنيست.. فلسنا هنا بصدد إخلاء وفق المواثيق الدولية".

"يجب بطبيعة الحال أن يتم المصادقة على مثل هذا الإجراء محل الخلاف، ولكن ماذا سنفعل إذا ما كانت الحكومة والكنيست غير قادرين على استصدار قرار واضح فى هذا الأمر؟ وقتها يكون الحل الوحيد هو إجراء استفتاء عام.

إن قضية فك الارتباط والخروج من قطاع غزة قضية واضحة يمكن حسمها فى استفتاء عام، فقد اعتادت النظم الديمقراطية القوية خلال الفترة الأخيرة إجراء استفتاء عام على القضايا المحورية. فها هى بريطانيا - كما وعد رئيس الوزراء تونى بليز - لن تتخذ القرار الحاسم بشأن التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة "اليورو" إلا بعد إجراء استفتاء عام. وهو ما يجب أن نلجأ إليه فى القضايا المحورية، ذات الصلة بسياسة الدولة أو التسويات الدائمة التى تتوصل إليها - كقضايا الدين والدولة.

إن هذه القضايا تستلزم اتخاذ قرار حاسم ومباشر من الجمهور، تارة عندما تكون الأجهزة

"أمنون روبنشتاين" يعتقد أن إجراء استفتاء عام أمر مسموح به من أجل الخروج من غزة، فيقول: "لنبدأ من الأساس.. إن اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قراراً بإخراج الجيش الإسرائيلى من قطاع غزة أمر كافى، فالحكومة هى القائد الأعلى للجيش، وهى التى يحق لها - وليس الكنيست - اتخاذ القرار فيما إذا كان الجيش سيبقى داخل أم خارج الحدود الشرعية لإسرائيل".

ومضى يقول: "حتى يتثنى لنا دفع تعويضات للمستوطنين الإسرائيليين، يكفى تمرير ميزانية يتم المصادقة عليها من قبل لجنة المالية فى الكنيست - وهذا من الناحية القانونية، أما رأى العام فيرجح أن يتم ذلك من خلال سن القوانين، وليس من خلال قرارات صادرة عن الحكومة".

إن إخلاء المستوطنات لا يستوجب فى حد ذاته سن قانون أو تدخل من الكنيست، فقد بنيت هذه المستوطنات دون الحصول على مصادقة الكنيست (وعلى الأغلب دون مصادقة الحكومة، بل وحتى بدون مصادقة لجنة الوزراء فى بعض الأحيان). إن قرار إخلاء المستوطنات بالقوة قرار مبالغ فيه، فحسب رأى المتواضع، انسحاب الجيش الإسرائيلى منها ودفع التعويضات أمر كاف - فلا حاجة

السياسية غير قادرة أو لا تريد اتخاذ القرار في ذلك، وتارة أخرى عندما لا تطرح هذه القضايا عند تشكيل البرلمان.

إن الوضع في إسرائيل له سبب آخر يستدعي أن يكون الجمهور هو الحكم في هذا الأمر، وهو ما يتمثل في أن مراكز الأحزاب وأعضائها يكونون عادة أكثر تشدداً من الجمهور نفسه. وهذا الوضع يستلزم اتخاذ قرار ديموقراطي حاسم على نطاق واسع وشامل، دون الحاجة إلى الجهات الرسمية.

ماذا سيفعل مواطن إسرائيلي - على سبيل المثال - متدين ويحمل عضوية حزب المفدال، ورغم ذلك يريد الخروج من قطاع غزة؟ هنا فقط يكون الاستفتاء العام هو النافذة للتعبير عما يريد.

ويجب أن يكون السؤال الذي سيُطرح على الجمهور في الاستفتاء العام بسيطاً، من قبيل: "هل تؤيد أم تعارض خطة رئيس الوزراء للانسحاب من

قطاع غزة؟" كما يجب أن يجري الاستفتاء بين كل أوساط الجمهور، دون اللجوء لأي حيلة تهدف إلى تحييد أصوات المواطنين العرب. سوف تكون نتائج مثل هذا الاستفتاء حاسمة وملزمة، حيث إن كل الجمهور سيعلم أن من سيرفع يده معارضاً نتائج سيعارض بذلك الشعب الإسرائيلي.

ثمة سبب آخر وخاص لإجراء استفتاء عام في إسرائيل، وهو أن المستوطنات في قطاع غزة ليست فقط عمل غير أخلاقي، بل إنها أيضاً عبء ثقيل على كاهل الجمهور كله، لما يستوجبه من آلاف الجنود الإسرائيليين من سلاح الاحتياط - عدد منهم لا يريد التواجد اليهودي في قطاع غزة. ولكون من يكتب هذا الرأي يعارض رفض أداء الخدمة في المناطق، يجب أن ندع الجمهور يقول كلمته، حول ما إذا كان يريد استمرار مواصلة التواجد في القطاع أم يريد شيئاً آخر.

ست أسباب للاستيطان

يديعوت أحرونوت ٢٢/٩/٢٠٠٤
بقلم: يورام إتينجر

فكرة أننا لا يمكن أن نتخيل خضوع اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة لسيادة فلسطينية، تشير إلى أن نوايا الفلسطينيين هي التي تمثل العقبة الحقيقية في طريق السلام. إن اتفاقية أوسلو لا تقيد عملية إقامة المستوطنات، كما أن القوانين الإسرائيلية تنص على عدم طرد العرب وعدم مصادرة أراضى يملكها عرب لإقامة مستوطنات عليها.

٣. المستوطنات كاختبار لنوايا السلام لدى الفلسطينيين:

يمثل الأمل في التوصل إلى سلام من ناحية، والرغبة في إزالة المستوطنات اليهودية أو العربية من ناحية أخرى، الشئ ونقيضه. ولو أن الفلسطينيين غير قادرين على استيعاب فكرة وجود ٢٥٠ ألف يهودي، فكيف يصفون "التعايش السلمي"؟ هل يمكن الحديث عن سلام دائم وعن مناطق خالية من اليهود في نفس الوقت؟ فالمعارضة الشديدة للوجود اليهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان تعبر عن أيديولوجية حكومية، متأصلة وبعيدة المدى، وتمثل أساساً للنزاع. ويمكن القول بأن المستوطنات تمثل عقبة في طريق السلام، لكن الواقع يوضح أن

١. هل تمثل المستوطنات سبباً رئيسياً للنزاع؟
لقد وقع الهجوم العربي - الفلسطيني على إسرائيل دون أي علاقة له بوجود أو غياب اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة. كما أن مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة قامت بعد حرب ١٩٦٧، وبعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٦٤. وبعد حربى ١٩٤٨ و ١٩٥٦، وبعد مذبحه يهود الخليل وطرد يهود مدينة غزة في ١٩٢٩، وإزالة مستوطنات جوش عتسيون في العشرينيات، والثلاثينيات، والأربعينيات وهدم مستوطنة كفار داروم في ١٩٤٨.

٢. هل تمثل المستوطنات عقبة في طريق السلام؟

لو أن ٣.١ مليون عربي إسرائيلي يمثلون نموذجاً للتعايش السلمي، فلماذا يمثل ٢٥٠ ألف يهودي في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان عقبة في طريق السلام؟ ولو أن إزالة القرى العربية الواقعة داخل حدود "الخط الأخضر" يمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، فلماذا تعتبر إزالة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة إسهاماً للسلام؟ كما أن

مجرد اعتراف الفلسطينيين بشرعية المستوطنات سيثبت رغبتهم في التوصل إلى سلام دائم.

٤. هل إزالة المستوطنات ستقلل من حدة النزاع؟

لا يقوم هذا النزاع على القمع، كما أنه ليس نزاعاً إقليمياً. لقد منحت اتفاقية أوسلو لمنظمة التحرير الفلسطينية أملاً غير معهود، وأنقذتها من الضياع، ومنحتها الإقليم والشرعية، وهو ما أدى إلى انتشار الإرهاب الذي يعد سابقة من نوعه. وكان رئيس الوزراء باراك قد عرض عليها السيطرة على ٩٨٪ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى إشعال نيران الحرب الحالية. ويتغذى النزاع من معارضة الوجود اليهودي السيادي في الشرق الأوسط ومن الأمل في أن يستسلم اليهود. وتعتبر إزالة المستوطنات بمثابة انسحاب وضعف، ولذا فإنها ستؤدي إلى إشعال نار الإرهاب، خاصة في الشرق الأوسط، الذي يُعرف بالسلام القائم على الردع وليس على الضعف.

٥. هل تعتبر المستوطنات ضرورية لأمن إسرائيل؟

أقيمت مستوطنتي كفار داروم ومنتساريم في عام ١٩٦٧ بضغط من الجيش الإسرائيلي. وقد أوصى رئيس الأركان الأمريكي السابق "إيرل ويلار" بضم قطاع غزة حتى يقلل من احتمال وقوع أعمال إرهابية بنسبة ٨٠٪ (والتي تشمل التحريض، التجنيد، التدريبات، العمليات الميدانية والإنتاج والتهريب). وأدى الانفصال عن غزة وعن ٤٠٪ من الضفة الغربية

إلى تخفيض عدد القوات وميزانية الأمن في منطقة غزة إلى الثلث. وستزيد إزالة المستوطنات من العبء. فغالبية المستوطنات مقامة في مناطق استراتيجية في الضفة الغربية، تسيطر من خلالها على طرق المواصلات، وقمم الجبال، و٤٠٪ من مصادر المياه الإسرائيلية، وتطور من قدرات الجيش الإسرائيلي وتحشد من قدرات الإرهابيين. وستؤدي إزالة المستوطنات إلى تحويل مسار الإرهاب إلى تل أبيب، وعفولا والخضيرة وبتان.

٦. هل لدى إسرائيل الحق في إقامة المستوطنات

في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان؟

قرر القاضي "ستيف شوفيل"، الرئيس السابق للمحكمة الدولية في لاهاي، أن الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة يرسخه الحق في الدفاع الذاتي، ولذا فهو لا يعتبر "احتلالاً". ورغم أن ميثاق جنيف الرابع يتحدث عن الغازي وليس عن الحرب الدفاعية، إلا أن إسرائيل تطبق مبادئه. ويعتبر الانتداب البريطاني في عام ١٩٢٢ آخر سيادة شرعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد خصص المنطقة لأن تصبح وطناً قومياً لليهود (بما في ذلك الاستيطان...)، لأن هذه المنطقة تعتبر وطن تاريخي وأساس الهوية والوجود للشعب اليهودي. والشعب الذي على استعداد لأن يتخلى عن وطنه التاريخي، سيسحب البساط من تحت قدميه.

صورة إسرائيل عام ٢٠١٤

مجلة كُول هزمان (يوليو - أغسطس ٢٠٠٤)
بقلم: شالوم يروشلمي

إذا لم يفاجئنا بيريس

وإذا أصبح الواقع بعد ١٠ سنوات واقع مدني وليس أممي، وتوصلنا إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، فسينعكس الوضع في الحال على الميدان السياسي، على الأحزاب والمرشحين الذين سيتولوا قيادتنا. سيأفل نجم أنصار الأمن الذين نجحوا في الصعود إلى هرم السلطة ورئاسة الوزراء شيئاً فشيئاً وسيفسحون المجال لـ "عريفى الجيش"، على شرط أن يتمتعوا بالخبرة والقدرات السياسية الفائقة، أن يكونوا ذوى جدول أعمال مدني، وأن يتمتعوا بالشعبية، وأن يكونوا أصحاب تأثير إعلامي قوى وقت الظهور على الشاشات.

♦ اختفاء الأحزاب الروسية:

يمكن افتراض أن الخريطة السياسية الأساسية لن تتغير فالناخب الإسرائيلي هو ناخب محافظ لا ينساق وراء المغامرات الانتخابية الجديدة. من المحتمل في السنوات العشر المقبلة أن تنضم أحزاب صغيرة إلى أخرى كبيرة، والسبب في ذلك يعود لارتفاع نسبة الحسم، التي ستبعد الأحزاب الصغيرة عن الساحة السياسية. حارب "عامير بيرتس" ضد حزب العمل طويلاً، ولكن الآن ينخرط حزبه "شعب واحد" داخل حزب العمل.

وعند حلول عام ٢٠١٤ لن تكون هناك أحزاب للمهاجرين بعد أن يندمج حزب ناتان شيرانسكى (إسرائيل بعاليا) في حزب الليكود، وأيضاً اندماج حزب إفيجدور ليبرمان "إسرائيل بيتنو" (إسرائيل بيتنا) في الليكود، فنجد ليبرمان يعمل جاهداً في هذه الأيام من أجل الحصول على حق العودة للحزب الأم "الليكود". وعلى الرغم من ذلك ستبقى الأحزاب الانعزالية

سيكون أوفير بينس مرشح اليسار لانتخابات رئاسة الوزراء ومن المتوقع بروز صراع عنيف بين "تساحي هنجبي"، "إسرائيل كاتس" و"سيلفان شالوم" في اليمين، أما درعى فسيكون مفاجأة بالفعل... هكذا ستبدو الساحة السياسية في إسرائيل عام ٢٠١٤.

إن احتمالات التكهن السياسي في إسرائيل ليست ثابتة ومستقرة حتى أنه من الصعب التكهن بما سيحدث بعد أسبوع أو أسبوعين أو حتى غداً. كتبت هذه السطور بعد التصديق على مشروع فك الارتباط، ومن الواضح أن الخريطة السياسية بعد التصديق على مشروع فك الارتباط، ستختلف عن ذي قبل، ومع ذلك فمن المحتمل التوصل إلى حل من بين ما هو مطروح، وكما قال كارل ماركس "الواقع يحدد الوعي". وإذا كان الواقع هو واقع أممي، كما هو الحال الآن، سنجد أنفسنا بحلول عام ٢٠١٤ في وسط حرب لا تنتهي مع الفلسطينيين (وربما مع دول عربية أخرى)، ولن تجد أحزاب اليسار الإسرائيلية مكان لها على الساحة السياسية، لا في السياسية المحلية ولا في مؤسسات الحكم. وقد أثبتت جولتي الانتخابات السابقتين أنه لا مكان للسياسة المعتدلة في أوقات الانتفاضة والإرهاب، فنجد ميل جمهور الناخبين إلى اليمين، وانتظارهم للخلاص على يد اليمين، حتى إذا جاء هذا الخلاص مرتبطاً بنصوص يسارية.. انظروا إلى مشروع شارون لفك الارتباط.

تحت ظل الانتفاضة الذي يهددنا، زادت عدد مقاعد حزب الليكود في الكنيست لتبلغ ٣٨ مقعد، في حين تدهور الحال بحزب العمل لتصل مقاعده إلى ١٩ مقعد فقط.

ذات الطابع الخاص على الساحة، لأنها تمثل جمهور ذو طابع ومطالب خاصة، فحزب "المفدال" على سبيل المثال لن يختفى ولكن من المحتمل أن يتقلص. وستستمر الأحزاب الحريدية، وعلى رأسها "يهדות هتورا" في العمل على نفس النهج، وسيستمر الحزبان "المفدال" و"يهדות هاتواره" في العمل من أجل تحقيق مصالحهم الدينية الخاصة. وستبقى أيضاً الأحزاب العربية على الخريطة السياسية مع استمرار التغير الدائم للبنية الداخلية لهذه الأحزاب بسبب الصراعات الداخلية.

سيعمل حزب "الاتحاد القومي" تحت هذا الاسم أو تحت مسمى آخر إلى جانب الليكود في اليمين. وسيقف حزب "ياحد"، "ميريتس" سابقاً، إلى يسار حزب العمل كعادته دائماً. وستؤدي الأزمات القومية والداخلية بين الأحزاب إلى ظهور حركة صاخبة تقودها شخصيات أساسية.

سيجد رجال الأعمال "أفرهام بورج" نفسه عائداً مرة أخرى للسياسة، ولكن في هذه المرة في حركة "ياحد" وربما سيقود الأخير للنجاح في الانتخابات، كما هو الحال مع "إيفي ايتام" الذي سيكون قادراً على قيادة حركة "الاتحاد القومي" وبسهولة، وقد يقبل حزب "المفدال" بمشروعات شارون.

◆ شاس وعودة درعي:

الحزبان الخصمان "شينوي" و"شاس" هما ضمن إطار الأمور الخفية التي لا يمكن التكهّن بها. لقد برز حزب "شينوي" على الساحة السياسية وذلك في جولات الانتخابات السابقتين بقيادة زعيم شعبي هو "يوسف تومي لايبند". ونظراً لحاجة الجماهير لبرنامج بديل نجح لايبند في تحديد موقفه من الجمهور الديني المتشدد، وجمع عشرات الآلاف من أصوات الناخبين. ومن ناحية أخرى، تلاشت الروايات السابقة عن أحزاب الوسط، كان هذا الحال مع حزب "داس" ومع حزب الوسط الليبرالي، الذي كان تومي لايبند سكرتيراً له، وما لبث هذا الحزب أن انهار بعد تأسيسه بعدة شهور. كما انهار أيضاً حزب الوسط "همركاز" الذي قاده العديد من الزعماء ذوي الاتجاهات المختلفة.

ولعل الانتخابات القادمة، ستوضح اتجاه حزب "شينوي"، فإذا ما استمرت أسهم الحزب في الارتفاع ووصلت إلى حدود الـ ٢٠ مقعد في الكنيست، فسيسبب هذا مشاكل عويصة لحزبي "العمل ويحد" اللذان يتنافسان مع "شينوي" على نفس الجمهور.

وفي هذه الحالة يمكن القول أن "شينوي" سيصبح ظاهرة سياسية هامة، وقد يصبح في عام ٢٠١٤ الحزب الثاني الأكبر حجماً بشرط التغلب على الانقسامات الداخلية، وعلى ما يبدو فسيكون هناك

اتحاد بين عناصر من حزب العمل شينوي، وهذا يتعلق بجدول الأعمال العام، وبالجو الذي سيسود بعد ١٠ أعوام، وبالعزم الذي سيقود "شينوي" بعد "تومي لايبند" (وحتى هذه اللحظة فالقدر لا يبشر بالخير).

وماذا عن "شاس"؟ ازدادت قوة هذا الحزب من انتخابات لأخرى، حتى ضعفت في الانتخابات الأخيرة ووصل عدد مقاعده في الكنيست إلى ١١ مقعد.

ولم تتوقع استطلاعات الرأي أبداً قوة هذا الحزب الحقيقية، لأنها لم تأخذ في الاعتبار السر الخفي، والضغط وانتقال نشاط الحزب المدعومين ببركات الحاخام "عوفيديا" والحاخام "كدوري" من اتجاه إلى آخر.

تتسبب إنجازات "شاس" في الـ ١٠ سنوات الماضية إلى "آرييه درعي" الذي أضاف العديد من الإمتيازات لمعسكر الحركة. ويتسبب النجاح المميز لحركة شاس في انتخابات ١٩٩٩، حيث حصلت الحركة على ١٧ مقعد في الكنيست، إلى قضية الرشوة التي اتهم فيها آرييه درعي وإلى شريطه الذي حمل اسم "أنا أتهم"، وعرض فيه درعي نفسه كشخص ورع معذب، وتحدث فيه بالتفصيل عن ظلم الناخبين.

يمكن أن نتبأ بعودة آرييه درعي إلى مركز الأحداث أو على الأقل إلى مركز حزب "شاس" وذلك في عام ٢٠١٤. لقد أعلن "درعي" أنه سيعود إلى السياسة وأن الذي يمنعه من العودة تطبيق مجموعة من القيود القانونية عليه والتي تحد من نشاطه كما أثر تراجع الحاخام عوفيديا يوسف عن دعمه لدرعي بالسلب عليه في هذه الفترة. سيتغير الحال في السنوات المقبلة، وإذا عاد درعي إلى الساحة، فقد تؤدي عودته لتحسين وضع شاس.

كما علمنا، فإن لدرعي الصيغ السحرية والرسائل الصحيحة والتي تساوي مقاعد كثيرة في الانتخابات.

*إسرائيل تنتظر تساحي وسيلفان:

سيكون عام ٢٠٠٤ وما بعده عام السياسيين، الذي يبلغون من العمر الآن الـ ٤٠ عاماً حيث سيخلى الجيل القديم مكانه وسيُحال كلا من آريئيل شارون وشمعون بيريس إلى التقاعد، ونعتقد أن أحزابهما، الليكود والعمل، يعملان الآن على تجهيز مرشحيهم لرئاسة الوزراء وقيادة المعارضة.

ورجال جيل الوسط اليوم سيجدون أنفسهم في عام ٢٠١٤ في وسط أو نهاية العقد السابع من حياتهم، وكما اعتاد "عزرا فايتسمان" القول "سيستعدون للهبوط". ومن هؤلاء بنيامين نيتتياهو، شأؤول موفاز، إيهود اولمرت، ليمور ليفنات، حاييم رامون، فؤاد بن اليعيزر، ماتان فلنائي، افرام سينييه، إيهود باراك، يوسي ساريد، والعديد من الأسماء الأخرى الجيدة والذين سيصلون

إلى سن التقاعد. ومع ذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار بأن شخص ما من الذين ذكرت أسمائهم في القائمة السابقة سيقود إسرائيل وهو في سن الـ ٧٠ عاما يزيد قليلا أو ينقص. في حزب الليكود سينشأ صراع بين الوزراء "سيلفان شالوم"، "تساحي هنجبي" و"إسرائيل كاتس". وسيحتدم الصراع بينهم في المستقبل على قيادة الحزب. فالوزير شالوم هو الوحيد الذي أعلن أنه سينافس في القريب العاجل على منصب رئاسة الليكود، وإن خسر - أو فاز - فقد لا يصلح بعد عشرة أعوام. أما بالنسبة للوزيرين "هنجبي وكاتس" فلم يصرحا بشئ إلا أنهما يخططان لذلك. فكلاهما مثل سيلفان شالوم، يسيران بخطى سريعة للإمام، كان هنجبي وكاتس زعيما للطلبة في نهاية السبعينيات. واندمج كلاهما في العمل السياسي عندما عملا كمساعدين لشخصيات بارزة في الليكود حيث عمل كاتس مساعدا لشارون، وعمل هنجبي مساعدا لحاييم كوربو ثم مساعدا لإسحاق شامير، أما سيلفان شالوم فكان مساعدا لإسحاق مودعي.

سبق هنجبي كاتس إلى الكنيست والحكومة بسنوات. وتوقف هنجبي عن استكمال مسيرته في العمل السياسي بعد أن تورط في قضية "الطريق الناجح" ونجا منها بصعوبة بعد أن تقرر تقديم صحيفة اتهام ضده. واحتل هنجبي المركز الأول في قائمة الانتخابات الداخلية الأخيرة لليكود والتي عقدت في نهاية عام ٢٠٠٢.

أما كاتس فهو يسير بخطى ثابتة للأمام دون عثرات. وقد وصل كاتس لقمة العمل السياسي في الليكود عام ١٩٩٧ واختير وقتها رئيسا لمؤتمر الحزب، وبعد ذلك بعام اختير ليكون عضوا في الكنيست. وانضم كاتس لحكومة شارون الأخيرة عند تشكيلها كوزير للزراعة، وكان قبل ذلك قد تقدم في الانتخابات الداخلية لليكود واحتل المركز الخامس في قائمة الحزب.

لقد حقق كاتس إنجازا هاما عندما قاد فكرة استفتاء منتسبي الليكود في مايو الماضي، كما أنه يتقدم المعارضين لخطة شارون لفك الارتباط، وأثناء حملة الانتخابات وعند ظهوره في فروع الليكود المختلفة نصبه نشطاء حركة الحزب داخل الكنيست ليكون رئيس الوزراء القادم. وإذا صدقت تلك التوقعات وانحصر الصراع على رئاسة الحزب بينهما (هنجبي -

كاتس) فسيشعر الكثيرون بخيبة أمل.

وقد خاضا هنجبي وكاتس صراعات مماثلة على مر السنين سواء كان ذلك، في اتحاد الطلاب، على عضوية الكنيست أو على المناصب رفيعة المستوى داخل الليكود.

◆ بينيس واحد، وحيد ولا مثيل له:

ويختلف الوضع في حزب العمل، حيث تبدو الصورة أكثر وضوحا، فعلى ما يبدو أن عضو الكنيست أوفير بينيس "سيقود جيل الزعماء القادم داخل حزب العمل في ٢٠١٤. سيبلغ بينيس حينها الـ ٥٣ عاما، وستزداد احتمالات منافسته إذا كان جدول أعماله مدني وليس أممي. وقد اهتم بينيس على طول سجله السياسي الحافل بالعلاقات التي تربط المتدينين بالعلمانيين، بالإدارة السلمية، وحقوق الإنسان وغيرها، وتتسم مواقفه السياسية بالوضوح، فهي لا تختلف كثيرا عن المواقف السياسية لحزبي "ياحد"، "ميريتس" بدأ بينيس كتنزائه البارزين في الليكود، نشاطه العام في خلايا الطلاب التابعة لحزب العمل داخل الجامعة العبرية وعمل بعد ذلك في أوساط الجيل الشاب لحزب العمل في القدس، ونافس في عام ١٩٩٢ للحصول على حصة الأماكن المخصصة للمدينة في الكنيست، وكان ينقصه الحصول على ٤٢ صوتا كي يتم اختياره. وبعد مرور ٤ أعوام حقق نجاحا مذهلا في القدس، وأصبح عضو كنيست مميز، نشيط، موضوعي وسلس. احتل بينيس المركز الـ ١١ في قائمة حزب العمل الإقليمية، في الانتخابات التمهيدية للحزب والتي أجريت في عام ١٩٩٩، وتقدم بينيس في القائمة على "افرايم سينييه" أورى أور، شيفح فيس وآخرون.

وشغل بينيس منصب رئيس الائتلاف في حكومة الوحدة الوطنية الأولى لشارون. وقد رفض بينيس التشريع لمنصب وزير في الحكومة، فنقص الخبرة الوزارية هي نقطة الضعف الواضحة في سجله السياسي حتى الآن.

وقد شغل بينيس منصب سكرتير حزب العمل في الفترة ما بين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، إلا أنه ترك هذا المنصب قبل أن تلتصق به صورة العمل الاجتماعي للأبد. ولا يوجد الآن لبينيس خصوم حقيقيين في مثل عمره، والتقدير العام أن بينيس سيكون الرجل الذي سيقود حزب العمل في المستقبل ضد كل من هنجبي، شالوم وكاتس، إذا لم تحدث مفاجآت درامية أو يبرز ضوء نجم جديد في سماء اليسار الإسرائيلي.

❖ في عام ٢٠١١ من المقرر استكمال خطة إنتاج "لبان" له نفس تأثير الفياضات - منسمة "ذ" حتى ٢٠١٤ سيعطى العالم كرة القدم الإسرائيلية على الأقل بالنسبة للملاعب الرياضية "الأحد".

❖ سيتوسع الائتلاف الوطني في دوائرهمات جان ليستوعب ٦٠ ألف مخرج بدل من ٤٤ ألف الآن. كما ستشيد استادات جديدة في سخنين، كما وعد رئيس الوزراء، وأيضاً في بئر شبع، نتانيا، وحيفا.

❖ في عام ٢٠١٤ سيحتفل شمعون بيريس بعيد ميلاده الـ ٩٠، ولا يتعجب أحد حينها إذا ظل بيريس هو مرشح حزب العمل للترشح على رئاسة الوزراء.

❖ في عام ٢٠٠٩ ستحتفل تل أبيب بمرور ١٠٠ عام على تأسيسها.

❖ في عام ٢٠١٤، وإذا استمر الوضع كما هو عليه في المناطق، سيبلغ الوجود الإسرائيلي فيها عامه الـ ٤٧ ويقترب من الاحتفال باليوبيل.

❖ يتوقع الخبراء الدوليون للتنبؤ أن ٩٠٪ من الوظائف المميزة ستختفي أو ستتغير تماماً في خلال من ١٠ : ٢٠ عاماً القادمة بسبب التطورات التكنولوجية.

❖ إذا كنتم ممن يصدقون نيتيا هو فستتحسن حالتكم الاقتصادية بدرجة كبيرة في السنوات القادمة، فبداية من ٢٠٠٥ سيزداد الأجر الحقيقي بمتوسط ١,٥٪ وسيستمر في الزيادة حتى نهاية الـ ١٠ سنوات المقبلة، وذلك بعد انخفاض حاد في السنوات الأخيرة تستطيعوا أيضاً أن تريحوا وبسرعة: يرى الخبراء أن الصفقات التي تتم في ٢٠ يوم يمكن أن تتم في يوم واحد وذلك في عام ٢٠١٢.

❖ لكن من المحتمل أن يكون كل هذا عبثاً: فحسب تقديرات العلماء هناك احتمال يقترب للمليون أنه في ٢١ مارس ٢٠١٤ سيصطدم أحد الكواكب السيارة بالأرض وسيؤدي ذلك إلى دمار يقرب في تقديره من الدمار الناتج عن ٢٠ قنبلة ذرية.

❖ إذا لم تطرأ تطورات درامية، ففي عام ٢٠١٤ سيكتمل مرور ٢٨ عام على غياب الملاح الأسير رون أراد وسيدل ذلك على فشل إسرائيل الذريع في إعادته.

إذا لم يطلق سراح "حاجي عامير"، أخو قاتل رئيس الوزراء رابين ومساعدته أجلاً فسيطلق سراحه في عام ٢٠١١، وبإتمامه مدة ١٦ عاماً في السجن سيكون ثالث متهم يتم إطلاق سراحه من بين أربعة متهمين أدينوا في قضية اغتيال رئيس الوزراء رابين وهم: "دور عدني" (مدبر المؤامرة) والذي أطلق سراحه عام ٢٠٠٢، و"مرجليت هرشفي" التي أطلق سراحها في عام ٢٠٠١. أما "يجئال عامير" فمزال أمامه المزيد من الوقت لإطلاق سراحه.

ومن المقرر أيضاً في عام ٢٠١٣ إطلاق سراح الجاسوس "ناجوم منبر" إذا لم تخفف مدة عقوبته أو يعفى عنه رئيس الدولة.

وفي مقابل ذلك لم يتحدد تاريخ إطلاق سراح "جوناثان بولارد".

ولن يهنأ منبر بحريته، فقبل ذلك بعام وفي عام ٢٠١٢ ستكون نهاية العالم - قبل عيد الميلاد - وذلك طبقاً لاعتقاد طوائف معينة.

❖ وفي عام ٢٠٠٧ الذي سيكتمل فيه مرور ٤٠ عام على حرب الأيام الستة (١٩٦٧)، تعتقد طوائف أخرى أنه سيكون عام تحل فيه القوضي والخراب.

❖ وإذا لم تحدث تلك التنبؤات، فسيزداد عدد سكان إسرائيل في نهاية السنوات العشر القادمة، ليبلغ حوالي ٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠، وأكثر تحديداً للرقم ٨,٩٩٤,٣٠٠ نسمة بالضبط، وذلك طبقاً للمكتب المركزي للإحصاء.

٢,٠٩١,٩٠٠ مليون نسمة هو عدد السكان العرب، ٦,٩٠٢,٤٠٠ مليون نسمة هو عدد السكان اليهود وأبناء الديانات الأخرى من غير العرب.

❖ في عام ٢٠١٣ من المقرر أن ينقل مترو الأنفاق في إسرائيل حوالي ٧٠ مليون مسافر سنوياً أي ٣ أضعاف اليوم وذلك بعد إنفاق المليارات على البنية التحتية.

❖ حتى ٢٠٠٩ من المقرر استكمال خط المترو السريع بين تل أبيب والقدس، ومن المقرر أن تستغرق الرحلة حوالي ٢٨ دقيقة فقط.

❖ ستسافر ٩٣ مليون سيارة في طريق "حوتسيه إسرائيل" في عام ٢٠٠٩ طبقاً للخطط الموضوعة.



بالتأكيد، ولكن يبدو أن "يجال عامير" سوف يخرج من السجن وسوف تستقبله جماعة "نافيه سمارك" الاستيطانية الجديدة التي ستقام بمناسبة إطلاق سراحه بالقرب من "كفار داروم" بالأحضان. وبعد عشرة أعوام ستظل مستعمرة "كفار داروم" هنا وستقوم بجانبها، بين مشاهد الطبيعة الخلابة في غزة، مقابر أكبر تخص المستوطنين الذين ضحوا بأنفسهم وأولادهم من أجل شئ ما أو شخص ما، ولا أستطيع أن أصل إلى طبيعة هذه التضحية.

منذ أقل من عشر سنوات وقع عرفات اتفاقاً مع رابين في حديقة البيت الأبيض، ويعتبر أقل اتفاق تم احترامه في تاريخ الشرق الأوسط. وبعد عشرة أعوام سيُرسَل عرفات رسالة أخرى من المقاطعة لشمعون بيريس. وأقول لمن يتساءل أو يتعجب، إن شمعون سيكون هنا، والحمد لله أنه سيكون هنا.

سيظل شمعون، وعرفات، وحاييم يافين، وشارون أيلون جميعهم هنا، ولكن هذا المكان لن يبقى على حاله. هذا المكان الذي نحبه بشدة أنا وأنتم وميخال زوارتش، لن يبقى على حاله.

وبعد عشر سنوات ستقوم القناة الأولى، التي قدمت لنا مؤخراً برنامجاً مشهوراً لا تستطيع تقديمه إلا "شيرى راز" بالإعلان عن إصلاح شامل. وسيكون من المقرر في إطار هذا الإصلاح مد ساعات إذاعة نشرات الأخبار لتبدأ في الرابعة وتنتهى في الحادية عشرة. وسيعرض بين كل خبر وآخر أفضل النكات التي وردت في مسلسل "المتصوفين". وسيعترض اتحاد الأدباء والوثائقين على ذلك وسيهاجم المخرج "يوسى مشولام"، الذى سيُعين سفيراً لإسرائيل فى رومانيا، ولكن الإصلاح سيستمر. وفى إطار الإصلاح أيضاً سيُعرض على أورلى فيلناتى - فدربوش، أفضل مراسلة للشؤون الاجتماعية فى هيئة الإذاعة والتليفزيون، أن تتفرد بتغطية ما يجرى فى مدينة "عفولا". وستضطر أورلى القبول بهذا الاقتراح، نظراً لأنها فصلت للتو من وظيفتها كمراسلة لشؤون الخط الشمالى لمترو الأنفاق، بسبب تقريرها الذى أثارت فيه قضية أن المترو لا يعمل، مما أثار غضب وزير المواصلات. والمشكلة أن عفولا لن تكون خاضعة لنا، وسنتحدث عن ذلك لاحقاً.

أولاً، مع حلول عام ٢٠١٤ سيصبح عمر ابنتى نحو ١٨ عاماً، أتخيل نفسى وزوجتى جالسين فى الصالون نقرأ الكتاب الجديد الذى أصدره "رام أورين" وعنوانه "عنوان مقتول" عن قصة صحفية قتلها عشيق دبلوماسى أجنبية تهود وانضم لصفوف حركة "شاس". لا يهم الموضوع ولكنه كتاب كبير. وباختصار ستأتى إلى ابنتى ذات الـ ١٨ ربيعاً لتخبرنى أنها ستتزوج بفتاة عربية شاذة جنسياً ومن المفترض أن أشعر بالسرور الشديد نظراً لأنى ليبرالى. ولكنى أخبرك يا ابنتى أنتى لا أوافق على زواجك من العربية الشاذة. لن يكون هناك شئ مشترك بينكما تتحدثان فيه وستأتى إليك وتطعنك من الخلف فى اللحظة التى تختلسين فيها النظر إلى أختها أثناء استحمامها. إننى أفضل أن تتزوجى رجلاً ذو شارب من جورجيا، وشكراً.

هذه أوضح صورة أرى أنها قد تحدث بعد عشرة أعوام. ولكن السؤال الذى يؤرقنى فى الحقيقة هو أين سأكون بعد عشرة أعوام، إذ أنه من البدهى أنى لن أكون هنا، ومن المؤكد أن هذا من دواعى سرور بعضكم، وأعنى لن أكون على قيد الحياة أساساً. ويؤسفنى أن أكون أنا من يبشركم بالأخبار السيئة، لكنكم أنتم أيضاً لن تكونوا هنا، وسأوضح لكم الأسباب والتفسيرات فى الحال. تعالوا قبل الحديث عن هذه الأسباب والتفسيرات، نكون متفائلين للحظة ونتخيل ماذا سيحدث هنا بعد عشر سنوات. عفواً، لقد تراجعت، تعالوا نذكر كيف كان الحال هنا قبل عشرة أعوام حتى نستطيع المقارنة. فقبل أكثر من عشرة أعوام لم تكن القناة الثانية موجودة على سبيل المثال. أى أننا عشنا بدون أى اتصال مباشر مع "ميرى بوهدنا". أتذكرون كيف كانت الحياة بدون "ميرى بوهدنا"؟ هل يبدو كلامى خيالياً أو صعباً (أم يبدو جميلاً، هذا يرجع إلى علاقتكم بـ "بوهدنا"). غير أنى أقسم لكم أننا عشنا فى ذلك الزمان. لقد كنا هنا أنا، وأنتم، وداليا مزور. وقمنا بنزهات خلوية، وتحدثنا عن الخصلات الجديدة الملونة فى شعرها، وتجاذبنا أطراف الحديث عن "حاييم يافين". وبالمناسبة فإننى أقول لمن يراودهم الشك إن يافين أيضاً سيكون هنا فى عام ٢٠١٤. قبل عشرة أعوام كان رابين رئيساً للوزراء وكان مفعماً بالحياة، رغم أن ليثاً كانت تقتله. وبعد عشرة أعوام سيظل ميتاً

سيبلغ ابني ٢٨ عاماً بحلول عام ٢٠١٤. وسيكون في ذروة عمله في إنتاج برنامج إخباري جديد لقناة "رافى جينات"، يتناول ما يحدث لمن سيتم تعليقهم مقلوبين وضربهم في ميدان رابين. من فيهم سينهار أولاً؟ من ستؤيد الجماهير استمرار ضربه؟ ومن المطرب الذي سيساعدهم في الصراخ؟ يا له من برنامج معقد. وفي القناة العاشرة، التي ستكون قد بيعت للتو لـ "إيريز تال"، يجهزون برنامجاً يومياً جديداً من شأنه هذه المرة أن يخلص هذه القناة من مشاكلها بشكل نهائي. ستقدم القناة برنامجاً جديداً وهو عن التخصيب المعلى للنساء القبيحات جدا يذاع على الهواء مباشرة، هؤلاء النساء لا يريد الرجال ملامستهن. وسيجعلنا البرنامج ندرك أن هؤلاء النسوة أيضاً يمكن أن يصبحن أمهات. وسيتم على الفور استضافة الأطفال المولودين في برنامج "الحياة السعيدة"، وهو برنامج يختبر مدى صمود هؤلاء الأطفال في مواجهة شركة "راماديا". وسيحصل الفائز على سيارة ويسافر في رحلة مثيرة مع التماسيح في أفريقيا. وسيكون مقدم البرنامج "آيال بيليد". وبعد عشر سنوات، سيقدر الأمريكيون وبصورة نهائية الخروج من العراق، ولن يُصور هذا الحدث لعدم أهميته. وستقوم ابنة بوش، التي ستكون قد عُينت للتو في منصب الرئيس، بإخراج الجنود الأمريكيين ولكن ستضطر لإخراجهم في توايت. وستكون بوش الابنة لطيفة، ولكنها ستكون أكثر حماقة من أبيها (بوش الابن)، وهذه الحماقة تعد جريمة. وسيقرر بن لادن أيضاً الخروج، ولكنه سيخرج على متن طائرة كبيرة جدا ستأخذه مباشرة إلى الاصطدام بأبراج عزرائيل. وسيقوم "حاييم هيخت"، الذي سيكون قد بدأ للتو في إعداد برنامج باسم "قلت لكم يا أغبياء"، بتصوير الاصطدام.

سيقوم "هيخت" بوضع كاميرا في كل بيت، وكلما تقوم المرأة بخيانة زوجها أو كلما سقط طفل رضيع من الشرفة، سيظهر في الصورة وهو يصيح "قلت لكم يا أغبياء".

لكن لماذا نتحدث فقط عن التليفزيون؟ هيا بنا نتحدث عن التليفزيون التعليمي، الذي سيتلقى في عام ٢٠١٤ رسالة من وزيرة التعليم، السيدة "عينبال جفريئيلي"، تفيد بتخفيض ساعات بثه مرة أخرى،

وسيقيم بيت برامجه في الفترة من الرابعة والرابعة وحتى خمس دقائق فقط. وفي هذه الفترة سيقدم "رازي برقائي" - الذي سيظل موجوداً هو الآخر - برنامجاً بعنوان "الجودة ليست كلمة فضة"، وسيعالج فيه العلاقة بين الجودة والكلام الفظ. وسيعلم المدير الجديد للقنوات الفضائية "داني روب" في مؤتمر صحفي أنهم سيحققون هذا العام أخيراً أرباح حقيقية، وهناك احتمال أن يدفعوا ما عليهم من ديون للموردين ولا سيما الذين مازالوا على قيد الحياة منهم. وفي قناة "تخيلت" سيعلن المدير العام الجديد لها "جادى سيفن" (والذي سيكون قد عاد للدين أثناء وجوده في السجن بعد أن قام البعض بمضايقته أثناء وجوده في دورة المياه) أنهم نجحوا في النهاية في الوصول بعدد من يريدون مشاهدة القناة عن طيب خاطر إلى ١٠ أشخاص.

وسيكون التغيير كبيراً في مجال البرامج الترفيهية. سيحتفل كوشنير بالليلة رقم ٥٠ ألف لعرض مسرحيته "رجل المغارات"، وستعلن المغنية روني عن مشاركتها في المسرحية. وستقوم بالعزف في الاحتفال فرقة "مشينة".

ويبدو أن عام ٢٠١٤ لن يشهد تحقيق السلام، فرغم تفاؤل شارون المفرط، يبدو أنه لا يوجد شريك فعلى في مفاوضات السلام. ونكته أخرى - سيعلن جلعاد شارون في هذا العام أنه وجد شرائط الفيديو، وأن ما ظهر فيها هو صور للأسرة تصور جلعاد، وعموري، وشارون وهم ذاهبون لصيد العرب، وليس بهذه الشرائط حالة تصلح للمحاكمة.

ولكن المشكلة هي أنني لن أكون هنا في عام ٢٠١٤، لأنني سأموت. وأنتم أيضاً ستموتون، أو أغلبكم ممن لم يستطيعوا الهرب في الوقت المناسب. فسيقتلنا العرب ذبحاً بالسكين. وسيتضح في النهاية أنهم لم يفضروا لنا الاحتلال، والذل وباقي ما اقترفناه. لكن هذا الأمر على ما يرام، لأن بعض اليهود سوف ينجون وسيعودون إلى هنا مرة أخرى، ليبدأوا في ارتكاب كل هذه الحماقات من جديد. وسيُبث هذا على القناة الثانية، وسيطلقون على البرنامج اسم "من يريد دولة؟"، وسيكون في استطاعة العرب حينها إعادة من هم أقل طيبة إلى أوروبا.

كل شيء على ما يرام

مجلة كول هزمان
(يوليو - أغسطس ٢٠٠٤)
بقلم: إيتي روم

المتحدثين عن هذا الموضوع في إسرائيل لا يفهمون ببساطة كيف يمكن التحرى عن المستقبل والتنبؤ به، في حين أنه لو استخدموا تقنيات البحث المستقبلي فيصلون إلى استنتاجات أخرى.

ويقول "فسيج" أن معدل الزيادة الطبيعية لدى العرب أكبر مما لدينا، ولكن في السنوات الأخيرة المعدل لديهم أخذ في الهبوط، في حين يرتفع لدى اليهود. فبعد أن توقف معدل الزيادة الطبيعية لليهود عند ٢,٦ نسمة لكل أبوين، فنجدها قد بلغت ٢,٧ في بداية عام ٢٠٠٢، ومنذ ذلك الحين فالمعدل أخذ في الزيادة. وفي مقابل ذلك نجد أن المعدل لدى العرب قد انخفض من ٤,٦ إلى ٣,٢ نسمة. وإذا قارنا بين الوضع الآن وبين الوضع عند قيام إسرائيل نجد أن هناك انخفاض على المستويين لكن الانخفاض أكبر عند العرب.

ويشير فسيج بقوله إلى أهمية الكم والكيف، ويضرب مثلاً على ذلك بتضاعف عدد سكان مصر في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى ضعف مكانتها السياسية الطبيعية. ويضيف "فسيج" بقوله أن إسرائيل دولة تصنف سكانياً على أنها من النوعية الشابة - حوالي نصف السكان تتراوح أعمارهم بين ٠ : ٢٥ ومن المنتظر أن تظهر قوة تلك المجموعة الشابة مستقبلاً.

يقتنع "فسيج" بحقيقة أن الوقت لمصحلتنا على عكس الاعتقاد السياسي السائد. عند قيام إسرائيل كانت التوقعات العشوائية تتحدث عن أغلبية عربية في الستينيات والتجربة تثبت أن ٩٩٪ ممن حاولوا التنبؤ بالمستقبل الديموجرافي قد أخطأوا وهولاً يدعى النبوة، فأساليب بحثه كما يقول، تسمح بالتنبؤ بالمستقبل بنسبة ٦٠٪ فقط.

أغلبية عربية في إسرائيل ٩٠٪ نسبة المواليد مرتفعة جداً في "جنيني" تقابلها نسبة منخفضة جداً في "رمات أفيف" ٩٠٪ لا تجعلوا القلق يساروكم، فالوقت يلعب لمصلحتنا.

لن يرغب شمعون بيريس سماع التنبؤ الديموجرافي للسنوات المقبلة والذي قام به دكتور "دود فسيج" وكذلك الحال بالنسبة لأغلب السياسيين في إسرائيل، سواء كانوا ينتمون إلى اليمين أو اليسار مثل آريئيل شارون، يوسى بيلين، بنيامين نتنياهو، يوسى ساريد... لن يتقبلوا جميعاً حديث رئيس قسم دراسات المستقبل في جامعة "بار إيلان".

والسبب في عدم تقبلهم لهذا الحديث هو رفضهم التام للقاعدة التي بنى عليها الخلاف السياسي في إسرائيل بشأن مستقبل المناطق: فطبقاً للإحصاء الديموجرافي "الخاص بالسكان" فليس لدينا خيار إلا الانسحاب من هذه المناطق، لأن غير ذلك سيؤدي لقيام دولة ذات قومية ثنائية وأغلبية عربية.

ويضيف دكتور "فسيج" بقوله أنه لا توجد مشكلة من الناحية الديموجرافية للبقاء في غزة، ويستطرد قائلاً: أنا شخصياً أعتقد أنه يجب الانسحاب من غزة، وذلك لعدة أسباب أخرى فالاعتماد على الدراسة الإحصائية للسكان فقط يخلق موقفاً خطيراً.

كيف توصل الدكتور المتنبئ بالمستقبل لهذه الاستنتاجات على الرغم من أنه معروف لدى الجميع من البحر إلى الأردن أن عدد اليهود والعرب متساوي تقريباً وأن الزيادة الطبيعية في المواليد لدى العرب أكبر بكثير من اليهود ٩٠٪ يرى "فسيج" أنه الوحيد في إسرائيل المتخصص في التنبؤ بالمستقبل (فالحديث لا يدور عن شخص يهذي، بل عن دراسات معروفة في العالم أكثر من إسرائيل). ويزعم "فسيج" أن كل

الجاسوس الإسرائيلي في البنتاجون

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١
بقلم: إيتمار رابينوفيتش (❖)

تصريح وتلميح

أما السياق الرابع، وهو الأكثر حداثة، فيتعلق بالجدل الدائر حول الحرب في العراق، حيث أقحم اسم إسرائيل في هذا الجدل حتى قبل أن تبدأ الحرب، ثم عاد ليُطرح مرة أخرى بعد التورط الأمريكي في العراق. وهناك ادعاء بأن أصدقاء إسرائيل من المحافظين الجدد - يشغل بعضهم مناصب قيادية في الإدارة الأمريكية والبعض الآخر يمارسون ضغوطهم من الخارج - ساقوا الولايات المتحدة إلى الحرب بهدف خدمة المصالح الإسرائيلية. وهناك بعد جديد لهذا الادعاء، وهو أن هناك كثيرين أصبحوا على قناعة بأن محاولة منع إيران من تطوير أسلحة نووية عن طريق الحوار سوف تبوء بالفشل، وهو ما يثير تساؤلات عويصة من قبل، هل ستستطيع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والدول الأخرى أن تتعايش مع إيران النووية؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فهل سترغب الولايات المتحدة في اللجوء إلى الخيار العسكري؟ أم أن إسرائيل قد تجد نفسها مضطرة للجوء إلى هذا الخيار؟

وعلى هذه الخلفية من الهام أن تقرأ مرة أخرى المقال الذي نشره الأسبوع الماضي "ويليام باب" في صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون"، حيث أكد "باب" في مقاله على أقوال نورمان فودهورس - من مؤسسي حركة المحافظين الجدد - الذي قال في حديث معه: "إنني لا أقترح غزو العراق في هذه اللحظة..." - وكتب باب قائلاً: "تولى إسرائيل أهمية للفت النظر إلى التهديد الاستراتيجي المحتمل الذي تمثله إيران للولايات المتحدة. كما أن إيران تهدد منذ أمد طويل مصالح إسرائيل، المعنية بأن تظل أكبر قوة عسكرية في

يجب دراسة قضية جاسوس البنتاجون - سواء ثبت صحتها أم لا - من خلال أربعة سياقات:

السياق الأول هو السياق الواقعي، فسرعان ما سيتضح إذا ما كان هناك أساساً واقعياً فعلياً للتقرير الذي أذاعته شبكة "سي.بي.إس" الإخبارية، أم أن القضية قد أخذت أبعاداً أكبر من أبعادها الحقيقية.

أما السياق الثاني فهو التأثير البعيد لقضية بولارد، فهذه القضية التي تفجرت منذ عشرين عاماً لازالت تلقي بظلالها على منظومة العلاقات الأمنية الاستخباراتية بين إسرائيل والولايات المتحدة، كما أنها لازالت تضر بصورة الجالية اليهودية لدى عناصر في المؤسسة الاستخبارية والقانونية في الولايات المتحدة، حيث تشبه هذه العناصر - رغم عدم وجود أساس لهذه الاشتباهات - في أن بعض المرشحين وأصحاب المناصب من اليهود يفضلون الولاء لإسرائيل على الولاء المطلق للولايات المتحدة وللمصالح الأمريكية.

وبعيداً عن قضية بولارد، فإن السياق الثالث يبدو في وجود عناصر في الدوائر السياسية، والصناعات الأمنية ووسائل الإعلام الأمريكية تحقد على التوأمة السائدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خاصة في المجال الأمني. وتعمل هذه العناصر منذ سنين طويلة على تسريب وتضخيم قضايا - بعضها شائك فعلاً - أحدثت انقساماً بين الدولتين، من خلال تصوير إسرائيل وأصدقائها تصويراً سلبياً بأنها تستغل الولايات المتحدة وأنها ترد الحسنة بالسيئة وتضر بمصالحها، ومن ذلك قضايا مثل "إيران جيت"، وطائرة الفالكون، والاتهامات بنقل تكنولوجيا أمريكية إلى الصين، وغيرها من القضايا.

المنطقة". وبمعنى آخر، فإن باب يحذر من فودهورس وتلاميذه اليهود الذين سيقودون الولايات المتحدة بعد وقت قصير إلى عمل عسكري لا لزوم له ضد إيران، كما فعلوا في العراق.

والعلاقة النظرية بين هذا الادعاء وبين قضية "جاسوس البنتاجون" واضحة وتبعث على القلق. ووفقاً لمنهج باب، إذا كان أتباع فودهورس من المحافظين الجدد مؤهلين لقيادة الولايات المتحدة إلى الحرب في العراق - وربما إيران - من أجل المصالح الإسرائيلية، وليس من أجل مصالح الولايات المتحدة نفسها، فإنه لا يجب الاعتماد على هؤلاء الأشخاص حتى وإن كانوا يشغلون مناصب قيادية.

وتطعن هذه الأقوال في الحوار الذي يديره أصدقاء إسرائيل مع أعضاء الكونجرس والموظفين في الإدارة الأمريكية، كما أنها تعد أقوالاً خطيرة خاصة عندما يكون كاتبها هو صاحب عمود يومي في صحيفة هامة. وتلزم هذه الأقوال، وما تخفيه ورائها من افتراضات وشعور عام، إسرائيل والجمالية اليهودية في الولايات المتحدة بأن تتعامل بشكل متعمق مع ما قيل صراحة وما تم التلميح إليه.

(*) البروفيسور رابينوفيتش هو رئيس جامعة تل أبيب، وكان في السابق سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة بين الأعوام ١٩٩٣-١٩٩٦.

معاريف ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: طال شنايدر

تسريب معلومات إلكترونية لإسرائيل

لن يتم تقديم عريضة دعوى ضد فرانكلين في المستقبل القريب.

وكان فرانكلين قد ظهر أول أمس - للمرة الأولى منذ بدأ التحقيقات - في جامعة شيبيرد، حيث يحاضر في علم التاريخ منذ خمسة أعوام. وعنه يقول أندرسون هنريكسون رئيس قسم التاريخ في جامعة شيبيرد: "إن فرانكلين مكسب حقيقي للجامعة".

*التحقيق مع اثنين من إيباك:

كشفت الأنباء أمس النقيب عن أن "ستيفن روزين" مسؤول شؤون السياسة الخارجية في إيباك و"كيث فايسمان"، خبير الشؤون الإيرانية بها، هما الشخصين اللذين يُحقق الـ FBI معهما من إيباك منذ الخميس الماضي.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد ذكرت في عددها أول أمس، أن روزين يعد أحد العناصر رفيعة الشأن في إيباك. وعنه قال زميلاه إنه شخص لامع ونشط، وأحد أكثر العاملين بروزاً في المنظمة، كما أنه ذو اتصالات واسعة بحكومة بوش وبدوائر أخرى في دول ما وراء البحر.

وعن "كيث فايسمان"، ذكرت نيويورك تايمز إنه لا يضاهي مكانة روزين في المنظمة، ولكنه من المحللين الأساسيين والموثوق بهم، وأنه على دراية جيدة بالأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

من جانبها صرحت مصادر رسمية في منظمة إيباك، بأن فايسمان وروزين يتعاونان مع المحققين في هذه القضية.

أوردت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر يوم ٢٠٠٤/٩/٢ أن التحقيق الذي يجريه مكتب التحقيقات الفيدرالية FBI منذ نحو عامين، لا يقتصر وحسب على تسريب مسودة ورقة رئاسية تتعلق بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، بل يدور أيضاً حول الاشتباه في تسريب معلومات إلكترونية شديدة السرية من وكالة الأمن القومي الأمريكي التي تعمل في مجال فك الشفرات.

هذا وقال مصدر رسمي رفيع المستوى لصحيفة "الواشنطن بوست" أن مستشارة الأمن القومي الأمريكي "كونداليزا رايس" تتابع سراً مجريات التحقيقات منذ بدايتها.

يشار إلى أن التحقيق مع "لاري فرانكلين" الذي يعمل بوزارة الدفاع الأمريكية كان في أول التحقيقات هو المحور الأساسي الذي تدور حوله القضية، ولكنه الآن لا يزيد عن كونه فرعاً في شجرة التحقيقات التي تجري منذ وقت طويل.

يذكر أن فرانكلين زج باسمه في التحقيقات عندما شارك في حديث دار بين "تيئور جيلون" ممثل السفارة الإسرائيلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية ومستشارها القومي وبين ممثل منظمة "إيباك" (لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية - الأمريكية في واشنطن) أثناء تناولهما وجبة الغداء ذات يوم. وحسبما أفادت وسائل الإعلام الأمريكية، فإن الـ FBI كان يراقب هذا اللقاء، ومنذ ذلك الحين تم وضع فرانكلين هو الآخر تحت المراقبة. يقول مسؤول قانوني أمريكي، إنه - وعلى ما يبدو -

انتهاء إضراب الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية

معاريف ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: مروان عثمان
وتل يمين فيلبوفيتش

بعد تسعة عشر يوماً انتهى الإضراب عن الطعام

❖ نجاح أم فشل..؟

أفاد موقع صحيفة معاريف على الإنترنت أن الأسرى الفلسطينيين طرحوا أثناء المفاوضات عدداً من المطالب، لم يُبت فيها بعد، منها: توفير وسائل اتصال عامة في السجون، السماح للأسرى الفلسطينيين بالالتحاق بالجامعات الفلسطينية ووقف سياسة العقوبات المالية. ويقول الأعرج أن الوقت الراهن يشهد إجراء مفاوضات جادة على باقي المطالب التي عرضها الأسرى الفلسطينيين.

تجدر الإشارة إلى أن الأعرج قال: "إن تصريحات وزير الأمن الداخلي المتضاربة بشأن مطالب الأسرى، تصريحات لا أساس لها من الصحة، فقد تمكن الأسرى من تنفيذ عدد من مطالبهم، وهو ما زادهم ثقة بأنفسهم وإيماناً بالإضراب الذي قاموا به".

وتعقيباً على ذلك، أعلنت مصلحة السجون الإسرائيلية أنه لم يتم إجراء أي مفاوضات مع الأسرى المضربين عن الطعام، وأن كل ما يتردد عن قبول مطالب عرضها الأسرى، لا أساس لها من الصحة. وحسبما جاء عن المصلحة، فإن الأسرى عرضوا قائمة طويلة من المطالب، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً في تنفيذ ولو مطلب واحد منها.

بعد تسعة عشر يوماً، انتهى أول أمس الإضراب عن الطعام الذي قام به الأسرى الفلسطينيون في سجون شطا وجليوع وشيكما. وتقيد الأنباء أن الإضراب في سجن بئر السبع وسجن كتسيعوت قد انتهى.

قال رئيس منتدى الأسرى الفلسطينيين عيسى قراقع - في مقابلة مع موقع صحيفة معاريف على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" - إن الإضراب قد انتهى بعد التوصل لتفهمات بين قادة الأسرى ومصلحة السجون الإسرائيلية.

وأضاف، إن اليومين الماضيين شهدا مفاوضات مكثفة بين قادة الأسرى وإدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، وأكد قراقع إنه تم قبول معظم المطالب التي عرضها الأسرى خلال المفاوضات، وهو ما جعلهم يتخذون قرار إنهاء الإضراب.

من جانبه تحدث الناطق بلسان اللجنة المعنية بإضراب الأسرى "حلمي الأعرج" عن مطالب الأسرى التي قبلتها مصلحة السجون الإسرائيلية، قائلاً إنها تتمثل في: إلغاء تفتيش الأسرى الفلسطينيين ذاتياً، والحبس الانفرادي، وتقنين الزيارات، العناية أكثر بالطعام والخدمات الطبية وإعادة زعماء الأسرى المضربين عن الطعام إلى أماكنهم في السجن.

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: على واكد - رعان بن تسور

مصلحة السجون: إنهم لم يحققوا أي شيء

السجون، اللواء يعقوب جنوت، قائلاً: "لقد كنا صارمين معهم بالقدر الذي تطلبه الموقف".
وأثناء الإضراب، انضم إلى المضربين كثير من

في أعقاب توقف معظم السجناء الأمنيين في إسرائيل عن الإضراب بعد ١٨ يوماً من إضرابهم عن الطعام، صرح ظهر اليوم (٢٠٠٤/٩/٢) مفوض مصلحة

السجناء، حتى وصل عددهم إلى قرابة ثلاث آلاف من بين ثلاث آلاف وثمانمائة سجين في منشآت مصلحة السجون. وعصر اليوم، انتهى أيضاً الإضراب في سجن "أوهالي كيدر" وسجن "أشيل" في بشر السبع، حيث تناول السجناء الطعام تحت الإشراف الطبي.

وقد ذكرت مصادر فلسطينية أنه من المقرر أن تعلن السلطة الفلسطينية مساء اليوم رسمياً عن توقف إضراب السجناء الأمنيين عن الطعام. يأتي هذا بعد زعمهم بأن الإضراب أسفر عن تفاهات بين السجناء وإدارة مصلحة السجون.

وقد أوقف معظم السجناء صباح اليوم فعلياً إضرابهم عن الطعام. بينما تقول مصلحة السجون إنه مازال هناك بعض السجناء المضربين في سجن بشر السبع، وإجمالاً يبلغ عدد هؤلاء نحو ستمائة سجين. ويعتقدون في مصلحة السجون أن الإضراب سينتهي تماماً خلال ٢٤ ساعة، ولكنهم يؤكدون أن ذلك لم يأت وفقاً لتعليمات من القيادة العليا.

❖ لم يدركوا أنه لا يوجد أمل:

غنى عن البيان أن مصلحة السجون نفت مزاعم الفلسطينيين، وقالت إن السجناء توقفوا عن الإضراب برغبتهم، دون أن يجرى معهم أي مفاوضات. وفي الأيام المقبلة ستعاد إلى السجن تدريجياً كافة الإمتيازات التي حرّموا منها أثناء الإضراب مثل إعادة التلفزيونات والصحف إلى غرفهم. ومع ذلك، يؤكدون في مصلحة السجون أن السجناء لم يحصلوا على أي إمتيازات إضافية، سوى تلك التي كانوا يحصلون عليها قبل الإضراب.

ويقول مصدر رفيع المستوى في مصلحة السجون، إن السجناء بدأوا في الانهيار تدريجياً حتى توقفوا عن الإضراب. وقد توقفت مساء اليوم عن الإضراب النواة الصلبة للسجناء الأمنيين الذين يقضون فترة عقوبتهم في سجن "نفحا" جنوبي إسرائيل. وبات عدد السجناء المضربين اليوم نحو ستمائة سجين، وهم السجناء الذين يقضون فترة عقوبتهم في سجن "أوهالي كيدر" وسجن "أشيل" الواقعان بالقرب من بشر السبع.

ويقولون في مصلحة السجون إن السجناء عكفوا على الإعداد للإضراب على مدار عام ونصف العام، وأن الإعداد الذي قام بها سجناء حركة حماس كان يتسم بالجدية، ولكن توقيت الإضراب وقوة عزم مصلحة السجون هما اللذان تسببا في إخفاقه.

ويقولون في مصلحة أيضاً السجون أن السجناء لم يدركوا أن إضرابهم عديم الأمل. ويقول اللواء يعقوب جنوت إن سبب توقف السجناء عن الإضراب هو قوة عزم مصلحة السجون التي اتخذت إجراءات صارمة

وأخرجت من الزنانات جميع الأجهزة الكهربائية، والأغذية ولم تبق في الزنانة سوى الماء والمشروبات الغازية. ويضيف اللواء يعقوب: "إذا ما كانوا يرغبون في الإضراب عن الطعام، إذن فليكن إضراباً كاملاً".

وحسبما قال مفوض مصلحة السجون، فإن هناك أسباب أخرى لإخفاق الإضراب، منها قرارات محكمة العدل العليا التي رفضت الالتماسات المقدمة من قبل المنظمات المختلفة ضد قرار مصلحة السجون عدم إعطاء السجناء المضربين ملح ومنتجات غذائية أخرى أثناء الإضراب. ويقول مفوض مصلحة السجون إنه تم إعادة الإمتيازات التي كانت ممنوحة قبل الإضراب لبعض السجناء الذين توقفوا عن الإضراب.

ويقول جنوت: "لم نوقع على أية اتفاقيات، ولم نتساهل في أي شيء خاصة فيما يتعلق بالأمن، كما أننا كنا حازمين خلال فترة الإضراب كما كنا نتعامل معهم بشكل إنساني". ويضيف قائلاً: "إنهم في مصلحة السجون لا يخشون الآن من شيء، لأن السجناء باتوا مدركين أن الإضراب لن ينفعهم في شيء، مما سيجعلهم يحسبون خطواتهم بعد ذلك".

ويعتقدون في مصلحة السجون أن بقية السجناء الذين لم يوقفوا الإضراب حتى الآن سيفعلوا ذلك خلال يوم أو في أقرب وقت ممكن.

❖ السلطة الفلسطينية تحذر من انفجار:

كان لإضراب السجناء أصداء واسعة بين الشعب الفلسطيني وفي العالم العربي، فقد حذرت السلطة الفلسطينية من أن مسألة السجناء من شأنها أن تؤدي إلى الانفجار القادم في الصراع بين الطرفين. وأقيمت خيمات الاحتجاج في كافة مدن الضفة الغربية وفي كثير من القرى، وعلى ما يبدو سيذهب المحتجين مساء اليوم إلى حال سبيلهم. وفي تلك الأثناء أعلن بالأمس أن امرأة عجوز قد لقيت مصرعها بسبب إضرابها عن الطعام، تضامناً مع السجناء.

كانت مطالب السجناء تتعلق بظروف سجنهم، فقد طالبوا بالتوقف عن إدخالهم الحبس الانفرادي، وإجراء الزيارات الأسرية بشكل منتظم، والاتصال جسدياً بأفراد أسرهم وأبنائهم على وجه الخصوص، وإزالة الجدران الزجاجية من غرفة الزيارات. كما طالب السجناء بالتوقف عن إجراء التفتيش الذاتي وهم عراة والسماح لهم بالاتصال هاتفياً من الهواتف الموجودة بالسجن.

ويفيد الفلسطينيون بأن هناك كثير من التعديلات تم إدخالها على كافة البنود باستثناء طلب السجناء إزالة الجدران الزجاجية واستعمال الهواتف.



أزمة حزب العمل

بيريس محض عرض

هاآرتس ١/٩/٢٠٠٤
بقلم: المحامي ميلر
(عضو حزب العمل)

خمس معارك انتخابية شهدتها إسرائيل على رئاسة الحكومة - هو حزبٌ يبحث عن الفناء وليس البقاء من أجل تولى مهام الحكم.

لو أن حزب العمل يريد خلافة حزب الليكود في رئاسة الحكومة، فإن لزاماً عليه أن يوجد - أولاً وقبل أى شيء - بديلاً للزعامة الحالية، بشرط أن يكون هذا البديل نابع من الأغلبية التي تؤمن بنهج الحزب السياسى والاجتماعى، وتتحفظ على أسلوب عمل قادته.

لو أننا نريد إعادة أجواء الاعتدال والإحساس بالمجتمع إلى الدوائر المسؤولة عن دولة إسرائيل، وإذا كنا نريد أن نعمل أكثر في مجالى التعليم والرفاهة، فلا بد من العمل على تغيير القيادة المنهكة في حزب العمل، لفتح نافذة لقيادة نشطة - لا زالت حتى الآن تفضل البقاء خارج حلبة الحزب.

يجب أن يكون بيريس في مقدمة من يتركون الحزب، صحيح أنه بذل كثيراً من العطاء للدولة والحزب، إلا أنه الآن يشكل على الحزب الذى يتولى زعامته. يجب أن يخرج من الحزب أيضاً كل أولئك الذين يعتبرون أنفسهم قادة به، أولئك الذين تركوا عجلة القيادة لبيريس، بدلاً من أن يفعلوا ذلك بأنفسهم.. يجب على هؤلاء أن يدركوا أن الوقت قد حان لتركوا عجلة القيادة لقوى الحزب الشابة التى لا تزال تؤمن بأهمية دوره.

ثمة وجود حقيقى للزعامة الشابة في حزب العمل، فقد أوضحت نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة أن للحزب وللمعسكر الأيديولوجى الذى ينتمى إليه قيادة شابة ذات ثقل، تمكنت من أن تهزم كثيرين من مرشحي الحزب الحاكم في هذه الانتخابات. وبالإضافة إلى

إن تذبذب شمعون بيريس المستمر في مسألة انتهاء أمر حكومة شارون، وخضوع زمرة متمردي حزب العمل له دون أية شروط، باتت تعكس بوضوح مشكلة الزعامة في حزب العمل، وإلى أى حد أصبح احتمال عودة الحزب - بشكله الحالي - للجلوس فوق سدة كرسى الحزب الحاكم، احتمالاً ضعيفاً للغاية.

إن بيريس - للأسف الشديد - مجرد عرض للوضع الذى يعيشه حزب العمل الآن، فهو حزب كهل يقوم على أمره أناس متقدمون في العمر، ويرأسه سياسى غارق في بحور الثقة في فكره وفي أهميته، بما جعله يحجب أجيالاً كاملة من عناصر كان يحتمل أن تتولى زعامة الحزب.

كان أول هؤلاء القادة، هم جيل الوسط الذين يعدون كواكباً تسطع في سماء السياسة الإسرائيلية، مثل "جاد يعقوبي" و"موشيه شاحال" و"موتى جور" و"عوزى برعام" و"يعقوب تسور"، وآخرون ممن نحوا واختفوا تاركين بيريس ضارباً بجذوره في كرسى زعامة الحزب، وبعدهم كان "أفراهام بورج" (رئيس الكنيست السابق) و"حاجى ماروم" و"يوسى بيلين" (الزعيم الحالي لحزب ياحد) و"عامير بيرتس" و"حاييم رامون"... وغيرهم.

لقد أراد الساسة الشباب في حزب العمل - ذوى الأيديولوجية المنظمة - تولى مهام الحزب، ولكنهم دُهِسوا تحت ثقل وزن بيريس فوق كرسى الزعامة، فمنهم من استقال من الحزب، ومنهم من اعتزل الحياة السياسية تماماً.

كانت كل هذه المحاولات المربرة التى قامت بها هذه العناصر في حزب العمل، بمثابة مانع حال دون ضخ دماء جديدة في الحزب. إن الحزب الذى يسمح للزعيم يبلغ الواحدة والثمانين من عمره - خرج خاسراً من

العناصر الشابة في الحكم المحلي، هناك الكثيرون من الشباب والشابات في المنظمات الاجتماعية وفي القطاع الخاص، يبحثون عن بيت سياسي يمارسون فيه نشاطهم.

يجب أن يكون السبيل إلى الحكم هو المرور عبر طريق الشباب واستعادة نشاط الحزب على أيدي عناصر شابة يشعرون بما يشعربه أبناء جيلهم،

ويعيشون دائماً الواقع الإسرائيلي. وليس واقع الصفوة. وبعد أن تنجح في إعادة شباب حزب العمل وضخ دماء شابة في عروق زعامته، وضم رؤساء المجالس المحلية ومن لهم نشاطاً جماهيرياً ومن لم يفقدوا بعد الأمل في هزيمة حزب الليكود وسحب كرسي الحكم من تحته، حينها فقط يمكننا بناء حزب يرغب الجمهور الإسرائيلي كحزب حاكم.

معاريف ٢٠٠٤/٩/٦
بقلم: يفعات زوهار

بيريس: هل تريدون انتخابات...؟ لتقدموا إليها إذن

شارون، والاستعداد للانتخابات على رئاسة الحكومة ورئاسة الحزب، وأنا الآن سعيدة لأن مطلبنا لقي صدى وأصبح أمراً واقعاً.

❖ **عضو الكنيست كابل:** "يجب أن يسقط بيريس"

جاءت أقوال بيريس هذه بعد مضي وقت قصير من رفع لواء التمرد ضده في حزب العمل، ذلك التمرد والذي إن كان قد حدث في الماضي، ففي سرية تامة، هاهو الآن يُعلن للمرة الأولى فوق رؤوس الأشهاد.

يشار إلى أن عدداً من كبار أعضاء الكنيست التابعين لحزب العمل قد توجهوا بعد ظهر اليوم إلى مقر الحزب للتوقيع على عريضة تطالب بتقديم موعد الانتخابات الداخلية في الحزب، على أن يكون ذلك فيما بين ديسمبر ٢٠٠٤ حتى مارس ٢٠٠٥. وكان قادة الشباب في حزب العمل - هذا الجيل القادم وجيل المستقبل - هم من دعوا إلى هذا الاجتماع في مقر الحزب، الذي حضره أعضاء الكنيست متان فيلنائي، بنيامين بن اليعيزر، إفراهام شوحاط، يولي تامير، أوفير بينس وإيتان كابل.

لقد استغل عضو الكنيست إيتان كابل هذا اللقاء ليقل فيه ما لم يقول حتى الآن إلا في الاجتماعات السرية: "يجب أن يترك بيريس رئاسة الحزب، ويُفسح الطريق للقيادات الشابة، وألا يتقدم للانتخابات المرة القادمة. نحن نعرف الطريق، ولكن ليس لدينا من يقود مسيرتنا، وهو ما انعكس سلباً على جماهيرية الحزب". من جانبها قالت عضوة الكنيست تامير: "يجب أن ندب روح النشاط في صفوف الحزب، ونعمل على بناء قيادة جديدة شابة".

❖ **ها قد فعلنا شيء شمعون:**

وخلال الاجتماع، قال عضو الكنيست متان فيلنائي

قال شمعون بيريس، رئيس حزب العمل وزعيم المعارضة، في حفل رأس السنة العبرية الذي نظمته إقليم تل أبيب في مقر حزب العمل: "يجب أن نحافظ على وحدة الصف في الحزب، حتى ولو كان ذلك صعباً. لقد شهدت السنوات الماضية خمس معارك انتخابية داخل الحزب، وهو ما أضرب به وصورته وجعله ساحة عراك حزبي.. فلقد بات التمرد أمراً يومياً؛ أما عن المنافسة على زعامة الحزب، فهي ليست أمراً موجهاً ضد شخصية معينة، أي ليس ضد شخصي، إنه ضد كل من يجلس فوق كرسي رئاسة الحزب".

ومضى بيريس، المثابر المتفائل، يقول في نهاية عام عبري مضى: "هل تريدون تقديم موعد الانتخابات في الكنيست وفي الحزب..؟ أنا لن أعترض على ذلك، ولكن الحكمة تقتضي أن نظهر في صورة حزب متحد، وأنا واثق أننا نستطيع إعادة الحزب لهذه العظمة السابق".

وقال بيريس لناشطى حزب العمل: "للأسف الشديد، أنا لا أرى السلام قريباً. إن خطة فك الارتباط أحادية الجانب لم تلق كامل استحسان، ولكن طرح خطة كهذه من قبل اليمين، أفضل من الحديث عن أفكار براقة غير قابلة للتنفيذ".

وأخذ بيريس يقول: "لقد كان الماضي عاماً غير سعيد على إسرائيل، فقد كثر فيه الحديث عن السلام، وقلت فيه الأفعال. إن الواقع يحتم علينا إدراك أننا بصدد الكثير من العقبات، وأنا لا أظن أنه بعد عامين من الآن ستكون الأوضاع أفضل وأسهل مما هي عليه الآن".

ورداً على ذلك، قالت إحدى حاملات راية التمرد ضد بيريس في حزب العمل، عضوة الكنيست يولي تامير: "لقد طالبنا بوقف المفاوضات مع حكومة

الذي يعتزم التقدم لسباق الانتخابات على رئاسة الحزب: "إن الحديث هنا لا يدور عن متمردين؛ نحن هنا حزب، ونحن نمثل أغلبية أعضاء الكنيست ومعظم دوائر هذا الحزب. لقد اقترب موعد الانتخابات ويجب علينا أن نبدأ في الاستعداد لها".

من جانبه قال عضو الكنيست بنيامين بن اليعيزر (الرئيس السابق للحزب) أن هذا الإجراء غير موجه ضد بيريس. ونوه إلى أنه سعيد لوجود اسمه في قائمة الموقعين على العريضة.

من جانبه قال رئيس قسم أبناء المستقبل في حزب

العمل رون تسور، أنهم أجروا لقاء مع بيريس، وقال لهم خلاله: "لا تظنوا أنكم ستصلون إلى المناصب القيادية في الحزب، ولا تأملوا أني سأساعدكم في عمل ذلك". وقد رد تسور على بيريس قائلاً: "ها قد فعلنا شيء شمعون، وها نحن الآن ندعوك إلى الموافقة على تقديم موعد الانتخابات إلى الأول من مارس القادم". وأضاف قائلاً: "سوف نعقد في نهاية الشهر الجاري اجتماعاً عاماً للحزب بالتنسيق مع بيريس، وإذا ما سوف في فعل ذلك، فسوف نعقد اجتماعاً ونستثنيه منه".

بيريس يجند "أعضاء الاحتياط" في الحزب

معاريف ٢٠٠٤/٩/٦
بقلم: يفعات زوهار

أنه سيكون جدير بنا أن ندرس أمر تقديم موعد الانتخابات في الحزب، لنر إلى أي شيء يوصلنا ذلك. أعتقد أن تشكيل الطاقم سيهدئ الأجواء داخل الحزب، حيث سيأخذ في الاعتبار رأي من يريدون تقديم موعد الانتخابات، وكذلك رأي الأغلبية في الأمر".

ومضى إيلول يقول: "إن الحكمة من اختيار أعضاء هذا الطاقم هي أنهم جميعاً بمنأى عن خضم ما يحدث في الحزب، فليس لديهم أي اعتبارات شخصية. فقد اختير أعضاء هذا الطاقم لبعدهم عن التكتلات والمعسكرات".

ويصرح إيلول بأنه عُيّن كمدير لهذا الطاقم لكونه المدير الحالي لشؤون الحزب، ولكنه لن يشارك في وضع النتائج التي سيخلص إليها الطاقم.

وفي كلمة أدلى بها رعان كوهين عضو الطاقم للموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف، شارحاً حيثيات انضمامه إلى أعضاء الطاقم، قال: "لقد اتصل بي شمعون بيريس وطلب مني ذلك، وقال لي إنك كنت سكرتيراً عاماً للحزب، ولديك ما يمكن أن تساعد به، فأنا عندما يكون لدى ما أقدمه، لا أتأخر عن فعل ذلك".

هذا ومن المقرر أن يبدأ طاقم حزب العمل الخاص عمله مع بداية الأسبوع القادم. وعلى صعيد آخر، من المقرر أن يجتمع بعد ظهر اليوم "متمردو حزب العمل" برئاسة عضو الكنيست بنيامين بن اليعيزر و"متان فيلنائي"، من أجل التوقيع على طلب تقديم موعد انتخابات رئاسة الحزب، كأحد الإجراءات التي تتخذ إعداداً للانتخابات.

بعد أن تبلورت أغلبية في كتلة حزب العمل بالكنيست، تدعو إلى إجراء انتخابات مسبقة على رئاسة الحزب، وبعد أن مرّر قراراً - بوصفه رئيس الحزب - يقضي بأن يستعد حزب العمل للانتخابات، أصدر شمعون بيريس قراراً بتشكيل طاقماً خاصاً من كبار الشخصيات في الحزب. لرفع توصيات لرئيس الحزب بخصوص تقديم موعد الانتخابات.

تجدر الإشارة إلى أن أعضاء الطاقم الخاص هم "ميخا حاريش"، الذي كان سكرتير عام الحزب ووزيراً في حكومة رابين، و"رعنان كوهين" الذي كان سكرتيراً عاماً للحزب ووزيراً في حكومة شارون، وعضو الكنيست سابقاً "رافي إيلول"، وعضو الكنيست سابقاً "آفي أوشعيا"، و"ميثير نيتسان" رئيسة بلدية ريشون لتسيون و"شيقولات أدلمان" أمينة إقليم المستوطنات. ويذكر أن حاريش سيكون رئيس الطاقم، وإيلول مديره.

لقد كان قرار بيريس بتشكيل هذا الطاقم الخاص، قراراً مثيراً للدهشة، حيث أن أعضاءه من الشخصيات التي تبعد عن مجريات الأحداث السياسية في الحزب. وبالرغم من ذلك يرى بيريس أن اختياره صائباً، حيث إنهم أناس محايدون، باعتبار عدم تطلعهم لأي مناصب قيادية في الحزب. ولهذا السبب يعتقد بيريس أن توصيات هذا الطاقم ستكون خالية من أي اعتبارات داخلية أو أهواء شخصية.

❖ هذا سيهدئ الأجواء:

يقول مدير الطاقم عضو الكنيست إيلول - وهو مبتسماً: "إن نصف عدد أعضاء الطاقم أمناء عموم سابقين، فلا ينقصنا سوى عوزي برعام. ولكني أعتقد

فيلنائي ضد بيريس: نحن لسنا خاسرين

يديعوت أحرونوت

٢٠٠٤ / ٩ / ٨

بقلم: أتيلا شومبلاني

سيواجه مشكلة ليست هينة في حالة عودة باراك بالفعل إلى الحياة السياسية لينافس على رئاسة الحزب، وهذه المشكلة هي إن فيلنائي لن ينجح في حشد الجمهور، وهذا هو المتوقع من زعيم يتعالى دائما وأبدا، حتى على مؤيديه.

كانت الأجواء في حجرة الطعام كثيبة جدا ومملة لدرجة أنه كان من الصعب على المرء أن يصدق أن هذا مؤتمر مؤيدين للمرشح المتصدر في الاستطلاعات (بعد بيريس بالطبع). وقال بعض الناشطين الذين شاركوا في هذا المؤتمر: "جئنا إلى هنا، ولكن الكثيرين منا لا يعتزمون تأييد فيلنائي. إنه لا يثير أي شئ في بداخلنا. من الصعب أن نرى فيه زعيما لحزب كبير".

❖ هل بيرتس سيخوض المنافسة؟

في هذه الأثناء، يقوم رئيس الهستدروت عامير بيرتس بتوزيع تصريحات ليس من الواضح ما إذا كان هناك أساس لها. فمن ناحية، يقول إنه لا يعتزم المنافسة على رئاسة حزب العمل طالما ظل بيريس في الصورة، ولكنه قال من ناحية أخرى -خلال الاحتفال برأس السنة الجديدة في مقر حزب "عام أيحاد" في تل أبيب يوم الاثنين الماضي، إنه ينوي المنافسة على رئاسة الحزب أمام إيهود باراك في حالة عودة باراك إلى الساحة السياسية.

وقال بيرتس أمام عشرات النشطاء: "يمثل إيهود باراك نقيض ما أمثله أنا، وإذا عاد فسوف أنافسه على رئاسة الحزب".

وفي المقابل، بدأ بيرتس في حشد أعضاء جدد لحزب العمل، وذلك لتعزيز قوته داخل الحزب تحسبا لجميع الاحتمالات.

هاجم أمس عضو الكنيست متان فيلنائي رئيس حزب العمل شمعون بيريس خلال احتفال نظمه فيلنائي في "ياكوم" بمناسبة العام العبري الجديد، وقال فيلنائي: "نحن لسنا حزب من الخاسرين، ولسنا حزب من الجبناء. إن التجديد يا سيد بيريس لا يعنى التحدي. إنه طريق جديد. إن إسرائيل تستحق زعامة جديدة. أهنيئ السيد بيريس على أنه أدرك أنه لا يمكن الاعتماد على ٦٣١ شخصا لقيادة حزب، وأن ذلك يستوجب بضعة عشرات من الآلاف".

وكرر عضو الكنيست فيلنائي الإعلان عن نيته المنافسة على رئاسة حزب العمل، وقال إنه مستعد للمنافسة على رئاسة الحزب "من هذه الليلة". ومع ذلك، اقترح فيلنائي تحديد موعد متفق عليه لإجراء الانتخابات التمهيدية. "لن أجادل في الموعد ولكن يجب التشاور في هذا الموضوع".

كما هاجم فيلنائي رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، الذي أثار الفضول في الأسابيع الماضية بسبب احتمال عودته إلى الحياة السياسية، وقال: "الموضة الآن أن يعمل الزعماء لمصالحهم الخاصة، ولذلك قررت أن أعمل لمصلحتي الخاصة، ومصلحتي الخاصة هي دولة إسرائيل".

❖ مؤتمر المؤيدين ينعقد في أجواء كثيبة:

بعد شهور طويلة من العمل الشاق في أفرع حزب العمل، وقبيل ما بدا وأنه انتخابات تمهيدية مبكرة لرئاسة الحزب، جمع فيلنائي أمس أربعمئة شخصا من المؤيدين له. ولكن إذا صح الاعتماد على الفعاليات التي شهدتها حجرة الطعام في "ياكوم" لأدركنا أن فيلنائي

شؤون حزبية

أخبار معارف
٢٠٠٤/٩/٦

الليكود ضد الليكود

أعضاء المركز، حتى أن هناك من الوزراء من استسلم، وتفرغ لهم لدرجة وصلت للإذلال النفسي. وهناك من يتبنى أساليب التهرب والبعد عنهم وهناك من يسير ضدهم تماما.

لقد كسب شارون نسبة كبيرة من شعبيته بسبب مواجهاته المتتالية مع أعضاء المركز، الذين يحاولون تقييده، وقد تحدثت الوزيرة ليمور ليفنات عدة مرات وبشجاعة عن الظواهر الأخيرة في مركز الحزب، على افتراض أن لديها القوة الكافية داخل الليكود كي تقول الحقيقة على الملأ. من ناحية أخرى، يقترح الوزير ميثير شطريت تغييرا في قانون الانتخابات حتى يمكن نقل الانتخابات من مركز الحزب إلى عامة أعضاء الليكود.

السؤال: من سينتصر في النهاية؟ بعد كل التحليلات والتعليقات يمكن القول أنه إذا أكمل رئيس الوزراء تنفيذ خطته لفك الارتباط حتى نهاية ٢٠٠٥، فسينهزم مركز الليكود، أما إذا ذهب شارون للانتخابات فسينتصر المركز.. إذا نفذ شارون خطته لفك الارتباط فلن يصبح لمركز الليكود أهمية سياسية، أما إذا أجريت الانتخابات فيصبح لمركز الليكود أهمية سياسية.

كلما زاد إحساس القوة لدى مركز الليكود كلما زاد كره الشعب والناخبين له. بعد أسبوعين ونصف، أي في الحادي والعشرين من شهر سبتمبر سيجتمع مرة أخرى مؤتمر حزب الليكود للتصديق على عدد من الخطوات الدستورية الداخلية. وبخلاف الدراما العادية المتوقع حدوثها هناك سيتم الإعلان عن حدث هام سيطلب رئيس المؤتمر الوزير "يسرائيل كاتس" إطالة مدة عمل المؤتمر حتى شهر يناير، حتى يتم اختيار مؤسسات الحركة.

ولن يغير شئ كون التسمية المستحدثة هي مؤتمر أو مركز، ظواهر العنف، الصراعات والصراخات، توغل عناصر مشكوك فيها إلى داخل المركز، المواقف السياسية المتشددة والتعيينات السياسية.. كل هذه أسباب يكفى كي يبغض الجميع مركز الحزب. وكان استطلاع للرأى أجرته مؤخرا القناة التلفزيونية الخاصة بالكنيست قد كشف أن أغلب ناخبي الليكود يكرهون أعضاء مركز الحزب.

ومنذ فترة طويلة فرح وزراء في الليكود لتخلصهم من أعضاء المركز. ومع كل الاحتكاكات، العناق والقبلات، ضاقوا ذرعا بعناق الدب الذي يقوم به

جيل الشباب ساخط على الليكود

قيادات الجيل القادم لحزب الليكود ولدولة إسرائيل. أنا واثق من أن مؤتمر الشباب بمثابة بداية على الطريق نحو بوتقة الزعامة".

وأضاف حاسون قائلاً: "إن حزب الليكود ينوى التعاون مع الأحزاب الأخرى من أجل تحديد قواعد واضحة للمنافسة الحزبية الديمقراطية التي ستشهدها المرحلة القادمة. وأشار حاسون إلى أنه دعا ممثلي الشباب بالأحزاب الأخرى التي لها دور في الحياة السياسية الإسرائيلية - مثل شينوى والعمل والاتحاد القومى ويأحد - إلى حضور فعاليات المؤتمر". ومضى حاسون يقول: "أنا أؤمن بالتعاون الحزبي، وأنه يوجد قاسم مشترك وفاصل في ذات الوقت بين شباب كل الأحزاب. فهناك موضوعات مثل أخذ دور في القيادة الإسرائيلية، وكذلك على صعيد العمل الاجتماعي.. كلها بمثابة إطار واحد يجمع هؤلاء الشباب. أنا واثق أيضاً من أننا لو وقفنا موقف الأنداد، فسوف تسير الأمور بشكل محترم وبشكل أكثر ديمقراطية، لذا أقول إن تواجد الشباب أمر هام". ويقول حاسون، إن "شارون" برك الدعوة إلى عقد مؤتمر لشباب الحزب: "إنه رئيس الحزب الوحيد الذي اهتم بالأجيال الشابة في حزب الليكود، مما كان له أثر في اتساع نشاط الشباب في الحزب، وفي تشجيعه ومؤازرته".

من المقرر أن يعقد في تل أبيب غداً المؤتمر الأول لشباب حزب الليكود، تحت شعار "مؤتمر شباب الليكود - قادة الجيل القادم". وسوف يحضر المؤتمر ألفان وثلاثمائة شاب، كممثلين لجيل شباب الحركة، ومندوبين عن خمسة وأربعين ألف عضو ممن لا تتجاوز أعمارهم ٣٥ عام.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر المقرر أن تبدأ فعالياته في تمام الساعة الرابعة بعد الظهر، سوف يُقسَّم إلى ثلاث جلسات، يشارك فيها خبراء ومتخصصون من الأكاديمية العبرية وقطاع الأعمال. وسوف يكون محور المحاضرات موضوعات مثل الخدمة في سلاح الاحتياط، وحوافز الاستثمار وكذلك وضع المرأة في إسرائيل. وفي ختام المناقشات، تبدأ فعاليات الحدث الرئيسي الذي سيشترك فيه رئيس الوزراء ورئيس حزب الليكود آريئيل شارون، وعدد من الوزراء وأعضاء الكنيست ورؤساء البلديات الليكوديين.

من جانبه، قال مدير عام الليكود "آريك برمي": "إن مؤتمر الشباب بمثابة شاهد على النشاط والجدية البالغة في شباب حزب الليكود، وهذا النشاط هو الوجهة الصحيحة لدعم استمرار حزب الليكود". قال رئيس شباب حزب الليكود "يوتال حاسون" للموقع الإلكتروني لصحيفة معاريف: "أرغب أن يلاحظ الجميع الشخصيات الأقل شهرة في الحزب، فهي

موقف الأقلية

الإصلاح".

هذه هي الخطبة الدراماتيكية التي سيلقيها شارون بعد ظهر اليوم في دار الجندي بمناسبة انعقاد جلسة حزب المفدال لاتخاذ قرار الخروج من الحكومة. وبينما يؤيد آلاف المستوطنين إيتام بوجوب الخروج من الحكومة فوراً، إلا أن إيتام ومؤيدوه يعتبرون أقلية في أوساط الحزب، حتى أن هجومه على خصمه زوفلون أورليف لم يكن له أي تأثير، فقد حيث يفضل الأخير البقاء في الحكومة، لذا يقول إيتام: "إن من يخطأ ثم يعود ويتوب ثم يخطأ ثم يتوب لا توبة له".

أعلن «إيفي إيتام» عضو الكنيست في لقائه مع أعضاء لجنة القدس في المفدال الخميس الماضي عن أسفه وندمه عما حدث في الأيام الصعبة الماضية، فقد عبر لهم عن رؤيته وقال: "إنني أعترف بالأخطاء التي وقعنا فيها في الماضي. لقد مددنا أيدينا للمساعدة على تدمير خدام الدين". واستمر يستخدم إيتام صيغ المتكلم: "لقد وقعت وزارة الأديان في أيدي أشخاص دنسين على شاكلة عومري شارون الذي حوّل المجالس الدينية إلى تجارة سوق. إن خطة الانفصال تعد بمثابة تدنيس لاسم الرب.. لقد حلت علينا الكارثة، لذا يجب علينا

يعد إيتام بطل الساحة السياسية، فقد اختير رئيساً لحزب المفدال بدون انتخابات واستخدم اسمه وكراريزمته لكسب أكبر عدد من المقاعد في الكنيست. ورغم هذا لم ينجح في التأقلم مع آليات عمل الحزب، فهو لم يفهم أن انضمام الحزب للسلطة بمثابة دعم له في مجال الاستيطان والتعليم. كما لم يدرك أن أعضاء الحزب يفضلون الائتلاف على المعارضة. إن الخلاف الحالي يعد شاهد على مدى المسافة التي تفصل إيتام عن أعضاء حزبه المحافظ. فإيتام خرج من الحكومة على أثر التصويت على خطة الانفصال في الثاني من يونيو الماضي، ومع هذا لم ينجح في إقناع الوزير الثاني عن الحزب زوفلون أورليف للخروج من الحزب. وأورليف هذا هو أحد قدامى أعضاء الحزب وتولى العديد من المناصب ويعرف كل الشخصيات الفاعلة على المسرح السياسي. وهكذا أصبح الحزب بالفعل

منقسماً على نفسه. ولهذا جمع إيتام الحزب لاتخاذ قرار بالبقاء أو الخروج من الحكومة. وعلى الرغم من خروج عضو الكنيست إسحاق ليفي مع إيتام من الحكومة إلا أنه انضم لأورليف، فهو خبير سياسي قديم تولى عدة مناصب منها سكرتير عام حزب المفدال وهو يخشى على مستقبله ولا يرغب في تعقيد موقفه.

إن الأحزاب الديمقراطية لا تتخذ فيها قرارات ضد التيار بل أن الزعماء العظام يفكرون جيداً قبل اتخاذ أي قرار. ولعل إيتام يذكرني في هذا الصدد بعمرام متسناغ الذي قاد حزب لا يعرفه، ولهذا نجح قدامى أعضاء حزب العمل في أن يحلوا محله. وهكذا، فإن مصير إيتام لن يختلف عن مصير متسناغ. وإذا خسر إيتام زعامة الحزب فسيضطر إلى ترك الحزب والبحث عن مكان آخر ربما في الاتحاد القومي.

حدث تاريخي في شاس: بنيزري ودرعي يلتقيان

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/١٤
بقلم: إيلان مارسيانو

❖ لقاء مصالحة تاريخي:

التقى كل من "آرييه درعي" وعضو الكنيست "شلومو بنيزري" صدفة في حفل زفاف نجل أحد أعضاء الكنيست من حزب شاس. وأتبع هذا اللقاء، بلقاء مصالحة جرى أمس سراً. ويشار إلى أن دوائر في حزب شاس تعتبر هذه المصالحة بشارة سيئة لزعيم الحزب إيلي يشاي.

لقد تبادل درعي وبنيزري الكلمات والعبارات المهذبة، عندما التقيا صدفة في حفل الزفاف، بل إن درعي واسى بنيزري وشدّ على يده في نضاله أمام المحاكم الإسرائيلية، وأعرب له عن أمله في أن تزول تلك السحابة السوداء قريباً. وقال له درعي أيضاً: "ما يحدث لك تكفيراً للذنوب، ويسعدني أن أتدخل في الأمر - إذا ما أردت".

وللمرة الأولى أخذ الاثنان يتبادلان أرقام التليفونات التي أدت بعد ذلك إلى عقد لقاء المصالحة في مكتب درعي بالحزب. وقد جرى هذا اللقاء أمس سراً، ولكن علم الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت أنهما تحدثا خلاله كثيراً.

وتجدر الإشارة إلى أن الدوائر المقربة من بنيزري ودرعي تؤكد أن زعامة عضو الكنيست إيلي

يشاي للحزب لم تطرح أثناء لقاء المصالحة، وإن كانا قد تطرقا إلى الوضع السيئ الذي آل إليه حزب شاس.

يذكر أن درعي حالي لسنوات عدة أن يكون عضو الكنيست بنيزري وزيراً في الحكومة من قبل شاس. وبعد تدخل عدد من الحاخامات وممارسة ضغوط في هذا الأمر، وافق درعي في مرحلة معينة على تعيين بنيزري كنائب لوزير الصحة.

وبعد أن قدم درعي استقالته رغماً عنه، فُتح الطريق أمام بنيزري للمرة الأولى ليتولى إحدى الحقائب الوزارية في حكومة باراك. وكان الاثنان لم يتحادثا منذ سنوات طويلة، بل إن درعي كان قد رفض أن يزوره بنيزري في السجن - حسب رغبة الأخير.

ادعى درعي أن بنيزري لم يهب للدفاع عنه أمام وسائل الإعلام، عندما كان يصارع من أجل إثبات براءته، بالرغم من أن العناصر المقربة من بنيزري تدعى أنه كان قد أجرى كثيراً من اللقاءات الإعلامية، واستغل فصاحته لصالح درعي.

وفي النهاية، سوف تثبت الأيام ما إذا كانت هذه المصالحة ستتحول إلى شراكة سياسية، أم مصدر خطر على إيلي يشاي.



شؤون عسكرية

معاريف ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: أمير بوحوفوت

جهاز جديد لقياس درجات الحرارة في الجيش الإسرائيلي

تم شراؤه من الولايات المتحدة بتكلفة ١٧٠ دولار للوحدة. وحتى ذلك الوقت كان الجيش الإسرائيلي يعتمد على العيادات الطبية الموجودة في القاعدة أو في المنطقة في هذا الشأن، وكانت هذه العيادات تستخدم جهاز الكيروميتر القديم في قياس درجات الحرارة ثم يقدمون التقارير للقادة. أما جهاز الكستريل فهو جهاز حديث مريح في الاستعمال، أمريكي الصنع بحجم كف اليد، ويتم شحنه بالبطاريات.

وقد صرح ضابط كبير في قيادة القوات البرية قائلاً: "لقد حصلنا في المرحلة الأولى على مئات من هذه الأجهزة، ذات مكونات عالية الحساسية مع منظومة رقمية تعطي معلومات دقيقة أولاً بأول. وسيتم توزيع هذه الأجهزة على مختلف الوحدات وستساعد القادة على قياس درجات الحرارة. وملحق بالجهاز جدول يساعد القائد على اتخاذ قراره بشأن مواصلة التدريب أم إيقافه".

(١) **دوفدغان**: اسم وحدة عسكرية من وحدات ما يعرف بالمستعربين، تقوم بأعمال غير اعتيادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تأسست هذه الوحدة عام ١٩٨٧ قبيل بدء الانتفاضة الفلسطينية. والعمل في هذه الوحدة تطوعياً.

(٢) **آدم**: منشأة عسكرية لتدريبات المستجدين في سلاح المشاة.

أنتج الجيش الإسرائيلي في الآونة الأخيرة فيلماً مثيراً للعواطف يدور حول تطور الأحداث التي أودت بحياة جنديين تابعين لوحدة "دوفدغان" (١)، هما الرقيب "روعي درور" الذي لقي حتفه أثناء قيامه بأعمال تدريب ملاحية في شمال إسرائيل، والرقيب "إيهود شنيثور" الذي لقي حتفه في منشأة "آدم" للتدريبات (٢). وأوضحت نتائج لجنة التحقيق التي عُيّنت عقب موت شنيثور، أنه قد تم تعذيبه بما يتعارض كلية مع الإجراءات المتبعة عندما تصل درجة الحرارة إلى مستويات شديدة للغاية.

أجرت هيئة قياس الأمان وسلامة الجودة التابعة للجيش الإسرائيلي برئاسة العقيد "إيلان ملمان" خلال العامين الماضيين، اجتماعات كثيرة لتوضيح الإجراءات التي يجب إتباعها بين قواعد المستجدين وقواعد التدريب والقادة، وذلك من أجل إحداث تغيير في هذا الشأن. وقد طلب من الضباط أثناء هذه الاجتماعات ضرورة الحرص على العمل وفق درجات الحرارة. وقد قام رجال هيئة قياس الأمان وسلامة الجودة التابعة للجيش الإسرائيلي بزيارات مفاجئة وسط الجنود. وفيما يتعلق بالوحدات محل المشكلة فقد أصبحت مسؤوليتها تقع على عاتق كبار القادة.

وفي الوقت الذي تجرى فيه عمليات الإيضاح والإرشاد، دخل الخدمة جهاز الكستريل (Kestrel) الذي

ثورة تكتيكية فى الجيش الإسرائيلى

إن التحول فى مفهوم تشغيل الجيش يلزم الجيش الإسرائيلى بتغيير هيكل قواته، فستكون هناك دبابات وطائرات أقل ولكن بشرط أن تكون متقدمة للغاية. كما سيتم تقليل المدفعية المعتادة، والإكثار من الصواريخ الدقيقة بعيدة المدى. وستهتم قيادة المنطقة بمعارك الاشتباك القريبة. أما قيادة الأركان فستكون مسؤولة عن المعارك فى العمق.

ستتغير كذلك هيئة قيادة الأركان، لتكون أشبه أكثر بمجلس إدارة لمنظمة عسكرية كبيرة. وستجرى مناقشات الحرب عبر هيئات تنفيذية صغيرة منبثقة عن القيادة العامة، ستتم خلالها مناقشة تقديرات الموقف. فمثلاً فى النقاش حول الجبهتين السورية واللبنانية فلن تكون هناك حاجة إلى مشاركة قائد المنطقة الجنوبية، أو رئيس فرع القوى البشرية.

إن التطور الذى شهده مجال التسلح الدقيق والوسائل الاستخباراتية يشير إلى مدى قدرة التصنيع العسكرى الإسرائيلى. لكننا لا زلنا فى مرحلة عنق الزجاجة نحو تطوير النظرية التكتيكية. على سبيل المثال فى مجال التحكم والمراقبة. فإسرائيل لا تمتلك وسائل اقتصادية كافية لحل جميع المشاكل، ولذلك فهناك أولوية فى هذه المرحلة لمواجهة الإرهاب. وبعد ذلك فقط يمكن التوجه إلى ساحة الحرب التقليدية، وإلى العمق والأسلحة غير التقليدية. وعلى أى حال، فإن الجيش الإسرائيلى فى الوقت الحالى يقوم بتحديث وتطوير خططه على المستوى التكتيكي.

إن هذه التغييرات لا تضمن تحقيق انتصارات أوتوماتيكية فى كل مكان. فقرار تغيير مفهوم تشغيل الجيش بشكل جذرى لن يضع نهاية للجدل الداخلى حول أصح الأساليب القتالية التى يمكن إتباعها. وسيكون هناك من يسأل: كيف سيتم حسم حرب جل الاهتمام فيها ينصب على التسلح، دون احتكاك أو تقدم فى أرض العدو تقريباً، مما قد يؤدى لأن تنزلق إسرائيل إلى حرب استنزاف، تعتمد فيها على أسلحة يتم تشغيلها لوقت طويل من مسافات بعيدة، موجهة إلى مراكز سكانية لإصابتها، الأمر الذى قد يمثل حساسية كبيرة جداً بالنسبة لإسرائيل؟.

يمكن التأكيد على أن النظرية الأمنية للجيش الإسرائيلى قد شهدت ثورة على مستوى مفهوم تشغيل الجيش. وقد جاءت التغييرات ذات الصلة بأسلوب تشغيل الجيش فى المعركة الجديدة، منفصلة عن مناقشات لجنة مريدور التى تعمل على وضع الاستراتيجية الكبرى الإسرائيلىة.

وبينما كانت لجنة مريدور فى بداية طريقها، كانت المناقشات الأساسية التى أجراها رئيس قيادة الأركان موشيه يعلون حول مفهوم تشغيل الجيش قد انتهت بالفعل. ومنذ كان يعلون نائباً لرئيس قيادة الأركان، دأب على السعى لهذا الأمر، لا سيما بعد أن توصل، على حد قوله، إلى أن هناك خطأ كثيرة، حول عمليات الجيش الإسرائيلى غير موضوعية.

تتمثل خلاصة هذه الثورة فى اتخاذ قرار بالاهتمام بعنصر التسلح، والتقليل من المناورات البرية. ونقصد بالتسلح هنا التسلح الدقيق، وليس الأسلحة الثابتة مثل المدفعية العادية. وبالتالي ستقل أهمية مفهوم المناورات البرية التى كانت دائماً العنصر الأهم. وستتم المناورة على مستوى آخر يعتمد بصورة أكبر على الجو والبحر، وبصورة أقل على الفرق العسكرية. ولو كان هناك اهتمام قبل حروب يوم الغفران ولبنان بالفرق العسكرية المتحركة نحو عواصم العدو، حسب المفهوم الحالى، لأصبح التهديد على العدو كما يطلق عليه "حرب بشدة منخفضة" مجدياً.

يتمثل مغزى الأمر فى تغيير مبدأ هام وضعته النظرية الأمنية للجيش الإسرائيلى فى الماضى يقول بضرورة تطلع الجيش إلى نقل الحرب عن طريق قوات برية إلى أرض العدو. ويقولون اليوم أن نقل الحرب إلى أرض العدو سيتم بواسطة التسلح الدقيق. إن الجدل حول العلاقة الصائبة بين المناورات البرية وعنصر التسلح موجود منذ زمن، ولكن السنوات الأخيرة شهدت تحسناً كبيراً فى مجال التسلح الدقيق. وقد تحسنت بالتوازي مع ذلك قدرة الحصول على معلومات دقيقة على كل المستويات، كما تحسنت إمكانيات إبلاغ القوات بالمعلومات على وجه السرعة.

انخفاض عدد حالات الانتحار بين أسلحة المتطوعين

طالب دكتوراة ويعمل كطبيب نفسى علاجي، وخدم في الجيش الإسرائيلي خمس سنوات عمل خلالها ضابط علاج نفسي.

ويقول ياردين: "هدف البحث هو التتويج إلى جماعة عرضة للخطر. وفي هذا الصدد لدينا الوسائل التي تمكنا من التمييز بين جماعتين: الجنود الانتحاريين، وغير الانتحاريين. ويثبت البحث أنه يمكن العمل على عدة أصعدة لتقليل معدل حالات الانتحار بين الجنود".

جاء البحث ليشير إلى العلاقة بين انتحار الجنود وبين تبلور هويتهم الشخصية باعتبارهم أشخاص بالغين، مع التأكيد على أهمية الأسرة بالنسبة للجنود الانتحاريين. وتقيد المعطيات بأنه كلما كانت الروابط الأسرية في أسرة الشخص البالغ قوية، كلما أصبحت هويته أكثر تبلورا، الأمر الذي يؤثر في تكيفه مع الجيش، ويقلل من فرص إقدامه على الانتحار. أي، أثبتت نتائج البحث أن الجنود الذين لا تتسم أسرهم بالترابط أكثر عرضة للإقدام على الانتحار.

حصل الجنود الانتحاريين على درجات عالية في استمارات الميول الانتحارية، ونظرية الضغط. وفي المقابل، حصلوا على درجات أقل من الجنود غير الانتحاريين في استمارات بلورة الهوية الشخصية "الأنا"، والتكيف والترابط الاجتماعي.

وقد بدأ الجنود المتطوعين في الوحدات القتالية كأصحاب هوية أكثر تبلورا، وذوو ميول انتحارية منخفضة للغاية مقارنة ببقية الجماعات الأخرى. وفي الأسلحة التي كانت هوية "الأنا" فيها متدنية للغاية، كانت الميول الانتحارية كبيرة للغاية.

ويقول كاتسير: "إن الجنود الذين يقدمون على الانتحار ليسوا بالضرورة ممن يعانون الاكتئاب، والأمراض النفسية. حيث إنهم في الغالب ممن لا يعانون مشكلات نفسية". ويضيف قائلا: "الأهم من ذلك هو فرضية البحث القائلة بأنه يمكن التحدث عن ظاهرة الانتحار كظاهرة ناشئة نتيجة عدم تبلور الهوية. فالإكتئاب ينشأ نتيجة قرار الإقدام على الانتحار وليس العكس. والانتحار لا ينجم عن الاكتئاب".

كما يقول: "أعتقد أن الاكتئاب هو حزن داخلي ينشأ بسبب شيء كامن في أعماق النفس، أو بسبب أشياء لا تتحقق، بحيث لا يكون هناك طريقة أخرى سوى وضع حداً للحياة. ويمكن تقليل الميول الانتحارية عن طريق مساعدة الشخص البالغ في بلورة هويته".

في بحث جديد نشرته اليوم كلية التربية بجامعة بار إيلان، تبين وجود علاقة وطيدة بين الميول الانتحارية، وبين الترابط الاجتماعي والأسري، كما تبين أن حالات الانتحار في أسلحة المتطوعين أقل من سائر الأسلحة الأخرى.

اتضح أن جنود الأسلحة القتالية في إحدى الوحدات التطوعية (وحدة المظليين) هم أشخاص يتسمون بتبلور هويتهم الشخصية وأن ميولهم الانتحارية أقل من سائر الجماعات الأخرى، مثل جنود المدرعات والوحدات الأخرى.

وتبين أن جنود الجبهة الداخلية لديهم ميول انتحارية كبيرة، حيث إنهم عايشوا الضغط العسكري بشكل أكبر من جنود الوحدات القتالية بالإضافة إلى ضغط الحياة المدنية. فالجنود الذين يقدمون على الانتحار يعيشون هذا الضغط أكثر ممن ليس لديهم ميول انتحارية ويعانون من مشكلات نفسية.

يأتي الضغط العسكري في وقت مبكر عند التجنيد، ويرتبط بشكل وثيق بالميول الانتحارية. فقد تبين أن الميول الانتحارية تصل إلى ذروتها في منتصف فترة تدريب المستجدين، بينما يبدأ الضغط العسكري مع بداية التجنيد، ولا يهدأ هذا الضغط إلا في المرحلة التي بين منتصف فترة التدريب ونهايتها.

يستند البحث إلى معطيات تقيد بأن عدد الجنود الذين يقدمون على الانتحار في الخدمة الإلزامية يتراوح بين ١٩-٢٥ سنوياً، كما يستند إلى حقيقة أن نحو ٨٠٪ من الجنود الذين أطفئوا شمعته حياتهم بأيديهم، لم يتوجهوا إلى عيادات الصحة النفسية في الجيش قبل فوات الأوان.

يتكون البحث من فصلين: الفصل الأول يقوم على التحقيق والمقارنة بين ٩٦ جندياً، ٢٢ منهم عاشوا فعلاً تجربة الانتحار، و ٢٢ توجهوا إلى ضابط العلاج النفسي لأكثر من مرة، و ٢٢ لم يتوجهوا البتة إلى ضابط العلاج النفسي ولم يقدموا على محاولة الانتحار، وهم الجنود الذين وصفوا بأنهم طبيعيون.

وفي الفصل الثاني، تم فحص ٧٤٠ مجنداً ينتسبون إلى أسلحة مختلفة على ثلاث مراحل: مرحلة التجنيد، ومرحلة تدريب المستجدين، ومرحلة انتهاء الإعداد لمنصب عسكري. وقد أجاب الجنود على الأسئلة الواردة في استمارات تناولت موضوعات مختلفة، مثل التكيف الاجتماعي والمشكلات الأسرية، والميول الانتحارية، وطبيعة "الأنا"، والضغط العسكري. وقد قام ياردين كاتسير بإجراء هذا البحث، وهو

تعيين حاجي موردخاي قائداً للواء المظليين

بقلم: أمير بوحفوت وأوري
جليكمان
معاريف ٢٠٠٤/٩/١٤

أصدر رئيس الأركان "موشيه يعلون" اليوم قراراً بتعيين العقيد "حاجي موردخاي" قائداً للواء المظليين. يأتي هذا القرار بعد عامين من حادثة مقتل اثنين من رجال الأمن الإسرائيليين في مستوطنة بني حفر على يد الجيش الإسرائيلي وتحمل موردخاي المسؤولية عن هذا الحادث. وقع الحادث في ١٣ مارس ٢٠٠٣ حينما كان موردخاي قائداً لوحدة مظلات الخليل، حيث اعتبر عن طريق الخطأ اثنان من رجال الأمن الإسرائيليين المسلحين في مستوطنة بني حفر جنوب جبل الخليل اثنان من المطلوبين الفلسطينيين فأطلقت عليهم مروحيات الجيش النار فقتلتهم. فقررت النيابة العسكرية تكليف شرطة التحقيق العسكرية بفتح تحقيق عن الحادث ومعرفة ملابساته. وقد تمت الاستعانة بالنائب العام العسكري ومستشارين من وزارة العدل بسبب تشعب التحقيق في الحادث. وبعد فحص أوراق التحقيق استخلص النائب العام العسكري أن رجال المظليين فشلوا في تخطيط العملية وتنفيذها فضلاً عن سوء تقدير عدد الأفراد الذين يقومون بالعملية.

وقد أوصى النائب العام العسكري آنذاك باتخاذ عدة إجراءات فيما يخص القادة منها تغيير العقيد درور فينبرج (الذي قتل في الخليل) بل ومعاينة كل المتورطين في هذه العملية موصياً باتخاذ إجراءات أشد قسوة تجاه موردخاي على الرغم من أنه لم يتول منصبه إلا قبل الحادث بشهرين. وقد قرر رئيس الأركان وقف ترقيته حتى ٢٠٠٩ على الأقل. والآن بعد نجاح موردخاي في موقعه كقائد وحدة مظليي الخليل قرر رئيس الأركان تعيينه قائداً للواء المظليين. ويأتي هذا القرار في ضوء سلسلة من الترقيات في العديد من مواقع الجيش، حيث سيعين العقيد أمير يدائي كقائد للواء جولاني، والعقيد يوئيل ستريك كقائد لواء جفعاتي، والعقيد نذاف بدان كقائد لمدرسة تدريب ضباط الجيش، علماً بأن بدان هذا الذي قدمت ضده لائحة اتهام منذ ٦ أشهر بالإهمال الذي أدى إلى موت الجندي روعي دورو بسبب الجفاف في يونيو ٢٠٠٢ عندما كان بدان قائداً لوحدة دوفدفان.



إسرائيل وعلاقتها الإقليمية والدولية

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٣
بقلم: ألوف بن

مسؤولون أتراك زاروا إسرائيل

وردا على سؤال حول امتناع تركيا عن تأييد خطة فك الارتباط التي طرحها رئيس الوزراء أريئيل شارون، قال تشيليك: "ما من شك في أن أي خطة يكون من شأنها إنهاء الاحتلال، ستحظى بتأييد تركيا، خاصة وأن خطة فك الارتباط تهدف إلى خلق بيئة هادئة، وإيجاد حل للمشاكل مع الطرف الثاني (الفلسطينيين). ولكننا من ناحية أخرى نرى أنه من الأفضل إشراك الطرف الثاني في هذه الخطة، فالقول بإننا قررنا - من جانب واحد - احتلالكم، والآن قررنا - من جانب واحد أيضاً - الانسحاب، لن يؤدي إلى حل".

وبرر تشيليك تصريحات أردوغان التي قال فيها إن اغتيال قادة حماس يعد "إرهاب دولة"، وقال تشيليك: "كانت هذه التصريحات تهدف إلى إظهار مدى التأثير السلبي لما تقوم به إسرائيل من اغتيالات، سواء على مسيرة السلام أو على الروح المعنوية لمن يريدون السلام". وأضاف قائلاً: "تركيا نفسها التي وجهت نقداً لإسرائيل، كانت هي الدولة التي قالت بأعلى صوتها إن معاداة السامية تعد جريمة في حق الإنسانية"، ولكنه حذر من أن استخدام "القوة المفرطة والمبالغ فيها" تحت مسمى مكافحة الإرهاب، قد يعزز من عداة السامية.

كما قال أعضاء الوفد أن تركيا على استعداد للقيام بالوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل وسوريا. وحسب قولهم، فإن إسرائيل لم ترفض الاقتراح التركي بالوساطة على المسار السوري؛ لقد قوبل الاقتراح بالثناء، لكنهم قالوا إن التوقيت غير ملائم. ولأزال هذا الاقتراح قائماً. وقال تشيليك إن الزيارة نجحت في "توضيح موقف كلا الطرفين". وبالنسبة للجدار الفاصل وعمليات الجيش الإسرائيلي في المناطق قال تشيليك: "تم إبلاغنا بأن حجم الخسائر البشرية قد انخفض نتيجة لهذه الخطوات، ولكننا نرى

أنهى أمس وفد من كبار المسؤولين في الحزب الحاكم في تركيا - المستشارون المقربون من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان - زيارتهم إلى إسرائيل التي استغرقت بضعة أيام، واجتمعوا خلالها بوزير الخارجية سيلفان شالوم، وعناصر أمنية رفيعة المستوى، كما قاموا بجولة تفقدية للحرم القدسي (جبل الهيكل) وللجدار الفاصل.

وأكد المسؤولون الأتراك خلال لقاء مع الصحفيين، عقد في تل أبيب أمس، أنه لا توجد أزمة في العلاقات بين الدولتين، كما أدانوا العملية التخريبية في بئر السبع، ولكنهم في المقابل وجهوا انتقادات شديدة أيضاً إلى سياسة إسرائيل في المناطق الفلسطينية.

وقال عمر تشيليك، عضو البرلمان والمستشار السياسي لأردوغان: "إن علاقاتنا مع إسرائيل قائمة على أسس راسخة للغاية، وعندما نرى أخطاء في السياسة الإقليمية لإسرائيل، يكون من الطبيعي جداً أن ننتقد هذه الأخطاء. وهذا لا يعني أن هناك أزمة، أو مشكلة في العلاقات. دائماً ما كنا واضحين، وسنواصل استخدام حقنا في الانتقاد. وعلى العكس، لو إننا التزمنا الصمت حيال التطورات التي تشهدها المنطقة، لكان ذلك دليلاً على وجود أزمة".

وأضاف تشيليك: "كنا في حالة مزاجية سيئة جداً بسبب العملية التخريبية التي وقعت أثناء زيارتنا لإسرائيل، وقد ندنا. فنحن نعتبر ذلك عقبة في طريق خلق بيئة سلمية. ولكننا في الوقت نفسه، نرى أن استخدام القوة المفرطة تحت مسمى مكافحة الإرهاب، والمساس بالمدنيين عن قصد، وسياسة الاغتيالات التي تتبعها الدولة، وبناء أسوار والقيام بانسحاب أحادي الجانب، نرى في كل ذلك عقبات أيضاً تعترض خلق بيئة سلمية".

أن هذه طريقة تكتيكية للسلام والأمن، فيجب أن ننظر إلى الأمور نظرة استراتيجية واسعة. نحن نخشى أن تكون جميع هذه الخطوات التي تهدف إلى منع الإرهاب، والتي لم تتم بموافقة أو بمفاوضات مع الفلسطينيين غير مؤثرة". كما قام أعضاء الوفد بقاء الوزير الفلسطيني صائب عريقات في أريحا، على غير المتفق عليه في برنامج الزيارة.

وقد نفى أجمان باغيش، عضو البرلمان عن اسطنبول ومستشار أردوغان للسياسات الخارجية، الأنباء التي

ترددت عن أن رئيس الوزراء أصدر تعليماته بتجميد التوقيع على اتفاقيات أمنية جديدة مع إسرائيل. وقال إن الحكومة جمعت مجموعة من المناقصات - التي تشارك فيها أيضاً شركات من الولايات المتحدة، وروسيا وأوروبا، وذلك بهدف ترشيد الإنفاق، وتدعيم الصناعات التركية وإعادة تقييم الاحتياجات العسكرية لتركيا. وقال باغيش: "عندما تستأنف المناقصات، سيتم فتح الباب أمام الشركات الإسرائيلية كما كان في الماضي وكما سيكون في المستقبل".

معاريف ٢٠٠٤/٩/٨
بقلم: دوف جولدشتاين

قولوا نعم للأسد

إن سوريا ضعيفة وجيشها أصابه الشيخوخة، واقتصادها غير مستقر وقد فرض عليها مجلس الأمن أن تخرج قواتها من لبنان وأن تبعد قيادات المنظمات الإرهابية ونزع سلاح الجماعات المسلحة. كما أنها معزولة في العالم العربي، وفي نظر الولايات المتحدة تنامي وضعها كدولة معادية.

هذه هي سوريا التي يجب أن تقوم إسرائيل بعقد مفاوضات مع قائدها بشار الأسد من أجل التوصل إلى سلام. ومراراً وتكراراً يوجه الرئيس السوري نداءات - شبه يائسة - إلى إسرائيل للعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى السلام. ويشهد على نفسه أنه ودولته على استعداد حالياً للسلام. وقد أبدى الأسد مؤخراً استعداداً للسلام في حديث مع ثلاثة سياسيين أمريكيين قاموا بزيارة دمشق، وقام أحدهم وهو مارتن إنديك، الذي كان يشغل منصب سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، بنقل طلب الأسد إلى رئيس الوزراء شارون والقيادة السياسية في إسرائيل. ولا يمكن أن يشير رد القيادة السياسية الإسرائيلية سوى الدهشة، حيث قالت: "الوقت غير مناسب".

والواقع أن هذا يعد تطوراً خطيراً ومثيراً للفضب في الرؤية الإسرائيلية لعلاقاتها مع الدول العربية. فقد كانت إسرائيل طوال الوقت تمد يدها للسلام مع جميع الدول العربية التي على استعداد للتفاوض معها حول السلام. وعندما ترفض بإصرار نداءات الرئيس السوري تظهر أمام العالم كدولة تفضل حالة الحرب على احتمال التوصل إلى سلام، وأنه لا يجب أن تضيق فرصة ذهبية لوضع حد لحالة الحرب مع دولة معادية متطرفة مثل سوريا.

إن سوريا بحكم أنها الآن ضعيفة ومعزولة وخائفة من عقوبات الأمم المتحدة والولايات المتحدة تبدي

استعداد للتوصل إلى سلام مع إسرائيل بشروط معقولة. ولكن لو كانت سوريا الآن قوية صاحبة جيش حديث وتتمتع بتأييد عربي واسع وعلى علاقة صداقة مع الولايات المتحدة لكان من الصعب بل ممن المستحيل التوصل معها إلى سلام.

صحيح أن ثمن السلام مع سوريا غال، وربما هذا هو السبب الذي ترفض من أجله إسرائيل نداءات الأسد، لأنه سيعني استعادة الجولان. ولكن حتى مثل هذا القربان الكبير يجب أن تدرس إسرائيل الفائدة التي ستجنيها من وراءه والثمن الذي ستدفعه، فالسلام مع سوريا يعني السلام الفوري مع لبنان. والسلام مع سوريا يعني السلام مع كل الدول التي على الحدود مع إسرائيل. والسلام مع سوريا يعني انتهاء الصراع مع الدول العربية. والسلام مع سوريا يشتمل على احتمال معقول بنزع سلاح حزب الله ووقف تأييد سوريا للمنظمات الإرهابية الفلسطينية، التي يسكن زعماءها في دمشق بينما تمتد أذرع إرهابهم إلى إسرائيل. والسلام مع سوريا سيضعف الشراكة بينها وبين إيران التي تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل. والسلام مع سوريا سيعزل الفلسطينيين ويضعفهم، حيث أنهم سيظلوا العنصر العربي الوحيد الراض لعقد سلام مع إسرائيل بشروط يقبلها الطرفان.

يجب على إسرائيل أن تدرس بحذر أي اقتراح يقترحه الرئيس السوري، ولكن هناك شيء واحد لا يجب أن تقوم به ألا وهو رفض دعوة الأسد لعقد مفاوضات سلام. فليس العالم فقط هو من لن يفهم ذلك، ولكن نحن أيضاً. فمن الأفضل أن يبقى الألفى صاروخ السوري الذي يغطي مداهم كل سنتيمتر من إسرائيل والبعض منه يحمل رؤوساً كيميائية أو بيولوجية، في منصات الإطلاق.

يديعوت أحرونوت
٢٠٠٤/٩/٩

بقلم: يتسحاق بن حورين

اتفاق تعاون علمي بين إسرائيل والولايات المتحدة

تحلية مياه البحر وتعمل على تطوير مصادر تحلية متكاملة. وتعمل هذه اللجنة على تنفيذ مشروعات تحلية مياه البحر في الشرق الأوسط. كما أقيم في عمان مركز للتعاون الإقليمي في مجال تحلية المياه انضمت إسرائيل إلى عضويته.

وأكدت مصادر إسرائيلية أن اتفاق التعاون هو دليل جديد على أن الأمور تسير كالمعتاد بين الولايات المتحدة وإسرائيل في جميع المجالات على الرغم مما نشر حول قضية التجسس المزعومة.

وقد قال السفير داني أيلون: "التعاون الأمريكي - الإسرائيلي تعاون وثيق ويجرى على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي على حد سواء. وهذا التعاون يزداد توطداً".

وسيتم استئناف الحوار السياسي الأسبوعي القادم مع زيارة مبعوث رئيس الوزراء دوف فايسجلاس لواشنطن، حيث سيعرض على الأمريكيين المسار المعدل للجدار الفاصل الذي صدق عليه رئيس الوزراء آريئيل شارون.

قامت إسرائيل والولايات المتحدة مساء اليوم (٩/٩/٢٠٠٤) بالتوقيع على اتفاق تعاون علمي وتكنولوجي هو الأول من نوعه، سيسمح للدولتين بالعمل معاً لدفع تكنولوجيا تحلية مياه البحر والتعاون في الأبحاث الخاصة بالزلازل وحماية الأماكن الأثرية.

وقد وقع على الاتفاق كل من وزيرة الداخلية الأمريكية جيل نورتون وسفير إسرائيل في الولايات المتحدة داني أيلون.

ويسمح اتفاق الإطار لإسرائيل بتطوير عدة مجالات، وخاصة مجال تحلية مياه البحر. وتهتم الولايات المتحدة كثيراً بالتعاون التكنولوجي والعلمي مع إسرائيل سواء بسبب مشكلة المياه التي تعاني منها ولايات جنوب غرب الولايات المتحدة في صحاري يوتا وكولورادو وأريزونا ونييفادا وغيرها، أو بسبب الاهتمام الخاص الذي توليه الولايات المتحدة لتطوير مصادر تحلية المياه في الشرق الأوسط كوسيلة لحل المشاكل السياسية.

وهناك لجنة في الولايات المتحدة تتولى مسؤولية

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٢
بقلم: جدعون ليفي

أكثر خطورة من سيناء

جماعات، فسيؤدي ذلك لبروز ظاهرة غريبة لدينا مفادها تجاهل الإسرائيليون لتحذيرات أجهزة الأمن، الشك في الاعتبار الأمنية وعدم الاقتناع المباشر بالأسباب.

وفي إحدى أيام عيد الفصح لعام ٢٠٠٣، وبعد مرور عامين ونصف العام على امتناع الإسرائيليين عن زيارة سيناء، عادوا إليها مرة أخرى. كانت التحذيرات الأمنية على أشدها وعلى الرغم من ذلك سافر خمسة عشرة ألف إسرائيلي في هذا العيد. كما وصلت أعداد المتدفقين في الصيف إلى ما يقرب من ٦٠ ألف إسرائيلي. وفي عيد الفصح لعام ٢٠٠٤ وصل إلى هناك ٢٧ ألف، وبذلك يكون إجمالي من زاروا سيناء في الصيف الماضي حوالي ١٦٠ ألف إسرائيلي. ويعتبر هذا التدفق والتحذيرات التي لم تتوقف بمثابة التعبير الوحيد عن معارضة الإسرائيليين لأجهزة الأمن الإسرائيلية. وللأسف أنهم لا يطبقون مثل هذا الشك على حالات أخرى، فعلى سبيل المثال، هل نحن

أدى الجهاز الخاص بمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي عمله لأول مرة، حيث توفرت لديه معلومات هامة عن النية لتنفيذ عمل تخريبي ضد الإسرائيليين في سيناء، وقام الجهاز بنقل هذا المعلومات للجمهور لضمان حمايته. والحقيقة أن هذه المعلومات قد أبلغت إلى الجمهور وخاصة في أيام الأعياد، وفي الفترة التي ينوي فيها ما يقرب من مائة ألف إسرائيلي قضاء فترة الأعياد في سيناء، والسبب في نقل هذه المعلومات للجمهور الآن يعود إلى وقت الحصول عليها، حيث أنها وصلت للجهاز بالضبط الآن، ولا يرجع السبب إلى نوايا خفية أخرى. ومع ذلك فإن هذا الحذر يثير عدة تساؤلات.

ليست هذه هي المرة الأولى، خلال الأربع سنوات الماضية، التي يقوم فيها الجهاز بنشر مثل هذه التحذيرات، إلا أن الحديث هذه المرة عن "تحذير أخطر مما هو معتاد".

وإذا قرر الإسرائيليون مع ذلك السفر إلى سيناء في

مضطربون وبصورة آلية لتصديق أجهزة الأمن عندما تقول أن الـ ١٤ فلسطيني الذين قتلوا الأسبوع الماضي نتيجة لسقوط صواريخ عليهم في ملعب كرة القدم في غزة، هم جميعاً مخربين ينتمون لحركة حماس؟.. وأيضاً القول بأن صواريخ "فخيما" لم تصنع ما نسبوه إليها؟.. ربما موردخاي فانونو لا يمثل خطر كبير؟.. وربما لا تمثل إيران أيضاً خطراً كبيراً؟..

إذا كانت المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة الأمنية هي معلومات دقيقة، فإن هذه التحذيرات تثير المشاكل في الوقت الراهن وخاصة بعد مرور أربع سنوات من التحذيرات لم يحدث فيهن أي أذى للإسرائيليين في سيناء. من السهل جداً دائماً نشر الفزع، وخاصة إذا لم يكن هناك تأكيد - وهذا يسمى "تغطية المؤخرة"، ولا يدفع أحد هنا مقابل لمثل هذه التحذيرات العديمة الفائدة، بداية بالخوف من السلاح الكيميائي والبيولوجي الذي تمتلكه العراق وانتهاءً بالتحذيرات الخاصة بسيناء.

لقد صنع المحلل الوطني عاموس جلعاد، لنفسه سيرة ذاتية مشرفة على حساب التحذيرات العبثية ولم يدفع حتى الآن الثمن الجماهيري على ذلك، بل على العكس تزداد قوته وشهرته من فزع لفزع.

وهناك ثمن لمثل هذه التحذيرات العديمة الفائدة (العبثية) - ثمن اقتصادي، أمنى سياسي ونفسي - لكن المسؤولين لا يدفعون هذا الثمن. وهناك ثمن أيضاً لموضوع سيناء: أولاً، في طبيعة حياة الإسرائيليين الذين وجدوا في سيناء منطقة استجمام خلابة ورخيصة وهم على وشك فقد ذلك الآن. ثانياً، في العلاقات شديدة الحساسية مع مصر. إسرائيل التي دائماً ما شعرت بالخجل من تحذيرات دول أخرى بعدم الدخول إليها، وأوقات كثيرة تكون هذه التحذيرات مبررة، الآن تفعل

نفس الشئ مع مصر. أي حق لها إذن في بث الدعاية لفرق كرة القدم المصرية التي لا تأتي إلى هنا؟.. وهناك محاولة في سيناء لخلق واقع غريب في الشرق الأوسط، إسرائيليين وعرب معاً. صحيح أن تقسيم الأدوار مازال يتم بصورة تقليدية - الإسرائيليين يستجمعون والمصريون يعملون على خدمتهم - لكن الواقع المخيف الذي يلتقي فيه عرب وإسرائيليون، في ظروف قاسية فقط، لا ينقص من الأهمية الكبرى لمثل هذا الاتصالات. وهناك ثمن لتعطيم هذا التطور ونشك في قدرة جهاز الحرب ضد الإرهاب على تقدير هذا التطور.

صحيح قد تكون التحذيرات هذه المرة لها أساس، ولا يجب أن أكون ذو خبرة في مجال الاستخبارات كي أفهم أن عملية تخريبية في سيناء في الوقت الحالي ممكنة. على الرغم من الجهود التي يبذلها المصريون لمنع مثل تلك العمليات. إلا أن ملايين المصريين يشاهدون كل مساء الصور الشنيعة التي تعذب فيها إسرائيل إخوانهم الفلسطينيين، ويكفي أن يقوم أحد المصريين اليائسين بعمل تخريبي يضر بنا وبهم، ومع ذلك فالكثير من المسافرين إلى سيناء يشعرون بالأمن، أكثر من إحساسهم به داخل إسرائيل.

شئ خطير أن تظهر كإسرائيل في كل مكان في العالم. وهناك مناطق شديدة الخطورة. وإذا كان جهاز مكافحة الإرهاب يقوم بعمله على أكمل وجه، لكان عليه أن يحذر الإسرائيليين من ارتياد الأماكن التالية: تحذير الشباب من الدراسة في جامعة "يهودا والسامرة"، من العيش في "آريئيل" فالتواجد في آريئيل أكثر خطورة من التواجد في سيناء، العيش في "رفيح يام"، والسفر في طريق حوتسيه شمرون أكثر خطورة من السفر إلى كشمير التي يحذرونها منها دائماً.

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٤

بقلم: يوسى ميلمان

غموض إيراني

بدأت في فيينا أمس مداوالات مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي المداوالات التي ستستمر أسبوعاً وستنصب على البرنامج النووي الإيراني. ويشمل هذا المجلس ٣٥ دولة، وهو بمثابة مجلس إدارة لوكالة الطاقة الذرية.

وتعمل هذه الوكالة تحت إشراف الأمم المتحدة وتهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية في العالم وإتاحة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية

فقط. وقد أصبحت مداوالات مجلس المحافظين التابع للوكالة خلال العامين الأخيرين شيئاً ثابتاً، حيث يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر للإطلاع على التقرير الذي يعده رئيس الوكالة محمد البرادعي. والتقرير هذه المرة مصاغ بطريقة جافة، ويمتلئ بالعبارات الفنية كما أن لغته يشوبها الغموض. وتوجد به عبارات مثل "من ناحية"، و"من ناحية أخرى".

فمن ناحية، جاء صراحة في التقرير أن إيران لم

تلتزم بتعهداتها الدولية وأقامت منشآت لتخصيب اليورانيوم، وقامت بشراء معدات سرّاً دون الإبلاغ عنها، كما أنها تتبع سياسات تهريبية. ومن ناحية أخرى، فإنها تسمح لمفتشى الوكالة الدولية بزيارة المواقع، وأخذ عينات وتقل لهم - حتى وإن كان بتأخير وبعد ضغوط شديدة - تفسيرات بشأن مصادر هذه المعدات التي تم شرائها. ولا يختلف هذا التقرير الجديد - الذي قدم إلى مجلس المحافظين - عن سابقه.

فما الغريب إذا في أن الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تستطيع بلورة قرار واضح بشأن إيران. وتهدد الولايات المتحدة - التي تقول إن إيران تسعى للحصول على أسلحة ذرية - في كل مداولة إلى تحويل القضية إلى مجلس الأمن الدولي الذي من صلاحياته فرض عقوبات على إيران. ولكن الولايات المتحدة لا تحظى بأغلبية في مجلس المحافظين التابع للوكالة الدولية، ويبدو أنها لن تحظى بهذه الأغلبية في مداولات هذا الأسبوع أيضاً، رغم ما يبدو من أن فرنسا وألمانيا وبريطانيا - اللاتي لا تؤيدن الاقتراح الأمريكي في هذه المرحلة - قد فقدن صبرهن من لعبة القط والفأر التي تلعبها إيران. ويقول المتحدثون الرسميون في لندن وباريس وبرلين إنهم سوف يوجهون إنذاراً حاداً إلى طهران في شهر نوفمبر القادم - وهو موعد الاجتماع القادم لمجلس المحافظين - بأنه إذا لم ترتدع إيران عن تصرفاتها التلاعبية فإنهم سينضمون إلى موقف الولايات المتحدة.

تخشى إيران من أن يفرض مجلس الأمن عقوبات عليها، لأن هذه العقوبات ستضر أكثر بوضعها الدولي والاستراتيجي، كما ستزيد من تفاقم وضعها الاقتصادي السيئ بما يكفي. كما أن إيران تشعر بأنها محاصرة من قبل الجيش الأمريكي المتمركز في أفغانستان والعراق. علاوة على أن ميزانها الديموجرافي - الزيادة السكانية المرتفعة - ليست في صالحها. وتزيد إيران من ميزانيتها العسكرية ومن المبالغ المخصصة لبرنامجها النووي، وهو ما يأتي على حساب ميزانيات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

صحيح أن إيران نفسها تشهد حالياً جدلاً حاداً بين قياداتها حول البرنامج النووي وما إذا كان من الأفضل التخلي عنه في ظل الصعوبات الحالية. وحتى في

أوساط "الدوائر المحافظة" التي تحيط بالزعيم الروحي على خامنئي، هناك من يعارض تطوير أسلحة ذرية، ويستندون في ذلك إلى أسباب دينية أهمها أن الشريعة الإسلامية تحرم أسلحة الدمار الشامل. ولكن هناك شك كبير في أن إيران - رغم أزماتها المتوقعة أن تتفاقم أكثر إذا فرضت عليها عقوبات بعد بضعة أشهر - سوف تتخلي عن برنامجها النووي الذي يعد بالنسبة لها مسألة كرامة قومية وتراث تاريخي وليس فقط سلاحاً للردع. علماً بأن النظام الإسلامي ليس هو الذي بادر إلى هذا البرنامج عندما احتل السلطة في عام ١٩٧٩، وإنما يعود إلى فترة الشاه الموالي للغرب، والذي استفاد من تأييد ودعم الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة.

وكان الحل الذي أوجدته إيران لهذه المتناقضات الداخلية وللمخاوف من تعرضها لعقوبات دولية يتمثل في تبنى استراتيجية أثبتت نجاحها مع دولة واحدة على الأقل، وهي الاستراتيجية التي تذكرنا بسياسة الغموض النووي التي اتبعتها إسرائيل. وبموجب هذه السياسة، سوف تستمر إيران في إنكار وجود أي نوايا لديها لتطوير أسلحة نووية، كما ستواصل الإعلان عن أن برنامجها النووي مخصص للأغراض المدنية فقط ولتوليد الكهرباء. ولن تبادر إيران بتوجيه تهديدات إلى إسرائيل، ولكنها ستتردد عندما ستشعر بأن تصريحات القادة الإسرائيليين وقادة الجيش الإسرائيلي تشكل تهديداً عليها. كما أن إيران لن تخرج عن قواعد اللعبة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وستواصل السماح لمفتشى الوكالة بأداء مهامهم. وإذا لم يحدث تحولا حاداً، فإنها لن تتسحب أيضاً - كما فعلت كوريا الشمالية - من معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية، ولكنها سوف تواصل إتباع تكتيك التضليل والمماطلة بهدف كسب الوقت حتى تتمكن من أن تطور سرّاً سلاحاً ذرياً.

ومن شأن هذا الأسلوب أن يصعب على الولايات المتحدة التعاطي عسكرياً مع إيران، حيث أنه في ظل غياب دليل دامغ على تطوير إيران لمثل هذه الأسلحة، يظل هناك شك كبير - خاصة بعد سابقة العراق - في أن الولايات المتحدة ستجد مبرراً لشن هجوم عسكري على المواقع النووية في إيران.

الاقتصاد الإسرائيلي

معاريف ٢٠٠٤/٨/٢١
بقلم: يهودا شاروني

شركة تسيم للملاحة تشتري سفناً بمبلغ ٨٢٠ مليون دولار من سامي عوفر

ببيع السفن إلى تسيم بنفس سعر الطلبية من مصادرها أم أنه سيحصل على سمسة لإتمام الصفقة؟.

يسيطر سامي عوفر على شركة رويال كاريبيان. ويعمل ابنه عيدان عوفر رئيساً لمجلس إدارة شركة هافراه ليسرائيل. وأودى أنجل هو رئيس مجلس إدارة شركة تسيم. وقد اجتمع مجلس إدارة شركة هافراه ليسرائيل ووافق على الصفقة. وكانت مسألة تمويل الصفقة من أهم الموضوعات التي طرحت في هذا الاجتماع.

وقد أصبح من الواضح الآن أن بنك لثومي، الذي يمتلك ٢٠٪ من أسهم شركة هافراه ليسرائيل، سيكون هو الممول الرئيسي للصفقة. الأمر الذي سيجعل بنك لثومي يدخل في دائرة تعارض المصالح، لعدم وضوح كيف سيصوت البنك في الجمعية العمومية لأصحاب أسهم شركة هافراه ليسرائيل.

وحسب تقرير لشركة تسيم الأسبوع الماضي فإن خطة تجهيز الشركة تشتمل على شراء اثنتي عشرة سفينة في إطار صفقة تمتد لعام ٢٠٠٨. وستشتري تسيم على المدى القوي سفينتين جديدتين.

نما إلى علم معاريف أن شركة تسيم للملاحة ستشتري اثنتي عشرة سفينة مقابل ٨٢٠ مليون دولار من صاحب الشركة، رجل الأعمال سامي عوفر. وتعتبر هذه الصفقة صفقة داخلية (بين شركة تسيم التي تخضع للسيطرة الكاملة لشركة "هافراه ليسرائيل" والتي تديرها عائلة عوفر وبين رجل الأعمال سامي عوفر).

وبناءً على ذلك، ستجتمع الجمعية العمومية لأصحاب الأسهم في شركة هافراه ليسرائيل، وربما أيضاً في شركة تسيم للموافقة على الصفقة. وقد قام عوفر بنفسه بطلبية السفن من ترسانات السفن في ألمانيا واليابان، وبعد ذلك يبيعها إلى شركة تسيم. وأوضح مسؤولون في شركة هافراه ليسرائيل التي تسيطر على تسيم أن الطلبية تمت بواسطة عوفر وذلك تحسباً للكفاءة وسرعة اتخاذ القرار. ويؤكد المسؤولون أنفسهم أن سامي عوفر يتمتع بسمعة عالمية في مجال السفن، وذلك فإن تنفيذ الصفقة عن طريقه يقصر الطريق ويساعد على تنفيذ خطة تجهيز الشركة. بعيداً عن ذلك كان من غير الممكن الحصول على إجابة للسؤال: هل عوفر نفسه هو من سيقوم

معاريف ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: يوسى جرينشتاين

إسرائيل تتصدر دول العالم في معدلات الإنفاق على الأبحاث العلمية والتنمية

من الواضح أن الثقل العظيم للصناعات التكنولوجية في الاقتصاد الإسرائيلي، جعلها ذات تأثير بالغ في مؤشرات سوق المال والصناعات التكنولوجية على الصعيد العالمي... فلقد أدى الانخفاض الحاد في مؤشر سوق المال "نساداك" فيما بين ٢٠٠٠:٢٠٠٢، إلى تقليص معدلات الاستثمار في شركة "ستار إف" في إسرائيل - وهو ما حدث أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان لهذا الانخفاض دوره في الإضرار بالصناعات التكنولوجية المتطورة وزيادة الركود الاقتصادي.

تجدر الإشارة إلى أن الانتعاش الذي سجله مؤشر ناسداك منذ نهاية عام ٢٠٠٢، قد انعكس بالإيجاب على حجم الاستثمارات في شركات "ستار إف" حتى مارس ٢٠٠٤ - وإن كان هذا الارتفاع لم يصل إلى ذروته.

◆ معدلات النمو الاقتصادي تصل إلى ٣,٨% في عام ٢٠٠٥

تتوقع وزارة المالية الإسرائيلية أن تكون معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، على رأس هذه المعدلات في الغرب، بحيث تصل إلى ٣,٨% في العام الواحد، في مقابل ٣,٥% عام ٢٠٠٤، و ٣% عام ٢٠٠٥ في دول العالم المتقدمة. ويشار كذلك إلى أن الصناعات التكنولوجية الإسرائيلية هي عماد الصادرات الإسرائيلية، فلقد بلغت نسبة هذه الصناعات ٧٣% من معدل الصادرات عام ٢٠٠٣، كما كانت ٦٥% عام ١٩٩٥ و ٧٧% عام ٢٠٠٠.

أظهرت المعلومات الصادرة عن وزارة المالية الإسرائيلية أن معدل الازدهار في إسرائيل هو الأعلى بين كل دول العالم النامية.. ليس هذا وحسب، بل أن الإنفاق على البحث العلمي والتنمية في إسرائيل خلال السنوات الماضية، هو الأعلى على مستوى العالم، حيث بلغ ٤,٨% من الدخل القومي للدولة، بما يجعله ضعف هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاثة أمثالها في بريطانيا، وخمسة أمثالها في فرنسا.

وعن مقارنة نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية في إسرائيل وفي عدد من الدول الأخرى، جاء في البيانات الصادرة عن وزارة المالية الإسرائيلية، أن هذه النسبة قد وصلت في إسرائيل إلى ٤,٨% من مجمل الدخل القومي (أي نحو ٥ مليار دولار)، فيما نجدها ٤,١% في السويد، ٣% في اليابان، ٢,٤% في ألمانيا، ٢,٣% في الولايات المتحدة الأمريكية، ١,٦٥ في بريطانيا وفي كندا، ١,٢% في أيرلندا، ١,١% في إيطاليا، بينما تنسب أقل هذه النسب لأسبانيا والبرتغال واليونان، حيث تتراوح نسب الإنفاق ما بين ٠,٧% و ٠,٩% من مجمل الدخل القومي.

◆ نمو طفيف في معدلات الاستثمار:

تأتي إسرائيل كذلك في صدارة الدول من حيث صافي ناتج الصناعات التكنولوجية المتقدمة، حيث يبلغ ١٢,٩% من صافي إنتاج قطاع الأعمال في إسرائيل، في مقابل ٨,٧% في الولايات المتحدة الأمريكية، ٤,٨% في إنجلترا، ٥,٨% في اليابان، ٤,١% في أستراليا.

حتى ٢٠١٨ سيتم تشغيل خط سكة حديد يصل إلى إيلات

هاآرتس ١٥ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: تسفى زرحيا

صرح بالأمس وزير المواصلات ميثير شطريت، أمام اللجنة الاقتصادية بالكنيست، أنه حتى ٢٠٠٨ سيتم تشغيل خط سكة حديد جديد يبدأ من مستعمرة أورو (وهي مستعمرة تقع جنوبي وادي صهيون، وهي التي تنتهي عندها الآن خطوط السكك الحديدية في إسرائيل) وينتهي في إيلات، بإمتداد ٢٠٠ كم. وبالفعل بدأ التخطيط لإيصال خط سكة حديد إلى إيلات في الأيام الماضية.

كما تطرق شطريت أيضاً إلى تمهيد المنطقة ١٨ الواقعة في طريق عابر إسرائيل (أوتوستراد إسرائيل) وقال إنه في خلال شهر سيقدر من الذي سيقوم بتمهيد هذه المنطقة: هل هي شركة طرق إسرائيل التي ستقوم بذلك على حسابها بطريقة التمويل بميزانية خارجية (وهي الطريقة التي يستعان فيها بمستثمرين قطاع خاص لتنفيذ مشروعات قومية) أم شركة طريق عابر إسرائيل التي تمولها الدولة.

وقد أعلن شطريت أنه سيعارض أي إرجاء آخر لتمهيد المنطقة ١٨، حيث أن هذا الأمر مجمد فعلاً منذ عامين. ويرجع ذلك إلى معارضة منظمات الخضر (منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الداعية للسلام والمنظمات البيئية)، التي طالبت بإقامة نفق في هذا المسار كي لا يلحق ضرراً بالبيئة، وكذلك بسبب المفاوضات مع شركة طرق إسرائيل، الحاصلة على امتياز العمل في المنطقة الرئيسية لهذا الطريق، والذي انتهى دون تحقيق أي إنجاز وتم تجديده مؤخراً. وقال شطريت: "إن هذا خزي. ففي كل مرة يأتي متحدثون باقتراح جديد ثم يبحث عن من يغطي له فجوات هذا الاقتراح". ويعتقد شطريت أن تكلفة التعديلات المقترحة للمنطقة ١٨ تقدر بـ ٨٠٠ مليار شقيل.

من ناحية أخرى رفض شطريت الاقتراحات التي طرحت على اللجنة لدراسة البديل، وهو حفر نفق في المنطقة ١٨ بدلاً من المرور بطريق علوى فوق منطقة

غابات مناشيه. يأتي هذا رغم الادعاء القائل بأن تكلفة النفق أرخص بكثير، ورغم قرار اليونسكو الخاص بإعلان الغابة كمحمية طبيعية ذات خصوصية عالمية. وقد طالب مندوبو الصندوق التأسيسي لإسرائيل ومنظمات الخضر بدراسة بديل النفق، حيث قالوا إن محكمة العدل العليا على وشك حسم مسألة المساس بالمحميات الطبيعية خلال عشرة أيام، بينما يدرس الصندوق التأسيسي لإسرائيل بالفعل إمكانية نقل أجزاء من الغابة إلى مكان آخر إذا ما تم رفض الالتماس.

وقد قالت عضو الكنيست السيدة ميلى بوليشوق بلوخ (حزب شينوي) إن إجراءات إصدار القرار حول هذه المنطقة، خلال العقد الأخير، كانت زاحمة بالأخطاء حيث إن القرارات لم تكن تقوم على بيانات دقيقة. وعلى حد قولها، فإن وزير المواصلات السابق، إفرايم سنيه، لم يستجب إلى طلبها في الحصول على بيانات. كانت بوليشوق قد عرضت عملاً قام به زوجها بالتطوع - وهو خبير في هذا المجال - والذي اكتشف هو أيضاً أن حفر النفق في منطقة الغابات سيكون أرخص من شق الطريق، حيث إن هذه المنطقة صخرية صلبة، الأمر الذي لن يجعلنا في حاجة إلى تبطينها بخرسانة. وأكدت أنها وزوجها لا يريدان التريح من ذلك وكل ما يريدانه هو المساهمة في حماية الطبيعة وسلامة البيئة.

كما قال رئيس اللجنة، عضو الكنيست شالوم سمحون (من حزب العمل)، إن تدخل اللجنة في هذا الشأن بات ضرورياً بعد أن تخطى النقاش حول شق الطريق في المنطقة الشمالية والجنوبية "كافة الحدود". وقد قرر سمحون في نهاية المطاف تشكيل لجنة فرعية، برئاسة عضو الكنيست دافيد طال (من حزب شعب واحد)، لتباشر اتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ المشروع، بهدف تسريع وتيرة العمل وتقصير المسافة بين وسط إسرائيل وضواحيها.



الرأي العام في إسرائيل

بقلم: يوسى يونه (♦)
ناشط سياسي ومحامي في مجال حقوق الإنسان
باب بريد القراء في صحيفة هآرتس
٢٠٠٤/٩/٢٣

تالي فحيمة... الابنة العاق

علاقة ذلك بمسألة ولائهم أو عدم ولائهم الوطني. ففحيمة ليست تحت وصياتهم ولا هم يتحملون مسؤولية أفعالها.

زد على ذلك، لو كان سكان كريات جات واثقين أكثر في هويتهم الإسرائيلية، لجاءت اعتذاراتهم أقل، وبدل الاعتذار كانوا يبدون أكثر قلقاً من إمكانية تجاوز جهاز المخابرات لدوره باستعمال القوة لإسكات الأصوات التي لا تتماشى مع موقف النظام ونزواته.

لو كان سكان كريات جات واثقين أكثر في هويتهم الإسرائيلية، فربما كانوا سيشعرون بالتضامن مع فحيمة، وكانوا سيبدون امتعاضهم من الحقيقة أن أول اعتقال إداري (ضد اليهود في إسرائيل) استعمل ضد ابنة بلدهم - كما يفعل الحكام ضد الضعفاء.

كما كان بإمكانهم تبنيها مع وقف التنفيذ، متمنين أن تفتقر التهم الموجهة ضدها لأي أساس، واعتبارها ناشطة سلام شجاعة تنفي الانطباع السائد بأن النضال من أجل السلام هو حكر على النخبة الضئيلة، المغترية عن شعبها.

لكن الواقع السياسي لكريات جات وبلدات التطوير الأخرى يُبقي، للأسف، على فراغ ضئيل لمثل هذه الإمكانيات. فالعديد من سكان هذه البلدات يحملون على أكتافهم عبء البرهان المأساوي في أعقاب اللقاء بين المشروع الصهيوني واليهود (الشرقيين).

فمن أجل التكفير عن ماضيهم العربي، يشعر

يا حسرتي على كريات جات، ففي الوقت الذي كان فيه سكان هذه البلدة منشغلين في احتضان نجمتهم، نينت طيب (الفائزة في البرنامج الإسرائيلي "ولادة نجم" العام الماضي)، والتي مر عام واحد على بزوغ نجمها، تأتي تالي فحيمة وتفسد عليهم احتفالهم.

سكان كريات جات لم يطلبوا سوى قليل من الغبطة، ليظهروا للعالم أنه ليس كل شيء فاسد في بلدتهم. صحيح أن معدلات البطالة هناك في ازدياد، الفقر عارم والتعليم في أسوأ حال. ومع ذلك فشمة شيء مكمون في هذه البلدة، وفضلاً عن مواهب كثيرة كما أن "حبهم لإسرائيل طاهر". ثم تظهر كارهة إسرائيل هذه، تلك التي تحب العرب، وتنزل عليهم العار، ويا للفضيحة. فيطلب سكان البلدة التأكيد، بناءً على التقارير الصحفية، أن فحيمة عبارة عن نبته برية في حديقة كلها نباتات زينة وطنية.

إن محاولات سكان البلدة اليائسة لنفض يديهم من فحيمة مقلقة جداً. فيبدو أن رغبتهم في بناء سور بينها وبينهم يجعلهم يقررون مصيرها حتى قبل تقديم لائحة الاتهام ضدها، ولفظها من داخلهم حتى إذا لم يتم تقديم لائحة اتهام. وتدل هذه الردود على انعدام الثقة لديهم في هويتهم الإسرائيلية. وحتى إن كانوا مقتنعين بمصداقية الاتهامات الجنائية الموجهة ضدها، كان بالإمكان لردود الفعل هذه أن تكون أقل هستيرية. كان بإمكانهم القول إنه حتى وإن ثبتت التهم ضدها، فلا

العديد منهم بحاجة ماسة للتشديد على هويتهم القومية حتى المبالغة. وتآلى فحيمة تثير هذه الحاجة وتغذيها بقوة. فهم، على العكس منها، يقولون "نحن لا نحب العرب". هذا هو السبب ان العديد من سكان كريات جات منشغلون جدا في محاولة مسح "وصمة العار" التي يظنون أنها دمغت على جبينهم بسبب تلك "الابنة العاق". وما يتوقعون إليه الآن هو التنصل من عائلة فحيمة كلها، والتي حظيت هويتها "الجزائرية العربية"، بوصف "الخيانة الفظيعة".

"لو كان بالإمكان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء!"، هذه هي أمنية العديد من سكان كريات جات. "لو كان بالإمكان إعادة أنظار الجماهير إلى الأمور

الإيجابية التي تحدث هناك". ولكن ما هي تلك الأمور؟ فهل المقصود تقليص البطالة، تحسين التحصيل التعليمي، خفض حجم الفقر؟ كلا. المقصود هو الهدية التي قدمتها لهم "بطلة البلدة نينيت طيب".

ولكن من المؤسف رؤية كيف يرفض غالبية السكان التفكير حتى في إمكانية بروز بطلة من نوع آخر من بينهم.

(♦) كاتب المقال محاضر في موضوع التربية في جامعة بن جوريون في النقب ومن مؤسسي تنظيم "القوس الشرقي".

عام جديد.. تقديرات استخباراتية جديدة

بقلم: محروس أبو حسين
صاحب مطعم للوجبات السريعة
من موقع الأخبار المتميزة على الإنترنت
٢٠٠٤/٩/٢٤

يعرض كل رئيس من رؤساء شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في عدة مناسبات سنوية تصورات الاستخبارات للأخطار والأوضاع التي تواجهها إسرائيل. ويشكل رأس السنة العبرية مناسبة للقادة السياسيين والعسكريين لعرض مواقفهم وآرائهم من الأحداث. غير أن لرئيس شعبة الاستخبارات أهمية خاصة، كونه الجهة المسؤولة عن تقديم ما يسمى بـ "التقدير القومي السنوي الذي بناءً عليه تتحدد الخطط العسكرية والسياسية للعديد من الأجهزة الرسمية.

وفي السنوات الأخيرة احتل الموضوعين الفلسطيني والإيراني مكانة هامة في التقدير القومي. ولكن في الوقت الذي يكرس فيه الكثير من المعلقون والقادة والعلماء جهدهم لتفسير الحالة التي وصل إليها مستوى "الخطر الإيراني"، خاصة في المجال النووي، ويركزون حديثهم فلسطينياً على الرئيس عرفات. ومن الوجهة المنطقية يتبدى أن الحديث عن إيران يمكن أن يتم ببرود أعصاب رغم كل محاولات التسخين العاطفي، ولكن شيئاً من ذلك لا يتوفر عند كل حديث عن الرئيس عرفات أو السلطة الفلسطينية.

وفي الأيام الأخيرة تحدث وزير الدفاع والخارجية شاؤول موفاز وسيلفان شالوم عن أن مهمة طرد الرئيس

عرفات لم تتجز بعد، وأن أحداً لم ينسها. وبعد ذلك، تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون ذاته عن هذه المسألة بنفس الروح. وقد جاء ذلك فقط بعد وقت قصير من إعلان ابنه عومري، الذي يعتبر أبرز المقربين منه، أنه لا جدوى من الحديث عن تصفية أو طرد الرئيس عرفات.

وفي حوار مع المحررين على شبكة الانترنت في موقع صحيفة ידיعوت أحرونوت أعلن زعيم حزب العمل شمعون بيريسر أنه لولا عرفات لما دار اتفاق أو سلو.

وعند حدوث كل عملية، ونظراً لافتقارنا إلى قدرة الرد الحاسم، فإن الأصوات ترتفع، خصوصاً في التيارات اليمينية، مطالبة بإبعاد أو تصفية الرئيس عرفات. ولا يبتعد القادة العسكريون الذين ينتظر منهم اتخاذ مواقف مهنية، عن الطريقة التي يتعامل بها المعلقون والقادة السياسيون. فكل من يريد أن يعبر عن غضبه من الواقع المأزوم للأداء الأمني والعسكري الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة، لا يجد أمامه أفضل من الرئيس عرفات لصب جم غضبه عليه. ويجد مثل هذا التصرف تبريراً وقبولاً من جانب الجمهور الإسرائيلي.

وبعد كل هذا جاء رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال أهارون زئيفى فركش ليتحدث بلهجة أخرى وكأنها خالية من المشاعر. وفي نظره أن الرئيس عرفات صاحب دور يتراجع. ومن المنطقي الافتراض أن أحداً لا يستطيع الجدل في ذلك، خاصة أنه لم يتحدث عن الشعبية وإنما عن الدور. فقبول الرئيس عرفات بمبدأ حاجة السلطة الفلسطينية للإصلاح، والضغط الدولي عليه لإجراء إصلاحات محددة: توحيد الأجهزة الأمنية، الشفافية، تعيين رئيس للحكومة وما شابه، يعنى أن حصته من المتابعة تراجعت. ولكن ذلك ربما لا يعنى تراجع الدور. ولكن إضافة حقيقة أن كثيراً من الدول العربية والأجنبية التي كانت تقيم صلات منتظمة مع السلطة الفلسطينية قلصت من هذه الصلات، يمكن أن تعزز القول بتقليص الدور. وعدا ذلك فإن حالة الفوضى التي شهدتها قطاع غزة والتي أظهرت انعدام وجود قوة مركزية مسيطرة لم تسهم في تعزيز مكانة الرئيس عرفات.

ولكن السؤال الذي لم يثر في المقابلة مع رئيس شعبة الاستخبارات يتعلق بتباهى القادة السياسيين الإسرائيليين بالإنجاز المتمثل بنجاحهم في إضعاف مكانة الرئيس عرفات. وبالتأكيد لا يقلل ذلك من حقيقة أن أخطاء الرئيس عرفات أو المحيطين به أسهمت، بقدر ما، في النجاح الإسرائيلي. وقد يقول البعض إنه لا صحة البتة لهذا التقدير

بخصوص الرئيس عرفات، وأنه رغم المد والجزر ما زال يحافظ على مكانته وقدرته. وقد يكون هذا صحيحاً ولكن يحتاج من يقول ذلك إلى الكثير من الجهد.

عموماً، تشكل المقالة التالية المنشورة في صحيفة معاريف قبل أيام فرصة للإطلاع على تصور المسؤول الإسرائيلي الأرفع عن التقدير القومي حول توقعات العام المقبل. وهنا تجدر ملاحظة أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، رغم حذره في الكلمات التي يصف بها الورطة الأمريكية في العراق، يخلو من كل تفاؤل. وقد تكون النبوة أكثر تشاؤمية مما يتراءى الوضع لعدد من المعلقين والساسة العرب الذين يعتقدون أن الأمور في العراق قد انتهت، وأن الولايات المتحدة تعيد ترتيب الوضع كما تشاء هناك.

إن زئيفى يرى أن الوضع في العراق يزداد تعقيداً، وأن قدرة الأمريكان على إعادة تشكيل الحالة العراقية ليست مؤكدة. لذلك، يتحدث زئيفى بنوع من الخشية عن الآثار المحتملة للوضع غير المحسوم في العراق.

وثمة ملاحظة لا تقل أهمية عن ذلك وهي المتصلة بنظرة إسرائيل إلى التغييرات المحتملة في تركيا إذا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي. فقد يكون هذا الانضمام سندا لتركيا يغنيها عن الحاجة لإسرائيل. وهذه قد تشكل صدمة كبرى لإسرائيل، التي باتت تبدي معارضة للانضمام للاتحاد الأوروبي، خشية الاضطرار للقبول بمعايير هذا الاتحاد السياسية.

المجتمع الإسرائيلي

٣٥ عاما من الإنترنت

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١
بقلم: يوفال درور

❖ نشأة محل خلاف:

لا يوجد أحد يعرف بالضبط متى "ظهرت" شبكة الإنترنت. وهناك أسطورة تقول إنها ظهرت في ٢ سبتمبر ١٩٦٩ - وهو ما يعني أنه بالأمس يكون قد مر على ظهورها ٣٥ عاما. ففي هذا التاريخ قام طالبان يدعيان "وينتون سيرف" و"ستيفن كروكر"، بربط جهازى حاسب آلى بشبكة واحدة. ولا يمكن الاستهانة بهذا الربط.

والسؤال الآن هو: هل الربط الذى قام به "سيرف" و"كروكر" يرمز إلى "ظهور" الإنترنت؟.. لم يتضح ذلك بعد. وهناك من يقولون إن الإنترنت بدأ قبل ذلك بـ ١١ عاماً، عندما قام باحثون فى مختبرات Bell باختراع الموديم. وهناك آخرون يقولون إن ظهور الإنترنت يرجع إلى عام ١٩٦١، بعدما نشر "ليونارد كلينروك" مقاله الذى تناول طرق إرسال البيانات، التى تعتبر الأساس التكنولوجى لإرسال البيانات عبر شبكة الإنترنت.

لقد أصبحت شبكة الإنترنت فى الآونة الأخيرة أكثر ازدحاماً، بفضل التطور السريع الذى شهدته. ففي ديسمبر ١٩٩٥ دخل عليها ١٦ مليون متصفح. وفى شهر يوليو ٢٠٠٤، أصبح ٨٠٠ مليون شخص تقريباً يتمتعون بالخدمات التى تقدمها شبكة الإنترنت.

وقد أصبحت إسرائيل - التى بدأت أكبر شركات الكمبيوتر العمل فيها فى منتصف التسعينيات - أحد أكبر دول العالم استخداماً للإنترنت بالنظر إلى عدد السكان بها. ويعتبر نظام الإنترنت السريع أحد العوامل التى دفعت مستخدمين جدد يقبلون على شبكة

الإنترنت. وتفيد البيانات الصادرة عن وزارة الإعلام عام ٢٠٠٠، وهى الفترة التى شهدت محاولات استخدام نظام الإنترنت السريع، أنه فى إسرائيل كان هناك حوالى ٢٠٠٠ متصفح عن طريق نظام الاتصال فائق السرعة. وفى عام ٢٠٠١ وصل عددهم إلى ٢٨ ألف متصفح. وفى عام ٢٠٠٢ بدأت شركة "بيزك" وشركات الكوابل فى تخفيض أسعار الدخول السريع على شبكة الإنترنت، الأمر الذى أدى إلى وصول عدد متصفحي شبكة الإنترنت من الإسرائيليين فى شهر يوليو من نفس هذا العام إلى ٨٦٠ ألف متصفح.

ومما لا شك فيه أن المتصفحين الإسرائيليين لا ينضمون إلى شبكة الإنترنت ذات نظام الاتصال فائق السرعة لأنهم يريدون الإطلاع على كتابات "نتشه" بسرعة الضوء. وهم يهتمون باستخدام خدمة تبادل المواد الفنية، التى تسهل عملية تحميل الأغاني والأفلام. ولا تخفى أكبر شركات الإنترنت حقيقة أن أغلب عمليات تبادل البيانات عبر خطوط الاتصال التابعة لها مرتبطة ببرامج تبادل المواد الفنية مثل نظام "Kaza" وما شابهه. ويمكن أن تجد ٨٦٠ ألف إسرائيلي على الأقل يستخدمون هذه الخدمة.

❖ مستقبل وردى - أسود:

كم عدد مواقع الإنترنت الموجودة على الشبكة؟.. وما هو حجمها؟.. يصعب معرفة ذلك. فى الحقيقة، أنه فى شهر ديسمبر ٢٠٠٢، نجح موقع "جوجل" البحثى فى إحصاء ٤٢٨٥١٩٩٧٧٤ صفحة على الإنترنت، وحتى مديرى هذا الموقع يقولون إن هذا

الإحصاء لا يغطي الشبكة كلها. وتشير التقديرات إلى وجود ما لا يقل عن ٤٢ مليون موقع إنترنت وهو عدد أخذ في الزيادة.

يبدو أن هذا هو سبب محاولة الكثير جعل الإنترنت أكثر تنظيمًا. وأحد أهم المشروعات في هذا المجال هو نظام "الشبكة الذكية" وهي تكنولوجيا تجعل صفحات الإنترنت ثلاثية وتلائم احتياجاتنا. وستجعل هذه

"الشبكة الذكية" ملايين المواقع - التي تعمل اليوم منفصلة عن بعضها - قاعدة بيانات ضخمة قادرة على إعطاء إجابة لأي سؤال وإيجاد حل لأي مشكلة.

ولكن لا يجب أن يختلط علينا الأمر ونفكر فقط في المستقبل الوردي الذي ينتظرنا، فمازال البريد الملوث يفرق البريد الإلكتروني، وتضرر الفيروسات بالمواقع وأحياناً تجعلها غير متاحة لساعات طويلة.

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٢

بقلم: عوديد طيرا (♦)

هكذا نعد عمالاً إسرائيليين

إن نتائج تقرير لجنة دُفّرات تتجاهل الصناعة الإسرائيلية تماماً وكأنه يعبر عن توجه اقتصادي واجتماعي منفصل سيزيد من البطالة بين الشباب. تقوم المدارس بتحديد المناهج الدراسية وفقاً للنظرية التي تقول أن الطلاب المتميزين يقومون بدراسة علومًا محددة بعينها أما الطلاب الغير متفوقين فسيتم إعدادهم لوظائف في مجال التكنولوجيا والصناعة.

وهذا المنظور أكل عليه الدهر وشرب ويجب التخلص منه واستئصاله. إن النظرية التعليمية المتقدمة تقول أنه في داخل كل تلميذ موهبة شخصية حقيقية دون تصنيفه. وبدلاً من التعامل مع التعليم المهني، اختارت لجنة دُفّرات إلغاء شبه تام. فالتعامل الجاد مع التعليم يستوجب إعلاء شأن التعليم المهني الذي يشتمل على جزء كبير من مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي.

والاعتماد على التعليم النظري يؤدي إلى ابتعاد الشباب والخريجين عن مصادر رزق تعتمد على العمل في مجالات يحتاج إليها المجتمع والاقتصاد في إسرائيل، الأمر الذي يسبب ضرراً كبيراً بقيمة العمل. فنقوم بأنفسنا باستبدال العمال الإسرائيليين بعمال أجانب معَدّون للعمل في المجالات التي ينفر منها الإسرائيليون بسبب آراء مسبقة ساهمت في تكوينها منظومة التعليم.

ما الفائدة من إعداد المهندسين والمبرمجين وفي النهاية عندما تصبح الصناعة في حاجة إلى عمال للعمل في مجالات تتطلب معرفة ومهارة - مثل عمال الخراطة واللحامين والنقاشين- تضطر إلى تشغيل العمال الأجانب. لأننا لم نؤهل عمالاً إسرائيليين متخصصين.

يجب وضع دراسة العلوم والهندسة والمهن المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة على رأس جدول الاهتمامات

القومية، لأن هذه هي الصناعات التي تتعلق بمستقبل إسرائيل، مثل التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الأولية، تعتمد مراحل الإنتاج بها على قدرات تكنولوجية متقدمة. يجب العمل على نشر هذه الصناعات في الضواحي التي تفتقر إلى المهندسين والمبرمجين. ويجب على منظومة التعليم الاستعداد من أجل إعداد من يعملون في التكنولوجيا المتقدمة بالقدر المطلوب في الضواحي وكذلك تحديد الهدف لإعداد ١٥٠٠ مهندس سيتم تأهيلهم هناك. وبهذا سيتم تقليل الفجوة التكنولوجية في الدولة وسيخلق تطوير الصناعات التكنولوجية في الضواحي، فرص عمل هناك.

لقد قامت الدول الصناعية في أوروبا - ألمانيا وفرنسا وبريطانيا - بزيادة التعليم المهني والتكنولوجي في المدارس الإعدادية والثانوية وما فوق الثانوي. لقد أدركت هذه الدول أهمية التعليم بالنسبة للصناعة واختارت منح الطلاب الذين يدرسون التعليم المهني درجات تميز.

وبهدف تقليل حجم الضرر الذي حدث في العقد الأخير نتيجة لتقليص الاهتمام بالتعليم المهني، صارت دراسة الميكانيكا وصناعة الرقائيق الإلكترونية دراسة إلزامية تعقد لها امتحانات ضمن امتحانات الثانوية كما يحصل دارسوها على نقاط تفوق في الجامعات.

أرى أن هناك أهمية كبيرة في التعليم المهني والتعليم التكنولوجي- العلمي، فكل يكمل الآخر. لأن مستقبل الدولة الاقتصادي يرتبط بتعليم جيل مبدع متجدد وصاحب مبادرات في هذه المهن. من الواضح أن هذا سيصبح أساس هام في الخطة الاستراتيجية الشاملة التي ستؤدي في نهاية الأمر إلى تقليل إضافي في حجم البطالة.

على وزارة التعليم وضع أفضليات عند تخصيص الموارد المالية لتوجهات التعليم ومهن التعليم

التكنولوجية والهندسية والعلمية. إن إعادة رصد موارد التعليم المهني- التكنولوجي ومضاعفة عدد الدارسين أمر ضروري. لقد تجنب تقرير لجنة دُفَرَات تناول هذه القضية، التي تعد أكثر أهمية من التغييرات الإدارية في التعليم في إسرائيل. يجب أن تستثمر المنظومة

التعليمية في التعليم المهني الذي يكفل الإعداد للأعمال التي تحترم أصحابها.

(❖) كاتب المقال هو رئيس اتحاد أرباب الصناعيين ورئيس ومدير عام شركة "هنتسيا- أمريكا- إسرائيل".

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٨
شارون روفيه-أوفير

قرية للأطفال المرضى: مكان يمكن الابتسام فيه

يحضرون سوف يستمتعون بأسبوع ترفيهي مجاني، كما ستشتمل القرية على مركز طبي يسمح للأطفال بتلقي علاج طبي مستمر.

وفي الصيف الماضي تم إرسال بعض الأطفال الإسرائيليين إلى القرية في كونتيكت. وعن هذه التجربة تقول بيان زياد (١٤ عاماً) وهي من قرية عارا ومريضة بآنيما البحر المتوسط: كانت هذه تجربة خاصة، وقد استمتعت بها. وتقول أمها أسوان: "من الصعب للغاية أن تكون طفلاً مريضاً، ولكن البقاء وسط أطفال مرضى آخرين جعلها تشعر بأنها ليست وحدها".

في الحفل نقلوا ما كتبه على الانترنت طفلة تدعى أورا وتعاني من مرض خطير، حيث قالت: كنت أريد أن أجد مكاناً يمكنني أن أضحك فيه كما يحلو لي دون أن ينظروا إلى بشفقة، لو كان هناك مثل هذا المكان في العالم لمنحني القوة لأشعر بالثقة".

ويرجع الفضل في إقامة القرية في إسرائيل إلى مارلين وموري جرانت وهما يهوديان أمريكيان قاما بإشراك الممثل حاييم توبول رئيس رابطة القرية في هذه المهمة. ويقول توبول: "زميلي بول نيومان هو صاحب التأثير على هذا مشروع يتكلف عشرات الملايين من الدولارات وأنا سعيد بأننا نقابل أشخاصاً خيّرين على استعداد لمساعدتنا لتحقيقه".

وقد أقيم الحفل في حضور رئيس إسرائيل موشيه كاتساف وقنصل الأردن في إسرائيل ورؤساء المجالس والمدن المجاورة، ومنهم رئيس مجلس بلدة الجليل الأسفل "موتى دوتان" المريض السابق بالسرطان والذي ساهم في تحقيق الفكرة وعمل على الحصول على التأشيرات المطلوبة لإقامة القرية في نطاق اختصاص المجلس.

في حفل وضع حجر الأساس لبناء قرية خاصة للأطفال الذين يعانون من أمراض خطيرة في الجليل الأسفل، قالت "معين فانتورا" التي تبلغ من العمر ١٤ عاماً وتقيم في كفار سابا وتعاني مرض الذئبية، لموقع يديعوت أحرونوت الإلكتروني: "يجب أن يعرف الجميع أننا لسنا وحدنا وأن هناك أطفالاً وأشخاصاً آخرين يعانون مثلنا".

و"معين" على اقتناع بأن القرية ستساعد على رفع الروح المعنوية للأطفال المرضى وستزيد من ثقتهم بأنفسهم. وتعد قرية ناهار هاياردن إسرائيل، المقامة بمساعدة الممثل بول نيومان الذي تبرع بنصف مليون دولار لإقامتها، هي القرية الثامنة من نوعها على مستوى العالم والأولى في الشرق الأوسط.

وكانت القرية الأولى قد أقيمت برعاية نيومان منذ ١٤ عاماً في ولاية كونتيكت الأمريكية. وعلى حد قول المستثمرين المحليين فإن "هذا هو المكان الوحيد في الشرق الأوسط الذي يستطيع الأطفال الذين يعانون من أمراض خطيرة أن يشعروا فيه بأنهم أطفال".

وعلى العكس من الولايات المتحدة وأوروبا التي يتم فيها فتح القرية أمام الأطفال في الصيف فقط، فإن القرية ستستوعب الأطفال طوال العام. وهم أطفال تتراوح أعمارهم من ٩ إلى ١٨ عاماً ويعانون من أمراض خطيرة، بما فيها السرطان والشلل الدماغي والأمراض الوراثية والمزمنة. ومن المنتظر أن يلتحق بالقرية التي ستقام بالقرب من هضبة إفتي، أطفال يهود وعرب وكذلك أطفال من الأردن التي تشارك في إقامة المشروع.

وتمتد القرية على مساحة ٢٤٠ دونم وستشتمل على كبائن، وحمامات سباحة ومسرح ومركز رياضي وترفيهى وبحيرة كبيرة وغيرها. والأطفال الذين سوف

معاريف ٢٠٠٤/٩/١٢
بقلم: طل بمسون

انخفاض عدد الحاصلين على إعانات البطالة بنسبة ١٨,٥٪ في عام ٢٠٠٤

تأمين الدخل ناجم أيضاً عن القرارات الواردة في قانون التسويات الصادر سنة ٢٠٠٣، والتي تتعلق بالحاصلين على تأمين الدخل، ورغم ذلك فإننا نعتقد أن بعض الأمهات المعيلات انخرطن في سوق العمل في إطار خطة التأهيل التي تطبقها وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل.

لقد حصل ١٩٩ ألف مسن على مخصصات الشيخوخة بالإضافة إلى مدفوعات تأمين الدخل خلال سنة ٢٠٠٤ في مقابل ٢٠٣ ألف مسن خلال سنة ٢٠٠٣، ويرجع السبب في ذلك على ما يبدو إلى انخفاض عدد المهاجرين إلى إسرائيل ممن هم في أعمار الشيخوخة.

وفي المقابل سجل ارتفاعاً في عدد الحاصلين على مخصصات الإعاقة الشاملة. ففي عام ٢٠٠٤ حصل ١٦٠ ألف معاق على مخصصات الإعاقة، في مقابل ١٥٥ ألف معاق في عام ٢٠٠٣، وهذا الارتفاع نسبته تقدر بنحو ٣,٤٪، وهو ارتفاع معتدل نسبياً بالنظر إلى الارتفاعات التي حدثت في سنوات سابقة، ويرجع السبب في ذلك إلى الانتقال السريع من منظومة تأمين دخول ذوي الاحتياجات الطبية الخاصة إلى نظام الإعاقة الشاملة.

ويضيف د. يجئال بن شالوم قائلاً: "ينبغي ألا نخطئ ونعتقد أن الانخفاض في عدد الحاصلين على مخصصات تأمين الدخل وإعانات البطالة، يعتبر مؤشراً يدل على تغير الاتجاه العام. وأعتقد أننا سنناقش ذلك في تقرير الفقر الذي من المقرر نشره خلال شهرين. وسوف يكون التغيير إلى الأفضل فقط إذا كان هناك المزيد من فرص العمل، والقليل من الباحثين عن عمل، وأتمنى أن يصبح عام ٢٠٠٥ نقطة تحول للأفضل أو على الأقل نرى فيه بوادر تحول إيجابي".

أعلنت اليوم مؤسسة التأمين الوطني أنه خلال عام ٢٠٠٤ حصل ٦٠٠٨٠ مواطناً على إعانات البطالة، في مقابل ٧٤٠٧١ في عام ٢٠٠٣، بانخفاض تصل نسبته إلى ١٨,٥٪.

ورغم ذلك. سجل شهر أغسطس ارتفاعاً غير مألوف بنسبة ٢٢٪ - بعد استبعاد العمالة الموسمية - في عدد طالبي إعانات البطالة، ولكن هذا الارتفاع الطارئ لا يشير إلى اتجاه جديد. وإجمالاً، خلال شهر أغسطس تم تقديم ٧١,٥ ألف طلب للحصول على إعانات البطالة من فروع التأمين الوطني، ومن بين تلك الطلبات ١٧ ألف طلب جديد، بينما الباقى طلبات للاستمرار في الحصول على الإعانات.

أعلن د. يجئال بن شالوم، مدير عام مؤسسة التأمين الوطني، أنه منذ عام ٢٠٠٢، لوحظ اتجاه عام يوحى بانخفاض حاد في عدد الحاصلين على إعانات البطالة، وقد استمر هذا الانخفاض أيضاً في العام الحالي، و يرجع السبب في ذلك إلى القيود المشددة التي فرضت على معايير الحصول على مخصصات البطالة المنصوص عليها في قوانين التسويات التي صدرت مؤخراً. وجدير بالذكر أن ٢٠٪ فقط من العاطلين يحصلون الآن على إعانات بطالة، الأمر الذي يدل على تدهور حال التأمينات ضد البطالة. وقبل حلول العام الجديد، تطرق الدكتور يجئال بن شالوم إلى بيانات تحتوي على مقارنة بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وقد جاءت تلك البيانات كالتالي:

في عام ٢٠٠٤ حصل ١٤٩ ألف مواطناً على مخصصات تأمين الدخل في مقابل ١٥٧ ألف في عام ٢٠٠٣، بانخفاض تصل نسبته إلى ٥,٢٪، وقد تبين أن نحو خمسة آلاف ممن يتسربون من منظومة تأمين الدخل من الأمهات المعيلات.

كما أن الانخفاض في عدد الحاصلين على إعانات

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/١٢
بقلم: حاييم نحتومي

اجتماع لتحديث نشاط "اتحاد المعابد الإسرائيلية"

"عصر الرحمة والإرادة في الشعر والأدب". كما ألقى البروفيسور يهوذا إيزنبرج محاضرة بعنوان "أحكام وعادات في عالم متغير".

وأكد الوزير زوفلون أورليف، رئيس اللجنة الوزارية للشؤون الدينية، الذي هنا القائمين على هذا الاجتماع، على أهمية فتح المعابد أمام الجماهير في إسرائيل، وذلك لتقريب الجمهور التقليدي والعلماني من قيم اليهودية. وفي الجزء الثاني من الاجتماع أدار اليعيزر شيبير، عضو إدارة "اتحاد المعابد الإسرائيلية" حواراً حول بعض الموضوعات ما بين الصلاة والطائفة. وقد تحدث كل من: الحاخام دافيد ستاف حاخام مدينة شوهايم، وممثلو المعابد ومنهم: الحاخام دافيد تفتسنين من معبد قاتى مزراح في بيسجات زئيف في القدس، ويهوشع هلفرين من معبد "أوهيل يوسف" في عفوله والحاخام أهارون بن دافيد من معبد بعكرون ورونى زريف من معبد يهوشع باسيس في رخاسيم. وقد طرح المتحدثون سلسلة من الاقتراحات العملية لزيادة تفعيل النشاط الروحي، في الإطار الجديد لـ "اتحاد المعابد الإسرائيلية".

اتخذت إدارة "هيكل سليمان" برئاسة موشيه موشكوفيتش، على خلفية الأزمة التي تمر بها الشؤون الدينية في إسرائيل، إجراءات بهدف تحديث نشاط "اتحاد المعابد الإسرائيلية". وتمثلت المرحلة الأولى من هذه الإجراءات في عقد اجتماع لمسؤولي المعابد على المستوى القطري، وبحضور عدد كبير من المشاركين، وقد عقد هذا الاجتماع في مقر "هيكل سليمان" في القدس.

وقام موشكوفيتش رئيس إدارة "هيكل سليمان" وشمأى قينان مدير عام "هيكل سليمان" بإفتتاح الاجتماع بالحديث عن الأهداف الجديدة لـ "اتحاد المعابد الإسرائيلية" داخل إسرائيل، كما تحدثوا عن مراكز التراث اليهودي وتحويل المعابد إلى مراكز اجتماعية وذلك لجذب البعيدين عن القيم الإسرائيلية. وقد جرت مناقشات هذا الاجتماع في معبد "رنانيم" الذي يمارس نشاطه في مقر "هيكل سليمان". وقد ألقى خلال مناقشات هذا الاجتماع البروفيسور إفرايم حزان من جامعة بار إيلان محاضرة بعنوان

هاتسوفيه ٢٠٠٤/٩/١٢

مطلوب لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية

أكثر من ٤٠٠ مشارك يمثلون كافة التوجهات في المجتمع الإسرائيلي. وطرح خلال هذا النقاش ضرورة زيادة الوعي العام إزاء مشكلة النساء اللاتي يعانين من أجل الحصول على الطلاق، والدعوة إلى تشكيل لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية.

وبهدف تقوية هذه الدعوة ولإثارة موجة من الاحتجاج العام، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تشكيل لجنة تحقيق في الأمر، قرر نشطاء حقوق المرأة بالتعاون مع مواطنين من صفوف المجتمع الإعلان عن احتجاج عام قرابة احتفالات رأس السنة، يكون بمثابة حساب مع النفس للمجتمع الإسرائيلي بأكمله. وسيتم غداً بين العاشرة صباحاً والثانية عشر ظهراً، وضع مراكز عمل احتجاجية تتشكل من مجموعات من المتطوعين، حول مكاتب المحاكم الربانية في المدن الأربع

عقب عرض فيلم "مقوديشت" أو المقدسة، والذي يتناول معاناة النساء أمام المحاكم الربانية من أجل الحصول على الطلاق، والكثير من شهادات النساء، والذي يقدم صورة خطيرة حول أداء المحاكم الربانية، جرى احتجاج عام يحمل شعار "مقدسة وليست أسيرة.. مطلوب لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية".

فيلم "مقوديشت" من إخراج عنات تسوريا وإنتاج عاميت برويار، وقد عرض لأول مرة في مهرجان الفيلم الدولي في القدس، وحصل على جائزة فيجولين السينمائية الإسرائيلية لأحسن فيلم وثائقي لعام ٢٠٠٤. وكان الفيلم قد عُرض قبل حوالي شهر ونصف في الكنيسة في أواخر الدورة الصيفية الماضية للكنيسة، خلال نقاش خاص للجنة تطوير وضع المرأة برئاسة عضو الكنيسة جيلا جمليثيل. وشاهد عرض الفيلم

الكبرى: القدس وحيفا وتل أبيب وبئر السبع. وفي هذه المراكز توضع اللافتات ويتم توزيع ملصقات ومواد إعلانية وبطاقات للتوقيع من أجل الانضمام إلى هذه المسيرة، ولدعم وتأييد المطلب الخاص بتأسيس لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية. ويختتم هذا الحدث بعرض الفيلم، في مجمع سينما القدس، وذلك في تمام الساعة والنصف مساءً.

وسيتم التأكيد على أن طلب تشكيل لجنة للتحقيق في أداء المحاكم الربانية يأتي نتيجة للتمييز والإذلال الذي تعاني منه المرأة في إسرائيل أمام زوجها، عندما تريد الحصول على الطلاق. وبناءً على ذلك، فإن المحاكم الربانية تتعاون وتتمى مثل هذا الواقع الذي تحياه المرأة في إسرائيل بل وتشجعه بشكل مباشر أو غير مباشر. ويقول القائمون على تنظيم الاحتجاج أن دولة إسرائيل لا يمكنها التهرب من تحمل المسؤولية عما يتعرض له النساء لأنها تمنح المحاكم الربانية قوة كبيرة في كل ما له صلة بالقوانين والأحكام ذات الصلة

بالمرأة.

إن مسؤولية الدولة تتطلب مراقبة وتحديد معايير للسلوك تعمل على أساسها الهيئات الحكومية، حتى لو كانت المحاكم الربانية. وقد أعرب الكثيرون من الحاخامات عن وجهة نظرهم في السنوات الماضية، الراضية للتفسير المستندة للشرعية، التي تفتقد إلى سعة الأفق، والتي تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه المحاكم الربانية. وقال هؤلاء الحاخامات أنه يجب بل ومن الممكن تغيير ذلك.

كما قالوا كذلك أنه لكي يتم تحرير الكثير من النساء، وأن نعيد إليهم حقوقهم في الحياة الكريمة وحرية الاختيار، وحياة بلا تهديدات أو ابتزاز، يجب أن نطالب بتتبع ما يحدث في المحاكم الربانية، بواسطة لجنة تحقيق حيادية تقوم بتقديم توصياتها للحكومة.

وستتم إذاعة الفيلم ليلة رأس السنة على القناة الثامنة وعقب إذاعته سيُعقد منتدى مباشر على موقع القناة على شبكة الانترنت، بمشاركة منتجي الفيلم وأبطاله.

هل تثقون في أن أطفالكم في أيدي أمينة..؟

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٣
بقلم: إستي أهارونوفيتش

تركت الأطفال يخرجون بمفردهم. وبعد ذلك أوصدت أبواب السيارة وصعدت إلى الطابق الثاني في منزلها، فهناك توجد روضة الأطفال. وظلت ليتل ابنة العام الواحد في السيارة. وبعد مرور أربع ساعات، في الساعة الحادية عشر والنصف، عندما بدأوا في الروضة الاستعداد لإعادة الأطفال إلى منازلهم، لاحظت حايم غياب ليتل. وتم العثور على الطفلة فاقدة الوعي في السيارة المغلقة وتوفيت بعد ٤٤ ساعة. وخلال جنازتها نشدت لها أمها أغنية عيد الميلاد بصوت مبجوح والدموع تملئ عينيها.

وتمت إدانة حنا حايم بجريمة الإهمال الذي أفضى إلى الموت. وحُكم عليها بالسجن لمدة ثلاثة أشهر مع النفاذ، أدتها في الخدمة العامة. وقد تقبلت المحكمة ادعاء محاميها المحامي حايم أوحانا بأن "الرب قد عاقبها".

وتقوم يردينا ويسرائيل تكرر يومياً بجمع ما تبقى لهما في حياتهما ومواصلة الحياة. فمع موت ليتل نشأت فجوة كبيرة بينهما. وقام يسرائيل بتقوية إيمانه،

تجلس يردينا تكرر في صالون منزلها وتفتح صندوق ورقى بنى اللون أحضرته من الغرفة المجاورة. وأخرجت من الصندوق كراسيات صغيرة كانت تضعها بعيدة عن أيدي طفلتها "ليتل". ألبومات صور، وأحرف اسمها التي كانت موضوعة على باب الغرفة، ولوحة تقويم كان في منتصفها صورة أطفال الروضة. وأخرجت برقة رداء نوم أصفر اللون وقربته من أنفها. وأخذت نفس عميق وأغلقت عيناها. وقالت وهي منخرطة في البكاء: "هذه هي آخر ملابس ارتدتها. لقد كانت به رائحة ليتل منذ فترة قصيرة".

حدث هذا في يوم الجمعة، قبل أول عيد ميلاد لـ "ليتل" بأسابيع. كانت يردينا تكرر منفعة مثل أي أم. وأعدت لابنتها حقيبة جميلة وألبستها فستان أبيض. وكما يحدث في كل صباح، جاءت في حوالي الساعة السابعة "حنا حايم" مربية ليتل لاصطحابها بالسيارة. وقام يسرائيل تكرر بإجلال ابنته في المقعد الخلفي مقبلاً إياها.

وعندما وصلت حنا حايم إلى روضة الأطفال،

وبدا في الحرص على تأدية الفرائض وانكب على قراءة الكتب المقدسة. أما يردنيا فقد تحصنت وراء صمت مطبق وأصيبت بحالة من الإحباط. ورغم هذه الفجوة إلا أنهما سريعا ما أنجبا طفلين: "يديدا" بعد تسعة أشهر من موت ليتل و"هوديا" بعده بعام.

وتقول يردنيا: "إننا لا نشعر بالراحة. في الصباح نكون مع يديدا وهوديا فهما يشغلان كل أوقاتنا، وفي المساء نكون مع ليتل".

❖ حتى تحدث كارثة:

لا توجد في دولة إسرائيل رقابة عامة على الأماكن الخاصة التي يقيم فيها الأطفال حتى بلوغهم سن الثالثة. ولا يُعرف عدد هذه الأماكن أو موقعها. وهناك تقدير يفيد بأن هذه المؤسسات تضم يوميا عشرات الآلاف من الأطفال. وغالبية المربيات فيها غير مؤهلات مهنيا، كما أن هذه المؤسسات لا تحرص على توفير عدد كافى من المربيات لكى تلبى احتياجات هذه الأعداد الكبيرة من الأطفال. وكل من يعمل في هذا المجال يحذر من وجود تقصير.

وتقول نعومي لانجوس رئيسة الجمعية الإسرائيلية من أجل الطفل: "هذا المكان ليس مؤمناً، ولا يوجد من يراقب كفاءة الألعاب، وليس هناك من يراقب التغذية وأساليب تناول الغذاء، والوقاية. فمن ذا الذى يذهب للتعرف على وضع العائلة؟. والحالة الصحية للأفراد في المنزل؟. ومن هى العائلة التى نترك لديها الطفل؟. من هم هؤلاء الأشخاص؟. ليس هناك من يقوم بمراقبة ذلك".

قبل شهرين عقدت لجنة حقوق الطفل جلسة طارئة في الكنيسة، برئاسة عضو الكنيسة الحاخام ميخائيل ملكيئور، فى أعقاب كشف النقاب عن قضية الإساءة للأطفال فى روضة "نعمات" فى رحوفوت. وخلال هذا النقاش رسم الدكتور يتسحاق كيدمان رئيس المجلس القومى لسلامة الطفل صورة كئيبة، قائلاً: "لا يهم ماذا يطلقون على هذه الأماكن". وصاح كيدمان قائلاً: "فى عدد من هذا الأماكن تحدث أشياء فظيعة ومروعة. وما يحدث اليوم للأطفال، يعتبر فوضى كبيرة. وتتمثل المفارقة فى أنه كلما كان الطفل أصغر، كلما كانت مقدرته على الدفاع عن نفسه أقل، وهو ما يعنى أنه يكون أكثر عرضة للمخاطر. وبعض هؤلاء الأطفال لا يتحدث، وليس بوسعهم الكلام عندما يرغبون فى ذلك".

وقد طرح كيدمان مثالا لخطاب تلقاه من إدارة بلدية أشدود التعليمية، جاء فيه: "أنها تعلن عن وجود

كافة أشكال المؤسسات فى المدينة التى يمكن لأولياء الأمور إحضار أطفالهم إليها فى الساعة الخامسة والنصف صباحا ويتركونهم فى دور رعاية هناك حتى الساعة السادسة مساءً. وبعض هذه الأماكن مقامة فى طوابق أرضية، وعدد آخر من هذه الأماكن قامت وزارة الصحة بفحصها واكتشفت أنها تمثل خطراً صحياً، كما أنها ليست مؤمنة، وليس بها نظام جيد لإطفاء الحرائق مما قد يؤدى إلى حدوث كارثة".

وأكد كيدمان أن هذه ليست رياض أطفال يومية لأبناء العمال الأجانب فى منطقة المحطة الرئيسية فى تل أبيب. "فهى مخصصة لكل الأطفال الإسرائيليين. وهناك عدد لا نهائى من هذه المؤسسات. وبعد كثير من الضغوط صدرت أوامر إغلاق لهذه الأماكن فى أشدود. إننى أريد أن تتوجهوا إلى هذه الأماكن التى صدرت ضدها أوامر إغلاق وستجدون أنها مازالت تعمل".

❖ ليست هناك ميزانية للرقابة:

من الناحية التاريخية، فإن رياض الأطفال تتبع وزارة العمل لأنها مخصصة فى الأساس لكى تمكن الأمهات من الخروج إلى العمل. وقبل عامين، عندما انقسمت وزارة العمل والرعاية الاجتماعى إلى وزارتين، تم ضم وزارة العمل مع وزارة الصناعة والتجارة والعمالة وكذلك الرقابة على رياض الأطفال. وينظم قانون الرقابة على رياض الأطفال لعام ١٩٦٥ الرقابة على المؤسسات المختلفة (مثل دار رعاية المعجزة وذوى الاحتياجات الخاصة) وكذلك أى إطار يقيم فيه طفلين أو أكثر. ويحدد القانون شروطاً معينة لتشغيل دور الرعاية وهى: مبنى ملائم يحتوى على الأساس والتجهيزات الجيدة، وقائمة طعام قامت بإعدادها متخصص تغذية، ومواصفات صحية، وترتيبات أمان، وشهادة إطفاء حريق وطاخم مثقف ومؤهل بشكل ملائم. والمؤسسات التى تستوفى هذه الشروط تحصل من وزارة الصناعة والتجارة والعمالة على "شعار دار رعاية" بالإضافة إلى الدعم.

والمؤسسات التى حصلت على "رمز دار رعاية" تتبع منظمات نسائية وهى: نعمات، وفيتسو، وإيمونا. على أى حال، فإنه هناك ١٦٥٠ دار رعاية و٢٣٠٠ روضة أطفال تابعة لوزارة الصناعة والتجارة والعمالة. لكن الوزارة ليست ملزمة بالرقابة على هذه الأماكن فقط، وفقاً للقانون، بل على المؤسسات الخاصة التى يقيم فيها الأطفال. وهذا الأمر لم يتم تنفيذه فعليا، لأن تمار الموج وطاخم عملها المسؤولين عن الرقابة على رياض الأطفال اليومية ودور الرعاية لا يتمكنون من الرقابة على دور

الرعاية الخاصة.

وتقول د. ياعيل ديان أستاذة في كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة تل أبيب وعضو مجلس إدارة الجمعية من أجل الطفل: "أي شخص يستطيع اليوم إقامة دار رعاية خاص للأطفال، لأن ذلك لا يستلزم استخراج تصريح. وليس هناك من يعلم بما يحدث هناك لهؤلاء الصغار. ونحن أولياء الأمور، يتم استقبالننا بشكل طيب في دور الرعاية أو في رياض الأطفال اليومية، ونترك الطفل هناك في الصباح وبعد ثماني ساعات نعود لاصطحابه. ونحن نخشى أن نعلم ماذا يحدث للطفل خلال هذه الفترة".

❖ صمت المربيات:

في شهر يوليو الماضي قامت شرطة رحوفوت بالتحقيق مع مربيّتين في دار رعاية "نعمات" في المدينة، بتهمة الامتناع عن تغذية بعض الصغار وسبهم. وقامت ممثلة المنظمة "نعمات" التي زارت المكان بالتحري عن هذه المشكلة. وتقدمت بشكوى إلى الشرطة، ولم تسفر عملية التحقيق عن أي إدانة جنائية. وتطورت أحداث هذه القضية عندما قامت إحدى المربيات العاملات في المكان بالتوجه إلى الشرطة وأدلت بشهادتها عن واقعة عنف في الدار، تمثلت في ضرب الصغار لرفضهم النوم. وفي الآونة الأخيرة تم توجيه عريضة اتهام ضد المربيّتين.. وقس على ذلك العديد من الأمثلة.

لا توجد جهة معينة لديها بيانات إحصائية عن عدد حالات الإساءة أو الإهمال التي يتعرض لها الأطفال في رياض الأطفال. وتتلقى وزارة الصناعة والتجارة والعمالة شكاوى عن كافة أشكال الأضرار التي يتعرض لها الأطفال في رياض الأطفال اليومية المختلفة. وفي العام الماضي تلقت الوزارة ٢٢٦ شكوى عن الأضرار التي تتراوح بين سقوط يستلزم العلاج في المستشفى وبين تعرض أطفال للحروق نتيجة المياه الساخنة التي استخدمتها المربية معهم في الحمام. وفي العام الماضي فقط قامت وزارة الصناعة والتجارة والعمالة بمطالبة بعض رياض الأطفال ودور الرعاية العامة بتقديم تقارير عن حالات الإساءة أو الإهمال.

❖ لوائح قديمة:

يسعون في دور الرعاية التابعة لرقابة وزارة الصناعة والتجارة والعمالة إلى تشغيل مربيّات مؤهلات بشكل ملائم. وتعتبر شعبية التأهيل المهني في وزارة الصناعة والتجارة والعمالة هي المسؤولة عن تأهيل النساء للحصول على شهادة "مربية من الفئة الأولى"،

في دورة تعليمية تصل عدد ساعاتها إلى ٨٠٠ ساعة. ويشترط أن تكون المرأة قد اجتازت عشرة أعوام دراسية على الأقل حتى يتم قبولها في هذه الدورة. وبعد مرور عامين من الخبرة في هذا المجال تستطيع هذه المربية، بعد فترة تأهيل أخرى، الترقية إلى درجة "مربية من الفئة الثانية" وهو ما يؤهلها لأن تكون مسؤولة عن روضة أطفال. ولا يتقبلون في دور الرعاية اليومية النساء اللاتي اجتزن التأهيل المطلوب، بصفة عامة. إذا لم يكن لديهن خبرة فعلية في مجال العمل.

ويوجد في وزارة الصناعة والتجارة والعمالة مكتب محاسب يقوم مرة كل عام بدراسة الشؤون المالية لهذه الروضة وغيرها، وهكذا تتم دراسة أجور المربيّات. وقبل عام اكتشف أنه في "هود هاشارون" تم سداد ١٢٠٠ شيقل في الشهر للمربيّات، وهو ما يقل بكثير عن الحد الأدنى للأجر. فقامت محكمة العمل الإقليمية بتفريم صاحبة الروضة بدفع مبلغ ٣٥ ألف شيقل.

وتدرك أي أم تبحث عن دور رعاية لأطفالها، خاصة أو عامة، أنها ينبغي أولاً أن تستفسر عن "عدد الأطفال في كل مجموعة..؟" وبعد ذلك عن "عدد العاملات هناك..؟" (لكن عدد قليل فقط، بوجه عام، هو الذي يهتم بالسؤال حول حصول المربيّات والعاملات على أجر ملائم، أو على الأقل ما ينص عليه القانون). وكان البروفيسور شاجي شوراتس رئيس مركز أبحاث مراحل نمو الطفل في جامعة حيفا، يرغب في أن يرى دولة إسرائيل تقترب ولو بقدر قليل من المعايير الغربية، التي تقضي، على سبيل المثال، بأن كل الأطفال حتى سن عام يجب ضمهم إلى مجموعة لا يزيد عددها عن ستة أطفال على أقصى تقدير، مع مربية واحدة لكل ثلاثة أطفال. أما اللوائح في إسرائيل فتسمح برعاية هؤلاء الأطفال في هذه السن في مجموعة تتكون من ١٥ حتى ٢٧ طفلاً وتحت إشراف ثلاث - أو أربع مربيّات بالغات.

وهذه المعايير التي يتحدث عنها شوراتس - الذي يقوم بعمل دراسة بحثية مقارنة - يتم تطبيقها في بعض المنظمات الهامة في الولايات المتحدة، مثل "أكاديمية طب الأطفال"، و"جمعية صحة الجمهور" والمركز القومي لتأمين صحة الأطفال". ويقول البروفيسور شوراتس: "عندما تكون المجموعات كبيرة تكون المساحة صغيرة. وفي أغلب تلك الأماكن تمثل المساحة مشكلة، والأساس غير مرتب جيداً، وأحياناً لا تتضح ماهية مسؤولية المربية".

ملاحم المشردين في إسرائيل

معاريف ١٤ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: تامار دريفلت

السابق. ويؤكد الدكتور بنى أفراهامي-مدير هيئة مكافحة الإدمان وإعادة تأهيل السجن ورعاية المشردين التابعة لبلدية تل أبيب- قائلاً: "في عام ١٩٩١ اكتشف وجود ٢٠ مشرداً في تل أبيب". وأضاف قائلاً: "في عام ٢٠٠٣ عالجنا ٩٢٩ حالة. ومنذ إقامة الوحدة - منذ ١٣ عاماً - مرت علينا ٤١٧٧ حالة تشرد".

اضطلعت وزارة الرفاه الاجتماعي على بيانات قدمتها تسع هيئات محلية خلال عام ٢٠٠٣ حول المشردين في مناطق اختصاصهم. ويتبين من تلك المعطيات أن ٧٥٪ من المشردين من مهاجري الاتحاد السوفيتي، وأن الـ ٢٥٪ الباقون معظمهم من قدامى المهاجرين الإسرائيليين، وبعض الحالات الفردية من مهاجري إثيوبيا، وعرب إسرائيل، مهاجري دول أمريكا اللاتينية. وتوضح فيلر قائلة: "المقصود هنا طوائف منفصلة على ذاتها، يساند أعضائها بعضهم البعض، وتتسم بخصائص قبلية وتسودها روح التعاون، ولا تتخلى عن أي فرد من أعضائها".

يتراوح متوسط أعمار المشردين في إسرائيل ما بين ٤١-٤٥ سنة، ويشكل هؤلاء ٤٤٪ من إجمالي المشردين، والفرضية الرائجة هي أنه كلما كان سن المشرّد أصغر، كلما زادت نسبياً فرص إعادة تأهيله وإعادة إدغامه إلى الحياة الطبيعية. وتشكل النساء نحو ٨٪ من إجمالي المشردين، وهذا يدل على ارتفاع يقدر بنحو ٣٪، وتتوقع فيلر حدوث ارتفاعاً آخر.

❖ من هم المشردون؟

تري عادي دايان - مديرة وحدة رعاية المشردين التابعة لبلدية القدس - أن الأزمة الاقتصادية الآخذة في التفاقم تعتبر أحد أسباب زيادة عدد المشردين، حيث تقول: "إن الذي نجح في الإفلات من براثن التشرد حتى الآن لن يكون بمقدوره الاستمرار. كما أن نقص الميزانيات، خاصة المرسودة للإقلاع عن تعاطي الكحوليات والمخدرات، يدفع بالأشخاص إلى الشارع بدلاً من الذهاب لمراكز إعادة التأهيل. ولا سبيل أمام أسر المدمنين في تمويل إقلاعهما مما يجعلهم يتسربون إلى الشارع". ويقول الدكتور أفراهامي، صحيح أن الوضع الاقتصادي ذو تأثير ولكن المقصود هنا تأثير غير مباشر: "إن الأشخاص لا يصلون إلى الشارع لمجرد مرورهم بأزمة اقتصادية. فالتشرد يتجاوز مسألة عدم

إننا نراهم يجلسون على مقاعد الشوارع، وفي الحدائق العامة، ويطرقون نوافذ سياراتنا عند مفترقات الطرق طالبين الإحسان، وكأنتنا لا نراهم. فخلال العقد الماضي أصبح المشردين شيئاً مألوفاً في حياتنا العصرية.

لقد توفي ٦٥ مشرداً في شوارع إسرائيل خلال عام ٢٠٠٣، والسبب الرئيسي لذلك يرجع إلى شدة الحرارة والبرد القارس اللذان يجتاحان بلادنا. وفي عام ٢٠٠٢ توفي ٧٢ مشرداً. ولا يدل الانخفاض الطفيف في عدد المتوفين على تحسن وضع المشردين في إسرائيل، بل إن العكس صحيح، حيث إن هناك ارتفاعاً تصل نسبته إلى نحو عشرة بالمائة في عدد المشردين الذين تلقوا علاجاً خلال عام ٢٠٠٣ مقارنة بالعام السابق، ويبدو أن الأرقام ترتفع فحسب.

ووفقاً للبيانات التي أعلنتها جرسيليا فيلر -المشرقة القطرية على رعاية المشردين في وزارة الرفاه الاجتماعي- فإن الهيئات عالجت خلال عام ٢٠٠٣ (٢٣٤٩ مشرداً) و ٢٤٦ آخرين معروفين لدى الهيئات، إلا أنهم يرفضون الحصول على دعم. والاعتقاد السائد هو أن عدد المشردين فعلياً يقدر بضعف ذلك و قريباً سيبلغ ٥٠٠ مشرد.

"هناك فارق جوهري بين المشردين ومن ليس لديهم سكن. حيث إن الذين لا يمتلكون سكن لديهم تاريخ طويل وحياة طبيعية تشمل العمل، والحياة الاجتماعية والأسرية. وفي حالة هؤلاء فإن حل أزمة السكن سيعيدهم إلى أحضان المجتمع". وتوضح فيلر: "وفقاً لتعريف وزارة الرفاه الاجتماعي، المشرّد هو الإنسان الذي تجاوز سن ١٨ عاماً ويعيش في الشوارع، وفي المنازل المهجورة، والحدائق، والأماكن العامة، ومواقع البناء، ويعيش في حالة خطيرة من الإهمال الجسدي والنفسي، ويعاني العزلة والاغتراب عن الأسرة والأصدقاء. وفي مثل هذه الحالات، فإنه حتى حل أزمة السكن لن يعيدهم إلى دائرة الحياة الطبيعية ولا يمثل حلاً بالنسبة لهم".

❖ ظاهرة جديدة نسبياً:

بدأت ظاهرة التشرد في الانتشار في مطلع التسعينيات، وهو الوقت الذي اجتاحت فيه إسرائيل موجات هجرة عارمة من دول الاتحاد السوفيتي

وجود مأوى، وعدم وجود مصدر للمعيشة والرزق". ورغم الارتفاع التدريجي في إجمالي عددهم، هناك انخفاض في نسبة المهاجرين من دول الاتحاد السوفيتي السابق بين وسط المشردين. ويرجع هذا الانخفاض إلى قلة عدد المهاجرين في السنوات الماضية. وتعرض الدكتورة دافنا برومر من مدرسة العمل الاجتماعي بجامعة تل أبيب، في بحثها "المشردين في إسرائيل: الطريق إلى الشارع والعودة منه" أن هناك مسار يميز انخفاض نزول مهاجري دول الاتحاد السوفيتي السابق إلى الشارع. فهم أناس نشئوا في أسر عادية، وتعلموا حرفاً، وكانوا يتمتعون بغطاء اجتماعي، فلم تؤثر عاداتهم في الشرب على أدائهم الوظيفي السليم. وقد دفعتهم أزمة الهجرة وصعوبات التكيف إلى الإفراط في تعاطي الكحوليات الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر داخل المنزل حتى بات الرحيل عنه أمراً ضرورياً. علاوة على ذلك فإن غياب منظومات الدعم الاجتماعي وعدم الوعي بالمنظومات الرسمية فضلاً عن حاجتهم إلى تعاطي الكحوليات، كل ذلك أدى إلى الدفع بهم إلى التشرد.

ويضيف الدكتور أفراهامي: "لا يجب أن ننسى ظروف هجرتهم. فقد مر كثير منهم بعملية تهجير مفاجئة، حيث إنهم وصلوا كأفراد، دون أسرة، واضطروا إلى التخلي عن كل عالمهم الذي كانوا يعيشونه ويعلمونه جيداً". وتجدر الإشارة إلى أنه يتبين من البيانات الصادرة عن مكتب الرفاه الاجتماعي أن ٥٠٪ من المشردين من مهاجري دول الاتحاد السوفيتي السابق حاصلين على تعليم متوسط أو أكاديمي.

♦ من أنت أيها المشرّد؟

إن التشرد ظاهرة اجتماعية موجودة في كل عواصم العالم. ولو كان يمكن تحديد الأسباب التي تدفع الإنسان إلى العيش في الشارع بدقة، لربما كان من الممكن القضاء على هذه الظاهرة.

وفي الدراسات البحثية وبين أوساط المتخصصين لا يمكن إيجاد قائمة خصائص مميزة أو ملامح دقيقة للأسباب التي تدفع بالإنسان إلى التشرد، ولكن يمكن تماماً التعرف على بعض الأشكال أو مصادر الخطر- على حد قول ديان- التي تشجع على النزول إلى الشارع: تعاطي مواد ذات تأثير نفسي، المشكلات النفسية التي تشمل بشكل أساسي المشكلات الشخصية، وتفكك منظومات الدعم في المجتمع بدءاً من الطلاق، والفصل من العمل، وحالات الموت داخل الأسرة، والهجرة، والإخفاقات المتواصلة والرفض من جانب المجتمع والمؤسسة الحاكمة.

وفي وسط المشردين في إسرائيل تبلغ نسبة مدمني الكحوليات أو المخدرات ٧٤٪، كما تقدر نسبة الذين

يعانون من مشكلات نفسية شخصية بحوالي ١٩٪. وتعتبر فيلر النزول للعيش في الشارع هو نتيجة لتفشي وباء واسع النطاق، حيث تقول: "من المهم أن ندرك أن الأمر غير قاصر على عامل واحد بل إنه تداخل مجموعة عوامل تشكل معا عامل مساعد يؤدي إلى التشرد". ويمكن أن نجد سند لهذه المقولة في بحث برومر الذي يصف مسار النزول إلى الشارع الذي اتخذه قدامى المهاجرين الإسرائيليين: "إن المقصود هنا أناس مروا في طفولتهم بتجارب قاسية مثل التيمم ومعايشة النكبة النازية في فترة الصبا، ومعاينة الآباء من أمراض مستعصية وغياب دورهم، والتكامل النفسي والجسدي والخروج من المنزل في سن صغير.

وقد استمر ضعف منظومات الدعم أيضاً عند بلوغهم، حيث اضطروا إلى العيش دون مساعدة. وقد قام هؤلاء الأشخاص بتكوين أسر ولكن بسبب صعوبة إقامة علاقات عاطفية لم يصمد هذا الزواج. ومع أزمت الطلاق، وجدوا أنفسهم دون شبكات دعم وأجهزة مساندة مناسبة ووصلوا في النهاية إلى حياة التشرد".

ورغم الفرضية السائدة، تشير فيلر إلى أن تدني الوضع الصحي هو أحد أعراض ظاهرة التشرد، ولكنه في غالبية الحالات لا يمثل عاملاً مؤدياً للتشرد.

♦ هناك طرق للخروج من ذلك:

لا يمتلك المشردين وضع قانوني بخلاف قطاعات فقيرة أخرى، ورغم أنهم يتمتعون في هذه الأيام بمساعدات من جانب هيئات ووزارات الحكومة، إلا أن ذلك ربما يتوقف مرة واحدة وفقاً لرؤية صناع القرار وترتيب أولوياتهم. "إنه قطاع ليس لديه لوبي ولا أحد يعتنى بشؤونه. إنه قطاع صغير الحجم لا يحظى بمعونات من جانب الجهات غير الحكومية".

ومن أجل أن يصبح صوت ذلك جميل الوقع على الأذان، يتكلف المشرّد في الشهر الواحد ٤٢٠٠ شيقل، وعلى افتراض أن العلاج سيكل بالإنجاح، يكلف العلاج التأهيلي الكامل، الذي يستمر قرابة عامين، المنظومة أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شيقل. فالمشرّد الذي أخفق في مرحلة معينة في عملية إعادة التأهيل من حقه أن يعيد الكرة مراراً وتكراراً. وعلى حد قول ديان كلما زادت الإخفاقات كلما زادت فرص إعادة التأهيل "في اللحظة التي يصل فيها المشرّد إلى أدنى الدرجات، يدرك أنه لا خيار أمامه سوى الاعتناء بنفسه. فالرغبة في الحياة لا تقل ولو للحظة واحدة، ولكن طريقة الحياة فقط هي التي تتغير".

♦ الخروج من الشارع:

ويؤكد الدكتور أفراهامي قائلاً: "إننا نعرض مساعدة المشردين وعلاجهم. ونحن لا نفرض قانوناً.

فمن يرفض قبول مساعدة أو دعم منا فلا سبيل لدينا في فرض ذلك عليه". هناك تسعة مراكز ذات أحجام متفاوتة ومتخصصة في إعادة تأهيل المشردين، والتي ترافقهم على مدار فترة العلاج حتى عودتهم إلى الحياة القوية بقدر الإمكان.

تتوقف عملية إعادة التأهيل بشكل كبير على مدى استجابة المشرّد. ففي كل هيئة تتم عملية إعادة تأهيل خاصة ولكن النموذج مماثل في أغلب الحالات. وبعد رصد مكان المشرّد عن طريق دوريات الشرطة الليلية والنهارية، والمركز المحلي، والمستشفيات وبلاغات المواطنين، تبدأ عملية الإنقاذ والحماية. وفي هذه المرحلة يعملون على توفير كافة احتياجات المشرّد الأساسية والعاجلة ألا وهي الغذاء، والرعاية الصحية، وحل مؤقت لمشكلة المبيت وتحديد هويته. وتوضح فيلر قائلة: "معظم المشردين لا يمتلكون بطاقة هوية، فهم لا يستطيعون مواجهة المنظومة البيروقراطية ولا ينتمون إليها".

وبعد أن تجرى لهم فحوصات جسدية ونفسية يتم تحديد سبل علاج حالته، وبمقدور المشرّد أن يختار ما إذا كان سيحصل على خدمات إعادة التأهيل في الشارع أو أنه سيسكن في أحد أماكن المبيت المؤقتة التي تقترحها الهيئة. ويبدأ المشرّد في عملية استيفاء حقوقه والتي يحصل على معظمها من وزارة الاستيعاب، ووزارة الداخلية، ومؤسسة التأمين القومي، ووزارة الإسكان، وهيئة التشغيل وحتى ذهابه إلى معهد لتعلم اللغة العبرية. من حق المشردين الحصول على مساعدة في دفع إيجار السكن لمدة عامين بمبلغ ١١٠٠ شيقل شهرياً وهو ضعف ما تحصل عليه أي حالة أخرى، علاوة على ذلك لديهم حق فوري في الحصول على تأمين الدخل.

إن المشردين ملزمين بالتعاون، وفي حالة اختيارهم ذلك يكون بمقدورهم التوجه فوراً لاستيفاء حقوقهم، إذا ما كانوا يريدون البدء في العلاج للإقلاع عما يتعاطونه أو إعادة تأهيل شامل وأكثر عمقاً يتم نقلهم إلى المراكز المناسبة.

ويؤكد الدكتور أفراهامي أن كل من يريد العلاج يحصل عليه، حيث يقول: "يوجد في مركزين من مراكز إعادة التأهيل في مدينة تل أبيب ١٢٠ سريراً تكون جميعها مشغولة في حالات نادرة، أي عندما تكون ظروف الجو قاسية فقط".

كجزء من عملية إعادة التأهيل يمر المشرّد بمراحل دمج اجتماعي، حيث يتعلم المعاملات اليومية والاجتماعية. وتقترن هذه العملية بعلاج فردي وجماعي وبمرافقة دائمة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الدعم. وفي اللحظة التي يصلون فيها إلى

وضع يستطيعون فيه الاعتماد على أنفسهم، يتم نقلهم إلى مراكز أكثر تحراً بحيث يتمتعون بالمتابعة والدعم. والمقصود هنا هو عملية إعادة تأهيل تصل مدتها حتى عامين وتمكن المشرّد القادر على خوض هذه العملية أن يصبح جزءاً من المجتمع. وتعتقد فيلر أن الأمر يتطلب على الأقل ٤-٥ سنوات من أجل الوقوف على نتائج عملية إعادة التأهيل.

◆ نسبة النجاح منخفضة:

تقول ديان: "هناك جماعتان تتعذر فرص إعادة تأهيلهم بالشكل الذي يسمح لهن بالعودة للحياة الطبيعية ألا وهما: المقلعون عن تعاطي العقاقير المخدرة الذين أصيبوا بضرر نفسي وجسدي جسيم، والمدنّون الذين لن ينجحوا في الإقلاع عن إدمانهم. وحل مشكلة هؤلاء يتطلب "إبقائهم في المنزل مدى الحياة" وهو حل يقوم على الدعم إلى أجل غير مسمى". وتوضح ديان، أن هذا الحل مألوف في دول أخرى في العالم ولكن بسبب المشكلات المتعلقة بالميزانية لم يتم اللجوء إليه في إسرائيل. كما تؤكد فيلر ضرورة إبقاء من أصيبوا بضرر لا ينفع معه إعادة التأهيل "في منزل مدى الحياة".

يصعب جداً أن نعتبر نجاح معالجة المشردين نجاحاً. ٩٠٪ هل الإبعاد عن الشارع لمدة سنة يعتبر نجاحاً. ٩٠٪ إذن فالوصف المألوف هو الفحص في وقت الرعاية الممنوح له - فكم من المشردين في الهيئة يحظون بفترة الرعاية الممنوحة لهم في الشارع وكم منهم يمر بعملية إعادة تأهيله أو في نهايتها.

وتتحدث فيلر - من وزارة الرفاه الاجتماعي - عن نسب نجاح منخفضة نسبياً تصل إلى ٢٠ بالمائة. ويتحدثون في بلدية تل أبيب عن أكثر من ٧٥٪، ويقولون في بلدية القدس إن نسب النجاح لديهم أكثر من ٥٠٪. وتقول ديان: "إننا نقيم المآدب في الأعياد وليس هناك شيء أعجب من رؤية مشردين تمت إعادة تأهيلهم، وهم يأتون لزيارتنا. ولشديد أسفي، أن الجنازات يحضر فيها ثلاثة أشخاص فقط، اثنان منهم من شركة دفن الموتى، ومندوبنا، الأمر الذي يدفعنا إلى تحقيق نجاح أكبر. ومن المهم أن ندرك أيضاً أن الحق في الموت بكرامة هو قيمة اجتماعية لا تقدر بثمن".

ولا تلقى أي جهة من الجهات التي ترعى المشردين المسؤولية على هذا العامل أو ذاك، حيث يعتقد المتخصصون أنهم ضحايا الظروف. وعلى حد اعتقادهم، فإن مسؤوليتنا كمجتمع هي مساعدة المشردين بشتى السبل الممكنة على العودة ليكونوا جزءاً من المجتمع. وقال الدكتور أفراهامي: "جرت العادة لدينا أن نحكم عليهم وفقاً لمعاييرنا دون إدراك أنهم يعيشون في عالم مختلف تماماً".

إسرائيل ٢٠٠٤ أكثر ازدحاماً

معاريف ٢٠٠٤/٩/١٤
بقلم: جيل حوريف



تبين أيضاً من البيانات أن للرجال حظاً أوفر من النساء في إسرائيل، ففي مقابل كل ألف امرأة يهودية في إسرائيل هناك ٩٦٦ رجلاً. ومع ذلك فإن نسبة العُزاب في إسرائيل بين الشرائح السنية ٢٠ - ٢٩ سنة وصلت إلى ٧٤٪ بين الرجال و٥٦٪ بين النساء. وتبين من تقسيم السكان حسب موطنهم الأصلي أن الأشكناز وأبناءهم هم الفئة السكانية الأكبر في إسرائيل، يليهم يهود شمال أفريقيا، أما يهود آسيا فهم الفئة السكانية الأصغر في إسرائيل. وقد سجلت إحصاءات المواليد في إسرائيل عام ٢٠٠٣، ١٤٥ ألف طفل. والمتوسط السنّي للحمل الأول للمرأة ٢٥,٨ سنة. ومع ذلك فإن نسبة عدد الأمهات غير المتزوجات اللاتي ولدن هذا العام وصلت إلى ٦٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول العالم الغربي: ففي الدنمارك تصل هذه النسبة إلى ٤٥٪، وإلى ٤٠٪ في بريطانيا وإلى ٢٦٪ في ألمانيا.

أوضحت بيانات الكتاب السنوي للمكتب المركزي للإحصاء، التي نشرت اليوم، أن إسرائيل أصبحت دولة أكثر ازدحاماً. ففي عام ٢٠٠٣ سجلت نسبة ازدحام عالية للغاية وصلت إلى ٢٠٥ نسمة لكل كيلومتر مربع. وكانت مدينة تل أبيب أكثر المدن ازدحاماً، حيث وصل عدد من يعيشون فيها إلى ٧٠١٥ نسمة لكل كيلومتر مربع. وأوضحت البيانات أيضاً أن هناك ارتفاع في عدد المواطنين القدامى، ففي عام ٢٠٠٣ كانت الشريحة السكانية فوق سن الخامسة والسبعين تمثل ٥,٥٪ من إجمالي عدد السكان في إسرائيل، في مقابل ٤,٤٪ فقط خلال عام ١٩٩٠. مع ذلك لا تزال إسرائيل معظمها من الشباب، فالمتوسط السنّي بين اليهود ٣٠,٤ سنة بينما لدى العرب ١٩,٧ سنة. ارتفع أيضاً المتوسط السنّي في إسرائيل ليصل بين الرجال إلى ٧٧,٥ سنة وبين النساء إلى ٨١,٥ سنة.

هاآرتس ٢٠٠٣/٩/١٥
بقلم: تمارا تروفمان



النموذج الدرزي للقضاء على الشبح الديموجرافي

لدى النساء اليهوديات بل يرتفع قليلاً، فإن هناك مؤشرات أولية تدل على انخفاض معدل الخصوبة لدى النساء العربيات. وأكثر البيانات أهمية وفقاً لوجهة نظر المتخصصين في الشؤون الديموجرافية هي تلك التي تشير إلى انخفاض متوسط عدد الأطفال المنتظر أن تتجبه المرأة في حياتها (معدل الخصوبة الشامل). وعلى حد قول "دبوريت انجل" المسؤولة عن تحليل اتجاهات المواليد في المكتب المركزي للإحصاء، فإنه بعد أن حافظ معدل الخصوبة لدى المواطنين المسلمين خلال الخمسة عشر عاماً الماضية على استقراره، حيث بلغ حوالي ٤,٧ طفل لكل سيدة، فإنه شهد انخفاضاً ضئيلاً، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ ٤,٥ طفل لكل سيدة. وهناك وسيلة أخرى لتحليل البيانات وهي الزيادة السنوية في عدد المواليد. إذا كانت الزيادة في عدد المواليد في القطاع المسلم خلال العقد السابق قد بلغت

سجل معدل المواليد لدى كل ألف شخص من المسلمين في إسرائيل خلال الأعوام الخمسة الماضية، انخفاضاً من ٢٨ إلى ٢٣ بنسبة ١٣٪. وفي المقابل حدث ارتفاع في معدل المواليد لدى كل ألف من اليهود. والربط بين هذين المعطيين هو ما يثير الاهتمام، فقد تقلصت الفجوة بين معدل المواليد لكل ألف من اليهود والمسلمين من ١١٠٪ إلى ٧٠٪ تقريباً. ولكن هل تشير البيانات إلى نهاية "الشبح الديموجرافي"؟ يبدو أن الإجابة بالنفي.

يقول المتخصصون في الشؤون الديموجرافية إن أهمية البيانات حول معدل المواليد محدودة للغاية، ولا يمكن استخدام هذه البيانات لقياس معدل الخصوبة. وعلى الرغم من ذلك، تشير العديد من البيانات الأخرى إلى بداية حدوث تغير ما. وفي الوقت الذي لا ينخفض فيه معدل الخصوبة

٤٪ في المتوسط، فإنها ارتفعت في الخمس سنوات الماضية بنسبة ١,٥ ٪ فقط.

وهل تعد هذه بداية تحول؟.. على حد قول انجل و"دوف فريدلندر"، أستاذ علم الديموجرافيا في الجامعة العبرية، فربما تكون الإجابة بنعم، ويقول: "يجب أن نتعامل مع هذه البيانات بمنظور فترة من ٨ إلى ١٠ سنوات. والتعامل معها بحذر تام لأنها قد تشهد قفزة في العام القادم".

وتقول انجل إن انخفاض معدل الخصوبة كان متوقعاً لأن هذه توجهات القطاعات السكانية في المجتمعات المتحضرة. وعلى حد قولها: "يمكن رؤية البيانات بشكل أوضح إذا ما تعاملنا مع بيانات القطاع المسلم بعيداً عن القطاع البدوي الذي يرتفع فيه معدل الخصوبة للغاية، حيث يصل إلى تسعة أطفال لكل سيدة". على سبيل المثال انخفض معدل الخصوبة في أم الفحم من ٤,٤ طفل لكل سيدة في عام ١٩٩٦ إلى أربعة أطفال في عام ٢٠٠٣. وفي المقابل ارتفع المعدل في الطيبة من ٣,٨ أطفال إلى ٤,١.

وتقول البروفيسورة "ناعومي كرمون" رئيسة مركز بحوث المدينة والدولة في كلية الهندسة المعمارية وبناء المدن في التخنيون، أن عدد الأطفال في حيفا - التي تعد معدلات الخصوبة بها من أكثر المعدلات انخفاضاً في إسرائيل - بلغ متوسط عدد الأطفال لكل سيدة مسلمة ٣,٠٨ ولكل سيدة عربية مسيحية ١,٩١ طفل بالمقارنة بمتوسط عدد ٢,٧ أطفال لكل سيدة يهودية. وتقول كرمون أن تفسير هذا يرجع إلى "أن عدد النساء المتدينات في حيفا منخفض للغاية ومستوى التعليم هو الأكثر ارتفاعاً".

وتعد نسبة المواليد في إسرائيل - وهي ثلاثة أطفال لكل سيدة - أعلى من أي دولة متقدمة، وتقترب من الدول النامية مثل الهند وبيرو وأعلى من تلك الموجودة في الجزائر وتركيا ولبنان والبرازيل. ونسبة الولادة الأكثر ارتفاعاً هي تلك التي لدى النساء المتدينات (حوالي ثمانية أطفال لكل سيدة) ولدى البدويات (من ٨ إلى ٩ أطفال لكل سيدة). ولكن فيما يتعلق بالبدويات فإن البيانات على الورق أعلى من تلك الموجودة في الواقع بسبب التسجيل غير الدقيق. كما أن معدل الخصوبة لدى المستوطنين أعلى من المتوسط حيث بلغ ٤,٨ طفل لكل سيدة في عام ٢٠٠٣.

والانخفاض الكبير كان لدى النساء الدرزيات، فقد انخفض متوسط عدد الأطفال خلال العقد الأخير من ٤,١ إلى ٢,٩ لكل سيدة. وعلى حد قول كرمون يمكن

أن نفترض أن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض ارتفاع مستوى الثقافة. وعلى حد قولها فإن "وسيلة المنع الوحيدة التي أثبتت نجاحها في العالم هي تعليم النساء. عندما ترتفع نسبة التعليم ينخفض معدل المواليد". ففي عام ١٩٦١ كان معدل الأمية ٥٠٪ وفي عام ١٩٩٠ بلغ ١٣٪. وهن من العجائز، فلم تكن هناك أي من النساء الشابات أي واحدة لم تتلق تعليماً على الإطلاق. وتقول كرمون: "كان من المتوقع أن نرى تأثيراً أكبر على معدل الخصوبة ولكن نظراً لعدة عوامل مثل العادات والسكن مع الأسرة فإن معدل الانخفاض بطيء نسبياً".

ويقول الدكتور "إياهو بن موشيه"، وهو أحد العاملين في المجال الديموجرافي في المكتب المركزي للإحصاء ومحاضر في الجامعة العبرية، إن الحالة الدرزية تشير إلى أن "كل ما يجب القيام به هو دمج العرب في المجتمع" حينئذ ستختفي المشكلة الديموجرافية.

وتشير الدكتورة "ايلنا تسيجلر"، من الرابطة الإسرائيلية لتنظيم الأسرة، إلى أن "احتمال انخفاض معدلات الخصوبة لدى الدرزيات حدث عندما تم منحهن المزيد من السيطرة على حياتهن. فسيطرة المرأة على حياتها هي الشرط الأول لانخفاض معدل الخصوبة. والتعليم جزء من هذا ولكن ليس العنصر الوحيد. فهي في حاجة إلى الاستقلال المادي وأن يكون بوسعها كسب رزقها وأن تكون حرة في اختيار من تحب وأن تبني حياتها وأن تكون صحتها سليمة سواء اختارت الإبقاء على جنينها أم لا".

ويعرب البروفيسور "أورن يفتحئيل" أستاذ الجغرافيا بجامعة بن جوريون عن غضبه من "تسلط" موضوع الخصوبة على التفكير، ويقول: "يستحوذ علينا الخوف من ألا يكون اليهود أغلبية". وعلى حد قوله: "في أي دولة ديموقراطية لا يقومون بعد الأشخاص، لأن في هذه الدول متعددة الثقافات الكل يعرف أن له مكاناً". وعلى حد قول يفتحئيل وفريدلندر فإن الأقلية العربية في الخمسينيات كانت تشكل خمس المواطنين في إسرائيل، وحافظت على هذا الوضع على مدار السنين، وأضافا أن "هناك دول تعيش فيها أقليات كبيرة" منها على سبيل المثال كندا التي تصل فيها نسبة السكان الفرنسيين إلى ٣٠٪، وماليزيا حيث تبلغ نسبة السكان الصينيين فيها ٣٠٪ على الرغم من تاريخ العداء الطويل بين ماليزيا والصين، وكذلك الأمر في لتوانيا واستونيا اللتان توجد فيهما أقلية روسية.

المجتمع الحريدي

معاريف ٢٠٠٤/٩/٣

حلول يوم السبت: فك ارتباط ليتواني

السؤال الرئيسي: "المناطق مقابل السلام"، ولكنه أجاب بإجابة وصفها أحد تلاميذه بأنها استمرار لزعيم الشعب اليهودي الأسطوري في ليتوانيا، الحاخام إلعازر شاخ، الذي عارض - رغم مواقفه الحمائية - اتفاقية أوسلو. وقد كانت مبررات الاثنين متشابهة أيضاً: وهى أنه لا يمكن انتظار أى شيء إيجابى من الحكومة.

قد يحمل رأى الحاخام لفكوفيتش، الذى يعتبره الكثيرون أحد أعضاء "المثلث" - الحكماء الثلاثة لهذا الجيل فى ليتوانيا - إشارة أيضاً تعبر عن رأى الحاخام يوسف شالوم إليشيف وهو أحد الشخصيات البارزة التى ساهمت فى تشكيل تفكيرنا العام. وفى مثل هذه الحالة، فإن الحكومة لا تفقد تأييد أعضاء الكنيست الخمسة الذين يمثلون حزب يهدوت هاتوراه فحسب، بل إنها باتت دون أى مساندة حاخامية حقيقية، والتى كان من شأنها أن تعطى غطاء دينى لمسيرة فك الارتباط.

❖ بين السفارديم وليتوانيا:

هل سيجلس حاخامات ليتوانيا على منبر واحد مع الزعيم الروحي لحزب شاس، الحاخام عوفيديا يوسف؟.. هل سينشر اسم الحاخام عوفيديا يوسف فى الصحيفة الليتوانية الناطقة باسم الطائفة اليهودية "تيد نيئمان" (الوند المخلص)؟.. وإذا ما نشر اسمه، فما هو اللقب الذى سيذكر به - إذا ما أعطى له لقب أساساً؟.. هذه هى الأسئلة الرئيسية التى طرحت قبيل عقد اجتماع الوحدة المثير للدهشة بين السفاراد

على مدار الفترة الأخيرة التزم كبار الحاخامات الصمت، بينما لمح نوابهم إلى أنه عندما تأتى الساعة الحاسمة سيصبح كل شيء على ما يرام. ولكن هذا الصمت انكسر هذا الأسبوع، فقد أبدى حاخام ليتواني رفيع المستوى للمرة الأولى موقفاً بشأن خطة فك الارتباط وقال بشكل قاطع: "أنا أعارضها".

لقد أجرى الحاخام ميخائيل يهودا لفكوفيتش، الذى هو واحد ضمن خمسة شخصيات دينية رئيسية تتزعم الشعب اليهودي في ليتوانيا، ورئيس معهد بونيبيتش الديني للشباب، وأحد زعماء مجلس فقهاء التوراة الليتواني التابع لحركة ديجل هاتوراه "راية التوراة" (١)، حديثاً مع بعض المقربين منه فى منزله وتطرق بوضوح إلى خطة فك الارتباط. وأثناء الحديث قال الحاخام لفكوفيتش بصراحة إنه محذور على أعضاء الكنيست الحريديم التصويت لصالح هذه الخطة.

وسأل أحد الحاضرين: "ما الذى يعتقده الحاخام فيما يتعلق بخطة فك الارتباط؟" فأجاب الحاخام متحدثاً عن رئيس الوزراء، آريئيل شارون: "إنه شخص يترأس حكومة تعمل على إزالة المستوطنات وتحارب ديانة بنى إسرائيل وتوراة الرب ولديه استعداد لتغيير القيم اليهودية ليحقق مصالح شخصية، ولا يبدو أن هناك أى فائدة من إنجازاته المزعومة. ولا يجب أن نمنحه هو وحكومته الثقة، ولذلك ليس هناك مجال للتصويت لصالح الخطة التى يقترحها، لأنها خطة لا طائل من ورائها".

لم يتطرق الحاخام لفكوفيتش فى إجابته إلى

والأشكناز المثير للدهشة، والذي من المقرر عقده يوم الأحد المقبل في مستوطنة إيعاد الحريدية قبل إجراء انتخابات رئاسة المجلس المحلي.

لقد اجتمع الليتوانيين، والسفارديم وبعض الحسيديم تحت لواء قائمة مشتركة يترأسها الحاخام تسفيكا كوهين، الذي يحظى بتأييد كافة الأطراف. صحيح أن بعض السفارديم أعربوا عن غضبهم في مستوطنة إيعاد قائلين: ما الذي حدث، هل يقومون فجأة بتأليف قائمة موحدة في المدينة التي يستطيع فيها السفارديم الفوز وحدهم؟ ولكن عزائهم في ذلك أن الكأس المر الذي سيتجرعه الليتوانيون أكثر بكثير، حيث سيجلسون في منبر واحد مع الحاخام عوفيديا يوسف المفروض عليه مقاطعة من قبل عالم التوراة الليتواني. وفي غضون ذلك، يجد بالفعل الليتوانيون الحاخام عوفيديا يوسف، يتفق في رأيه مع حاخاماتهم، وصحيح أنه مجرد شخص يحتل المرتبة الثانية في القائمة، ولكنه يحتل مرتبة محترمة بين الحاخامين أهارون شتاينمن والحاخام ميخائيل لفكوفيتش.

كما أن النظر في القائمة السرية والحساسة الخاصة بالمتحدثين الرئيسيين الثمانية الذين أعدوا العدة للاجتماع يدل على تسلسلها. فالأول هو الحاخام شتاينمن، والثاني الحاخام عوفيديا يوسف، والخامس والثامن أعضاء مجلس حاخامات شاس وهما الحاخام شمعون بعداني، والحاخام شالوم كوهين. وقد أوضح تسفيكا كوهين هذا الأسبوع أن من يزعمون بأنهم خدعوا السفارديم، مخطئون. كما قال: "سوف تخرج من إيعاد بشارة إلى كافة أنحاء إسرائيل بقدوم عهد جيد من الوحدة والسلام بين الزعماء السفارديم والأشكناز".

ورغم ذلك، حتى تسمعوا من شخص أنه رأى بعينه يوم الأحد الحاخامات الليتوانيون يجلسون مع الحاخام عوفيديا يوسف، لا تصدقوا.

❖ انتهاء السبب: هل هذا هو الحاخام عوفيديا؟

في الأيام المقبلة سيصدر كتاب "السيرة الذاتية لمعلمنا عوفيديا يوسف"، وهو من تأليف الصحفيان نيتسان حين وأنشيل ببر. إذن كيف سيبدو الحاخام عوفيديا بالنسبة لشخص كان قد طرده فيما مضى؟ إن الحاخام عوفيديا يوسف بالنسبة للعلمانيين وغير المتعمقين في الدين هو مجرد شخص تافه، وبالنسبة للحريديم ليس حريدياً حقيقياً.

يبعث "اليسار الديني"، منذ سنوات طويلة، عن حاخام صادق يستطيعون الاعتماد عليه في تبرير تساهلهم السياسي والديني. وقد وجدوا ذلك الرجل في الحاخام عوفيديا الذي لم تعرفونه، حيث يظهر الكتاب

أنه بالفعل حاخام من حركة اليسار الديني ميماد، ورجل عقلاني ملم بأسرار الشرعية اليهودية والمذهب الصوفي اليهودي (٢). ولم يصبح عوفيديا حاخام اليسار الديني المتساهل فقط "لاعتبارات انتخابية" بل "ليحظى بتأييد الحريديم".

ومن أجل تبرير هذا الادعاء، تمت الاستعانة بمجموعة فتاوى وتصريحات أدلى بها الحاخام عوفيديا يوسف، بعضها يوضح قوة بصيرته، ومعظمها كان استهجاناً لإلقاء الحجارة في الطرق، والغش، والتأكيد على ضرورة الاعتدال السياسي، وهي أمور لا تشذ عن وجهة النظر الحاخامية الحريدية، ولكنها تبدو إيماءة خاصة توحى بالاعتدال الديني.

ورغم التقدير الشديد للحاخام عوفيديا، إلا أن الكتاب قد أظهر من خلال عمله كحاخام أكبر لإسرائيل وحاخام في القاهرة، أن حياته المهنية زاحمة بالإخفاقات. وأعرب الكاتب في نهاية الكتاب عن خيبة أمله قائلاً إن الحاخام قد يستعيد مكانته مرة أخرى في وقت لاحق، باعتباره رجل التغيير والتجديد في الشريعة التي تتسم بالجمود، حيث إنه حاخام شبه محافظ ولم يكن يتصرف على سجيته، التي جعلته حاخاماً حريدياً، ومن رجال الفتوى المتساهلين، فضلاً عن كونه أحد كبار المتصوفين.

ليس بمقدور الافتراءات التي تردت حول بيته أن تغير من صورته. ومن ضمن الافتراءات التي قيلت على الحاخام عوفيديا: النقد الموجه لعدم تواضع نساء أسرة الحاخام في ملبسهن، والغرامة التي وقعت عليه بسبب فسخ الخطوبة لأنه ببساطة كان يريد فتاة أجمل، ووصف أول سؤال طرحه بعد ولادة إحدى بناته حين قال: هل المولودة بيضاء أم سوداء؟ وتفسير ذلك أن الزعيم الروحي الشرقي لم يسأل عن أم الفتاة إلا بعد أن طمأنوه أن الفتاة بيضاء وجميلة.

لم يعترف أتباع شاس بأن هذه السمعة السيئة تؤثر بالسلب على الحزب، وعلى الشباب المتدين على وجه الخصوص، حيث إن الصورة التي كانوا يرسمونها للحاخام في ألبابهم باتت مشوهة. فإلى أي مدى يمكن اعتبار الكتاب مصدراً تاريخياً موثوق فيه؟ يصعب الإجابة على هذا السؤال، ويبدو أن إمكانية أن يكون الإنسان معصوماً من الخطأ شيء شبه مستحيل، ولكن كيف ينبغي التعامل مع الأقاويل والأوصاف المثيرة للجدل التي تترد حول ما يحدث داخل حزب شاس، في الوقت الذي يستطيع فيه أي شخص عاقل أن يرى الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها الحاخام ويتحقق منها، حيث يسرد الكتاب تفاصيل تلك الوقائع وليس مجرد الأسماء والتواريخ.

"حتى في الاقتباس من كلمات الحاخام عوفيديا

التي ألقاها في دروسه المسجلة تظهر كلمات لم ترد على لسانه". لا يمكن أن نقول ذلك دون توضيح مناسب. فتلك الكلمات كتبتها في إطار الانطباع الذي خلفته السرقات الأدبية والمطبوعات المنسوخة دون تصريح من مؤلفها. وغالباً ما يثير ذلك الغضب، ولكنه أحياناً ما يكون مسلياً.

هل هناك أمثلة...؟ منذ أكثر من عام نشرت صحيفة "معاريف" مقالاً عن دور الحاخام أورى زوهار في إنشاء موقع الاحتجاج الإلكتروني "زئير الأسد" الذي تم افتتاحه في اليوم الذي اعتقل فيه أرييه درعي. وكتب حينئذ: "أن أورى زوهار هو الذي أعطى الإشارة وأعلن قائلاً أنا الذي سهر الليالي هنا فوق الهضاب". وتجدر الإشارة إلى أن زوهار لم يقل هذه الجملة فعلاً، بينما ورد في الكتاب: "لم ينته الاحتجاج بدخول درعي

جلس الاثنان معا

معاريف ٢٠٠٤/٩/٦
بقلم: أفيشاي بن حاييم

السجن". فقد قال أورى زوهار نفس ما قاله موشيه سلومون وهو يضمّد الجراح ويبعث الأمل في قلوب اليهود حين قال: "إنني ما زلت صامداً حتى الآن".

١. **ديجل هاتوراه:** حزب حريدي ليتواني، تأسس بزعامة الحاخام إيعازر مناحم شاخ، قبيل الانتخابات للكنيست الثانية عشر، وحصلت قائمته على مقعدين دون أية حقيبة حكومية، وفي انتخابات الكنيست التالية (الدورات ١٢، ١٤، ١٥، ١٦) خاضها الحزب بالاشتراك مع حزب أجودات إسرائيل في إطار كتلة "يهדות هاتوراه".

٢. **المذهب الصوفي اليهودي:** هو العلم الباطني أو التصوفي في اليهودية، الذي يدعو إلى معرفة الإله وصفاته، وقيادته للعالم وعلة أوامره وأسراره.

يشهد القطاع الحريدي الآن صلح تاريخي، فقد جلس الحاخام عوفيديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس، أمس على منبر واحد مع الحاخام الليتواني، أهارون ليف شتاينمن، الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث أهميته بالنسبة لطائفته.

إن ذلك شيء لم يحدث منذ ١٤ عاماً، منذ أن جلس الحاخام عوفيديا إلى جانب الحاخام إيعازر شاخ، والحاخام يوسف شالوم إليشيف في احتفال "الأرانب والخنازير" الشهير.

وقد شارك الحاخامان المرموقان أمس في احتفال خاص، قبيل الانتخابات المحلية التي من المقرر أن تجرى غداً في مستوطنة إيعاد الحريدية. والهدف من الاحتفال هو الإعراب عن تأييد قائمة شاس، وهي القائمة التي ستوحد صفوف حزب شاس والليتوانيين وجزء من القطاع الحسيدي.

لماذا حظيت إيعاد بهذا الشرف...؟ نظراً لكثرة عدد السفارديم فيها، حيث تستطيع تلك المستوطنة الفوز برئاسة المجلس والحصول على أكبر عدد من المقاعد، ولذلك وافقوا على خوض الانتخابات بقائمة مشتركة مع الليتوانيين، ولكنهم وضعوا شرطاً صغيراً - كبيراً، كان يبدو أن تحقيقه مستحيلاً، وهو أن يجلس الحاخام عوفيديا يوسف مع الحاخام شتاينمن وفقهاء آخرين في عالم التوراة من الليتوانيين، على منبر واحد. وقد كان الحاخام شموئيل أوييرياخ - رئيس معهد "درجات

التوراة" الديني، وأحد كبار المعارضين للحاخام عوفيديا يوسف، إلى درجة أنه رفض منذ فترة قصيرة حضور عرس أحد تلاميذه على ابنة أرييه درعي بسبب حضور عوفيديا يوسف - ضمن الفقهاء الذين كان من المقرر أن يجلسوا مع الحاخام عوفيديا يوسف.

لق وافق الليتوانيون على التجرع من هذا الكأس المرير، وبعد حالة من التوتر الشديد، أعلن مقدم الاحتفال - وهو من أتباع شاس - عن دخول "معلمنا الحاخام عوفيديا يوسف"، و"السيد رئيس المعهد الديني الحاخام أهارون ليف شتاينمن"، و"السيد الحاخام نسيم كرليتس"، ولسبب غير معلوم تغيب الحاخام "شموئيل أوييرياخ".

لقد تقابل الحاخام عوفيديا والحاخام شتاينمن قبل الصعود إلى المنبر، وتجادبا أطراف الحديث فيما بينهما لوهلة قصيرة. وبعد ذلك بدقائق معدودات جلس الاثنان أمام المنبر كل منهما بجوار الآخر. وقد حال أتباع الحاخام شتاينمن دون جلوس الاثنان على مقاعد متقاربة، بينما فصل عضو الكنيست إيلي يشاي، بين المقعدين. وأوضح ذلك أحد أتباع الحاخام شتاينمن قائلاً: "كل شيء له حدود".

لم يشر الحاخام شتاينمن في كلماته، إلى الحاخام عوفيديا يوسف، وكذلك فعل الحاخام نسيم كرليتس. بينما اكتفى الحاخام عوفيديا الذي اختتم الأمسية بتوزيع تهاني ومباركات عامة، ولكنه حظى باهتمام

الجميع خلافاً لنظرائه الأشكناز الذين ألقوا بخطب أثناء الجلسة القصيرة، حيث نهض وطلب من الجمهور النهوض للتمتع بسمو ملكوت السماء. عندئذ أصيب السفارديم بهوس من شدة سعادتهم، وانشدوا بصوت عارم مقطوعة "الأيام القادمة ستصبح أفضل من الغابرة". وقد استغل الحاخام عوفيديا يوسف هذه اللحظة وأخذ يحيي الجمهور.

كان بمقدور إيلي يشاي - رئيس حزب شاس، والرجل الذي وفر للحاخام عوفيديا يوسف كل ما يريده لإبراز وضع الحريديم بين جمهور المتدينين - أن

يبتسم ويسعد بسبب المكانة التي حظى بها، والشرعية الجماهيرية التي اكتسبها، على الأقل لدى قطاع عريض من الجمهور.

انتهى الحفل، وغادر الحاخام عوفيديا المكان، وبعد ذلك بدقيقتين، ظهرت في المكان سيارة الحاخام شموئيل أوييرياخ. وقد زعم أتباعه أنه تأخر بسبب ثقب أصاب إطار سيارته وهم في طريقهم إلى القاعة، وأنه كان يرغب بشدة في مصافحة الحاخام عوفيديا. وقد تشكك بعض الحاضرين في ذلك، أو على الأقل كان هناك من قالوا: "لقد رتب الحاخام شاخ عملية ثقب الإطار".

يجب أن يوزع الحريديم على الوحدات المقاتلة أيضاً

معاريف ٢٠٠٤/٩/٦
بقلم: عامير رافوبورت

يطلب فيها الحاخامات زيادة الفصل بين متعلميهم وبين المجندات.

أوضح رئيس جهاز القوى البشرية - خلال جلسة تمهيدية عقدت أمس استعداداً للنقاش الذي سيدور حول هذه الأمور بمقر رئيس هيئة الأركان العامة - الأسباب التي تدعوه إلى رفض تدخل الحاخامات فيما يخص الجيش، حيث قال إنه يرى أنه لا يجب أن يكون في الجيش الإسرائيلي - بوصفه جيشاً يمثل كل فئات الشعب - كتائب للمتدينين لا يخدم بها مجندات، وكتائب أخرى تجمع بين المجندين والمجندات. وأضاف شتيرن: "من يريد تغيير الأوضاع القائمة، ويريد تحقيق مكاسب وقتية، يجب أن يضع في اعتباره أنه سيحدث ضرراً على المستوى البعيد. لا معنى لأن يطالب الحاخامات بأن يكون الجيش كالمدارس الدينية المتوسطة، فيما يخص الفصل بين الشباب والفتيات".

ومضى شتيرن يقول: "نحن نؤيد أن يأخذ في الاعتبار هذا العدد الكبير من الجنود المتدينين، خاصة من يخدمون في الوحدات المقاتلة، ولكن يجب أيضاً أن نحذر من تخصيص كتائب للمتدينين وأخرى للعلمانيين، لأن هذا الأمر يمكن أن يمس بإمكانية استمرار الجيش الإسرائيلي وبدولة إسرائيل قاطبة".

وعن الفصل بين المجندين والمجندات، قال شتيرن: "لا يحق لمن يخدمون في الجيش الإسرائيلي عامما ونصف فقط، إملاء شروطهم علينا".

لقد لقيت الأقوال الحادة للواء المتدين شتيرن صدى في مختلف دوائر الجيش الإسرائيلي، فقد عكبت عناصر عسكرية بالقول: "إن ما قاله رئيس جهاز القوى البشرية يتفق مع ما يفكر فيه كثير من القادة، ولكنهم

رداً على اقتراح بأن يخدم الحريديم في مواقع خاصة في قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، بما يمكنهم من تعلم حرفة معينة يلتحقون بها بعد ذلك بسوق العمل، قال رئيس فرع القوى البشرية في الجيش اللواء "اليغيزر شتيرن": "أنا أؤيد بشدة أن يخدم الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي وبأكبر عدد ممكن، ولكن لا أستطيع أن أخصص لهم مواقع معينة في الجيش.. تكنولوجيا ولوجستية. إذا ما كنتم تريدوننا عمل ذلك، فعلى زعاماتكم تأييد الخدمة في مواقع أخرى بالجيش، مثل كتائب الناحل (❖) الحريدي".

يرى شتيرن "أنه ليس صحيحاً أن نخصص لهم أماكن في الجيش، تكون قريبة من منازلهم، ويستطيعون تعلم حرفة بها. لو أننا خصصنا لهم أماكن في الجيش، تستثنى منها الوحدات القتالية، لما ساعد ذلك في التخفيف من وطأة التوتر الاجتماعي".

❖ من يحاول تغيير وضع قائم يحدث ضرراً:

هذا ولم يكن حاخامات المدارس الدينية التي يؤدي خريجوها الخدمة العسكرية بمنأى عن نقد رئيس جهاز القوى البشرية الذي درس في مدرسة دينية من هذا النوع، ولكنه تركها والتحق بسلاح المظلات. فعلى حد قوله لا يحق للحاخامات أن يملوا قواعد على الجيش الإسرائيلي في كل ما له صلة بالدمج الصحيح بين المجندين والمجندات في الوحدات المقاتلة.

لقد حدد قائد القوات البرية اللواء "يفتاح رون طال" منذ نحو عامين ما يسمى بـ "قواعد الدمج الصحيح" بين الشباب والفتيات في الجيش، ولكن دائماً ما يثير الحريديم جدلاً في هذا الشأن، عقب كل مرة

لم يقولوا ذلك لكونهم علمانيين.. فلكونه متديناً، يمكنه أن يقول ما لا يستطيع العلمانيون قوله".

(♦) كتائب الناحال: اختصار للأحرف الأولى من

تعبير "شباب طليعى مقاتل"، وقد تحولت في وقت لاحق إلى وحدات عسكرية نظامية في الجيش الإسرائيلي، وهي التي تقوم بوضع اللبنات الأولى للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

صوت الحاخامات الفردي

هاآرتس ١٢ / ٩ / ٢٠٠٤

بقلم: ميثير بوزجالو (♦)

فإننى أعتبر أنه ليس لهذه الفتوى قيمة كبيرة. واقترح على كل من يسارع بالضغط على الزناد أن يتخيل أن هناك يهوداً أبرياء موجودين داخل المبنى الذى سيقتممه. صحيح أن هذه الفكرة ليست وصفة ستساعد دائماً فى تجنب قتل الأبرياء - وانظروا إلى المذبحة الجماعية فى مدرسة بيسلان- ولكنها تلزمننا على الأقل بأخلاقيات عدم التفريق بين دم ودم.

ورغم هذا، فإننى لا أتفق مع الصورة الغريزية التى علق بها بعض أنصار اليسار على هذه الفتوى. وخلافاً لما قاله محلل الشؤون القانونية فى صحيفة "هاآرتس"، زئيف سيجل، فإن مقولة "حياتنا أولاً" لا تشوبها أى ذرة من التحريض. وخلافاً لعضو الكنيست يوسى ساريد، فإننى لا أعتقد أن الموقعين على هذه الفتوى يشبهون النظام الإيرانى. والادعاء بأنهم يصبغون الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى بألوان قديمة تعود إلى حرب إسرائيل مع العماليق - هو ادعاء غير منطقي. فلا يمكن مهاجمة إنسان على شئ لم يقله.

ورغم ذلك، فلا يمكن اتهام من لم يفهم هؤلاء الحاخامات. فلست أتذكر حالة واحدة احتج فيها هؤلاء الحاخامات على المساس بإنسان غير يهودي. فأين الفتوى التى تحظر إهانة العرب عند الحواجز؟ كما أن صوتهم لم يسمع فى غير ذلك من المظالم التى يتعرض لها اليهود أيضاً، فأين رأيهم فى تأخير الرواتب الخاصة بكثير من اليهود والعرب، على حد سواء؟ ولماذا لم يدلوا برأيهم فيما إذا كان مباحاً لليهود إقامة مستوطنات استنزافية تعرض حياة الأطفال الأبرياء للخطر؟

أين دورهم فى الحوار بين الأديان، أو على أضعف الإيمان، فى منع تصعيد المواجهة؟ وطالما أننا نسمع طوال الوقت تقريباً صوت الحاخامات فقط، فإن الرد اليهودي يكون متوقعاً وغير مؤثر، وهو رد يوضح - ولكنه لا يبرر - الرد الغريزي.

(♦) د. بوزجالو هو محاضر فى قسم الفلسفة بالجامعة العبرية.

أثارت الفتوى التى أصدرها رؤساء المدارس الدينية العسكرية ولجنة حاخامات الضفة الغربية وقطاع غزة عاصفة شديدة. وكان التساؤل الذى طرحوه هو: هل يجب مقاتلة العدو حتى وإن سقط خلال هذا القتال مدنيون كانوا موجودين بين مقاتليه، أم يجب الامتناع عن ذلك بسبب المدنيين، وهو ما قد يعرض حياة جنودنا للخطر؟. وبمعنى آخر، إذا افترضنا أنه مباح استهداف الإرهابيين فى عمليات اغتيال مركزة، فهل يباح أيضاً المساس بالأبرياء.

صدرت هذه الفتوى بعد سلسلة من الأحداث المأساوية التى تم خلالها التضحية بحياة جنود إسرائيليين لتجنب المساس بفلسطينيين أبرياء. ولكن الانطباع العام يقول إن العبرة التى استخلصها الحاخامات من واقعة بعينها، قد تؤدى فى المستقبل إلى أحداث أكثر مأساوية. فمن الأحرى فى هذه الأيام - التى يسود فيها سفك الدماء بغزارة - توخى الحذر من كل ما من شأنه إزالة الحدود التى تعوق المزيد من سفك الدماء. وإن كان شعب إسرائيل معروف حقاً بأنه لا يرتكب مذابح وحشية - كما جاء فى الفتوى - فإن ذلك راجع إلى أن هذا الشعب لم يمتلك طوال فترة وجوده مثل هذه القوى المدمرة التى يمتلكها اليوم. أو إلى أنه عرف كيف يحافظ على النظام وعرف كيف يتحرى الحرص من ارتكاب اعتداءات - وليس لأنه اعتمد على كفاءته "الطبيعية" حسبما جاء فى الفتوى.

وبصفة عامة، فإن مطابقة تعقيدات الوضع على هذا السؤال تعد مطابقة بائسة. فيمكن، على سبيل المثال، عرض حالات يبيح فيها الحاخامات استخدام قنبلة موقوته قد تهدد أشخاصاً كثيرين، كما يمكن أيضاً عرض حالات أخرى يحرم فيها الحاخامات ذلك. وتطرح هنا تساؤلات أخلاقية، وقانونية وشرائية لا تحظى جميعها بنفس الإجابة، على عكس ما جاء فى الفتوى.

صحيح أن الإرهابيين يستغلون هذا الاختلاف فى الأحكام عندما يندسون بين المدنيين للقيام بعملياتهم، إلا أنه من الهام على أية حال أن تكون هناك ضوابط، وهى الضوابط التى لم أجدها فى هذه الفتوى. ولذلك

مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية للتلاميذ الحريديم جيدة

العلوم العامة بشكل أكبر من المتبع في مدارس الفتية. وينتمي غالبية المتحنيين في اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية (حوالي ٧٠٪) إلى جهاز التعليم المستقل (المنتمي إلى حركة أجودات إسرائيل). وقد حصل هؤلاء التلاميذ على تقديرات عالية في المادتين تفوق ما حصل عليه تلاميذ جهاز "معين" التعليمي الديني (المنتمي إلى حركة شاس)، ومن تلاميذ المؤسسات التعليمية الحريدية المستقلة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط التقدير الذي حصل عليه تلاميذ جهاز التعليم المستقل في مادة اللغة العبرية ٨١ درجة في مقابل ٧٤ درجة لدى تلاميذ جهاز "معين" التعليمي الديني و٧٣ درجة لدى تلاميذ المؤسسات التعليمية المستقلة.

وتعتبر نتائج اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية في القطاع الحريدي ذات أهمية بالنسبة للمناقشات حول تطبيق الخطة الرئيسية في المدارس الحريدية. ففي تقرير "شوشاني"، الذي تبنته وزارة التعليم، تم اشتراط تطبيق الخطة الرئيسية حتى تحصل المدارس الحريدية على ميزانية حكومية.

وهذا الأمر يلزم المؤسسات التعليمية الحريدية أن تثبت لوزارة التعليم أنها تطبق هذه الخطة وتعلم التلاميذ العلوم العامة. ومن المقرر أن تمثل نتائج اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية هذا الإثبات.

وقد ظهر أمر آخر مثير في نتائج اختبارات الاستفادة والتنمية المدرسية، على خلاف الاختبارات العامة، وهو اختفاء الفوارق الاجتماعية في التقديرات. ففي الاختبارات العامة لوحظت علاقة واضحة بين وضع التلاميذ الاقتصادي وبيت الإنجازات التي حققوها على النحو التالي: فقد قاربت الفجوة بين التلاميذ الميسورين والتلاميذ الفقراء على حوالي ٢٠ درجة. وفي المقابل، يمكن ملاحظة أن إنجازات التلاميذ الفقراء من الحريديم والمؤسسات الحريدية المستقلة في مادتي الرياضيات واللغة العبرية، تزيد عن إنجازات التلاميذ الميسورين. ومن المحتمل أن تكون هذه الظاهرة ناجمة عن إمكانية جمع تبرعات خارجية للمؤسسات التعليمية الحريدية، لا يتعلق حجمها بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للدارسين فيها.

وجدير بالذكر، أن التلاميذ الحريديم يدرسون لمدة تزيد عما هو متبع في جهاز التعليم الرسمي. كما أن غالبية المؤسسات الحريدية تطبق نظام اليوم الدراسي الطويل، وتقل فترة الإجازة الصيفية بشهر عما هو متبع في جهاز التعليم الرسمي.

هل تفوق إنجازات التلاميذ الحريديم في إسرائيل إنجازات باقي التلاميذ ٩٠٠ ليست هناك إجابة قاطعة على هذا السؤال حتى الآن. ولكن، من نتائج اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية - التي أجريت هذا العام للمرة الأولى في المدارس الحريدية - أتضح أن التلاميذ الحريديم حصلوا على تقديرات جيدة، سواء في الرياضيات أو في اللغة العبرية. وتقيد النتائج التي نشرت بالأمس، أن متوسط التقدير في اللغة العبرية للتلاميذ الحريديم قارب على ٧٩ درجة - في مقابل ٧٠ درجة في التعليم الرسمي و٥٤ درجة في التعليم العبري في الاختبارات العامة. وبلغ متوسط التقدير الذي حصل عليه الحريديم في الرياضيات ٧٤ درجة - في مقابل ٧٢ درجة في التعليم الرسمي و٦٦ درجة في التعليم العبري في الاختبارات العامة.

ورغم ذلك، فإن واضعي الاختبارات في وزارة التعليم يقولون إنه لا يمكن المقارنة بين نتائج الاختبارات التي أجريت للتلاميذ الحريديم بالاختبارات التي أجريت لعامة التلاميذ. والسبب هو أن هذه الاختبارات أجريت في موعد غير موعد العام الدراسي، كما أن مواد الاختبار كانت مختلفة. كما أنه في المدارس الحريدية لم تجر اختبارات في اللغة الإنجليزية وفي العلوم، كما تم في اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية العامة، بل في مادتي اللغة العبرية والرياضيات فقط. وفضلاً عن ذلك، فإن من اجتاز هذه الاختبارات هم تلاميذ الصف الرابع فقط، بدون تلاميذ الصف السابع، كما تم في الاختبارات العامة.

وفي وزارة التعليم يؤكدون أنه في العام المقبل، بعد تراكم نتائج عام آخر، سيتم عقد مقارنة بين التقديرات حتى يمكن مقارنة بتقديرات اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية العامة.

كانت اختبارات مؤشرات الاستفادة والتنمية المدرسية قد أجريت للتلاميذ الحريديم في يونيو من العام الجاري في ١٦١ مدرسة، تمثل حوالي نصف المدارس التي يشملهم التعليم المعترف به، وشارك في هذه الاختبارات حوالي ٦٠٠٠ تلميذ. وكان غالبية المتحنيين (٦٦٪) من التلميذات، كما حصلن على تقديرات أعلى من التلاميذ: بلغ متوسط التقدير في اللغة العبرية ٨١ درجة في مقابل ٧٣ درجة لدى التلاميذ، وبلغ متوسط التقدير في مادة الرياضيات ٧٦ درجة في مقابل ٧٠ درجة لدى التلاميذ. ومن المعروف أنه في المدارس الحريدية يتم التركيز على تعليم الفتيات

ترجمات عبرية

١٣

حوارات

حوار مع رئيس الوزراء آريئيل شارون:

معاريف ٢٠٠٤/٩/١٥
بقلم: بن كسبيت

"فك الارتباط صعب على أنا أيضا، ولكنه هام"

وبموازاة ذلك، فهناك أشياء يجب فعلها لصالح إسرائيل.

لقد اتخذت الحكومة قرارا في هذا الشأن. وسيعرض قانون التعويضات على الكنيست في الثالث من نوفمبر. كما سيتم عرض قرار الحكومة على الكنيست قبل هذا الموعد. فيجب على القيادة أن تكون قادرة ومؤهلة على النظر إلى الاعتبارات الهامة لشعب إسرائيل ولدولة إسرائيل - رغم الاحترام والتقدير المكنون لهؤلاء الأشخاص.. إن هذا الأمر صعب على أنا أيضا، ولكنه هام وضروري. لقد حققت دولة إسرائيل بعد هذا القرار إنجازات منقطعة النظير وحظيت بمزايا كثيرا ما تحدثت عنها وعددتها. وخلافا لهذا كله، فهناك اعتراف أمريكي قاطع بأن إسرائيل تواجه خطرا يهدد كيانها وأنه يحق لها الدفاع عن نفسها بنفسها ضد أي خطر يهدد وجودها سواء في المنطقة أو خارجها. وهذا يتيح لنا حق الردع.

❖ "العلاقة الدافئة التي تتحدث عنها ليست متبادلة. إنهم يسمونك ديكتاتور، ويقولون إنك تستخف بالجميع. يقول زئيف حيفر (زامبيش) - صديقك المقرب - إن المستوطنين سيطرّدون الجنود قريبا. ويقول شخص اسمه حاسداى إليعيزر إنهم إذا حاولوا إخراج ابنته من قبرها، فإنه سيطلق النار على الجميع، سواء كانوا جنودا أو حتى رئيس الأركان نفسه.

- "إنها أقوال خطيرة. فالاعتداء على الضباط والجنود يعد أمرا بالغ الخطورة. إنه أمر مستحيل. وقد طلبت من الوزراء الإعراب عن رأيهم القاطع في هذه المسألة. وأعتقد أنه من الضروري توجيه دعوة عامة -

في صباح اليوم الذي أجرى فيه هذا الحديث أحرز رئيس الوزراء نجاحا باهرا، حيث فازت أربعة من ثيران التخصيب في مزرعة "هشكيم" في "مناقصة الثيران"، وبيعت بأسعار عالية. آريئيل شارون تملؤه السعادة، وقال: "للأسف لم أتمكن من الذهاب إلى هناك لمشاهدة مناقصات الثيران هذه. إنك تجلس هناك بين أحضان الطبيعة. إنه مكان خلّاب. إنك تجلس هناك على المواسير الحديدية التي تحيط بالأبقار وترتدى على رأسك قبعة كبيرة وأحذية رعاة البقر. لكنني لم أتمكن من الذهاب إلى هناك لأن المصورين كانوا سيركزون على ويتركون الثيران".

كان شارون يبدو مريضا، ومبحوح الصوت وكانت درجة حرارته مرتفعة جدا، وكان عصبيا. فالأمور لا تسير معه على ما يرام. وقام مساعدوه كالمعتاد باستعراض الصحافة اليومية عليه. وقد أرادوا أن يعطوه قليلا من الراحة لتجنيبه رؤية عناوين الصحف، ومشاهد المظاهرات التي شارك فيها عشرات الآلاف ضده. عشرات الآلاف ممن يعرفهم جيدا.

وقد عرضت عليه صور المظاهرات الواردة في الصحف، وكان مكتوبا على اللافتات "الديكتاتور"، "شارون يستخف بنا جميعا". فنظر شارون إلى هذه الصور، وبدا أنه منهك ولكنه كان صارم. فسألته:

❖ ماذا تقول عن هذه الصور..؟

- "انظر، بالنسبة للأشخاص أنفسهم، فإنهم أشخاص تربطني بهم علاقة حميمة. إنني أعرفهم. إنهم أشخاص أظهروا بسالة فائقة. اسمع، إنني أحترم هؤلاء الأشخاص وأعتقد أنهم فعلوا أشياء عظيمة.

صارمة - لمنع حدوث هذا الأمر. وبالتوازي مع ذلك، فإنني أعتقد أن هناك أشخاصاً في يهودا والسامرة وغزة (الضفة الغربية وقطاع غزة) قلقون جداً من احتمال اندلاع حرب أهلية ويدركون أن هذا قد يجلب كارثة مروعة على إسرائيل. طبعاً أنه طالما استمر التحريض، فإن فرصة ظهور عناصر متطرفة تصبح كبيرة. وقد تقوم هذه العناصر بأعمال متطرفة. ولذلك، فإن مثل هذه المقولات يجب أن تتوقف تماماً.

"انظر، إنني أعرف ما يشعر به هؤلاء الأشخاص، فهم يعيشون هناك منذ ثلاثة أجيال، وحققوا إنجازات كبيرة وجميلة جداً، ولكن الدولة اتخذت قراراً. فهناك عبء ثقيل على الزعيم في هذه الأيام. إذ أنه من ناحية يفكر في علاقته بالشعب، ولكنه من ناحية أخرى يعرف ما هو ضروري لهذا الشعب، وأن عليه أن يفعل ذلك. من يعتقد أنه سينجح بالقوة في عرقلة تنفيذ قرار الحكومة فإنه مخطئاً. فهذه القرارات ستنفذ وفقاً للجدول الزمني الذي حددته".

❖ تعرف أنهم يقولون في حقك أشياء مؤلمة للغاية. إنك قد خسرت في استفتاء المنتسبين لليكود، وخسرت في الحزب، وتعهدت بأن تحسم الأمر، وأنت لا تعبأ بكل هذا وتسير بكل قوتك ضد القرارات الديمقراطية. وإنك تنفذ - خلافاً لبرنامجك الانتخابي - خطة عمرام متسناع بعد أن حصلت على أصواتنا. إن لديهم شعوراً داخلياً قوياً بأنك أنت الذي تنتهك القانون والديموقراطية وأن أفعالك هي التي ليست أخلاقية.

- "أعتقد أن هناك أشخاص - سواء في الليكود أو بينهم - هم الذين يغزون هذا الشعور لديهم طوال الوقت. يوجد أشخاص هنا يعملون من منطلق اعتبارات غريبة. يحركون الناس ويدلون بأقوال تحريض ليست صحيحة. إن هناك وزراء لا يعنيههم سوى البقاء في مناصبهم".

❖ ولكن هناك أساس لما يقولون، حيث أنك كنت تعارض قبل الانتخابات الخطوات أحادية الجانب.

- "قلت قبل الانتخابات أيضاً أنه من أجل الوصول إلى تسوية فعلية أن ندفع ثمن باهظ. إنهم لا يعرفون الحقائق. هناك فرق شاسع بيني وبين متسناع. كان اقتراح متسناع يقضي بالانسحاب وإجراء مفاوضات حول كل القضايا. أما أنا، فقررت - في ظل غياب شريك - القيام بخطوة أحادية الجانب للتقليل من الأخطار، واشترطت لتنفيذ هذه الخطوة أن ينفذ الفلسطينيون التزاماتهم، ويقومون ببناء الإرهاب، وتغيير القيادة، وتنفيذ الإصلاحات، وحينها فقط سيكون من الممكن التفاوض معهم".

❖ من يحرض المستوطنين؟ من المسؤول عن التحريض الذي تحدث عنه؟ أين جميع الوزراء؟

لماذا لم ينضم أي منهم إلى دعوتك ضد التحريض؟ - "لا أعرف. إنك تلتقي بهم، ربما تسألهم عن ذلك".

❖ أين وزير الخارجية؟ وأين وزير المالية؟

- "اسمع، إنني لا أعرف. وربما تسألهم عن ذلك إذا أجريت أحاديث معهم بمناسبة العيد. وسيكون ذلك سؤالاً جيداً، ولكنك إذا كنت تسأل عما إذا كنت محبطاً؟ أو مندهشاً؟ فإنني أقول إن السياسة لا تعرف الإحباط أو الدهشة. فلدي ما يكفي من الخبرة لكي أميز ما تخفيه هذه الأجواء ورائها. توجد هنا مصالح شخصية، نعم توجد هنا مصالح شخصية، تهدف إلى الحفاظ على المنصب أو منع المعارضين لسياستك الاقتصادية من الانضمام إلى الحكومة".

❖ وقع أتباع وزير المالية بنيامين نتنياهو على عريضة تصف خطتك بأنها "جريمة في حق الإنسانية". - "لست أنا الذي أسئل عن هذا السؤال. ربما تسأل أتباعه؟ أما أنا فقط أوضحت موقفي".

❖ هناك إحساس بأن وزير المالية يعمل ضدك. واليوم هو ينادي بإجراء استفتاء عام.

- "أنا أيضاً أردت إجراء استفتاء عام أثناء ولاية نتنياهو، لكن اتضح أن هذا سيستنزف وقتاً طويلاً. وأعتقد أننا لسنا في حاجة لمثل هذا الاستفتاء الآن، ولذلك فإنه ليس مطروحاً على جدول الأعمال. خطة فك الارتباط ستنفذ دون تأجيل، ووفقاً للجدول الزمني المحدد. وإذا اتضح أن هذا الاستفتاء لن يعطل شيئاً، فسيكون من الممكن دراسة إجراءاته".

❖ متى تعتقد أن الخطة ستنفذ فعلياً؟

- "يستطيع الراغبون في الإخلاء طواعية الحصول على دفعات أولى من التعويضات خلال أيام. أما بالنسبة للآخرين، فإننا سنعمل وفقاً لقرارات الحكومة. وسيتم اتخاذ قرار الإخلاء قبل التنفيذ الفعلي بأسبوعين أو ثلاثة أسابيع. هناك من يقولون أن الفترة بين كل قرار وآخر ستكون شهرين، وهذا ليس صحيحاً. فليس هناك ضرورة للتأخر في القيام بذلك. وإنني أقول إن عملية الإخلاء ستكون متواصلة. وإذا سارت الأمور على ما يرام، فستكون هناك إمكانية أن يتم اتخاذ قرار إخلاء المجموعة الثانية خلال عملية إخلاء المجموعة الأولى، وهكذا".

❖ ومتى سيحدث ذلك؟

- "إذا لم تحدث عقبات، مثل تلك الاقتراحات التي نراها والتي تهدف إلى كسب الوقت، فإنني أعتقد أن عملية الإخلاء ستبدأ وستنتهي أيضاً خلال عام ٢٠٠٥".

❖ قل لي لماذا لا تتحدث عن المستوطنين؟ إنهم يدعون أنك تتجاهلهم.

- "إننى أتحدث معهم".

❖ مع من؟ هل تحدثت مثلاً مع زامبيش، الذى يعتبر أقرب أصدقائك، والذى جلست معه آلاف الساعات؟

- نعم، وليس مرة واحدة. وأتمنى ألا يتسبب ذلك فى أى ضرر له الآن....

❖ كيف تعاملت مع الفجوة التى بينكما؟

- "انظر، إن زامبيش إنسان يتمتع بقدرات طيبة، كما أن أسرته تعد فريدة من نوعها، سواء كان هو أو زوجته رفكا".

❖ هل لازلت تعتبره صديقاً لكم؟

- "نعم، بالطبع".

❖ وهل هو كذلك؟

- "لتراجعه فى ذلك، وربما تحصل على عنوان جيد. فأنا أقول إنه صديقي، وهو يقول إنه ليس كذلك".

❖ هل تريد أن تقول لى إنه لا يشعر بأنك غدرت به، بعد أن أقمت سويلاً طوال السنين عشرات المستوطنات والنقاط الاستيطانية على جميع الهضاب؟ وفجأة غيرت جلدك بين عشية وضحاها؟ والآن نجد زامبيش نفسه يجلس لدى موفاز ويحذر من قيام المستوطنين بطرد الجنود من المستوطنات؟

- "أقترح عليهم ألا يفكروا فى ذلك. وعليهم ألا يطردون الجنود أو يمسون بهم. وعليهم ألا يتحدثوا بهذه الطريقة. أما بالنسبة للسؤال نفسه، فإننى أقول نعم إننى أتحدث معه، ومع رفكا ومع الآخرين أيضاً".

❖ هل تتحدث مع ميثير هرتسيون، وهو من الموقعين على هذه العريضة؟

- "نعم، أتحدث معه، وسوف أزوره قريباً فى مزرعته".

❖ اسمع، كل أصدقائك تغلوا عنك. جميعهم ضدك. كيف تعيش مع هذه الحقيقة؟

- "انظر، لدى القدرة على مواجهة مثل هذه الأمور. وأنت تعرف أننى أحب هؤلاء الأشخاص بشدة. فأنا مرتبط بهم. ولكننى رئيساً لحكومة دولة إسرائيل، وعلى أن أرى صالح الشعب. وأعتقد أن عليهم أن ينظروا أيضاً إلى مصلحة الشعب".

❖ هناك شخص مخطئ: إما أنت أو هم.

- "لقد فكرت فى ذلك الأمر ملياً. إننى أقوم بالخطوة الصحيحة. صحيح أنها ليست خطوة سهلة على، ولكن الزعيم يجب أن يعرف كيف يتخذ القرارات وكيف يقوم بتنفيذها".

❖ المشكلة هى أنك زعيم بلا حزب. بلا وزراء، حيث أن وزراءك البارزين لا يقفون وراءك ويل يحاولون

إفشالك.

- "انظر، إننى لا أريد أن أوزع تقديراتى على الوزراء، سواء بالخير أو بالسوء. توجد هنا اعتبارات شخصية ودوافع شخصية. فقد كانت هناك اقتراحات طوال الوقت بتصفية السلطة الفلسطينية وبالتدمير وبالقتل، ولكننى اعتقدت أن ذلك خطأ. ولو كان واحداً من هؤلاء الذين يطرحون هذه الاقتراحات رئيساً للوزراء الدولة، لكان قد سارع إلى القول بأنه لا يمكن فعل ذلك. هناك ٢,٥ مليون فلسطيني، فهل تستطيع أن تتحمل أعبائهم؟ هل تستطيع أن توفر لهم الطعام، والشراب، والتعليم، والخدمات الاجتماعية وما إلى ذلك من العلاج وحتى نظافة الشوارع؟ هل إسرائيل قادرة على القيام بهذا الدور؟

❖ قل لى، هل لا يمكن للشخص أن يدرك ذلك إلا عندما يصبح رئيساً للوزراء؟ فقبل وصولك إلى هذا المنصب كنت تفعل العكس تماماً، حيث كنت تنشر المستوطنات والنقاط الاستيطانية فى كل مكان. فهل تغيرت فجأة بين ليلة وضحاها؟

- "لا، ولكنك ترى أشياء عندما تجلس على هذا الكرسي لا تراها عندما تجلس فى مقاعد المعارضة. كما أن هناك مسؤولية ملقاة عليك أيضاً، أما الآخرين فليس هناك مسؤولية عليهم. فلديهم اعتبارات شخصية. شعارات. ذات مرة جاءنى أحد الوزراء وقال لى لماذا تفعل كل هذا؟ دعنا لا نفعل أى شئ سوى أن نلتقى كثيراً بأى عربى أو أى فلسطيني لندير معه أى مفاوضات غير مجدية، وهو ما سيجنبنا أى مشاكل وسيحافظ على أغلبية ثابتة فى الحكومة، وسنجلس هنا حتى ٢٠٠٧ دون أن نفعل أى شئ".

❖ من هو هذا الوزير؟

- "لا أتذكر حالياً. ولكنه قال لى دعنا نجرى لقاءات هنا وهناك، وهو ما سيوفر لنا حكومة مستقرة وأمنة، ولكننى عرفت أن هذا أمراً خطيراً. وبعد ترك أبو مازن لمنصبه طرحت العديد من الخطط ولكننى عرفت أنها مستحيلة التنفيذ. فالولايات المتحدة نفسها تواجه ضغوطاً ومشاكل. صحيح أنها تستطيع التدخل، ولكن بشرط أن تكون هناك مسيرة. وأن يكون هناك شيئاً ما يحدث. فى البداية، عندما عرضت عليهم خطتى هذه للمرة الأولى أصابتهم الدهشة، ولكنهم بعد ذلك وافقوا عليها، واعتبروها خطة طيبة".

❖ انظر كيف فعل التاريخ بك. أنت- آريئيل شارون- تدافع عن عرفات وتفكك المستوطنات، وكأنك أصبحت شمعون بيريس.

- "لن نبقى فى غزة، وهذا هو ما تقرره جميع الخطط السياسية. وفى المقابل، هناك فرصة لأن تسيطر إسرائيل على أماكن استراتيجية فى يهودا

والسامرة (الضفة الغربية). وبالنسبة لعرفات، فنحن عملنا ضد أحمد ياسين والرنيتيسى في الوقت الذي رأينا أنه مناسب لفعل ذلك. وبالنسبة لعرفات، فأستطيع أن أقول لك هنا إن تعاملنا معه سيكون مشابهاً، ولكن عندما يحين الوقت المناسب لنا، وحينها سنتخذ خطوات ضده".

❖ ماذا تعنى باتخاذ خطوات، هل هي الاغتيال أم الطرد؟

- "إننا نعمل عندما يكون علينا أن نعمل. اليوم مثلاً عملنا بنجاح واغتلنا نائب زكريا الزبيدي (قائد كتائب شهداء الأقصى في جنين) هو واثنين من مساعديه".

❖ هل أفهم من ذلك إننا سنعمل بنفس الطريقة ضد عرفات عندما يكون الوقت مناسباً لنا؟

- "إننى لا أريد الخوض في هذه الأمور. لقد قلت إننا عملنا ضد قادة حماس عندما كان الوقت مناسباً لنا. وأيضاً بالنسبة لموضوع عرفات، علينا أن نتحين الوقت المناسب لنا للقيام بما علينا القيام به".

❖ هل وجود جورج بوش في البيت الأبيض من شأنه أن يسهل عليك عمل كهذا؟

- "جورج بوش صديق لإسرائيل وعلاقاتي به قوية جداً".

❖ هل تتذكر المحادثة الهاتفية التي دارت بينكما عشية انتصارك الأول في الانتخابات، عندما كنت في طريقك إلى حفل الانتصار؟

- "نعم. وذكرني خلالها بأول زيارة له لإسرائيل والجولة التي قمنا بها بإحدى الطائرات المروحية. وقال لي حينها - عندما كان في إسرائيل - إنه لا يعرف ما إذا كان سيصبح رئيساً للولايات المتحدة أم لا. وأنا أيضاً لم أكن أعرف أننى سأصبح رئيساً لحكومة إسرائيل".

❖ إذا، فإن هذه الفكرة تبدو حمقاء للغاية.

- "انظر، توجد انتخابات رئاسية هناك حالياً. ونحن لا نتدخل في أى انتخابات، كما نتمنى ألا يتدخل أحد في انتخاباتنا. أعتقد أنه ليس من الهام من سيكون الرئيس القادم - سواء بوش أو جون كيري - فالسياسات التي حددها الرئيس سوف تستمر. وليس من المتوقع حدوث تغييرات فيها".

❖ وماذا عنا؟ لقد بدأنا نشعر هنا أيضاً برياح قوية للانتخابات.

- "لا أعتقد أنه سيكون من الصواب الذهاب إلى الانتخابات الآن. إننا في بداية تفسيد خطة فك الارتباط، وإذا تأجلت هذه الخطة أو استبعدت، فإن ذلك سيجلب ضرراً بالغاً على إسرائيل. يجب بذل كافة الجهود لمنع الانتخابات. إننى لا أشعر بوجود أزمة. ولن أظل لفترة طويلة مع هذا العدد من أعضاء الائتلاف، فأنا أعتزم توسيع الائتلاف. لا أعتقد أن هناك ما

يدعو المفضل إلى ترك الحكومة حتى إذا بدأنا في تنفيذ خطة فك الارتباط، حيث أنهم لن يتمكنوا من منع هذه الخطة. وبقائهم في الحكومة سيتيح لهم التأثير من الداخل".

❖ ماذا عن شمعون بيريس؟ إنه يشعر بأنك قد خدعته.

- "ليس هذا صحيحاً، إنه لا يشعر بذلك".

❖ لقد بدأ في إعداد نفسه للانضمام إلى الحكومة.

- "لدى بيريس ما يكفى من المناصب وهو ليس في حاجة إلى منصب في الحكومة، كما أن إظهار بيريس على أنه يسعى دائماً للانضمام إلى الحكومة، ليس صحيحاً. إن الرجل يشعر في الحقيقة إنه قادر على المساهمة في دفع المسيرة السياسية هام لدولة إسرائيل".

❖ هل تعتقد أنه سيكون وزيراً في حكومتك قريباً؟

- "لا أعرف. كنت دائماً ومازلت أؤيد حكومة وحدة. وهذا ليس جديداً على. لم استبعد أبداً أى حزب من الانضمام إلى الحكومة، وبالتأكيد ليس حزب العمل. ولكننى الآن أواجه مشكلة في الحصول على أغلبية. وأقول لرفاقي في الليكود إنه لا يمكنهم من ناحية عدم المساعدة في اجتياز عمليات التصويت في الكنيست، ومن ناحية أخرى الاعتراض على توسيع الائتلاف. ولو كان الليكود يؤيد قرارات الحكومة، ربما ما كنت فكرت إطلاقاً في توسيع الائتلاف. وهذه إحدى المشكلات التي أواجهها. ولكننى لا أشعر بأنها أزمة مستعصية. فالمشاكل موجودة دائماً، ولدى القدرة على التعامل معها بهدوء".

❖ يقولون إنك تنظر حولك فلا ترى شيئاً، وأنه ليس هناك أحد يقف وراءك، وأنت تفضل مجموعة المعجول في مزرعتك عن الوزراء وأعضاء الكنيست.

- "أسمح لي أن أعترض على هذه المقولة تماماً. فهذا ليس صحيحاً، حيث يوجد أشخاص جادون في الكتلة".

❖ ما رأيك في السباق النووي الإيراني؟ لقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" خبراً - نقلاً عن مصادر إسرائيلية - يقول إنه إذا اجتازت إيران الخط الأحمر في المجال النووي، فإن إسرائيل ستعامل معها كما تعاملت مع المفاعل العراقي.

- "ليس لدى علم بهذه الخطة. إن إسرائيل لديها تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة. ليس لدينا خطة للعمل ضد إيران، ولكن لدينا قدرة على الردع وقدرة على الدفاع عن أنفسنا. ولا أعتقد أننا سنقود عملاً ضد القدرات النووية الإيرانية، فهذا دور العالم وليس دورنا، وعلى العالم أن يحول الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات عليها".

❖ ولكن العالم متخاذل في هذا الشأن.

- "إن أكثر ما يزعجني هو ما يتردد - في أوروبا خاصة - عن بدء الاعتراف بأن العالم سيضطّر في نهاية المطاف إلى قبول انضمام إيران إلى نادي الدول النووية، بما في ذلك قدرة إطلاق هذه الأسلحة. وهو أمر مزعج".

❖ أولم يدرك الأوروبيون الدرس؟

- "هناك مصالح اقتصادية. فحتى المعتدلين في إيران - مع تحفظي على هذا المصطلح - يتحدثون عن إبادة إسرائيل واليهود. ولذلك فإن إسرائيل تعد نفسها بوسائل الردع ووسائل للدفاع أيضاً".

❖ ماذا عن سوريا؟ لديك فرصة الآن لم يدك إلى الأسد، وأن تعقد معه صفقة، وأن تحل مشكلة لبنان، وتكمل دائرة السلام وتمزل إيران. فلماذا لا تفعل ذلك؟

- "الحقائق ليست كذلك. إن سوريا تمر بأزمة، فهي تتعرض لتهديدات وضغوط أمريكية شديدة. وهدف الأسد الرئيسي هو تخفيف هذه الضغوط وكسب الوقت، وكسب التشجيع والتأييد. وهو يرى أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هو الدخول في مفاوضات معنا. ولكنني لا ألحظ وجود تغيير حقيقي في سوريا. ولو كان هناك تغيير حقيقي في سوريا لكانت قد طردت قيادة الإرهاب، وأغلقت مكاتب المنظمات الإرهابية، وطردت الحرس الوطني وساعدت جيش لبنان على الانتشار في الجنوب. ولكن ذلك لم يحدث. ليس لدى مشكلة في إجراء مفاوضات سلام مع الدول العربية، ولكن بشرط التأكد من جدية هذه المفاوضات". في هذه المرحلة من الحديث اعتقد شارون أنه يستطيع تناول شئ ما. وكانت درجة حرارته مرتفعة، حيث قال الطبيب الذي فحصه قبل دقائق من إجراء الحديث إن درجة حرارته وصلت إلى ٦.٢٨. ولكن شارون سيظل شارون - جائعاً - حتى أن المرض لم يمنعه من أن يطلب من مديرة منزله أن تحضر له "شطيرة صغيرة"، ولكن هذا الطلب المتواضع لم يمنع مديرة المنزل من أن تملأ له المائدة بالأشياء التي يحبها رئيس الوزراء: أسماك مدخنة ومملحة، وأنواع من الجبن والمربي والزبد، وخضروات، وأنواع من الخبز - بعضها خاص بالريجيم، ولكن شارون لم يقترب منها.

ووضع شارون المنشقة البيضاء على قميصه وبدأ في تناول الطعام. وكانت توجد تحت الأطباق رسومات بألوان مبهرة. وأتضح أن هذه الرسوم خاصة بروتام - الحفيد البكر لرئيس الوزراء. وعندما بدأت في سؤاله عن شكل الليكود، وعن ضحالة أعضاء الكنيست، وعن فضائح الفساد والتعيينات السياسية، نظر شارون في رسوم حفيده، وأخذ في الحديث عنها وعن أحفاده

الخمس (ثلاثة أحفاد من جلعاد وبنيتان من عومري). - "انظر إلى هذه الرسوم. إنها خاصة بروتام. انظر إلى هذا الأسد. إنه يرسم منذ كان سنه أربع أعوام ونصف، وهو يجيد الرسم".

❖ افترض أنه لم يتعلم ذلك من جده.

- "لا ليس مني".

❖ هل أنت ناجح بما يكفي في أن تكون جدا؟

- "نعم. إنني استمتع بذلك متعة عظيمة. فأنا أحب أن أكون جدا. وأعتقد أنهم مستمتعون أيضاً".

❖ هل تحتضنهم وتقبلهم بدفء؟

- نعم، جدا. وهم أيضاً يحضونني ويقبلونني. إنهم يندفعون إليّ. إنهم يطرقون على باب حجرة نومي ويطلبون أن أسمح لهم بالدخول وعندما يدخلون يستولون على السرير ويبدأون في اللهو. وهم يأتون في صباح السبت من كل أسبوع وينادون على الإفطار معهم. ودائماً ما يكون الإفطار في الساعة الحادية عشر صباحاً. وقد أتم روتام عامه السابع".

❖ أي نوع من الأولاد هو؟

- "ثمة شئ ما في هذا الولد. إنه في الفقرة الدراسية الثانية. وكل أحفادي متميزون. إنهم عباقرة. لقد تعلموا القراءة منذ سن الرابعة. حسناً، من المؤكد أن أي جد يقول هذا عن أحفاده".

"أتمنى ألا يكونوا قد تعلموا قراءة الصحف. قل لي، هل تجد وقتاً لقضائه معهم؟ فمن المؤكد أنك لا حتى اصطحابهم إلى المدرسة أو روضة الأطفال، ولا تستطيع التزهم معهم.

- "أسمع، تستطيع أن تسألهم في ذلك وسيقولون لك. بالمناسبة، إنهم أطفال متميزون. تعلموا القراءة في سن مبكرة".

❖ هل يعرفون في المدرسة وفي روضة الأطفال أنهم أحفاد رئيس الوزراء؟ هل يطلبون منهم طلبات؟ هل يشكون لهم من صواريخ القسام؟

- "لا. فليس لديهم أي ذرة من التعالي. وكان أولادي أيضاً هكذا. فهم يجلسون هناك مع الجميع. وإذا تعثر أحد في الدراسة فإن روتام يساعد".

حينئذ انتهى رئيس الوزراء من وجبة العشاء، وأزال المنشقة البيضاء التي كان يضعها على قميصه. جمعت الأطباق والمفارش الملونة أيضاً. وسألته عن الفقر، وعن الجوع، وعن تصريحات أفراهم بوراز الذي قال إنه لا يوجد جوع في إسرائيل. ولكن يبدو أن رئيس الوزراء لا يحب هذا الموضوع، حيث بدت عليه علامات عدم الرضا، وقال: "انظر. لقد حددت هدفاً للحكومة بالقضاء على الفقر".

❖ هل هناك جوع في إسرائيل أم لا؟ مساء أمس قام أصحاب القنوات التلفزيونية ببث مباشر

أطعموا فيه الجوعى. وهذا هو دور الحكومة. عشرات الآلاف من الأسر تحتفل بالعيد بدون رواتب لشهور وربما لسنوات.

- أنظر، اهتممت هذا العام بأن يتم تخصيص مبالغ كبيرة لرعاية العجائز، وأنا مهتم بالفتيات اللاتي يعانين الفقر، وبالمساكين والمعوقين غير القادرين على العمل. كما أصدرت تعليمات بأن يتم تنفيذ خطة دُفُرات للتعليم خلال هذا العام. وهذه أمور ليست هينة.

❖ ولكن لازال هناك شعور بالفضب يفتاح الشوارع. إنه شعور الجوعى اليائسين. فما شعورك وأنت ترى أصحاب القنوات التلفزيونية يطعمون الجوعى، بينما مدير بنك همزراحي يحصل على ١٢ مليون شيقل مكافأة تقاعد. فهل أنت مدرك للفجوات العميقة بين طبقات الشعب، وللأزمة الاجتماعية التي نعيشها.

- "أدرك ذلك جيداً، ولست متخاذلاً في هذا الموضوع. وسوف أوليه عناية في الميزانية القادمة أيضاً. ولكن لا يجب أن ننسى أنه من الهام أيضاً إصلاح الاقتصاد وإنقاذه. إنهم يتحدثون عن تصريحات تبدو أنها قياسية. ولكن أحياناً لا يكون هناك خيار. ويجب أيضاً إصلاح السلطات المحلية. فالحكومة ليست قادرة على دفع أجور الموظفين نيابة عن هذه السلطات".

❖ نعم، ولكن كيف تتعامل مع حقيقة عدم حصول عدد كبير جداً من الأشخاص على رواتبهم لفترة طويلة، وأنهم لا يجدون في رأس السنة شيئاً ليأكلونه، بعد أن عملوا لعام كامل مجاناً.

- "إننى أتابع ذلك، وأقوم طوال الوقت بالتدخل والضغط. وهناك مفاوضات تدور مع السلطات المحلية. ويجب القيام بإصلاحات واسعة هناك".

❖ نعم، ولكن في الوقت الذي تدور فيه المفاوضات، نجد أن وزير المالية يضغط على وزير الداخلية للإفراج عن ٧٣ مليون شيقل كمنحة خاصة للمجالس المحلية في المناطق. ولكن لا أحد يهتم. فأين الرحمة.

- "يجب أن تكون هناك رحمة، ويجب إظهارها أيضاً. ومن ناحية أخرى، يجب حل مشكلة السلطات المحلية. فهناك إسراف بدون فائدة. تصل ديون السلطات حالياً إلى سبعة مليارات شيقل. نحن نساعد، ولكن الحكومة لا تستطيع أن تتحمل كل الأعباء. اقترحنا الآن تقديم مساعدة تصل إلى مئات الملايين، ولكن يجب أن نغير الوضع هناك. يوجد الآن ١١٣ سلطة محلية تم التصديق على خطة إصلاحها، ومن بينها ٨٨ سلطة وقعت على هذه الخطة وبقيت الآن حوالى ٢٥ سلطة، لم توقع على هذه الخطة، ولذلك لا

يمكن تقديم مساعدات فورية لها. وأعتقد أنه سيتم حل مشاكل نصف هذه السلطات خلال هذا الأسبوع. فأنا أعمل بجدية مع مدير عام الوزارة. إيلي كوهين، على حل هذه المشكلة".

❖ هل هناك جوعى في إسرائيل.

- "هناك مشكلة فقر. وأنا أتابع ذلك. وقد خصصنا هذا العام مليار ونصف شيقل للعجائز، وذوى الإعاقات الشديدة. ومن ناحية أخرى، نشجع الخروج إلى العمل. وقد نجحنا حتى الآن في إبعاد ٤٠٪ من العمال الأجانب. إن التماسك الاجتماعي هام جداً في هذه المرحلة. هناك انشقاق بين الجمهور حول هذا الموضوع، وإننى أتوجه إلى جميع المشاركين في هذه المفاوضات الدائرة حالياً، بعدم استغلال هذه المفاوضات في تحقيق أهداف سياسية. لقد توصلت الحكومة إلى استنتاج يقضى بضرورة العمل على دعم الضعفاء، والعجائز، والمعوقين، والنساء الفقيرات. وإننى لا أعتزم التراجع عن ذلك".

❖ يبدو في هذه الأثناء أنك توقفت عن بناء الجدار الفاصل.

- "بالعكس. انظر، يجب وضع حد للفوضوية التي تحيط بهذا الموضوع. فأنا أتصرف مع القضايا القومية بصراحة ونزاهة. وهذا لا يعنى أننى لا أتصرف في القضايا الأخرى بصراحة ونزاهة، وإنما أقصد بذلك أننى لم أغير موقفى أبداً من هذه القضايا. إن الجميع يتحدثون عن الجدار. كلهم تكلموا، كلهم تعهدوا، ولكن الوحيد الذي يبنى الجدار هو أنا".

في هذه المرحلة يشهر شارون الورقة السرية التي أعدها مسبقاً، ألا وهى الوثائق التي تتضمن قرار إسحاق رابين في ٢٥ يناير عام ١٩٩٥ ببناء الجدار الفاصل. ويقرأ رئيس الوزراء على القرار الذي اتخذ في أعقاب العملية الدامية التي وقعت في "بيت ليد". وأشار مستشاره الإعلامى فيما بعد إلى أن الحكومة تبنت هذا القرار، وحدد رابين نفسه أنه يمكن إتمام بناء الجدار خلال عام واحد، ولكن لم يتم تنفيذ هذا القرار على أرض الواقع، حيث اغتيل رابين بعد عشرة أشهر. يقول شارون: "لا أعرف إذا ما كنت اطلعت على هذه الوثائق من قبل. ولكن ها هو رابين يقرر، والحكومة لا تنفذ. وإن كانت الذاكرة لا تخوننى، فإن الذى تقدم بهذه التوصية حينها هو موشيه شاخال، وزير الأمن الداخلي. وكانت هناك خطة تفصيلية تحدث عنها رئيس الوزراء فى بث تلفزيونى مباشر بعد هذه العملية، وتحدث عن خط التماس وعن ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين".

❖ إذا، فأنت ستواصل طريق رابين. حتى أنت.

- "أقول لك أن هناك من يتحدثون كثيراً ولكنهم لا يفعلون إلا قليلاً، ولكن من يفعل هو أنا".

وعندما قلت إن شارون كان يعارض الجدار لفترة طويلة، تدخل المستشار الإعلامي وقال: "غيّر رئيس الوزراء رأيه عندما غيّر رئيس جهاز الشاباك آفي ديختر رأيه، بناء على توصية الجهات المختصة". أما شارون فقد واصل كلامه قائلاً: "تم الانتهاء حتى الآن من بناء ٢٠٠ كم من الجدار، وهناك ٥٠ كم تحت الإنشاء حالياً، كما لدينا بالتأكيد خطة لمواصلة البناء. وكانت المشكلة التي واجهتنا هي الصعوبات التي يمثلها هذا الجدار للسكان العرب، حيث أن الجدار بمساره الأصلي كان سيخلق جيба سيخلق عشرات الآلاف من الفلسطينيين. ولذلك، فقد تم موازنة الجدار عند أماكن معينة بمسار الخط الأخضر. وستكون هناك بعض المستوطنات شرقي الجدار، وأريد أن أقول أنه سيتم في هذه الحالة إدخال هذه المستوطنات ضمن مسار الجدار لتوفير الحماية لها".

❖ هل كانت هناك حاجة لأن يقتل ألف مواطن حتى

يحدث هذا. لماذا؟

- "إن ما تقوله يعد متاجرة بدماء الضحايا. فهذا الأسلوب - إحصاء الضحايا - ليس مقبولا على. إنها متاجرة بالدماء. إنني لم استخدم أبدا مثل هذه المصطلحات، حتى في الأوقات التي كنت أرى فيها عمليات تقصير مفزعة. فلم أقل أبدا: "لقد كلفنا هذا خسائر فادحة". ويجب أن نتخلص من التفكير في أنه كان من الممكن تقليل عدد الضحايا".

❖ ماذا تتمنى لشعب إسرائيل في العام الجديد؟

- "أتمنى لهم أن ينعموا بعام سعيد، وهادئ، وأن يتمتعوا بصحة وافرة ورزق واسع، وأتمنى لنا جميعاً أن يتم تنفيذ خطة فك الارتباط بهدوء".

❖ قل لي، هل ستجرح؟

- "نعم، بالتأكيد".

❖ أحياناً يبدو أن هذا عبثاً ثقيلاً؟

- "إنه ثقل حقاً، ولكنه من السهل على تحمل الأعباء الثقيلة".

حراء مع إيلان بيكر المستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٢
بقلم: ألوف بن

إسرائيل أمام المزامع بانتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين في المناطق وأمام الاحتلال وإقامة المستوطنات وبناء الجدار الفاصل. "ليست هناك وظيفة أكثر إثارة من هذه" هذا ما قاله في لقاء أجرى معه يوم الاثنين في مكتبه بالقدس.

❖ بالنظر إلى ما حدث في عام ٢٠٠٤، ما هو

الدرس الذي تعلمناه من التفاوض مع الفلسطينيين؟

- "لقد كنا سُدج عندما أجرينا مفاوضات في فترة حكومتى رابين وبيريس. لا يحتوي الاتفاق المرحلي (اتفاقية أسلو "ب"، الذي يفصل شبكة العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية) أي شئ يتطرق إلى ما سيحدث في حال انهيار هذا الاتفاق. وقد اعتمدنا على تبادل الرسائل بين يتسحاق رابين وياسر عرفات بشأن وقف العنف، ولم نجتمع لوضع اتفاقيات أمنية مع الأمريكيين أو الأوروبيين، أو بيننا نحن، فيما عدا اللجنة العسكرية وغيرها، لمواجهة تراجع السلطة الفلسطينية أو سيطرة جهات معادية تميل إلى العنف على الموقف. وهو ما نعاني منه منذ عدة سنوات".

❖ هل حاولتم إضافة هذا البند إلى الاتفاق؟

- "إنني أتذكر اللقاء الذي جمع في عام ١٩٩٥ بين

المستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية يوجز ثمانية أعوام من العمل في: لا يجب على إسرائيل التفكير في تداعيات قرار لاهاي بشأن الجدار الفاصل؛ ليس هناك داع لتطبيق اتفاقية جنيف في المناطق، كنا على استعداد جيد للتفاوض مع الفلسطينيين، لكن الساسة تخطوا كافة الخطوط الحمراء.

كان إيلان بيكر، على مدار ثمانية أعوام من العمل كمستشار قانوني لوزارة الخارجية، أحد أطراف جبهة السياسة الخارجية الإسرائيلية، كما عاصر عن قرب كل ما مرت به من تقلبات. وعندما تم تعيينه في صيف ١٩٩٦، كانت إسرائيل في خضم اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين. وفي هذا الأسبوع، أثناء توجهه إلى كندا بصفته سفيراً، فإن إسرائيل في خضم المواجهة المسلحة مع الفلسطينيين توصف بأنها دولة تخرق القانون بناء على قرار المحكمة الدولية في لاهاي.

وجدير بالذكر أن بيكر له رصيد حافل بآلاف الساعات من التفاوض مع المصريين، الفلسطينيين، والأردنيين، وكثير من اللقاءات بالقيادات السياسية من العسكريين السياسيين، وعدد لا بأس به من المشاركات في المحافل الدولية التي حاول خلالها الدفاع عن

عوزى ديان، وجلعاد سار وجبريل الرجوب، حينما اقترحنا وضع بند يتيح للإسرائيليين دخول أراضي السلطة الفلسطينية، فرد الرجوب بلغة عبرية سليمة، والابتسامات تعلو وجهه: "ليس بوسعى إبلاغ ذلك لعرفات، كما أنكم ستقومون بذلك تلقائياً".

ويقول بيكر: "ينص الاتفاق المرحلي على أن يبذل الطرفين كل ما في وسعهما لمنع الإرهاب، وهو ما يدعم تواجدنا الآن في المناطق. ويجب علينا الاستمرار في هذا العمل لأن الفلسطينيين لا يوقفون الإرهاب".

❖ هل قمتم بالاستعداد الجيد لخوض المفاوضات؟

- "نعم قمنا باستعدادات جيدة جداً. وكان هناك تنسيق بيننا وبين جهاز الدفاع، وقمنا بعمل جماعي وخططنا لكل شيء. وكانت المشكلة تتمثل دائماً في ميل المسؤولين عن التفاوض إلى عدم الالتزام بالخطوط الحمراء التي كنا نضعها نحن كقيادة. ولن أنسى أبداً عندما كان "شلومو بن عامي" وزيراً للخارجية، حينما لفتنا انتباهه في مرحلة معينة بأنه ينوى التنازل عن أشياء أكثر مما خططنا لها. وقال حينذاك، عندما تكون مؤرخاً وتصل أحياناً إلى منعطف تاريخي فتجد أنه يتعين عليك مواصلة المسيرة. وهذه هي مشكلة المسؤولين المهنيين عن إدارة المفاوضات، فهم يشبهون الموظف العام. وهم قادرون على القيام بعمل جماعي، لكن من يدير المفاوضات في النهاية، سواء كان بيريس، أو بن عامي، أو بيبي (نتنياهو)، يقدم تنازلات ونجد أنفسنا نحن في النهاية أمام صيغ يتعين علينا بعد ذلك إيجاد وسيلة لتعديلها".

❖ أشعر بخيبة أمل وإحباط:

❖ هل مازالت اتفاقية أوسلو سارية؟

- "بالطبع، وهو أمر هام جداً رغم انتهاك الطرفين لها. نحن لسنا ملائكة، لكننا قد أبدينا وكذلك الفلسطينيون اهتمام بعدم الإعلان عن إلغائها. ولو تم إلغاؤها ستترك فراغاً، ودائماً ما شعرت بالقلق من هذا الفراغ الذي يمكن أن تتسلل من خلاله الأمم المتحدة. كما أن الفلسطينيين في حاجة ماسة إلى هذه الاتفاقية، لأنها تعتبر الأساس القانوني للسلطة الفلسطينية ولكانة عرفات".

❖ هل تتماشى خطة فك الارتباط أحادي الجانب، واتفاقية أوسلو؟

- "قطعاً، فالاتفاقية تشمل التزام إسرائيل بإعادة نشر القوات الإسرائيلية بغض النظر عن أي اتفاق فلسطيني، وأنا أرى أنها بمثابة إعادة انتشار يمكن تنفيذه".

لقد ولد بيكر في بريطانيا، مثل أستاذه الحاخام "شبتاي روزن" أول مستشار قانوني لوزارة الخارجية. وقد هاجر إلى إسرائيل في نهاية الستينيات، والتحق

بالعمل في وزارة الخارجية في عام ١٩٧٩، وشارك على الفور في مفاوضات اتفاقية التطبيع مع مصر. ويقول عنها: "إنني أشعر بخيبة أمل وإحباط، فقد كنت أنتظر دعماً كبيراً من جانب المصريين. وقد اجتمعت معهم في ٥٠ لجنة مفاوضات بشأن كافة القضايا، لكن كافة الفرص الاقتصادية والسياسية قد ضاعت. كما أننا على مدار أربعة أعوام ليس لدينا سفير مصري، وأشعر بإحباط من الأردنيين الذين أجرينا معهم مفاوضات حميمة بشأن معاهدة السلام واتفاقية في مجال المواصلات. وهم أشخاص ودودون للغاية، لكن المعاهدة تنص على الالتزام بوجود سفير دائم، لكن أين هو؟. وقد أوصيت أن تكون قضية السفراء على رأس جدول أولوياتنا في الاتصالات بيننا وبين الأردن ومصر. غير أنني مجرد مستشار قانوني أقدم رأياً استشارياً، بينما هناك مجموعة سياسية هي التي تمتلك القدرة على اتخاذ القرار.

وبالنسبة لنتائج العملية السياسية مع الفلسطينيين يقول بيكر: "إنني أشعر بخيبة أمل وإحباط منها. فهذا جزء من السذاجة التي تحدثت عنها. عندما فرغنا من المفاوضات حول الاتفاق المرحلي عشية عيد رأس السنة قبل تسعة أعوام كانت تغمرنا السعادة لأننا أصبحنا على الطريق السليم". ورغم ذلك فهو مازال يؤمن اليوم بأن الاتفاق المرحلي كان جيداً ويقول عنه: "للأسف أننا لم نستطع الالتزام به". إن اتفاقيتي الخليل ووأي اللتين وقعتا في عهد حكومة نتياهو، واتفاق شرم في بداية عهد إيهود باراك، أوضحوا أموراً هامة كانت غائبة عن الطرفين، ويقول عن ذلك: "مازال يمكن تنفيذ هذه الاتفاقات، إذا كانت هناك رغبة في ذلك".

❖ ما هي الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل؟

- "دائماً ما يزعم الفلسطينيون أننا لم نوفر لهم الانتقال الآمن من غزة إلى الضفة الغربية".

❖ وماذا عن توسيع المستوطنات؟

- "لقد طالب الفلسطينيون بوضع بند ينص على تجميد بناء المستوطنات أثناء المفاوضات، تنفيذاً لوعده مناخم بيجين خلال المباحثات مع مصر. وبدائياً في التفاوض معهم حول إضافة ملحق يوضح السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالمستوطنات والقيود المفروضة عليها. وبعد تغيير خمسة أو ستة صيغ، قال عرفات إنه يفضل ألا يتم إضافة أي بند، حتى لا يتهمه البعض بالخيانة. وأود أن أذكر هنا، أن الاتفاق المرحلي يشمل بنداً واحداً خاصاً بالتخطيط والبناء في الملحق المدني القاصي بأن كل طرف يحق له البناء في الإقليم الخاضع لسيطرته شريطة ألا يسبب أي أضرار للطرف الآخر".

❖ لكن قرارات الأمم المتحدة وقرار لاهاي تنص

على أن المستوطنات غير قانونية وتعارض وثيقة جنيف.

- "إننا نختلف في الرأي مع المجتمع الدولي. ونحن نقول إن البند الخاص بحظر نقل سكان إلى منطقة محتلة، الوارد في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف، جاء لكي يمنع تكرار ما حدث في الحرب العالمية الأولى - نقل أعداد كبيرة من السكان في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا بشكل قسري. ونحن لا نقوم بذلك. إن سياسة المستوطنات سياسة إرادية. فكل مستوطن، وأنا معه (يقيم بيكر في مستوطنة "هار إيدر")، موقع على عقد مع إدارة أراضى إسرائيل لأنه يعرف أنه يمكن أن يأتي اليوم الذي تغير فيه اتفاقية سياسية خريطة المكان. وأنا أرى أن هذا العقد غير موثق، فهو مجرد إيجار بيني وبين الإدارة. لذلك، فإننا نقول أن المستوطنات لا تعارض المادة ٤٩، لكن ليس هناك من يتفق معنا في الرأي".

ويقول بيكر أن الفلسطينيين يفضلون تسليط الأضواء على قضية المستوطنات في صراعهم السياسي ضد إسرائيل، لأن هذا الأمر أسهل بكثير من رفع دعاوى للملكية القدس، التي من شأنها أن تثير غضب العالم المسيحي، أو من طرح قضية "حق العودة" للاجئين، الذي على حد وصفه، لم يرد له ذكر في القانون الدولي".

❖ وكيف تفسر نجاح الصراع الفلسطيني ضد الجدار الفاصل ٩٠.

- "هذه قضية مثيرة، تفسح المجال لكافة المزايم الفلسطينية: مثل الضم بدعوى أن الجدار يهدف إلى ضم بعض المناطق الفلسطينية؛ وكذلك الفرصة للإشارة بصفة دائمة إلى نظام التمييز العنصري "الأبرتايد"، بدعوى أننا نخلق جيوباً، كما أنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان ممثلاً في مصادرة حرية الحركة. وينبع شعوري بخيبة أمل ودهشة في آن واحد من أن المجتمع الدولي مازال عاجزاً عن النظر إلى الجدار في إطار مكافحة الإرهاب. فهو ينظر إليه كما لو أن الإسرائيليين قرروا فجأة تعذيب الفلسطينيين وبناء سور، لمجرد مضايقتهم".

❖ السياسة والقانون في لاهاي:

يشعر بيكر بالغضب من قرار المحكمة في لاهاي، القاضي بعدم مشروعية الممارسات الإسرائيلية في المناطق، وإزالة الجدار في الضفة الغربية. ويقول عن ذلك: "إنهم يظلموننا. والمشكلة هي أنه لا يمكن فصل السياسة عن القانون. وما شاهدناه في لاهاي هو أنهم توجهوا إلى المحكمة بحوزتهم أجندة سياسية واضحة، وقرار سياسي صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ودوافع سياسية واضحة - لم يخفيها الفلسطينيون -

لكي يلتفوا حول المفاوضات عن طريق قرار المحكمة. وهذا لا يعني أن موافقنا غير عادلة".

وهو لا يشعر بأدنى شك حول شرعية بناء الجدار من ناحية القانون الدولي، كما أنه على قناعة بأنه كان صائباً عندما أوصى الحكومة بعدم إرسال ممثلين إسرائيليين لحضور مداوالات المحكمة، ويرفض بشدة تقرير الطاقم القانوني المفوض من قبل المستشار القانوني للحكومة "ميني مزوز" لتحري تداعيات قرار لاهاي. ويرى أن هذا التقرير يسبب خوف غير مبرر. ويقول عن ذلك: "لقد أوصت وزارة العدل بمحاولة مخاطبة المجتمع الدولي، غير أن ذلك لن يفهم بشكل صحيح. فالناس ستعتقد أننا لسنا على مايرام، لكنني أعتقد عكس ذلك".

❖ ما رأيك في التوصية بأن تقوم إسرائيل بالإعلان عن تطبيق وثيقة جنيف في المناطق ٩٠.

- "منذ عام ١٩٦٧، تم وضع سياسة تقضي بأن تطبق إسرائيل وثيقة جنيف الرابعة بصفة واقعية، لكننا لم نتفق على تطبيقها بصفة شرعية، لأن المادة الجوهرية في هذه الوثيقة تنص على أن المنطقة المحتلة هي التي انتزعت من سيادة أخرى، ولأننا لم نكن نرغب في الاعتراف بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية. قررنا عدم تطبيقها بشكل رسمي. وقد طبقناه بصورة عملية، حيث تقوم محكمة العدل العليا بمراقبة الممارسات العسكرية وفقاً لما تنص عليه الوثيقة، وهكذا يكون قد تم تطبيقها في المناطق".

"قبل عشرين عاماً، كان يمكن التفكير في تطبيق هذه الوثيقة، وبالفعل تم تقديم مشروعات قوانين خاصة في هذا الصدد إلا أنها قوبلت بالرفض. وقد بدأنا في عامي ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وبموجب الاتفاقيات الموقعة بدأنا في نقل السيادة على بعض المناطق إلى الفلسطينيين، ولكن لم يكن هناك أي مجال للإعلان عن تطبيق هذه الوثيقة. وكذلك اليوم أيضاً، لأننا نعرض على المجتمع الدولي خطة لفك الارتباط. فكيف ستكون صورتنا لو أعلننا فجأة عن تطبيق الوثيقة ٩٠ سيسخرون منا بالطبع".

❖ ألا تخشى فرض عقوبات على إسرائيل في أعقاب صدور القرار في لاهاي ٩٠.

- "لا، وأنا في هذه النقطة أختلف مع وزارة العدل. إنني لا أثق في أن الأوروبيين ومعظم دول العالم يرغبون في اتخاذ خطوة "عنيفة" ضد إسرائيل. ولذلك فإن لي تحفظات على تقديرات وزارة العدل، بأن كل مسؤول إسرائيلي سيسافر إلى الخارج ستم محاكمته".

❖ هل تزعجك تقارير انتهاك حقوق الإنسان للفلسطينيين ٩٠.

- "هذا الأمر ليس على ما يرام، ويجب معالجته. وقد

اطلعت عليه عن قرب، فقد كان ابني يخدم على حاجز قلقيلية، وكنا متوجهين إلى هناك لإحضار طعام له، وكنت أجلس معه عند الحاجز لمشاهدة ما يحدث. ويصعب على الجنود التصدي للتحديات التي يواجهونها هناك أمام أشخاص نافذى الصبر، ومجموعة من الطلاب الذين جاءوا لإثارة المشاكل بشكل متعمد، والإهانة والصراخ والسباب. كما أن عملية وضع جنود على الحاجز عملية صعبة ومعقدة تتطلب مهارة وخبرة. ومن الواضح أنه ينبغي علينا التصرف بصورة متسامحة لا تنطوى على عنف. والمشكلة هي أن الفلسطينيين يستغلون أخلاقنا الديمقراطية الغربية بشكل سيء".

لقد تابع بيكر الجهود الفلسطينية المبذولة لجعل الخط الأخضر حدوداً دولية معترف بها وحاول التصدي لذلك. ويقول عن ذلك: "بصفتي رجل قانون، أقول أن هذا لا يستند إلى أى أساس قانوني. كما أن الهدنة نصت على أنه خط مؤقت، وأنه لا ينبغي الإضرار بأى حدود سياسية يتفق عليها الطرفان. لذا، فإن الخط الأخضر لا يعتبر حدوداً، إلا أنه أصبح خط فاصل بين منطقة خاضعة للسيادة الإسرائيلية وأخرى مازالت محل تفاوض أو نقاش. وقد نصحت رؤساء الحكومة ووزراء الخارجية بمخاطبة الأمريكيين

والأوروبيين وإبلاغهم بأن الخط الأخضر ليس حدوداً". فى الأعوام الماضية كرس بيكر جهوده لإيجاد طرق قانونية تساعد فى النضال الدولى ضد الإرهاب. ويقول: "إن القانون الدولى لا يواكب الأحداث الراهنة، كما أن اتفاقية جنيف تمت صياغتها بعد الحرب العالمية الثانية. واليوم توجد موانع ضد العمليات الإرهابية وضد تمويل الإرهاب، وقد شاركت فيها إسرائيل منذ فترة، لكن مازالت هناك وثيقتين أشمل بكثير معلقتين داخل الأمم المتحدة لأن الدول الإسلامية ترفض الاعتراف بمقاومة الاحتلال على أنه إرهاب".

كان بيكر صاحب زمام المبادرة فى عرض ميثاق دولى جديد ضد العمليات الانتحارية، لكنه اصطدم بتحفظات من جانب نظرائه فى الإدارة الأمريكية. ويقول عن ذلك: "يقول الأمريكان أنه لا يمكن تمرير هذا الميثاق، وفى رأيي، أن هذا لا يهدف إلى وضع ميثاق بل إلى طرح موضوع الإرهاب الانتحارى على طاولة مناقشات المجتمع الدولى. والآن يتحدثون عن عقد مؤتمر للدول المعنية بهدف تنفيذ هذه الفكرة خارج إطار الأمم المتحدة". ويبدو أن بيكر سيواصل متابعة تطورات هذه المبادرة من مكتبه الجديد فى السفارة الإسرائيلية فى أوتوا.

حوار مع رجل الإعلام الأمريكى الإسرائيلى "حاييم سابان"

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/٧
بقلم: أندرو روس سوركين

«سيد الإعلام يجند واشنطن وهوليوود لتأييد إسرائيل»

إنسان يعتق موضوع واحد، وإسرائيل هى موضوعي". ولذلك، كان سابان أحد أكبر المتبرعين على الإطلاق للحزب الديموقراطى ومرشحيه، حيث تبرع بملايين الدولارات خلال العقد الماضى، ومن بين هذه التبرعات، دفعة تبرع مقدارها سبعة مليون دولار قدمها فى المؤتمر الوطنى الديموقراطى الذى انعقد فى ٢٠٠٢.

ومؤخراً استضاف سابان السيناتور جون كيرى فى منزله الواقع فى حى بيفرلى هيلز، حيث يقول: "لقد عزفنا على الجيتار وتبادلنا الآراء". إن سابان دائم الحديث عبر الهاتف وعلى مدار ساعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلى، أريئيل شارون، كما يقضى إجازاته مع بيل كلينتون.

وفى غضون ذلك يواصل سابان المنافسة فى شراء

جلس "حاييم سابان" سيد الإعلام الأمريكى الإسرائيلى، كما يطلقون عليه بشكل ينم عن عدم الاهتمام، على مقعد جلدى فى طائرته الخاصة الفاخرة، فى رحلة قام بها فى الربيع الماضى من لوس أنجلوس إلى نيويورك، وتحدث عن تأييده لإسرائيل. لقد جمع سابان معظم أمواله من بيع قناة الأسرة التى تمتلكها شركة فوكس إلى شركة ديزنى فى ٢٠٠١ مقابل ٣,٥ مليار دولار. ومنذ ذلك الحين، أصبح سابان أحد سادة الإعلام أصحاب العلاقات السياسية البارزة فى هوليوود. وقد بدأ يمارس تأثيره ويُسْغِل أمواله فى واشنطن، وتدرجياً وصل نشاطه إلى أماكن أخرى فى العالم.. إنه رجل على استعداد لأن يعمل من أجل إسرائيل فى أى مكان فى العالم.

وفى أول حوار شامل يُجرى معه، يقول لي: "أنا

الممتلكات الإعلامية في سائر أرجاء العالم في محاولة منه لتوسيع إمبراطوريته، وبالتالي توسيع نطاق تأثيره السياسي. إن أكثر مشروعاته طموحاً هو الحصول على ملكية أكبر شركة تلفزيونية في ألمانيا، حيث يقول والابتسامة مرتسمة على شفتيه: "نعم أرى مدى المفارقة التي ينطوي عليها هذا الأمر".

منذ عام تغلب على شريكه السابق روبرت مردوك، وعلى عمالقة آخرين في مجال الإعلام، واشترى شركة التلفزيون PRO 7 SAT1. وتسيطر هذه المجموعة على كثير من الشبكات التلفزيون الألمانية الرائدة في مجال الإعلام، والتي تضاهي الشبكات الأمريكية CBS, ABC. ويعترف قائلًا إنه لا يمكن تركيز السيطرة بمثل هذا الشكل، في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد غيّر سابان من شكل شركة PRO 7 SAT1 حيث قلل من التكلفة، وأدخل تعديلات على جداول البث لتعرض أفضل المسلسلات الأمريكية، وحولها إلى شركة رابحة.

وهناك أمر واحد مؤكد ألا وهو: أنه يصعب الآن نسب نجاح سابان إلى الحظ بل إلى مهارته الفائقة. ويقول بيتر تشرنين، رئيس شبكة نيوز كورب: "من السهل أن تحسد شخص مثل حاييم. وأعتقد أن نشاطه في ألمانيا هو أكبر من قصة نجاح مالي، حيث إن ذلك من شأنه أن يصبح حجر الزاوية لشيء أكبر بكثير".

ويعترف سابان أن هذا هو ما يخطط له بالفعل. ولكونه أحد أكثر الشخصيات ثراءً في هوليوود، يتهافت سابان دون توقف على عقد أي صفقة ممكنة. ويتسلى سابان بالتفكير في شراء صحيفة "جيروزاليم بوست" من هولينجز إنترناشونال ويقول: "إذا قللوا من الثمن المطلوب سأكون معنياً بشرائها". ويشير سابان جدلاً كبيراً في بريطانيا حيث أعرب عن رغبته في شراء أكبر شبكة للتلفزيون التجاري في الدولة وهي شبكة ITV، واتهم منافسيها sky news , bbc بالقيام بتغطية إعلامية تنطوي على انحياز للعرب.

ولكن رغم ذلك ليست كافة الصفقات التي يخطط سابان لعقدها ناجحة، ففي العام الماضي كان شريكاً لمجموعة مستثمرين، برئاسة إدجر بردنفمان، الذي اقترح شراء شبكة تايم فيرنر ميوزيك. وقد انسحب سابان في آخر لحظة حيث اعتقد أن الثمن الذي تعرضه المجموعة باهظ للغاية. والآن، وبعد أن حققت

فيرنر ميوزيك نجاحاً كبيراً اكتشف أنه أضاع فرصة ذهبية. ويزعم سابان أنه لا يفكر كثيراً في ذلك.

ويقول سابان، إنه منشغل الآن بالتخطيط لعقد صفقات أخرى. ولكنه رفض كشف تفاصيل حول هذه الصفقات. وفي غضون ذلك يستثمر سابان كل وقته وجهده لتحقيق ما يريد، حيث يقول: "إنني لا ألعب الجولف، ولا أجمع الطوايع، ولا أمتطي الخيول، ولا أتسلق الجبال ولا أراقب النجوم. إنني لا أفعل مثل هذه الأمور، فلا تكلفوا أنفسكم عناء السؤال عن هواياتي". ويضيف قائلًا: "ليس لدى هوايات. إن وقتي مقسم بين العمل والأسرة".

❖ مشوار غريب:

ما من شك أن مشوار سابان للنجاح كان غريباً، فقد ولد في مصر وهرب مع أسرته إلى تل أبيب بعد العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. وعاشت أسرته حياة قاسية. وعندما وصل إلى سن المرحلة الثانوية، بدأ العزف على الجيتار ثم أصبح مديراً وصاحباً لفرقة موسيقية. وبعد أن انهارت كل أعماله بعد حرب ٧٣، قرر سابان أن يجرب حظه في باريس، وكذلك فعل شريكه شوكي ليفي.

لم تتأخر نقطة انطلاقه، فعندما كان في إجازة يقضيها في تل أبيب، اتصل به أحد المنتجين من باريس، وقد كان الأخير مغرمًا بأحد أعضاء فرقته، وهو مطرب شاب اسمه نوعام قنيثيل. وقد أراد المنتج أن يسجل شريطاً لقنيثيل ينشد فيه أغنية مسلسل جولدوراك، وهو مسلسل رسوم متحركة للأطفال، وقد كان الأكثر شعبية في فرنسا في السبعينيات. وما لبث أن عاد سابان إلى باريس متوجهاً إلى أستوديو التسجيلات.

ويتذكر سابان ذلك قائلًا: "كانت تلك واحدة من أسوأ الأغاني التي سمعتها في حياتي. ولكن لأننا وصلنا إلى الأستوديو قلت لنفسني، دعنا ننهي ذلك الأمر كي نستطيع العودة إلى شيراتون تل أبيب". وبعد ذلك بشهر حصل سابان من المنتج على نسخة من الأصل وعلى مبلغ ألفي دولار.

ويتذكر سابان قائلًا: "لقد قلت له إنني أفعل ذلك على سبيل المودة، وأنت تريد أن تعطيني ألفي دولار؟". إنني لا أريد حتى النسخة الأصلية". ويستطرد قائلًا: "منذ ذلك الحين بدأت أتردد على شركات التسجيلات بحثاً عن موقع معي عقداً ويدفع لي مبلغاً مقدماً ألفي دولار، ولكن الأغنية كانت سيئة للغاية، وثمة أحد لم يرغب فيها". ويضيف: "وفي النهاية وجدت شاباً

يعمل في شبكة CBS، وكان هذا الشاب خريجاً جامعياً أنهى دراسته للتو، وكان على استعداد لتسويق مئات النسخ من الأغنية". وعندما حقق مسلسل جولدوراك نجاحاً كبيراً وبدأت أغنيته في الانتشار وأصبحت مطلوبة، تحولت مئات النسخ التي كانت معى إلى ٣,٥ مليون دولار".

في هذه المرحلة ابتسم الحظ له، حيث إن التسجيل الأصلي كان ملكه، وباتت كافة الأرباح في جيبه، وهو يقول عن هذا: "اكتشفت أن كافة الأرباح من حقى، وليس من حق شركة التسجيلات، حيث أنه ضمن شروط أى عقد عادى أن تحصل الشركة على ٢٠٪ من الأرباح والباقي للمنتج. ووجدت نفسى غارقاً فى بحر من الأموال. ولم أعرف ماذا أفعل فكل شيء بدأ يتغير بسرعة شديدة".

ومنذ ذلك الحين بدأ سابان وشركائه فى وضع الموسيقى التصويرية للمسلسلات التلفزيونية الأمريكية، مثل دالاس، ونوتس لاندنج. وفى نهاية ١٩٨٢ انتقل سابان إلى لوس أنجلوس، وبدأ كتابة وتنفيذ وإنتاج الموسيقى التصويرية لأفلام الرسوم المتحركة، رغم أن النجاح لم يكن حليفه دائماً فى ذلك المجال.

ويقول سابان: "عندما انتقلت للإقامة فى الولايات المتحدة سنة ١٩٨٢، بالطبع لم يكونوا جميعاً فى انتظاري لعقد صفقات معي. حتى أنني كنت جالساً فى انتظار لقاء أحد منتجى الأفلام المتحركة لأعرض عليه الموسيقى التى نقدمها، وبعد ساعات من انتظاره، جاءت مديرة أعماله لتقول لى إنه لن يستطيع مقابلتك اليوم".

ومع ذلك، سرعان ما بدأ سابان الصعود إلى القمة، فقد وضع لحن المقدمة للمسلسل التلفزيونى "المخبر السرى حوش حاش"، الذى أصبح بعد ذلك فيلماً من أفلام ديزنى لاند، وعندئذ حصل على حقوق البث.

وفى عام ١٩٨٥ عندما كان يقيم فى فندق إمبريال فى طوكيو أثناء إحدى رحلات العمل، شاهد مسلسلاً مذهلاً، حيث يقول: "طوال الوقت كانوا يبتون كافة أنواع برامج التسلية، وغنى عن القول إننى لم أكن أفهم شيئاً منها، ثم ظهر أمامى أحد المسلسلات، فقلت إن ذلك ليس مدهشاً فحسب، بل إنه ساحر ورائع، فقد كان مسلسلاً جميلاً بشكل لا يصدق عقل".

ويشير سابان إلى أنه مقابل نصف مليون دولار-

وهذا المبلغ ليس بالقليل- اشترى حقوق عرض المسلسل خارج قارة آسيا. وبعد ثمانية أعوام من التوسلات نجح فى صيف ١٩٩٢ فى إقناع شبكة فوكس التابعة لمجموعة نيوز كورب بعرض البرنامج باسم آخر: وهو باور رينجرز، الذى سرعان ما استحوذ على قلوب الجماهير. ونظراً لأنه يمتلك أكثر المسلسلات شعبية فى العالم فى ذلك الوقت، أقام سابان مشروعاً مشتركاً مع فوكس فى عام ١٩٩٦. وبعد ذلك بعام، اشترى قناة الأسرة من مؤسسها، فات روبرسون، بمبلغ ١,٩ مليار دولار، وحولها إلى قناة أسرة تابعة لشركة فوكس. وبعد ذلك بأربعة أعوام اشترى مايكل إيزنر، مدير عام شركة ديزنى، تلك القناة لصالح شركة ديزنى بمبلغ ٢,٥ مليار دولار.

وقد كانت تلك الصفقة أسوأ صفقة عقدها إيزنر فى حياته، حيث خرج سابان من هذه الصفقة رابحاً نحو ٢ مليار دولار. ويقول سابان: "يقول البعض إنهم دفعوا أكثر من اللازم. إن الجمال لا يراه سوى من يبحث عنه. وسوف أتحدث بشكل أكثر صراحة، وربما يفهم ذلك على أنه غرور: لقد خرجت من هذه الصفقة خاسراً نصف مليار كنت أتوقع حصولى عليها".

❖ الحب الجديد هو السياسة:

على أى حال، ساعدت تلك الصفقة سابان فى الوصول إلى معشوقته الجديدة، ألا وهى السياسة. فعلى حد قوله، أصابه ميكروب حب السياسة فى منتصف التسعينيات، عندما شعر بانخفاض تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل. فكثيراً ما تمت استضافة سابان وزوجته شاريل (وهى ليست يهودية) فى البيت الأبيض على مدار فترتى ولاية الرئيس كلينتون، وظل سابان صديقاً لرئيس الولايات المتحدة الأسبق منذ ذلك الحين. وفى رد أرسله كلينتون عبر البريد الإلكتروني قال: "كان حاييم سابان صديقاً حميماً للغاية، فقد كان مؤيداً وناصباً. وأنا فى غاية الامتنان من جهوده المضنية التى يبذلها من أجل إسرائيل، ومن أجل إحلال السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط، وشاكراً لنشاطه فى الصندوق الذى أقمته من أجل السلام".

كما يستطيع كلينتون الاعتراف لسابان بإخلاصه للحزب الديموقراطي، بما فى ذلك تبرعه بسبعة ملايين دولار منذ سنتين، وهو أكبر تبرع خاص حصل عليه الحزب على الإطلاق.

ورغم أن سابان من أكبر المعارضين العلنيين

للرئيس بوش، إلا أنه يؤيد بعض المبادئ التي تقوم عليها سياسته، حيث يقول: "أعتقد أن بوش يزيد من تعقيد الوضع في كل يوم يمر عليه وهو رئيس للولايات المتحدة الأمريكية. وصحيح أنني ديموقراطي، ولكنني أؤيد بشدة قانون الوطنية (الذي تم سنه بعد عمليات الحادي عشر من سبتمبر من أجل مكافحة الإرهاب)، إلا أنه ليس قوياً بما فيه الكفاية، لأنه يضر من ناحية أخرى بحقوق الإنسان. ويعتقد بعض أصدقائي في اليسار أنني مجنون بسبب آرائي".

❖ لماذا تفسر تأييدك الكبير لإسرائيل؟

- "إنني أكره الاقتباس من كلمات توم ديلي (زعيم الأغلبية الجمهوري في مجلس النواب). وإذا ما كنت ستكتب ذلك، يجب عليك أن تكتب أيضاً أنني أكره الاقتباس منه". ثم استطرد قائلاً الكلمات المنسوبة إلى ديلي: "إن الأمر الصحيح بالنسبة لنا هو تأييد إسرائيل. ويرجع ذلك إلى أسباب كامنة في بداية تاريخ البشرية".

وإذا كانت مواقفه في هذا الشأن واضحة، باعتباره مؤيد مخلص لإسرائيل، إلا أن مواقفه فيما يتعلق بالصراع الدائر في الشرق الأوسط، لا تبعث على التفاؤل، ويقول سابان في هذا الصدد: "سوف أقول الآن كلام من شأنه إثارة العديد من المشكلات، وأصلي بل وأتمنى أن تكون تقديراتي خاطئة. حيث أعتقد أن أي حل للصراع سيؤدي إلى نشوب حرب أهلية سواء لدى الجانب الفلسطيني أو لدى الجانب الإسرائيلي، حيث لن يحدث ذلك دون سفك للدماء".

في عام ٢٠٠٢ تعهد سابان بأن يتبرع بمبلغ ١٢ مليون دولار لإقامة مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكينجز، وحول ذلك يقول: "لقد سمعت زعماء من كافة التيارات السياسية في الولايات المتحدة، وزعماء أوروبيين يتحدثون عما لا ينبغي على شارون فعله، ولكنني لم أسمع قط - ولا حتى اقتراح واحد - لما يجب عليه فعله".

يخصص سابان بضع ساعات أسبوعياً لحشد التأييد لمجالات مختلفة، وعلى رأسها تأييد إسرائيل، وقيم الحفلات في منزله، وفي سائر أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية لتعبئة الأموال للمرشحين الذين يتوقع أنهم سيخدمون أهدافه. ويصف رون ماير، رئيس استوديوهات يونيفرسال، سابان بأنه شخص

فريد من نوعه قائلاً: "إنه لا يتورع عن التوجه إليك بطلب من أجل تحقيق هدف يؤمن به، حيث إنه يتفوه بما يدور في خلدّه ولا يخفى شيئاً".

وفي رد أرسله عبر الفاكس، كتب رئيس الوزراء شارون قائلاً: "من جانبي سيظل صديقاً غالياً للأبد. إن حاييم سابان مواطن أمريكي هام وإنسان يقف دائماً إلى جانب إسرائيل والشعب اليهودي في وقت الضرورة. كما أن إسهاماته في توطيد العلاقات بين الزعماء الإسرائيليين والأمريكيين من كافة الأحزاب، بارزة ومؤثرة".

علاوة على ذلك، لا يتورع سابان - الذي اشترى الشركة التلفزيونية الألمانية PRO 7 SAT 1 من شركة كيرش الإعلامية التي انهارت بسبب كثرة الديون في أغسطس ٢٠٠٢ بعد خوضه مناقشات متواصلة - عن استغلال علاقاته السياسية لخدمة صفقاته التجارية. ففي هذا العام قام بدعوة رواد الإعلام في ألمانيا إلى منزله في لوس أنجلوس لتناول الطعام مع صديقه بيل كلينتون.

ويقول سابان: "لقد كان كبار رجال الإعلام مذهولين". ويضيف قائلاً: "إن هؤلاء الأشخاص لم يلتقوا قط مع ليو كيرش. ولم يروه أبداً. وفجأة يجدون المالك الجديد للشركة يستضيفهم جميعاً في منزله، ويجدون أنفسهم يتحدثون إلى بيل كلينتون وجهاً لوجه".

ويتذكر سابان أين كان عندما عقد صفقة PRO 7 SAT 1، فقد كان يتحدث عبر الهاتف الجوال، حين كان يقوم بزيارة أسرية بالقرب من إحدى معسكرات التجميع النازية. ويقول: "لقد كان التوقيت والموقع الجغرافي مناسبين للغاية في ذلك اليوم".

إن قرار استثمار الأموال في ألمانيا، كان أسهل بكثير مما كان يمكن تصوره، حيث يقول سابان: "إنني لا أقول إنه يجب علينا غض الطرف عما كان يحدث هنا منذ خمسين عاماً، ولكن ذلك يجب ألا يؤثر على طريقنا نحو المستقبل". كما يقول سابان إن الحكومة الألمانية أيدته على طول الطريق: "لقد ترددت مزاعم بأن السبب في ذلك يرجع إلى كوني أمريكياً - إسرائيلياً، ولكنني لا أعتقد ذلك، بل الأرجح هو أن المصلحة البحثية هي التي تتحكم في ذلك الأمر".

ترجمات عبرية

١٤

استطلاعات

موقع جامعة تل أبيب على الإنترنت
بقلم: إفرايم يعر، وتمر هيرمان

مقياس السلام لشهر أغسطس ٢٠٠٤ (٥)

المبدئى إلى الحديث عن مستوطنات محددة ربما تكون مرشحة للإخلاء، يتبين أن الغالبية تصف المستوطنات الواقعة بشكل واضح فى المناطق بأنها "مستوطنات لا تقع فى المناطق"، عندما يتعلق الأمر بالتفاوض مع الفلسطينيين، بل وتعتقد فضلا عن ذلك أن إسرائيل ليس فى وسعها التنازل عنها أو على إخلائها. وهذا ما ينطبق على الأحياء التى أقيمت فى القدس ضمن الأراضى المحتلة فى ٦٧ بالذات ولكن ليس عليها وحدها.

وعلى ضوء النتيجة المتعلقة بتحديد ما إذا كانت المستوطنات موجودة أم غير موجودة فى المناطق، ربما ما يدعى للدهشة هو اكتشاف أن غالبية الجمهور الإسرائيلى اليهودى يعتبر قطاع غزة والضفة "مناطق محتلة". ومع ذلك، وبما يتوافق مع النتيجة السابقة، فإن نسبة من يعتقدون أن إسرائيل لا يجب أن تغير سياستها وأن تتقبل اتفاقية جنيف الرابعة، حسب توصية المستشار القانونى للحكومة، وأن تعترف رسميا بأنها أراضى محتلة، تزيد بشكل واضح عن نسبة من يعتقدون أن هناك ضرورة لتغيير السياسة والاعتراف المذكور. وفى هذا الصدد، فإن التقدير السائد بين الجمهور اليهودى يدل على وجود فرصة ضئيلة لفرض عقوبات دولية على إسرائيل إذا تجاهلت قرار محكمة لاهاى الدولية بشأن الجدار (الفاصل) ولم تعترف بمعاهدة جنيف. ورغم ذلك، فإن رأى الشائع هو أن إسرائيل حين تقرر سياستها بشأن المناطق ينبغى أن تأخذ فى الاعتبار إمكانية فرض مثل هذه العقوبات

رغم أنه لم يتم بعد اتخاذ أى قرار حكومى بشأن مستقبل المستوطنات فى الضفة، إلا أن هناك غالبية كبيرة تؤيد قيام الدولة اليوم بعرض مساعدة مالية كبيرة على المقيم فى هذه المستوطنات ويرغب فى الانتقال للعيش داخل حدود الخط الأخضر. كما أن التقدير السائد هو أن المستوطنات تضر الآن بمصلحة إسرائيل القومية وأن الحكومة تتفق أموالا أكثر مما ينبغى على هذه المستوطنات وعلى تطوير الأرض هناك. وذلك رغم أن الجمهور الإسرائيلى اليهودى منقسم بين من يعتقد فعليا أن مختلف الحكومات قد فعلت الصواب عندما سمحت بإقامة المستوطنات فى المناطق بل وشجعت على ذلك، ومن يعتقد أن ذلك كان خطأ سياسيا، مع زيادة محدودة فى نسبة من يبررون هذه السياسة. ولكن، رغم الانقسام فيما يتعلق بالتبرير التاريخى للشرعية التى منحتها الحكومة لإقامة المستوطنات ورغم التقدير بأن تكلفتها أكبر مما ينبغى وأن فائدتها قليلة، إلا أن هناك أقلية تؤيد اليوم إخلاء كافة أو غالبية المستوطنات اليهودية فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) فى إطار اتفاقية سلام دائم، فى الوقت الذى تعتقد فيه الغالبية أنه يجب الموافقة فقط على إخلاء المستوطنات الواقعة داخل أو على مقربة من القرى الفلسطينية، أو أنه لا ينبغى إخلاء أى مستوطنات على الإطلاق. أضف إلى ذلك، أنه يبدو أن رأى الموضوعى للجمهور اليهودى فى إسرائيل بالنسبة لما يُعتبر مستوطنات فى المناطق وما لا يعتبر كذلك، لا يتماشى مع "الحقائق البحتة": فعندما تنتقل من النقاش

عليها، فضلاً عن اعتبارات أخرى.

وهذه هي النتائج الرئيسية لقياس السلام الذي تم
رصده في الفترة بين ٢٩ و ٣١ أغسطس ٢٠٠٤.

❖ تفاصيل الاستطلاع:

رغم أنه بنظرة إلى الوراء، نجد أن الجمهور اليوم
يكاد يكون منقسماً فيما يتعلق بقيام الحكومات
الإسرائيلية المختلفة بتشجيع إنشاء المستوطنات في
المناطق أو على الأقل التصريح بإنشائها مع زيادة
طفيفة في نسبة من يجد لسياسة الحكومات مبرراً
تاريخياً، حيث يعتقد ٤٨٪ أن تلك السياسة كانت
سليمة، في حين يعتقد ٤٣٪ أنها كانت خاطئة (٩٪ لا
يعرفون)، والآن فإن هناك غالبية كبيرة (نسبة ٧٢٪)
تؤيد، أو تؤيد بشدة، قيام الحكومة بتقديم مساعدة
مالية الآن للمقيمين في مستوطنات الضفة، ويرغبون
في الانتقال للعيش داخل حدود الخط الأخضر (٢٢٪
يعارضون ذلك و ٦٪ ليس لديهم رأي واضح في هذا
الصدد). وفي الواقع فإن هناك غالبية من بين ناخبي
كافة الأحزاب بما في ذلك حزب المفدال (الحزب
الديني القومي)، تؤيد اقتراح تقديم مساعدة مالية لمن
سيخلون المستوطنات طواعية (٥٤،٤٪ يؤيدون و ٤٥،٥٪
يعارضون) باستثناء ناخبي حزب شاس الذين تزيد
نسبة المعارضين بينهم إلى حد ما (٥٣٪) عن نسبة
المؤيدين (٤٧٪) لاقتراح تقديم مثل هذه المساعدة
المالية.

وأهم المبررات التي يستند إليها المعارضون لقيام
الدولة بتقديم مساعدة مالية لمن سيخلون المستوطنات
طواعية، هي أن تكلفة مثل هذه المساعدة كبيرة للغاية
وأن المستعمرين قد انتقلوا للإقامة هناك بإرادتهم
الحرّة ولذلك لا يحق لهم الحصول على أموال نظير
الإخلاء. أما المبررات الأخرى مثل: أن هذه المساعدة
تعني تلميح بإمكانية التنازل عن أجزاء من الوطن، وأن
هذا الاقتراح سيمثل ضغطاً نزيهاً على أناس يعانون
بالتأكيد من مشاكل نفسية، أو طالما أن الحكومة لم
تتخذ بعد قراراً بشأن المستوطنات في الضفة، فلا
يجب عرض تعويض لمن سيتم إخلاؤهم، فقد أثبتت
بنسبة أقل.

ويمكن تفسير الاستعداد لمنح مساعدة مالية لمن
سيخلون المستوطنات طواعية إلى التقدير الرائج الذي
يفيد بأن المستوطنات الآن تضر (٤٨٪) ولا تخدم
(٢٨٪) مصلحة إسرائيل القومية (١٤٪ لا يعرفون)
وكذلك إلى الاعتقاد السائد بأن الحكومة تتفق أموالاً
أكثر مما ينبغي على المستوطنات وتطوير الأراضي بها
(٤٤٪)، (٢٥،٥٪ يعتقدون أنها تتفق هناك بالقدر
اللازم، و ١٢٪ يعتقدون أنها تتفق أقل مما ينبغي وبقية
المشاركين ليس لديهم رأي واضح في هذا الشأن).

ويبدو أنه في حين أن الإخلاء طواعية يعتبر أمراً
إيجابياً ومستحباً على ضوء حسابات التكلفة والفائدة
بالنسبة للمستوطنات التي ذكرناها، فإن الإخلاء بسبب
المطلب المطروح في إطار مفاوضات مع الجانب
الفلسطيني يعتبر أمراً سلبياً. وعلى هذا الأساس فرغم
التقديرات بأن تكلفة الإبقاء على المستوطنات مرتفعة
للفاية وأن الفائدة قليلة، فإن أقلية قليلة فقط تبلغ ١٧٪
تعتقد أنه في إطار اتفاق دائم مع الفلسطينيين ينبغي
على إسرائيل الموافقة على إخلاء غالبية المستوطنات
اليهودية في الضفة، بينما يعتقد ١٥٪ أنه ينبغي عليها
الموافقة على إخلاء غالبية المستوطنات هناك، ويعتقد
٢٧٪ أنه ينبغي الموافقة فقط على إخلاء المستوطنات
الواقعة داخل أو بالقرب من قرى فلسطينية فقط،
ويعتقد ٥٢٪ أنه لا ينبغي الموافقة على إخلاء
المستوطنات حتى في إطار اتفاق سلام دائم. وهذا يعني
أن إجمالي نسبة المستعدين للقيام بإخلاء جدي
للمستوطنات يصل إلى ٣٢٪ مقارنة ب ٦٣٪ مستعدين
لإخلاء محدود للغاية أو يعارضون القيام بأي إخلاء.
ويتضح من انقسام أنصار هذين الرأيين وفقاً للانتفاء
الحزبي في انتخابات الكنيست الأخيرة أن - كما هو
متوقع - أغلبية ناخبي حزب ميريتس (١٠٠٪)، وحزب
العمل (٧١٪)، وحزب شينوي (٦٠٪) تؤيد القيام بإخلاء
جاد. أما ناخبي بقية الأحزاب - الليكود، شاس،
المفدال، يهودوت هاتوراه والاتحاد القومي - فالغالبية
العظمى منهم يؤيدون القيام بإخلاء محدود أو يعارضون
الإخلاء أساساً.

وكنا نريد التحقق من تأثير الانتقال من مستوى
النقاش المبدئي (حول إخلاء أو عدم إخلاء المستوطنات
في إطار اتفاق سلام دائم) إلى النقاش على مستوى
المستوطنات المحددة التي ربما تكون مرشحة للإخلاء أو
التي سيطالب الفلسطينيون بإخلائها إذا جرت
مفاوضات حقيقية للتوصل لاتفاقية سلام. فعرضنا
على المشاركين قائمة مستوطنات وسألنا عن كل
مستعمرة منها سؤالين: إلى أي مدى تعتبر هذه في
رأيك مستعمرة في المناطق وهل بوسع إسرائيل في إطار
مفاوضات مع الفلسطينيين التخلي عنها أم لا. وكانت
الإجابات على هذين السؤالين مناقضة تماماً للحقائق
البحثة بحيث طرحت احتمالين: إما أن مستوى المعرفة
الجغرافية لدى الجمهور متدنٍ للغاية (وهو ما يفسر
الارتفاع الشديد في نسبة من اختاروا "لا يعرف")، أو أن
الخط الأخضر تم محوه من وعي غالبية الجمهور
الإسرائيلي - اليهودي نظرياً.

وهكذا فإن غالبية الجمهور ٦٢،٥٪ لا تعتبر - فيما
يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين - أن أحياء القدس
المقامة على المناطق التي تم ضمها لإسرائيل بعد حرب

يونيو ١٩٦٧ مثل أحياء "نافيه يعقوف" أو "جيلا" مقامة على مناطق (وقالت نسبة ١٩,٥٪ فقط إنهم يعتبرونها مقامة على مناطق. وتعتقد غالبية أكبر (٧١٪) - فيما يتعلق بالتفاوض مع الفلسطينيين - أن إسرائيل لا يمكن أن تسمح لنفسها بالتنازل عن هذه الأحياء حتى لو كان هذا لتحقيق سلام دائم (وقالت نسبة ١١,٩٪ فقط إنه من الممكن التنازل عن هذه الأحياء). وإذا كان مثل هذا الموقف شبه متوقفاً بالنسبة لأحياء القدس الكبرى فقد كان مما يدعو للدهشة اكتشاف أن أقلية محدودة فقط - فيما يتعلق بالمفاوضات مع الفلسطينيين - تصف "معاليه أدوميم" و"أريئيل" بأنها مستوطنات في المناطق (المحتلة) (وكانت نسبة من يرون هذا بالنسبة للمستعمرين ٦٢,٤٪ و ٢٨,٦٪ على التوالي). وذلك في الوقت الذي كان الموقف السائد - فيما يتعلق بالمفاوضات - هو أن تلك ليست "مستوطنات مقامة في المناطق (المحتلة) (٥٠,٤٪ و ٤٨,٤٪ على التوالي). وقد كانت المعارضة للتنازل عن هاتين المدينتين أكبر - فتسبة ٦٦,٥٪ يعتقدون أن إسرائيل ليس في استطاعتها التنازل عن "معاليه أدوميم" في إطار سلام دائم ونسبة ٦٢٪ لا يعتقدون نفس الشيء بالنسبة لأريئيل.

وكان الانقسام في الآراء أكبر بشأن "كريات أربع" الواقعة في الخليل فقد وصفتها نسبة أكبر (٣٨٪) بأنها "مناطق" في مقابل (٣١٪) قالوا إنهم يعتقدون أنها ليست "مستعمرة في المناطق" (وقال ٣١٪ إنهم لا يعرفون) كما أن هناك انقسام في الرأي أيضاً بالنسبة لمستوطنات جوش عتسيون (مثل إفرات، وآلون شافوت وكفار عتسيون) ومستوطنات الغور (مثل معاليه إفرام، أو كلياه أو فيريد يريجو)، ولكن مع الميل إلى عدم وصفها بأنها مستوطنات في المناطق: وهكذا فقد وصفت نسبة ٣١٪ من المشاركين مستوطنات جوش عتسيون، ووصفت نسبة ٥٢٪ منهم مستوطنات غور الأردن بأنها "مستوطنات في المناطق" في مقابل ٢٩٪ و ٤٠٪ على التوالي قالوا إنهم لا يعتبرونها "مستوطنات في المناطق" في إطار المباحثات مع الفلسطينيين. هل يمكن التنازل عن هذه المستوطنات في إطار اتفاق دائم مع الفلسطينيين؟ هنا أيضاً تعتقد الغالبية أنها ليست مقامة على مناطق محتلة (٤٢٪) (في مقابل ٢١,٥٪) في حالة مستوطنات جوش عتسيون و ٥٠,٥٪ (في مقابل ١٩,٥٪) بالنسبة لمستوطنات غور الأردن. والنتيجة على مستوى النقاش حول مستوطنات محدودة، وليس فقط على المستوى العام، هي أن التقديرات بشأن الارتفاع الشديد في تكلفة الإبقاء على المشروع الاستعماري في المناطق وانخفاض فائدة هذا المشروع بالنسبة للأمن القومي لا تؤدي - الآن على

الأقل - إلى الاستعداد لإخلاء مستوطنات حتى لو كان يؤدي لتوقيع اتفاق سلام دائم مع الفلسطينيين. ومن هنا انتقلنا إلى توضيح ما إذا كان المشاركون يعتبرون أن قطاع غزة والضفة مناطق محتلة أساساً أم لا. ويتضح أن الغالبية (ونسبتها ٥١٪) في الحقيقة تعتقد أو متأكدة من أنها مناطق محتلة في مقابل نسبة ٣٩٪ يعتقدون أو متأكدون من أنها ليست مناطق محتلة. وقد كان توزيع الأصوات وفقاً للانتماء الحزبي في انتخابات الكنيست كما هو متوقع على النحو التالي: جميع أو غالبية ناخبي أحزاب ميريتس، والعمل وشينوي يصفون المناطق بأنها محتلة في مقابل أن غالبية ناخبي أحزاب الليكود، وشاس، والمفدال والاتحاد القومي لا يصفون قطاع غزة والضفة بأنها مناطق محتلة، كما أن توزيع الأصوات وفقاً لدرجة التدين قد أسفر عن نتائج متوقعة: فغالبية كبيرة ممن يصفون أنفسهم بأنهم حريديم أو متدينين لا تصف الضفة والقطاع بأنها مناطق محتلة في مقابل أن غالبية المحافظين والعلمانيين يعتبرون القطاع والضفة مناطق محتلة فعلاً.

ورغم الاعتراف السائد بأنها مناطق محتلة، فإنه عند الرد على سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي على إسرائيل إعادة النظر في سياستها، بناءً على توصية المستشار القانوني للحكومة، وتطبيق ميثاق جنيف الرابع على المناطق والذي يفهم منه أنها مناطق محتلة، كان الرد الشائع (بنسبة ٤٪) هو أن إسرائيل لا ينبغي عليها تطبيق الميثاق والاعتراف بأن هذه المناطق أراضي محتلة، في مقابل ٢٤٪ كانوا يعتقدون أنه ينبغي عليها تغيير سياستها وتطبيق الميثاق بكل ما لذلك من معنى. ورغم وجود تناسب بين الرأي الشخصي في مسألة كون المناطق محتلة أم لا وبين الجواب على السؤال بشأن تطبيق ميثاق جنيف عليها، فإن التطابق لم يكن تاماً - حيث إن ثلث من يعتقدون أنها مناطق محتلة قالوا إنه لا ينبغي على إسرائيل الاعتراف بذلك بشكل علني عن طريق تطبيق الميثاق عليها بينما كان هناك ٤١٪ من بين من يعتقدون أنها ليست مناطق محتلة يعتقدون أنه يجب قبول توصية المستشار القانوني للحكومة وتطبيق الميثاق على المناطق.

ويبدو أن أغلبية الجمهور لا تعتبر الدخول في صدام مع القانون الدولي ومع الرأي العام العالمي أمراً خطيراً. ودليل ذلك أن الرأي السائد (٤٦٪) هو أن هناك فرصة ضئيلة إلى حد بعيد أو ضئيلة جداً لتوقيع عقوبات اقتصادية على إسرائيل مثل التي تم فرضها على جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري (الأبرتايد)، لو تجاهلت قرار المحكمة الدولية في لاهاي بشأن عدم شرعية الجدار العازل ولم تطبق ميثاق

جنيف على المناطق. وأعرب ٢٧٪ فقط عن خوفهم من وجود فرصة كبيرة إلى حد بعيد أو كبيرة جداً لتوقيع مثل هذه العقوبات على إسرائيل. وكانت نسبة من يعتقدون أن هناك فرصة كبيرة أو كبيرة جداً لتوقيع عقوبات على إسرائيل لو تجاهلت القرار الخاص بالجدار ويطالبون بتطبيق الميثاق، الأكبر من بين ناخبي حزب ميريتس (٥١٪)، بينما كانت الأقل لدى ناخبي حزب شاس (٢٥٪ فقط).

ورغم التقديرات بشأن انخفاض احتمالات توقيع عقوبات، فإن الرأي الشائع (٤٢٪) هو أنه ينبغي على إسرائيل أن تأخذ في الحسبان، ضمن اعتبارات أخرى، إمكانية توقيع عقوبات عليها أثناء قيامها بوضع سياستها إزاء المناطق. ويعتقد ٢٨٪ أنه ينبغي عليها تجاهل هذه الإمكانية تماماً، بينما يعتقد ١٨٪ أن إمكانية توقيع عقوبات عليها ينبغي أن تكون عنصراً أساسياً تفكر فيه إسرائيل أثناء وضع السياسة إزاء المناطق.

وقد بلغت نسبة التأييد لخطة فك الارتباط مع غزة

من جانب واحد هذا الشهر (٦٠،٤٪) وهي نفس النسبة في الشهر الماضي. أي أن توقعات الأشهر الماضية بشأن استمرار تراجع هذا التأييد قد خابت. وارتفع مؤشر أوسلو في الشهر الحالي إلى ٢٧،٠ نقطة (وبلغ ٢٤،٢ نقطة بين العينة اليهودية) وبلغ مؤشر المفاوضات ٥٢،٢ نقطة (وبلغ ٥١ نقطة بين العينة اليهودية).

(❖) مشروع مقياس السلام يعمد مركز تامي شتاينمتس لأبحاث السلام في جامعة تل أبيب، برئاسة البروفيسور إفرام يعر والبروفيسور تمر هيرمان. الاستطلاعات التليفونية أجراها معهد بي.ي. كوهين في جامعة تل أبيب في ٢٩-٢١ أغسطس ٢٠٠٤، وشملت ٥٧٩ مشاركاً ومشاركة يمثلون البالغين من السكان اليهود والعرب في البلاد (بما في ذلك يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة والمستوطنات التعاونية، وتبلغ نسبة الخطأ في عينة بهذا الحجم حوالي ٤،٥ بالزيادة أو النقصان).

معاريف ١٥ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: أوري روزن

استطلاع: ٥٨٪ يؤيدون فك الارتباط

استفتاء عام فعلاً، سوف تلحق بالمستوطنين هزيمة. ❖ غالبية تؤيد فك الارتباط بين القطاع اليهودي أيضاً:

وفقاً للاستطلاع، ٥٨٪ ممن شملهم الاستطلاع قالوا نعم لخطة فك الارتباط، في مقابل ٢٩٪ أفادوا بأنهم سيعارضونها. والنتيجة النهائية واضحة ألا وهي أن شعب إسرائيل يؤيد فك الارتباط بأغلبية لا يستهان بها. وفي الواقع، منذ أن طرح شارون هذه الخطة على الجمهور منذ قرابة عام، وتأييد الجمهور أخذ في التزايد بشكل متواصل. كما تحظى خطة فك الارتباط بتأييد أغلبية كبيرة بين القطاع اليهودي (٥٧٪)، الأمر الذي يسحب البساط من تحت أقدام الاقتراحات التي طرحت مؤخراً في اليمين للتصديق على خطة فك الارتباط فقط إذا حصلت على موافقة "أغلبية من الصفوة".

علاوة على ذلك، إن تأييد خطة فك الارتباط من شأنه أن يؤدي إلى انقسام داخل الأحزاب: حيث إن الأمر ليس قاصراً على تأييد ٩٠٪ من ناخبي حزب العمل، و ٩٠٪ من ناخبي شينوي للانسحاب من غزة، بل إن ٥٤٪ أيضاً في حزب الليكود يؤيدون ذلك. وهناك

رغم أن الأغلبية لا تؤيد خطة شارون، إلا أن ٦٩٪ ممن شملهم الاستطلاع يؤيدون إجراء استفتاء عام للتصديق على خطة فك الارتباط. وقد أوضح آريئيل شارون بالأمس فقط أن إجراء استفتاء عام حول خطة فك الارتباط ليس مطروحاً على طاولة النقاش. ولكن يتبين أن الجمهور يعتقد شيئاً آخر، كما يتضح لنا بروز موقف وزير المالية بنيامين نتنياهو. ويظهر الاستطلاع الذي أجراه أمس الأول مركز تليسيكر لحساب صحيفة "معاريف" أن ٦٩٪ من سكان دولة إسرائيل يؤيدون إجراء استفتاء عام حول خطة رئيس الوزراء السياسية.

منذ الوهلة الأولى اتضح أن المستوطنين سيصبحون راضين إذا ما تم إجراء استفتاء، حيث إن أكثر من ثلثي هذا الجمهور يفضلون اتخاذ قرار فك الارتباط عن طريق استفتاء عام وليس بقرار من الكنيست. ولكن قبل أن تشرع مستوطنة جوش قطيف في الاحتفال، يجدر بمعارضى فك الارتباط أن يأخذوا بعين الاعتبار حقيقتين في غاية الأهمية. الأولى هي أن الإسرائيليين دائماً ما يسعدون عندما تسألهم عن رأيهم، وسيقبلون بترحاب أي دعوة لإجراء استفتاء عام - أيا كان موضوعه. والحقيقة الثانية هي أنه إذا ما تم إجراء

معطيات أخرى يظهرها الاستطلاع تدل على أنه رغم هزيمة شارون في استفتاء مركز الليكود، إلا أن غالبية الشعب يؤيدونه بشدة، خاصة فيما يتعلق بخطواته الأخيرة. حتى ناخبي الليكود يعترفون بحقه في المضي قدماً بخطته. حيث إن ٦٧٪ من ناخبي الليكود أعطوا شارون الضوء الأخضر في الانتخابات الأخيرة لمواصلة إقدامه على تنفيذ خطة فك الارتباط.

❖ حتى حزب العمل سيتفهم المقاومة العنيفة:

كما يتضح من الاستطلاع أنه يجب إثارة مخاوف الجهات الأمنية. حيث أجاب ٢٤٪ ممن شملهم الاستطلاع بأن لجوء سكان مستوطنات قطاع غزة إلى المقاومة العنيفة أمر مشروع. وصحيح أن غالبية الشعب مازالوا يعتقدون أنه لا حق للمستوطنين في مقاومة الإخلاء بالقوة (٥٨٪)، ولكن الاعتراف بشرعية الاحتجاج العنيف لم تكن السمة المميزة لليمين فحسب. حيث أبدى ٤٢٪ من ناخبي الليكود، و ١٢٪ من ناخبي شينوي، و ١٩٪ من ناخبي حزب العمل، تفهماً إزاء حق المستوطنين في ممارسة العنف ضد رجال الشرطة والجنود الذين سيكلفون بإخلائهم.

❖ استقرار في قوى الأحزاب:

يعد استقرار قوى الأحزاب، إحدى الظواهر السياسية البارزة التي تميز الكنيست الحالي. فمِنذ الانتخابات الأخيرة تم إجراء أعداداً لا حصر لها من الاستطلاعات السياسية، وقد كانت النتيجة متشابهة للغاية في معظمها فيما يتعلق بالتركيبة السياسية الحالية.

ويتضح من الاستطلاع الأخير وجود استقرار نسبي في طرق الانتخاب. حيث يفيد الاستطلاع بأنه إذا ما تم إجراء انتخابات سيظل الليكود محتفظاً بـ ٢٨ - ٤٠ مقعداً، بينما سيحصل العمل على ٢٢ مقعداً، فيما سيطراً على شينوي انخفاضاً طفيفاً حيث سيفقد مقعدين ليصبح لديه ١٢ مقعداً. والحزب الوحيد الذي سيستطيع أن يزيد قوته بنسبة ٥٠٪ هو حزب الاتحاد القومي، حيث يفيد الاستطلاع بأنه سيحصل على ١١ مقعداً في مقابل سبعة في الكنيست الحالي.

❖ أجرى الاستطلاع أمس الموافق ١٤ / ٩ / ٢٠٠٤ عن طريق مركز TNS تليسيكر. وقد شمل ٥٠٠ شخصاً كعينة تمثيلية لفئة البالغين في إسرائيل. وأقصى احتمال للخطأ في الاستطلاع هو صفر ٤,٤٪.

الغالبية: المستوطنون سيلجأون إلى العنف في الإخلاء

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٥
بقلم: أتيلا شومبلفي

يطمح في أن يكون هناك اتفاق عام بين صفوف الجمهور اليهودي بشأن العمليات السياسية. من ناحية، يدل الاستطلاع على أن ٦٠٪ من مؤيدي اليسار يخشون من محاولة اليمينيين إلحاق الأذى بهم وقت إخلاء المستوطنات، ومن ناحية أخرى، يشير إلى أن ٧٢٪ من الجمهور الإسرائيلي لن يلجأ إلى استخدام العنف.

وبالنسبة لاحتمال أن يقوم رئيس الوزراء أريئيل شارون بتنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة وعن بعض المستوطنات المتفرقة في יהודה والسامرة (الضفة الغربية)، فإن ٤٩٪ على قناعة بأنه سيقوم بذلك، في حين يعتقد ٤٦٪ أن هناك احتمال ضئيل لحدوث ذلك أو ليس هناك احتمال لذلك على الإطلاق.

تشير نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد "رافى ساميت للأبحاث" لصالح "القيادة الوطنية" في النصف الثاني من شهر أغسطس، إلى أن ٩ من بين كل ١٠ إسرائيليين يعتقدون أن هناك خطراً بأن يلجأ المستوطنون إلى استخدام العنف ضد العسكريين ورجال الشرطة الذين سيقومون بإخلاء المستوطنات. وتجدر الإشارة إلى أن ٥٠٤ شخصاً قد شاركوا في هذا الاستطلاع.

ويستدل من هذا الاستطلاع أيضاً أن حوالي ٦٢٪ من الجمهور الإسرائيلي يثق في أن هناك فرصة تتراوح بين بسيطة وكبيرة جداً، لأن تتعرض الشخصيات العامة والقادة السياسيين المؤيدين لخطة فك الارتباط إلى العنف.

كما يوضح الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي

عام غياب التفاؤل

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٥
بقلم: دانييل بن سيمون

يعتقد أن الخطر يتواجد في مكان آخر. فكثير من الإسرائيليين يصفون وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بأنه أمر يهدد أمن الدولة، وليس العمليات الانتحارية، أو التهديد الإيراني، بل الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وغالبية الإسرائيليين (٧٤٪) يعتقدون أن الدولة تبذل جهوداً أقل من اللازم في مساعدة الفقراء. وقد كانوا يرغبون في أن تبذل الدولة جهوداً أكبر.

ويعتبر عام ٢٠٠٤ عام التدهور. فقد تراجع الإيمان بالتوصل إلى سلام، وضاع أمل العيش في حياة رغدة، وتراجع الإيمان بقدرة الدولة على البقاء. أما بالنسبة للعرب فقد ظهرت لديهم ظاهرة غريبة، فهم يؤمنون أكثر بالسلام ويصفون حياتهم بأنها الأفضل إلى حد كبير. فالانتفاضة لم تتمكن منهم، بل عضدت آمالهم بأن إسرائيل في طريقها إلى بر الأمان.

ويؤمن ٤٠٪ من العرب بأن السلام سيحل بعد بضعة أعوام، مقارنة بـ ٤٪ من بين المهاجرين الإسرائيليين الجدد. أما الجمهور اليهودي العريض فيكاد لا يؤمن بالسلام للمرة. حيث يعتقد ٦٤٪ من أتباع اليمين أنه لن يتم التوصل إلى سلام، حتى في المائة عام المقبلة. كما يعتقد حوالي نصف الجمهور ذلك.

وقد تركت القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة آثارها في نفوس الإسرائيليين. فغالبيتهم يعتمدون على الجيش أكثر من أي مؤسسة أخرى. صحيح أن الجيش في حالة جيدة، إلا أن وضعه الحالي أقل مما كان عليه في السابق. وقال ٤ فقط من بين كل ١٠ أشخاص إن الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي تدار بصورة جيدة. وجدير بالذكر، أن هناك أعوام قد شهدت ضعف هذا العدد. وفي المقابل لم تحصل المؤسسات الأخرى على تقدير أعلي. فقد حصلت الشرطة، والمنظومة التعليمية وبخاصة وزارة الرفاه الاجتماعي على تقدير منخفض. وفي الماضي جاءت المنظومة القضائية بجانب الجيش في تقدير الثقة لدى الجمهور، لكن هذه الثقة تراجعت الآن.

ويكشف استطلاع ٢٠٠٤ عن صورة الإسرائيليين منخفض المعنويات، الذي يفكر أحياناً في الهجرة، ويخشى ركوب الحافلة والذي تعلم ارتياد الأماكن المزدحمة، رغم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وقد تسببت أربعة أعوام من المواجهة مع الفلسطينيين في تدهور أغلب مناحي الحياة - لكن مازال هناك مجال للأمل، فغالبية الإسرائيليين يؤمنون بأن إسرائيل ستظل قائمة في المستقبل البعيد أيضاً، وهو ما يمثل سبباً للشعور بالسعادة.

يعيش الإسرائيليون في حالة من عدم الاستقرار. فمن ناحية، لم يدركوا بعد ما إذا كانت الأعوام السيئة قد انقضت أم لا، ومن ناحية أخرى، ما إذا كان المستقبل سيكون أفضل بكثير أم لا. وتشير إجابات هذا الاستطلاع إلى أن هناك رغبة في طي هذه الصفحة. ويشير الإسرائيليون إلى التدهور في كافة مناحي الحياة - رغم أن الحياة في الواقع تبدو أفضل بكثير هذا العام (عدد أقل من العمليات الإرهابية، وتحسن المعايير الاقتصادية).

وقبيل الانتفاضة، فاجئنا الإسرائيليون بقدرتهم على الشعور بالفرح. وفي منتصف التسعينيات أعرب تسعة أفراد من بين كل عشرة أفراد تقريباً عن تفاؤلهم حيال مستقبلهم ومستقبل الدولة. ورغم أنهم يكرهون الاعتراف بالأمور السيئة التي تعرضوا لها، إلا أنهم وفقاً لاستطلاع ديالوج هاآرتس ٢٠٠٤ - بإشراف البروفيسور كميل فوكس وإدارة أرنونا أريئيلي - باتوا أكثر يقظة وتخلوا عن أوهامهم. فدائماً ما كانوا يتباهون بوضعهم، حتى يدرك العالم إلى أي مدى نجح المشروع الإسرائيلي. لكن هذه المرة فهم على استعداد للإفصاح عن آلامهم. وقد أحدثت الأعوام الماضية إصابات في النفس الإسرائيلية وتركت بها آثار جروح.

ويستدل من استطلاع ٢٠٠٤ أن الإسرائيليين فقدوا سمة التفاؤل التي كانوا يتمتعون بها. واتفق الكثير منهم على أن مستقبلهم الشخصي والقومي اختلف عما كانوا يتوقعونه لأنفسهم وللدولة. وبصفة عامة، فهم يؤمنون أقل بالدولة، وبمؤسساتها وبفرصة التوصل إلى سلام، وبالثراء والسعادة وبالأمان الشخصي.

وقد ذكر غالبية المشاركين أنهم يعيشون على "ما يرام". ورغم اتفاقهم على أن وضعهم في العام الماضي كان متدهوراً، إلا أنهم لا يرغبون في التغيير. وذكر حوالي ٥٠٪ من المشاركين أن وضعهم الاقتصادي تدهور في العام الماضي، في مقابل ١٦٪ ذكروا أن وضعهم قد تحسن. لكن الإسرائيليين ارتدت الثقة لديهم في القدرة على تغيير الواقع. وقد أدى مزيج من المحافظة على التقاليد واللامبالاة إلى الاستسلام للقدر - أي الإيمان بأن شيئاً لن يتغير. بعبارة أخرى، فإن من يوهم نفسه بأن الوضع المتدهور سيؤدي إلى حدوث انقلاب اجتماعي، سيكتشف أنه ليس هناك جنود كافيين لقيادة هذا الانقلاب. ويقول البروفيسور فوكس: "يتضح من الاستطلاع أن الإسرائيلي إلى إنسان محافظ ولا يميل إلى التغيير. فالإسرائيلي يدرك وضعه المتدهور ويريد تغييره، غير أنه لا يؤمن بقدرته على فعل ذلك".

رغم أن الانتفاضة بدأت عامها الرابع، إلا أن الإسرائيلي

◆◆ نتائج الاستطلاع:

١. الخوف من العمليات الإرهابية:

* إلى أى مدى تخشى من التوجه إلى الأماكن المزدحمة؟

- لا يخشى ٤٠,٢ %

- يخشى، لكنه يتوجه ٣٧,١ %

- يخشى ويتوجه إلى الأماكن التي يتم تأمينها جيدا ١٣ %

- لا يتوجه إلى أماكن التزه / لا يهتم بذلك ٤,٩ %

- يخشى للغاية ولا يتوجه إلى أماكن التزه ٤,٧ %

٢. إلى أى مدى تخشى من السفر بالحافلة؟

- لا يخشى ٢٩,٤ %

- يخشى، لكنه يسافر ٢٧,٠ %

- لا يسافر بالحافلة دون أى علاقة لذلك بالأمان

١٢,٤ %

- يخشى ويقلل من السفر ١١,٦ %

٣. وجود الدولة:

◆ في رأيك إلى متى ستظل إسرائيل قائمة كدولة

مستقلة؟ حوالى مائة عام أو مئات الأعوام أو أكثر؟

- إجمالى العينة ٦٣ % - اليسار ٦٢,٦ % - الوسط ٦٦,١ %

- اليمين ٦٩,٧ %

٤. الحياة فى إسرائيل:

◆ كيف تصف الحياة فى إسرائيل؟

- جيدة للغاية ٩,٥ % - جيدة ٢,٨ % - على ما يرام

٤١,٤ %

- ليست جيدة ١١,٦ % - سيئة ١١,٢ %

◆ نسبة من يصفون حياتهم بأنها جيدة - جيدة جدا:

- إجمالى العينة ٣٥,٣ % - المهاجرون ٢٢,٨ %

- الحريديم ٤٦,٨ % - العرب ٥١,٦ %

٥. التفكير فى الهجرة:

◆ هل تفكر فى الهجرة إلى دولة أخرى أم لا؟

- يفكر عمليا فى ذلك ١٠,٥ %

- أحيانا ولكن ليس بجدية ١٧,٢ %

- لا يفكر فى ذلك على الإطلاق ٧٢,٤ %

◆ كنت أود أن يجرب أبنائى حظهم فى الخارج:

- إجمالى العينة ٢٥ % - اليمين ٢١ %

- اليسار ٢٤,٣ % - الوسط ٢٨,٧ %

٦. السلام بين إسرائيل والفلسطينيين:

◆ هل تصدق أنه سيأتى اليوم الذى يسود فيه سلام

بين إسرائيل والفلسطينيين؟

أ. نعم، خلال بضعة أعوام:

- اليسار ٣٥,٥ % - الوسط ٢٥,٢ % - اليمين ٩,٣ %

- المهاجرون ٤,٣ % - الحريديم ٦,٤ %

ب. نعم، لكن فى المستقبل البعيد جدا فقط:

- اليسار ٣٣,٦ % - الوسط ٣٥,٧ % - اليمين ٢٤,٧ %

- المهاجرين ٣٠ % - الحريديم ١٠,٦ %

ج. ليس فى المائة عام المقبلة:

- اليسار ٢٧,١ % - الوسط ٣٣,٩ % - اليمين ٦٤,٢ %

- المهاجرون ٦١,٤ % - الحريديم ٨٠,٩ %

د. لا يدرك:

- اليسار ٣,٧ % - الوسط ٢,٢ % - اليمين ١,٩ % - المهاجرون

٤,٣ % - الحريديم ٢,١ %

٧. النزاع والأخلاق:

◆ هل تعتقد أن النزاع مع الفلسطينيين يؤثر على أخلاق

المجتمع الإسرائيلي؟

- لا يدرك ٩,٢ % - لم يؤثر على الأخلاق ٣١,٢ %

- أقل أخلاقية ٤٧,١ % - أكثر أخلاقية ١٢,٤ %

٨. أداء الهيئات الحكومية:

◆ فى رأيك أى من هذه الهيئات تعمل بشكل جيد أو

بشكل سيئ؟

أ. الجيش الإسرائيلي:

- يعمل بشكل جيد ٣٨,٥ % - يعمل بشكل سيئ ٤,٣ %

ب. جهاز الصحة:

- يعمل بشكل جيد ١٩,٢ % - يعمل بشكل سيئ ٩,١ %

ج. الشرطة:

- يعمل بشكل جيد ٨,١ % - يعمل بشكل سيئ ٩,٥ %

د. الجهاز القضائي:

- يعمل بشكل جيد ٧,١ % - يعمل بشكل سيئ ١١,٢ %

هـ. المنظومة التعليمية:

- يعمل بشكل جيد ٥,٧ % - يعمل بشكل سيئ ٣١,٤ %

و. خدمات الرفاه الاجتماعى:

- يعمل بشكل جيد ٢,٢ % - يعمل بشكل سيئ ١٦,٤ %

ز. ليست هذه أو تلك:

- يعمل بشكل جيد ٠,٢ % - يعمل بشكل سيئ صفر %

ح. لا يدرك ليرفض الإجابة:

- يعمل بشكل جيد ١٨,٩ % - يعمل بشكل سيئ ١٨,١٩ %

٩. أمن الدولة:

◆ هل تعتقد أن وجود إسرائيل معرض لخطر حقيقي؟

- لا ٣٠,٢ % - نعم ٢٣,١ %

- أعتقد لا ٢٢,٣ % - أعتقد نعم ٢٠,٧ %

- لا يدرك ٣,٧ %

◆ أى من بين العناصر التالية يمثل التهديد الأكبر على

أمن إسرائيل؟

- الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ٣٣,٩ %

- الحرب مع الشعب الفلسطينى ٢٧,٨ %

- المشكلة الديموجرافية ١٦ %

- التهديد النووى الإيراني ١٢ %

- لا يدرك / شئ آخر ١٠,٥ %

١٠. الاهتمام بالطبقات الفقيرة:

◆ كيف كنت ستصف مدى اهتمام الدولة بالطبقات

الفقيرة؟

- كبير ٤,٩ % - ملائم ١٦,٨ %

- قليل ٧٣,٨ % - لا يدرك ٤,٥ %

نسبة التمييز والفروق بين التلاميذ أبناء القطاعات المختلفة

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٣
بقلم: جدعون عيشت

ومع ذلك، يتسم استطلاع المكتب المركزي للإحصاء بالأهمية لو نظرنا إليه من زاوية أخرى، وهي التمييز الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية ضد بعض القطاعات، والمثال الذي يتبادر تلقائياً إلى الأذهان في هذا السياق هو وزارة الأديان التي من شأنها أن تقوم بتوزيع المال من أجل توسيع وتعميق الثقافة الدينية. ويستدعي المنطق أن يتم استثمار المال بشكل أساسي في المؤسسات التي بها أقلية متدينة.

والتلاميذ الوافدون من مدارس دينية يدركون ذلك الأمر من تلقاء ذاتهم، حيث إن وزارة الأديان تستثمر كثير من الأموال من أجل التلاميذ المتدينين، والتلاميذ الحريديم على وجه الخصوص. فلماذا ترصد وزارة الأديان في التعليم ما قبل المرحلة الثانوية ٦٤٢ شيقل لكل تلميذ في مدرسة حريدية، ولا ترصد شئ للمدارس العربية، وتدفع شيقل واحد لتلميذ المدارس الحكومية؟.. ما من شك في أن الوزارة قامت بتوزيع المال وفقاً لقرارات الوزير، ودائماً وأبداً ما يكون الوزير من أعضاء حزب المفدال أو حريدياً، وفي السنوات الأخيرة كان الوزير حريدياً متمزناً.

لم تكن نعرف أن وزارة الأديان (ووفقاً للبيانات المتوفرة - والبيانات الصادرة عن وزارة العمل أيضاً) تمارس تمييزاً ضد تلاميذ المدارس غير الدينية. ولكننا كنا نعلم أن الوزارة تستثمر الملايين من أجل تلاميذ المعاهد الدينية، التي يدرس فيها التلاميذ - كالمعتاد - بعد الانتهاء من الدراسة في مدارس ما قبل المرحلة الثانوية، ولكن كيف تمكنت الوزارة من تحويل الأموال إلى المدارس؟.. وكيف تتمكن مدرسة حريدية من الحصول على تمويل من بعض الجهات الحكومية في الوقت ذاته؟.. هل توجهت وزارة الأديان إلى كافة المدارس، بما في ذلك الحكومية والعربية، وعرضت عليها خدماتها المقدسة؟..

الإجابة هي أنه كانت تسود بالفعل أعراف فاسدة في بلادنا، وفي وزارة الأديان على وجه الخصوص. وقد وضع المستشار القانوني الأسبق للحكومة إلياكيم روبنشتاين حداً لذلك، على الأقل رسمياً، عندما قال إنه اعتباراً من هذا العام، ستصبح وزارة التعليم فقط هي المخولة برصد ميزانيات المدارس، وليس أي وزارة أخرى.

❖ أين المساواة؟

يبدو أن تركيز ميزانية التعليم في جهة واحدة من شأنه أن يضع حداً للتمييز. ولكن تبين أن الأمر ليس كذلك، فالقصة الطويلة التي أظهرها استطلاع المكتب المركزي للإحصاء تقيد بأن وزارة التعليم تفعل بالضبط ما كانت تفعله وزارة الأديان. ففي مدارس التعليم ما قبل المرحلة

في عشية جلسة الحكومة التي انعقدت لمناقشة ميزانية ٢٠٠٥، تم التلميح إلى تهديد شلومو دُفرات، رئيس لجنة تطوير التعليم، بتقديم استقالته إذا ما حدث أي استقطاع من ميزانية التعليم. وفي تعقيبها على ذلك، أعربت وزارة التعليم عن دهشتها، سواء لأن وزارة المالية رصدت نحو مليار شيقل لتنفيذ المرحلة الأولى من الإصلاح الذي أوصى به أعضاء لجنة دُفرات، أو لأن اللجنة لم تقدم بعد تقريراً نهائياً يشمل في طياته ميعاد التنفيذ.

لقد باتت الخلافات حول الميزانية أمراً روتينياً، كما أن ثمة أحد لا يبالي بتهديد شخصيات عامة بتقديم استقالتهم، حتى أن أحدث الإحصائيات أيضاً لم تتطرق إلى ذلك. وفي غضون ذلك، نشر استطلاع جديد صادر عن المكتب المركزي للإحصاء بعنوان "ملاحظات على التعليم ٢٠٠١". تحت هذا العنوان المثير للضجر، يكشف الاستطلاع النقاب عن العائد الذي تحصل عليه المدارس من الأفراد حسب القطاع الذي ينتمون إليه. وللمرة الأولى، لا يكون المقصود هنا هو الميزانيات التي يصعب من خلالها معرفة من يحصل على أموال؟.. وكما من الأموال يحصل؟.. بل أن المقصود هنا هو لقاء مع المال، أي مع الجانب الذي يتقاضى المال، الأمر الذي لم تدل فيه أيضاً لجنة دُفرات برأيها.

لقد دعت وزارة التعليم إلى إجراء هذا الاستطلاع، بل ومولته أيضاً. وقد طُوب كفاءة مديري المدارس، الذين يبلغ عددهم قرابة ٢٦٠٠ مدير، بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستمارة، والتي تتعلق بالأموال التي يمتلكونها. وقد أجاب على هذه الأسئلة منهم نحو ٢٢٠٠ مدير.

وقد نشرت نتائج الاستطلاع الذي أجرى على مدارس التعليم الأساسي وما قبل المرحلة الثانوية - دون أن يشمل ذلك المدارس الداخلية - بشكل من التفصيل لم نشهده من قبل. حيث تحدث مديرو المدارس عن الأموال التي يحصلون عليها. وقام المكتب المركزي للإحصاء بتصنيف هذه الأموال إلى نوعين: مال عام ومال خاص. ويشمل مصدر المال العام بشكل أساسي، الأموال الناتجة عن مدفوعات أولياء الأمور.

يدفع أولياء الأمور أكثر من ربع إجمالي دخل المدارس. وفي هذه الأيام يدفع أولياء الأمور شيئاً آخر لم يتطرق إليه الاستطلاع ألا وهو ثمن الكتب والكراسات والأدوات المدرسية المختلفة التي يشترونها على حسابهم الخاص. ويزعم كثير ممن يعملون في مجال التعليم أن مدفوعات هؤلاء الآباء تضر بالمساواة بين المدارس. وقد أعلنت وزيرة التعليم كثيراً أنها تؤيد إلغاء هذه المدفوعات، ولكنها قالت كثيراً ولم تفعل أي شيء، وفعلياً تتزايد مدفوعات أولياء الأمور بشكل كبير.

الثانوية نجد أن هناك فروقاً قليلة بين ما حصل عليه مديرو مدارس التعليم (العبري) الحكومي، والحكومي الديني، وغنى عن البيان أن الذي حصل عليه هؤلاء أكثر بكثير مما حصل عليه مديرو المدارس العربية. ولكن الحريديم يحتفلون الآن، فقد حصلوا تقريباً من وزارة التعليم على ٥٩٩٢ شيقل عن كل تلميذ، مقارنة بمبلغ ٢٥٠٠ شيقل لكل تلميذ في المدارس ما قبل المرحلة الثانوية في التعليم الحكومي، والحكومي الديني. وهذا الفرق يبلغ مقداره نحو ١٢٠٪. ومقارنة بالمدارس العربية (٦٨٥ شيقل للتلميذ)، فقد حصل الحريديم على أكثر من ٧٧٠٪.

وفي مقابل المدارس ما قبل المرحلة الثانوية، هناك فروق كبيرة في التعليم الابتدائي بين المدارس العربية والمدارس الحكومية. والمدارس الحكومية الدينية، وهي فروق تصل حتى ١٠٠٪. ولكن الفروق بين تلك المدارس تتضاءل أمام الأموال التي حصلت عليها المدارس الحريدية من وزارة التعليم. فقد حصل الحريديم على قرابة ١٨٠٠ شيقل لكل تلميذ سنوياً، وإجمالاً حصل التلميذ على ٢٦٠٨ شيقل، في حين أن المدارس غير الحريدية حصلت على ما يتراوح بين ١٧٠ - ٢٣٠ شيقل. ويقدر إجمالي ذلك في المدارس الحكومية بـ ٥٢٤ شيقل، و٤٨٦ شيقل في المدارس الحكومية الدينية. وقد حصل الحريديم على ما يزيد عن ثمانية أضعاف ذلك، في حين حصلت المدارس العربية على ٤٣٣ شيقل لكل تلميذ.

هذا وقد اقترح خبراء المكتب المركزي للإحصاء تناول إجمالي الأقساط التي حصل عليها مديرو المدارس من القطاع العام، دون تفرقة بين الجهات التي تدفع تلك الأموال. وعلى حد زعمهم، فإن المدارس الحريدية فقط هي التي بها إدارة كتب تعمل وفقاً للمعايير المحددة. كما أننا لو نظرنا إلى المبالغ التي يدفعها القطاع العام بأكمله، بما في ذلك وزارت الحكومة والهيئات المحلية، فإننا سنصل إلى نفس النتيجة، التي مفادها وجود تمييز صارخ لصالح الحريديم وضد بقية القطاعات، وضد المدارس العربية على وجه الخصوص.

على سبيل المثال، يصل إجمالي دخول تلميذ المدارس الحكومية فيما قبل المرحلة الثانوية من كافة الهيئات ٢٩١٢ شيقل. بينما يقدر ذلك في المدارس الحكومية الدينية بـ ٣٥٣٩ شيقل، في حين يصل ذلك المبلغ في المدارس الحريدية إلى ٨٢٤٧ شيقل، في حين أنه في المدارس العربية يقدر بنحو ٧٣٣ شيقل فقط.

هناك من يقول أن التمييز لصالح المدارس الحريدية له ما يبرره، فهم في تعليمهم الخاص لا يحظون بدعم حكومي، على سبيل المثال فيما يتعلق بمجال بناء المدارس. والواقع أن هذا الادعاء غير صحيح، فقد كانت هناك سنوات حصلوا فيها على هذا الدعم، ولكن على فرض أن هذا الادعاء صحيح، فبينما يمارس تمييز ضدهم في هذا المجال، في

المقابل يحصلون على إمتيازات في مجالات أخرى، وبذلك تكون هناك مساواة. ولكن هذا الادعاء غريب. فقد طلب الحريديم الحق في الاستقلال عن الدولة فيما يتعلق بالمنهج الدراسية وطريقة التدريس، وحصلوا على ذلك الحق من الوزارة. أي أنهم طلبوا الاستقلال عن الدولة، ورغم ذلك يحصلون على قناطر مقنطرة من المال أيضاً.

ما مقدار هذه المبالغ؟ تعالوا نجرى الحساب التالي: نفترض أن الحكومة الإسرائيلية كانت ستقرر في عام ٢٠٠١ إلغاء الإمتيازات التي يحصل عليها الحريديم، وأن مديري المدارس الحريدية كانوا سيحصلون على مبلغ مماثل للمبلغ الذي يحصل عليه مديرو المدارس الحكومية، والمدارس الحكومية الدينية (دون المدارس العربية). فكم من المال كان سيبقى؟ الإجابة: كانت وزارة التعليم ستوفر ٢٤٠ مليون شيقل في التعليم الابتدائي، و١٠٢ مليون شيقل في التعليم ما قبل الثانوي، وهذا المبلغ مقداره ٣٤٢ مليون شيقل.

لو كانت وزارة التعليم تعمل على تقليص الفجوة التي أشار إليها مديرو المدارس العربية في مقابل المدارس الحكومية (الأمر الذي حصل مؤخراً على تبرير آخر بسبب نتائج اختبارات اللغة الإنجليزية، والعلوم، والرياضيات، حيث كانت نسبة الرسوب في المدارس العربية مخزية)، لكان ذلك سيكلفها ٢٤٠ مليون شيقل. أي أن سياسة المساواة في وزارة التعليم، حسب تقارير مديرو المدارس، كانت ستتيح القضاء على كل الفجوات في الميزانية، مع فائض يقدر بـ ١٠٠ مليون شيقل سنوياً.

❖ الوضع لن يتحسن:

في الرد المكتوب الذي أرسلته وزارة التعليم، قالت إن الاستطلاع يتناول العام الدراسي ٢٠٠١، أي قبل أن تتم الإصلاحات الكبرى التي تضمنها تقرير شوشاني فيما يتعلق بتخصيص ساعات دراسية إضافية للتلميذ وفقاً لدرجة الرعاية المطلوبة، بحيث يحصل التلميذ على خلفية اجتماعية واقتصادية، وخلفية على الموقع الجغرافي وما شاكل ذلك. وتزعم الوزارة أنها تطبق توصيات شوشاني (على اسم شمشون شوشاني الذي كان وزير تعليم سابق)، وأنها تقوم بتوزيع الميزانية بشكل ينطوي على تمييز إصلاحي، نظراً للفجوات الموجودة في التعليم.

هل هذا صحيح؟ يقول البروفيسور آفي بن بيست - أستاذ قسم الاقتصاد بالجامعة العبرية، وعضو سابق في مجلس إدارة بنك إسرائيل، ومدير عام سابق في وزارة المالية - إن تقرير شوشاني مجحف، ويساهم فقط في تقليل الفروق الثقافية بين القطاعات المختلفة في إسرائيل. ويستند بن بيست في هذه النتيجة الخطيرة إلى العلاقة القائمة بين الدخل والثقافة. فإذا نظرنا إلى البيانات الصادرة عن إسرائيل، فإن متوسط الراتب الشهري للشخص الذي درس ١٦ عاماً فأكثر يقدر بعشرة آلاف شيقل شهرياً، في مقابل سبعة آلاف شيقل للشخص الذي درس ١٢-١٦ عاماً، ونحو

٥٥٠٠ شيقلاً شهرياً لأصحاب التعليم المتوسط. كما تقدر نسبة البطالة بين أصحاب التعليم العالي بربع نسبة البطالة لدى أصحاب التعليم المتوسط.

وإذا ما كنا نبحث عن السبب الرئيسي الذي يقف وراء الفجوات التعليمية (التي تؤدي بطبيعة الحال إلى فجوات في الرواتب)، نجد أنه مستوى تعليم الآباء.

إن الفروق في مستوى تعليم الآباء تقسر ٥٧٪ من فجوات نجاح الأبناء في الدراسة لدى الإسرائيليين اليهود، و٧٢٪ لدى الإسرائيليين العرب. ماذا يعني هذا؟ إذا ما كنا نضع سياسة ترمي إلى تقليل الفجوات في التعليم (والدخول أيضاً)، يجب أن يصبح الهدف الرئيسي لسلة التعليم هو تعليم الآباء. وكلما كان الآباء على درجة أقل من التعليم، كلما حصلت مدارس أبنائهم على دعم أكبر. وفي ميزان القطاعين اليهودي والعربي، ينبغي أن يكون وزن تعليم الآباء في سلة الأموال أكثر من ٦٠٪.

فما الذي تحتويه سلة أموال شوشاني، التي تتباهى بها وزارة التعليم؟ بالضبط نصف النسبة المذكورة أعلاه. إذن فلا عجب من أن تقول وزيرة التعليم هذا الأسبوع أنها غير مسؤولة عن الفجوات الاجتماعية.

وفيما يلي بعض النتائج المستخلصة من الحساب الذي أجراه بن بيست بشأن معيار شوشاني الذي تتبناه وزارة التعليم: لقد تضرر قطاعين من جراء هذا المعيار الذي تتبناه وزارة التعليم: أولاً القطاع العربي، حيث أن انخفاض مستوى تعليم الآباء يتم تناوله بطريقة التعميم أو بحسابات تقوم بها جهات غير معنية بالأمر. أما القطاع الثاني الذي تضرر، هم سكان الأحياء الفقيرة بالمدن الكبرى. حيث سيتم تمويل أطفال قرية "فراديم" الواقعة في قضاء تيفن بمبالغ تفوق بكثير تلك المرسودة لأطفال "نافيه يعقوف" بالقدس. وينوه بن بيست أيضاً إلى أن وزارة التعليم تخصص ساعات دراسية إضافية وليس أموالاً. والنتيجة: يوجد في رعنانا مدرسون

من أصحاب التعليم العالي، ولذلك سيحصلون مقابل عدد الساعات الدراسية على أموالاً كثيرة تفوق بكثير ما سيحصل عليه المدرسون أصحاب التعليم فوق المتوسط ممن يعملون في نافيه يعقوف.

وهكذا أضيف إلى إجحافات تقرير شوشاني، إجحاف آخر في طريقة تخصيص الأموال. وما يهمنا في هذا الصدد، هو أن استطلاع المكتب المركزي للإحصاء، أظهر أن المدارس الحريدية هي التي تحصل على نصيب الأسد من الأموال التي ترصدها وزارة التعليم. وحسب تقرير بن بيست، ليس هناك أي تعديل حقيقي في طريقة رصد الميزانية المعمول بها في وزارة التعليم. بل على العكس من ذلك، حيث إن الحريديم يتعلمون لسنوات أكثر نسبياً (وهذا التعليم يقاس وفقاً للسنوات الدراسية فقط وليس وفقاً للتحصيل)، ولذلك فهم يحصلون على أموال طائلة أيضاً وفقاً لطريقة شوشاني التي تتبناها وزارة التعليم.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لميزانية التعليم التي حذر منها شلومو دُفراي؟ يتضح من تقرير دُفراي أن طريقة رصد الميزانية التي تتبعها وزارة التعليم تتعارض مع الإصلاح المقترح، والذي يقضي بمنح الأموال وفقاً لاحتياجات التلميذ، مع إعطاء الأولوية إلى التلاميذ أبناء الطبقات الفقيرة.

كما يتفق دُفراي مع بن بيست في إحدى توصياته، التي تقضي بأن وضع الميزانية في كل المراحل التعليمية يكون بالمال، وليس بالساعات الدراسية الإضافية مثلما تفعل وزارة التعليم.

والمفارقة هي أن وزارة التعليم مُشبعة بتوصيات لجنة دُفراي من ناحية، وبطرق التمويل الواردة في تقرير شوشاني من ناحية أخرى، وكل منهما يتعارض مع الآخر. والتمسك بتقرير شوشاني سيكرس فقط النتائج الدالة على وجود التمييز الذي أظهره المكتب المركزي للإحصاء.

المهاجرون يريدون التهود ولكن الإجراءات معقدة

يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٩/٧
بقلم: دورون شيبير

الانضمام إلى الشعب اليهودي وأن يتهودوا رسمياً لو كانت إجراءات التهود بأكملها أكثر سهولة.

ويتضح من استطلاع أجراه معهد دحاف بين مهاجرين من غير اليهود، أن ٩٤٪ ممن شاركوا في الاستطلاع أعربوا عن رغبتهم في أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من الشعب اليهودي ومن الكيان الإسرائيلي. وقال ٢٨٪ فقط أنهم يشعرون بهذا بالفعل، واعترف

يتضح من بيانات طُرحت اليوم في اجتماع عقدته وزارة الهجرة والاستيعاب بشأن تهويد المهاجرين، أن ما يقرب من ٢٠٠ ألف مهاجر جديد من غير اليهود يقيمون في إسرائيل وحصلوا على الجنسية بموجب قانون العودة. ويشعر أغلبهم بارتباط شديد بإسرائيل وثقافتها، وكذلك الأمر بالنسبة للديانة اليهودية على الرغم من أنهم لا يعدّون يهوداً. وكان أغلبهم يريدون

٥٩٪ من المهاجرين بأن مدى معرفتهم باليهودية ضعيف للغاية وأنهم يريدون أن يغيروا هذا الوضع.

وأعرب حوالي ٥٤٪ عن رغبتهم في تعلم التراث الإسرائيلي والثقافة الإسرائيلية، كما أعرب ٣٤٪ عن رغبتهم في الانضمام إلى دراسات في هذا المجال. وقال أكثر من نصف من شملهم الاستطلاع إنهم كانوا يريدون أن يتلقى أولادهم أيضاً تعليماً يهودياً وتراثياً. من ناحية أخرى، تبرز بين المهاجرين غير اليهود ظاهرة التطوع في الوحدات القتالية في الجيش، علماً بأن ٢٥٪ من المهاجرين المقاتلين غير يهود.

وقام بإجراء الاستطلاع البروفيسور "بيني إيش-شالوم" رئيس معهد الدراسات اليهودية التابع للوكالة اليهودية. ويعد هذا المعهد المؤسسة الرئيسية في تعليم اليهودية كجزء من عملية التهويد. وقد درس في العامين الماضيين في المعهد أكثر من ٩٠٠٠ شخص بقليل قبل تهويدهم. ولكن لم ينجح سوى أقل من ٢٠٠ منهم في النهاية في إنهاء عملية التهود بنجاح. ومنذ بدء موجة الهجرة في بداية التسعينيات اجتاز ٤٤٥٠ مهاجر فقط عملية التهود بنجاح.

وأدت هذه الأعداد القليلة برئيس الوزراء الإسرائيلي آريئيل شارون إلى وصف تهويد يهود دول الاتحاد السوفيتي السابق بأنه "مهمة قومية". ولهذا نقل شارون موضوع التعامل مع التهويد إلى ديوان رئيس الوزراء، وأنشأ هيئة للتهويد يرأسها الحاخام حاييم دروكمان وتشارك فيها المحاكم الدينية والحاخامية العسكرية ووزارة الهجرة والاستيعاب ومعهد الدراسات اليهودية التابع للوكالة. وتضم خطة العمل حملة إعلانية بمبادرة من وزارة الهجرة والاستيعاب تهدف إلى تشجيع المهاجرين الجدد من غير اليهود إلى الانضمام إلى خطة التهود التي تقودها الوزارة.

ويقول "إيش-شالوم" إنه لا يجب تجاهل البيانات التي عرضت اليوم والتي تشير إلى الفجوة بين رغبة المهاجرين وبين الوضع في الواقع. وأضاف: "أثبتت البيانات أن هناك فجوة كبيرة بين رغبة المهاجرين في أن يكونوا يهوداً وإسرائيليين وبين إحساسهم الفعلي. فالكثير من الأشخاص الذين كانوا يعدون يهوداً في الاتحاد السوفيتي نجحوا في الحفاظ على هويتهم اليهودية، ولو جزئياً، واختاروا الهجرة إلى إسرائيل. كان بوسعهم أن يختاروا أماكن أخرى، مثل ألمانيا على سبيل المثال التي تعرض لعملية استيعاب أكثر نجاحاً من تلك

التي تعرضها إسرائيل، ونجحت بالفعل في جذب العديد من اليهود. ولكن الكثيرين اختاروا المجيء إلى هنا لأنهم يشعرون أنهم يهوداً".

إذن من المسؤول عن هذه الفجوة بين رغبة المهاجرين في الانضمام إلى الشعب اليهودي وبين النتائج الفعلية؟. يتهم "إيش-شالوم" رجال الحاخامية الأرثوذكسية الذين يعرضون التهود كعملية دينية. ويوضح بقوله: "عندما يعرضون التهود كعملية انضمام لديانة وليس لشعب يردع هذا الكثيرين لأن هؤلاء الأشخاص يأتون والغالبية منهم تتخذ مواقف واضحة للغاية ضد الدين والعبادات. من المهم للغاية أن نوضح خلال توجهنا للمهاجرين أن اليهودية ليست فقط ديانة ولكن منظومة كاملة من الكيانات المبادئ".

ولكن وزيرة الهجرة والاستيعاب دعت إلى تفسير قانون العودة بشكل موسع، وقالت: "يجب أن نتيح لكل من يريد أن يكون جزءاً من الشعب اليهودي، الفرصة ليكون جزءاً منه. وهذا سيكون بوسعهم أن يكون جزءاً من الكيان اليهودي أيضاً وليس فقط الكيان الإسرائيلي".

ويرى الحاخام دروكمان أن مسؤولي وزارة الهجرة والاستيعاب تحديداً هم من يجب أن يستوعبوا الرسالة. وقال ليديعوت: "هناك حاجة للتوضيح للمهاجرين الجدد الذين وصلوا إلى إسرائيل بأن باب اليهودية مفتوح ومن يريد أن يتهود مرحّب به. حتى الوقت الحاضر كان المهاجرون يخافون بشدة من عملية التهود. وتأتي هذا الخوف نتيجة لجهلنا وعدم قدرتنا على أن نشرح لهم أنهم مرغوب فيهم. يجب أن يتعلم جميع العاملين في وزارة الهجرة والاستيعاب كيف يخاطبون المهاجرين وأن يوضحوا لهم أنهم مدعوون وسيتم الترحيب بهم".

وقد قامت "ميرلا جال" المدير العام للوزارة بنقل الكرة إلى ملعب المحاكم الدينية والمؤسسات التي تعمل في مجال التهويد، حيث قالت: "فتح الباب للمهاجرين من غير اليهود وعرض الإمكانات المختلفة عليهم هو عملنا اليومي من أجل منحهم الشعور بأنهم مرغوبون ضمن الشعب اليهودي".

وعلى حد قول جال: "يمكننا أن نبذل ما في وسعنا بهدف منح المهاجرين المعلومات، ولكننا لسنا القائلين على عملية التهويد. إننا نهدف - في نهاية الأمر - إلى إزالة العوائق غير الشرعية التي تعيق المهاجرين عن بدء عملية التهود بقدر الإمكان".

٤٠٪ فقط سيراتادون المعابد في الأعياد والفنادق كاملة العدد

هاآرتس ٢٠٠٤/٩/١٥

بقلم: عميرام بيركت، عبريت

روزنبوم وزوهار بلومكرنتس

ويمكن للإسرائيليين هذا العام التمتع بزيارة عدد أكبر من الأماكن السياحية، وذلك لأن العيد يصادف هذا العام موسم الصيف. وقد واصل تجار الجملة هذا العام الرحلات الجوية الصيفية إلى الأماكن المختلفة، بما فيها تلك الأماكن التي لن يكون من الممكن بعد شهر السفر إليها نظرا لبرودتها. يقول إيل كشدان، نائب مدير عام التسويق في شركة "البساط السحري" لسياحة الطيران العارض (الشارتر)، إن عدد الذي سيقضون إجازاتهم خارج البلاد هذا العام أعلى من العام الماضي. وسوف يتوجه الكثيرون عشية العيد إلى الخارج لقضاء إجازات تضم كل أفراد الأسرة. والأماكن التي تلقى قبولا هي تركيا، وبلغاريا والمجر.

ولم يكن لقرار شركة "سان دور" - إحدى الشركات التابعة للعال - بإلغاء رحلاتها إلى أنطاليا أي تأثير على حركة الرحلات الجوية. يقول نائب مدير التسويق في "أوفير تورز" يهودا زفراني: "تم تحويل رحلات سان دور إلى شركة طيران أجنبية. ونظرا للقرب الجغرافي بين أنطاليا وإسرائيل (تستغرق الرحلة أربعين دقيقة) فيمكن للطائرة القيام بعدة رحلات في اليوم وإكمال الرحلات الناقصة لسان دور". ويضيف زفراني قائلا: "كل شئ على ما يرام".

وقال أمس دافيد يفراج، مدير هيئة الاستهلاك في الهستدروت، إنه يجب على الدولة أن تكف عن التكيل بالسائحين الإسرائيليين عند عبورهم من إيلات إلى طابا في سيناء. وعلى حد قوله، فإن السائحين المتمرسين يعرفون أن عليهم التحلي بأقصى درجات الصبر قبيل اللقاء المنهك عند المعبر الحدودي. ويقول: "لقد سلم الكثيرون منهم بحقيقة أن هذا هو المقابل الذي يجب دفعه نظير الذهاب إلى سيناء. المعبر الحدودي في طابا ليس مجهزا لاستقبال هذه الأعداد التي تعبر من خلاله، حيث يحشر مئات الأشخاص في مساحة ضيقة، وهو ما يؤدي إلى ازدحام لا يطاق مما يعرض حياة الأشخاص للخطر".

يقول يفراج، إنه في الأعياد والإجازات يضطر السائحون للانتظار وهم واقفين في طابور طويل يضم مئات الأشخاص، تحت الشمس الحارقة. ولا توجد أماكن للجلوس أو مظلات من الشمس للواقفين في الطابور، أو وسائل تهوية. وأضاف يفراج: "لا توجد دورات مياه كافية، ناهيك عن ماكينات صرف آلي".

يتضح من استطلاع أجراه "مركز التعددية اليهودي" التابع للحركة الإصلاحية في إسرائيل أن ٤٠٪ فقط من اليهود سوف يرتادون المعابد في رأس السنة ويوم عيد الغفران. وقال ٦٤٪ ممن شملهم الاستطلاع، والذين قدموا أنفسهم بأنهم علمانيون، إنهم لن يرتادوا المعابد تماما خلال العيدين. بينما قال ٢٢٪ ممن شملهم الاستطلاع إنهم سيراتادون المعابد في عيد واحد من العيدين، وقال ٢٧٪ إنهم لن يرتادوا المعابد إطلاقا. كما أظهر الاستطلاع أن ١٢٪ ممن يعتزمون ارتياد المعابد سوف يؤدون الصلاة في أحد المعابد غير الأرثوذكسية التابعة للحركة الإصلاحية أو المحافظة البالغ عددها ستين معبدا.

وكان اتحاد مراكز الشباب والرياضة قد أصدر في الأيام الماضية كتيباً يقترح إقامة أمسية عشية رأس السنة. يتم خلالها تلاوة فقرات من التراث اليهودي، إلى جانب قصائد للشعراء الإسرائيليين وشرح وتفسيرات لأطعمة العيد وما ترمز إليه. كما وزعت وزارة الاستيعاب في الأيام الماضية أجنداث سنوية مُشكلة بعلامات التشكيل العبرية على حوالى خمسة عشر ألف مهاجر من المهاجرين الجدد الذين يدرسون العبرية في المراكز المنتشرة في أنحاء البلاد.

ويتضح من توقعات شركة العال أن يشهد رأس السنة ارتفاعا بنسبة ٣٪ في حركة الإسرائيليين إلى خارج البلاد، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ووفقا لبيانات هيئة الموانئ الجوية، من المتوقع أن يعبر حوالى ١١٠ ألف مسافر مطار بن جوريون من عشية العيد وحتى اليوم التالي للعيد، منهم حوالى ٥٣ ألف سيتوجهون إلى خارج البلاد، أغلبهم من الإسرائيليين. كما من المتوقع أن ترتفع أسعار تذاكر الطيران خلال فترة العيد بنسبة ٥٪ مقارنة بعام ٢٠٠٣، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار وقود الطائرات.

وستذكر رأس السنة هذه المرة بأنا كانت الأفضل بالنسبة لصناعة السياحة الإسرائيلية - فالفنادق في إسرائيل امتلأت سريعا بالنزلاء، وكذلك رحلات الطيران المتجهة إلى الأماكن القريبة من إسرائيل. فحقيقة أن العيد هذا العام يتيح أربعة أيام إجازة متصلة حفزت الإسرائيليين على التوجه إلى مكاتب السفر. وعجت مكاتب السفر خلال اليومين الماضيين بالمسافرين الباحثين عن أماكن تقصدها في العيد.

يديعوت أحرونوت ٢٢ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: دوريت بار

آلاف اليهود الفرنسيين يشترون شققاً في إسرائيل

معرضاً لبيع الشقق أقيم في القدس من أجل مهاجري فرنسا.

كما يتبين من الاستطلاع أن ٤٩٪ من يهود فرنسا يريدون شراء شقة في إسرائيل حتى لو لم يكن في نيّتهم الهجرة إلى إسرائيل خلال العام المقبل. وبنو ٩٠٪ من مهاجري فرنسا شراء شقق في إسرائيل - ٣٠٪ منهم تقريباً لن يدفعوا ضريبة عقارية إطلاقاً حيث إن التمويل يتم عن طريق بيع ممتلكات في فرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الضريبة العقارية المفروضة على مهاجري فرنسا تقدر بحوالي ١٠٠ ألف دولار، وهذا المبلغ يمثل نحو نصف ثمن الشراء.

أظهر الاستطلاع الذي أجراه بنك أدنيم العقاري، أنه بسبب تفاقم معاداة السامية في فرنسا، قام آلاف اليهود الفرنسيين بشراء شقق في إسرائيل ودفعوا ضريبة عقارية خلال الشهور الماضية. والمقصود هنا هم اليهود الفرنسيين الذين هاجروا إلى إسرائيل، وكذلك الذين لا يزالون يقطنون في فرنسا.

كما يظهر الاستطلاع أيضاً أن ٤٠٪ من مهاجري فرنسا يفضلون شراء شقق في القدس وفي المدن المجاورة لها. علاوة على ذلك، زاد الإقبال على شراء شقق في مدن أشدود، وנתانيا، ورعنانا، وعسقلان. وقد تم إجراء هذا الاستطلاع بين ٣٠٠ شخص كانوا يزورون

هاآرتس ١٥ / ٩ / ٢٠٠٤
بقلم: داليا شاحوري

ما الذي سيعود على من ذلك..؟

وازدهار حقل التكنولوجيا المتطورة. وفسر الانخفاض في شعبية الإعلام بأن عدد الخريجين يفوق عدد فرص العمل المتوفرة.

وتؤكد بيلى شايبيرا، رئيسة إدارة طلاب الجامعة العبرية بالقدس هذا الاتجاه، ولكنها رغم ذلك تشير إلى أن هناك طفرة غير مبررة في عدد المتقدمين لدراسة الإعلام في العام الحالي، حيث يتنافس ٤٠٠ طالب للالتحاق بدراسة الإعلام، في حين أن الأماكن المتوفرة هي مائة فقط. وقد تقدم ١٧٢٨ طالباً لدراسة إدارة الأعمال - سيقبل منهم حتى ١٥٠ في قسم إدارة الأعمال، و ١٢٠ آخرين في قسم المحاسبة. وقد انخفض الإقبال على دراسة الآداب بنسبة اثنين إلى واحد. وتشير شايبيرا إلى أن الجامعة العبرية اقترحت على وزارة التعليم العالي إلغاء أقسام تعليم الفرنسية نظراً لأن عدد "الدول الفرانكفونية يتضاءل مع مرور السنين". كما حدث انخفاض في الإقبال على كلية الخدمة الاجتماعية.

وقد لوحظ ارتفاعاً معتدلاً في الإقبال على دراسة

«إدارة الأعمال هي أكثر الفروع الدراسية شعبية بين الشباب» هذا ما أظهره الاستطلاع السنوي لمعهد هاداسا الاستشاري في مجال اختيار المهن، الذي نشر هذا الأسبوع. وفي العد التنازلي لأفضل الفروع الدراسية المفضلة لدى الشباب، يفضل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ - ٢٦ عاماً دراسة علم النفس، والقانون (الذي كان يحتل المرتبة الرابعة وارتقى إلى المرتبة الثالثة)، والاقتصاد والمحاسبة، وعلوم الحاسبات (التي كانت تحتل المرتبة السابعة)، والطب، والهندسة الصناعية والإدارة، والخدمة الاجتماعية، وهندسة الاتصالات.

ويقول مدير معهد هاداسا، الدكتور يتسحاق جراتي، إن الاستطلاع يظهر أن الشباب الإسرائيلي شخص عملي. وأوضح جراتي أن زيادة الإقبال على دراسة القانون جعلته يرتفع إلى المرتبة الثالثة، والسبب في تلك الزيادة يرجع إلى أن القانون يعتبر مجالاً يوفر خلفية وتعليم مناسبين للعمل في كثير من المجالات. كما أرجع ارتفاع مرتبة دراسة علوم الحاسبات إلى نهضة

العلوم الطبيعية، حيث تقدم هذا العام للدراسة في تلك الفروع ٢٩٥٠ مرشحاً في مقابل ٢٨٧٠ في العام الماضي. وتقول شايبيرا إن هناك إقبال كبير على دراسة الكيمياء والفيزياء، حيث إن هذه العلوم تعتبر مهن المستقبل. فقد تقدم لدراسة الفيزياء ٤٠٠ مرشح، سيقبل منهم ١٧٨ فقط. وتقدم لدراسة الرياضيات ٤٨٠ مرشحاً سيقبل منهم ٢١٢. علاوة على ذلك، هناك انتعاش في الإقبال على دراسة الهندسة وعلوم الحاسبات، فقد وصلت حصة التلاميذ في هذا العام إلى ١٥٠.

وتعتقد شايبيرا أن تلك الأقسام هي الأكثر شيوعاً. حيث تشير إلى أن نحو ثلث إجمالي الخريجين سنوياً (نحو ١٢٠٠ من بين نحو ٣٥٠٠ طالب)، سينتهون من دراسة تخصصات: القانون، والتربية، والمحاسبة، والخدمة الاجتماعية، والصيدلة، والتغذية، والطب، والطب البيطري، وطب الأسنان، والتمريض، والعلاج الطبيعي، والوثائق والمكتبات.

وتشير شايبيرا إلى أن هناك ١٥٢٠ سُجلوا لدراسة القانون، سيقبل منهم ٢٥٠ على أقصى تقدير. وترجع زيادة الإقبال إلى أن "أمهاتهم جميعاً يهوديات"، ووفقاً لاعتبارات خاصة لدى التلاميذ، فإن الأم اليهودية تفضل دراسة القانون. كما أن الأم اليهودية لم تبتعد عن مهنة الطب، فقد سجل هذا العام لدراسة الطب ١٤٠٠ مرشح، سيقبل منهم ١٠٠ فقط. وسجل لدراسة طب الأسنان نحو ١٠٠٠، سيقبل ٨٠ طالباً منهم، وقد تقدم بعض المتقدمين للدراسة في كلية طب الأسنان بجامعة تل أبيب، التي لن تفتح هذا العام. وقد سجل في العلاج الطبيعي ١١٠٠ مرشح في مقابل ١٣٠٠ في العام الماضي سيقبل منهم ١٦٠ فقط.

وتقول شايبيرا فيما يتعلق بكلية الصيدلة، إنه في العام الماضي، عندما كانت هناك حاجة لهذا التخصص، ارتفع عدد المرشحين بشكل مفاجئ من ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠، وقد كان هناك الكثير من أبناء القطاع العربي يرغبون في الالتحاق بهذا التخصص، وقد فسروا ذلك قائلين: "إن تصبح صيدلياً، فهذا معناه أنك طبيب القرية". وقد تم تجميد نسبة القبول في هذه الكلية هذا العام، وتراجع عدد المرشحين إلى نحو ١٠٠٠ مرشح (سيقبل منهم ١٢٠ فقط).

وتوضح شايبيرا قائلة إن الجامعة العبرية لن تخفف من شروط القبول في العام الحالي، رغم أن هذا الأمر يؤدي إلى عدم اكتمال حصة الطلاب المطلوبة. وفي

الواقع أدرك الجميع أنه كلما كانت شروط القبول أكثر تعقيداً كلما زاد معدل الإقبال على القسم. وفي العام الماضي أصبحت شروط القبول أكثر تعقيداً في أقسام الدارسات الشرق آسيوية، وتاريخ شعب إسرائيل، والتاريخ العام، والفلسفة، بهدف رفع مستوى الطلاب، وقد كان ذلك بمثابة معجزة، حيث ارتفعت نسبة الطلاب المرشحين لهذه الأقسام.

تري شايبيرا اتجاه صارخ للتخصص فقط في مرحلة دراسات شهادة الماجستير. فمن يدرس الجغرافيا، أو التاريخ، أو علم الآثار والحفريات، لا يطلق عليه جغرافى أو مؤرخ أو خبير آثار، إلا بعد حصوله على درجة الماجستير أو الدكتوراة. وتؤكد الجامعة العبرية الآن على تأهيل دارسى الماجستير وطلاب الدكتوراة أيضاً للعمل كمختصين، وذلك يرجع أيضاً إلى القيود المفروضة من قبل لجنة التخطيط وميزانية التعليم والمجلس الأعلى للجامعات، بشأن الحيلولة دون زيادة عدد الخريجين الحاصلين على درجة الماجستير عن ١٩٢٠٠. ومرة أخرى نعود لنحدث عن القانون، حيث ارتفع - على حد تعبير شايبيرا - عدد المتقدمين للحصول على درجة الماجستير ارتفاعاً فلكياً من حوالى ٥٠ منذ ست سنوات إلى قرابة ٣٥٠ مرشحاً الآن. وعلى حد اعتقادها، فإن ذلك يرجع إلى المنافسة الشديدة في السوق. وتقول شايبيرا إن هناك انخفاضاً فعلياً في الإقبال على شهادة الماجستير في أقسام إدارة الأعمال، من ٢٧٨ مرشحاً في العام الماضي إلى ٣٠٥ في العام الحالي (سيقبل منهم نحو ١٦٠). كما طرأ انخفاضاً كبيراً أيضاً في عدد المرشحين للحصول على درجة الماجستير في الزراعة من ١٩٠ مرشحاً في العام الماضي إلى ١٤٠ في العام الحالي.

ويؤكد ناتان حاييم، رئيس إدارة طلاب جامعة بن جوريون وجود تشابه عام في كافة الاتجاهات. حيث يشير الاستطلاع الداخلى الذى أجرته الجامعة على خريجي العام الماضي إلى أن ٤٧٪ منهم يعملون في مجال تخصصهم. ووفقاً لمعطيات التسجيل، ليس هناك فارق في عدد المتقدمين لدراسة الآداب، وقد لوحظ زيادة في الإقبال على دراسة العلوم السلوكية، والاقتصاد والخدمة الاجتماعية، كما حدث انتعاشاً في الإقبال على دراسة علوم الحاسبات، وارتفاعاً معتدلاً في الإقبال على دراسة الطب - ١٣٥٠ مرشحاً في العام الحالي، في مقابل ١٢٣٠ في العام الماضي سيقبل منهم ١٠٠ فقط - وكذلك في أقسام العلاج الطبيعي، وطب

الطوارئ والصيدلة. وهناك مجال آخر سجل ارتفاعاً في نسبة الإقبال عليه ألا وهو دراسات الساحة والفنادق حيث تقدم لها ١٤٠٠ في مقابل ١٣٥٠ في العام الماضي سيقبل منهم ١٠٠ فقط.

وتقول البروفيسور عوفرا نافو - أستاذة قسم علم النفس بجامعة حيفا ومديرة مركز برمان الجامعي للاستشارات النفسية والتوجيه الوظيفي - يبرز بين الطلاب الآن توجه براجماتي من خلال علمهم بأن الليسانس أو الماجستير ليس نهاية المطاف. وأكثر الأقسام المفضلة لدى الطلاب الآن في جامعة حيفا هو إدارة الأعمال والطب. ولا يقوم الطلاب بذلك من أجل خدمة الشعب والمجتمع. بل أن جل ما يهم الطالب هو المصلحة الشخصية والمال. وتقول نافو: "إن الأمر المؤكد هو أنهم باتوا أكثر خوفاً. فالجيل السابق كان أكثر ثقة في أنه بمجرد أن ينهي دراسته سيجد العمل في انتظاره، الأمر الذي لم يعد مؤكداً الآن". وبهذه الروح تشير نافو أيضاً إلى اتجاه للعودة إلى الدراسة الجامعية من أجل تحويل المسار المهني. على سبيل المثال، دراسة البرمجة والمجالات المتعلقة بالحاسوب، في الفترة التي ازدهرت فيها التكنولوجيا المتطورة

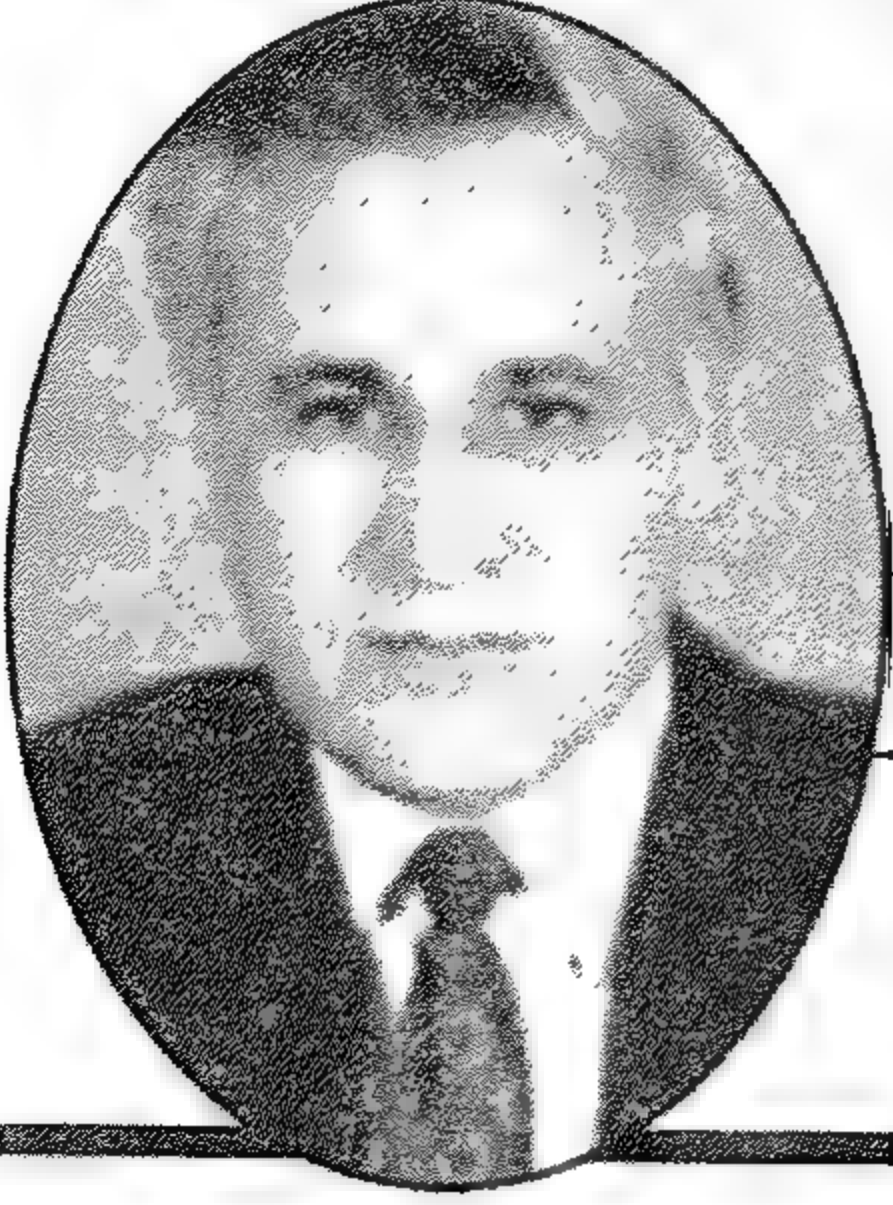
وأحدثت فرقة كبيرة وازدهاراً غير مسبق. وقد اختبرت شلوميت منيلا - من جامعة حيفا - في بحثها الذي قدمته للحصول على درجة الماجستير، مدى انخراط ٢٤٠٠ خريج من أقسام الآداب والاجتماع جامعة حيفا، في العمل في السنوات ما بين ١٩٩١-١٩٩٤، عن طريق عينة تمثيلية تشمل ٣٢٠ خريجاً. وقد اكتشفت منيلا أن خريجي الأقسام المهنية، وجدوا عمل بسهولة في مجالات قريبة من تخصصهم، وعلى مستوى أكاديمي. حيث تقدموا بشكل ملحوظ في أعمالهم، وحصلوا على أجور (باستثناء المدرسين) تفوق تلك التي يحصل عليها خريجو الأقسام شبه المهنية والعامة. بينما وجد الآخرون عملاً بعد وقت أطول، وبعيداً عن مجال تخصصهم، وشعروا أنهم يواجهون حالة من عدم وجود فرص عمل (حيث إنهم عملوا في أعمال لا تتطلب الحصول على ليسانس أو بكالوريوس). وقد برز بين من لا يعملون (١٨٪) خريجي الأقسام العامة. هذا، وقد أعد مركز برمان مخزون من المعلومات الدقيقة، لتكون دليلاً للطلاب للعمل الذي يمتنه خريجو الأقسام المختلفة، كما يمكن المركز الطالب من إجراء اتصال بخريجين لديهم الاستعداد لقص تجربتهم عليه.

ترجمات عبرية

١٥

شخصية العدد

موشيه كاتساف



إعداد: وحدة الترجمة

- خلال الكنيست التاسعة سافر مرتين حاملاً رسالة من رئيس الحكومة آنذاك "مناحم بيجين" إلى إيران بهدف حث اليهود على الهجرة إلى إسرائيل.
- في الكنيست الثالثة عشرة (١٩٩٢-١٩٩٦) شغل منصب رئيس كتلة الليكود في الكنيست في صفوف المعارضة.

◆ المناصب الحكومية:

- عام ١٩٦٩، وهو ابن الرابعة والعشرين من عمره، تم انتخابه رئيساً في السلطة المحلية في كريات ملاخي على رأس ائتلاف ضم كتلة حيروت الأحرار والمفدال. وأسفر ذلك عن انتخابه كأصغر رئيس للسلطة المحلية في إسرائيل. لكن، بعد عدة أشهر تمت إعادة الانتخابات مما أدى إلى خسارته للأغلبية في المجلس. وقد شغل مرة أخرى منصب رئيس المجلس عن الليكود في السنوات ما بين ١٩٧٦-١٩٨١ حيث قام بذلك بمقتضى اتفاق تناوب مع حزب العمل.

- شغل منصب نائب وزير البناء والإسكان في حكومتى بيجين ويتسحاق شامير خلال الكنيست العاشرة (١٩٨١-١٩٨٤). وبعد انتخابه للكنيست الحادية عشرة في إطار الأسماء السبعة الأوائل في قائمة الليكود، عُيّن وزيراً للعمل والرفاه في حكومات الوحدة الوطنية التي كانت فترة ولايتها ما بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٨.

- خلال الكنيست الثانية عشرة شغل منصب وزير المواصلات في حكومات شامير.

- خلال الكنيست الرابعة عشرة (١٩٩٦-١٩٩٩) شغل منصب نائب رئيس الحكومة ووزير السياحة في حكومة بنيامين نتياهو.

◆ النشاط العام:

شغل مناصب أخرى كثيرة منها:
- رئيس المنظمة العامة للقادمين من إيران.
- رئيس لجنة تحديد الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي.
- عضو في هيئة الأمناء في جامعة بن جوريون.

◆ هو الرئيس الحالي (الثامن) لدولة إسرائيل. وبعد رئيس الدولة الثاني من أصل شرقي (كان الأول يتسحاق نافون). والرئيس الأول الذي وُلِدَ في دولة إسلامية (إيران). وقد تولى هذا المنصب في عام ٢٠٠٠، ففي أعقاب استقالة الرئيس عيزرا فايتسمان (الرئيس السابع) قدم كاتساف أوراق ترشيحه للرئاسة ضد شمعون بيريس. وعلى الرغم من أن غالبية التقديرات كانت ترى أن فرص فوزه ضئيلة، إلا أن الكنيست انتخبته رئيساً ثامناً لدولة إسرائيل بغالبية ٦٣ صوتاً مقابل ٥٧ صوتاً ضده.

◆ موشيه كاتساف من مواليد بيزد في إيران عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٥١ هاجر إلى إسرائيل مع عائلته. وبعد فترة إقامة قليلة في مخيم "شعر هعلييا" في حيفا انتقل معها إلى المسكن المؤقت "كستينا" بالقرب من بئر طوفيا (مدينة كريات ملاخي حالياً).

◆ المؤهل الدراسي:

- تعلم في قرية الشيبية "بن شيمون" ومن ثم في المدرسة الثانوية في بئر طوفيا.
- كان الطالب الأول من كريات ملاخي الذي تعلم في الجامعة العبرية في القدس، حيث بدأ دراساته عام ١٩٦٨.
- في الجامعة شغل منصب رئيس خلية الطلاب لجاحال (كتلة حيروت الأحرار).
- أنهى شهادة البكالوريوس في موضوعي الاقتصاد والتاريخ عام ١٩٧١.
- حصل على لقب الدكتوراه الفخرية من جامعة نيفاسكا في الولايات المتحدة.

◆ الخدمة العسكرية:

تجند عام ١٩٦٤ في الجيش ونال رتبة عريف في سلاح الاتصال.

◆ عضوية الكنيست:

- في عام ١٩٧٧ انتخب نائباً في الكنيست التاسعة عن الليكود وشغل هذا المنصب من حينه وحتى انتخابه كرئيس للدولة عن الليكود.



حدود التغير في العلاقات السورية الإسرائيلية

ريمون ماهر كامل

نائب رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية بالمنظمة العربية لمناهضة التمييز

والتي ترابط هناك منذ عام ١٩٧٦ بحجم يتراوح اليوم ما بين ١٧ إلى ٢٠ ألف جندي، في الوقت الذي كان البرلمان اللبناني يصوت فيه لصالح التمديد للرئيس اللبناني "إميل لحود"، الذي ترى واشنطن أنه موالى لسوريا، لمدة ثلاثة أعوام، بالمخالفة للدستور اللبناني، وهو ما اعتبرته واشنطن تحدياً سورياً لرغبتها في عدم التمديد للحود..

ما بين الأمرين يمكن التكهن بأن مثلث العلاقات "واشنطن - دمشق - تل أبيب" قد يتحول إلى دائرة مفرغة مشحونة بالمناورات السياسية التي قد تصل إلى حافة اللجوء للسلاح في لحظات معينة، بحكم أنها دائرة بها خيوط شديدة التشابك والتعقيد.

والسؤال الهام الذي يطرح نفسه هنا: هل المبادرة السورية هي بمثابة صك غفران أخير سعت من خلاله دمشق إلى الخروج من عنق الزجاجة التي كادت واشنطن أن تحكم إغلاقها حتى يختنق النظام السوري داخلها.. أم أنها مجرد مناورة سياسية تستهدف بالأساس تخفيف الضغط الأمريكي عليه وفي الوقت نفسه إلقاء الكرة في الملعب الإسرائيلي..؟

لقد أكد تقرير نشرته صحيفة "الحياة" اللندنية أن الرئيس السوري، أثناء لقائه بوفد من الكونغرس الأمريكي زار دمشق مؤخراً، بأن السلام مع إسرائيل هو هدف استراتيجي لسوريا وأنه مستعد للبدء في مفاوضات مباشرة في أي وقت ودون شروط مسبقة باستثناء مطلب رئيسي هو انسحاب إسرائيل إلى حدود يونيو ١٩٦٧، فبدأ الرئيس السوري هذه المرة أكثر مرونة حتى أنه تجاهل الحديث عن الشرط السابق الذي كان متشدداً إزاء تنفيذه طوال الوقت،

ما بين المبادرة السورية "المفاجئة" التي طرحها الرئيس السوري مؤخراً بالاستعداد لبدء مفاوضات سلام مباشرة مع إسرائيل في أي وقت ودون شروط مسبقة، في أعقاب العملية الانتحارية المزدوجة التي نفذتها عناصر تابعة لحركة حماس في بئر السبع، في أواخر أغسطس الماضي، والتهديد الإسرائيلي لسوريا بأنها قد تجاوزت كل الخطوط الحمراء، في إشارة إلى إيوائها لحركات المقاومة الفلسطينية على أراضيها، حتى بات أي عمل عسكري إسرائيلي ضد سوريا أشبه بفيتيل ينتظر عملية انتحارية أخرى أو حتى صاروخ كاتيوشا واحد يطلقه حزب الله على شمال إسرائيل، حتى يشتعل بشكل قد لا يعلم أحد مداه أو مدى إمكانية إخماده أو محاصرته، خاصة وأن هذه قد تكون فرصة ذهبية لشارون للخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها ائتلافه الحاكم في الآونة الأخيرة، فضربة قوية لسوريا، بمباركة أمريكية، يمكن أن تجذب الأنظار بعيداً عن الأزمة الحكومية بل وتجعل الشارع الإسرائيلي يلتفت حول شارون من جديد.. ما بين هذه المبادرة السورية المفاجئة وبين التصور الذي ترسخ في أذهان الكثيرين بأن العلاقات الأمريكية السورية قد وصلت إلى طريق مسدود بعد قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، الذي صدر في أوائل سبتمبر الماضي، بناءً على مشروع قرار أمريكي فرنسي، واستهدف بالأساس توصيل أكثر من رسالة ضمنية لسوريا جوهرها "يكفى إلى هذا الحد التدخل في الشؤون اللبنانية"، وذلك من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في لبنان في نوفمبر القادم دون أي تدخل خارجي، فضلاً عن المطالبة بانسحاب كافة القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية، في إشارة ضمنية إلى القوات السورية،

وهو أن تبدأ المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. كما أشى، خلال اللقاء، على تصريحات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي "موشيه يعلون" التي قال فيها أن "إعادة الجولان إلى سوريا يجب أن يكون جزءاً من أى اتفاق سلام محتمل" علماً بأن دمشق سبق أن وصفت هذه التصريحات فور صدورها على لسان يعلون بأنها "تلاعب بالألفاظ"، الأمر الذي يفسر مدى المرونة التي اتسمت بها تصريحات الرئيس السوري.

والواقع أن الإدارة الأمريكية كانت مدركة من البداية لمحورية الدور السوري في المنطقة النابع من كثرة خيوط التهديد التي تمسك بها دمشق ضد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، بدءاً من دعم حزب الله وإيواء حركات المقاومة الفلسطينية على أراضيها، وهي منظمات إرهابية يجب عزلها كلياً، وفقاً للتوصيف الأمريكي، مروراً بالمساهمة في إزكاء حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، حيث تدعى واشنطن أن الحدود السورية قد تحولت إلى نقطة عبور مفضلة للأسلحة والمقاتلين الأجانب من سوريا إلى العراق، بينما تتكأ سوريا في بذل جهود كافية لتأمين هذه الحدود، وانتهاءً بتطوير دمشق لأسلحة دمار شامل خاصة الأسلحة الكيميائية، حيث تجزم الإدارة الأمريكية بأن سوريا تمتلك أحد أكثر قدرات التسليح الكيميائي تطوراً بين الدول العربية. وقد فندت سوريا هذه الاتهامات وفقاً لما يلي: أولاً، بأن دعمها لحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية هو دعم سياسى وليس دعم عسكري. ثانياً، أنها تبذل جهوداً كافية من أجل تأمين حدودها مع العراق. ثالثاً، فيما يخص مسألة التسليح يرى السوريون أنهم ما زالوا في حالة حرب مع إسرائيل التي تمتلك ترسانة نووية ضخمة، وفي هذا مبرر كافى، من وجهة نظرهم، لسعيهم للتسلح، خاصة وأن المقارنة التي حاول أن يعقدها "توم لانتوس" - العضو البارز عن الحزب الديموقراطى في لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى، والذي قام بجولة مكوكية في عدة دول عربية في أغسطس الماضى - بين سوريا وليبيا مطالباً دمشق بأن تحذو حذو طرابلس، التي تخلت طواعية عن أسلحة الدمار الشامل، هي مقارنة ظالمة، من وجهة نظر السوريين، على اعتبار أن ليبيا ليست دولة مواجهة مع إسرائيل.

وينفس قدر الإدراك الأمريكى للخطر السوري، كان إدراكها لأهمية ترك الباب موارباً معها، على أمل أن تستطيع من خلال سياستها الشهيرة "قليل من الجزرات كثير من العصي" التأثير على السياسة السورية وتغيير توجهاتها من سلبية إلى إيجابية كما كان الحال إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.. وربما ما يفسر ذلك عدم وضع سوريا ضمن ثلاثية دول محور الشر على الرغم من أنها تمتلك كل المقومات اللازمة، وفقاً للمنظور الأمريكى، لدخول هذه القائمة. وكذلك الحال بالنسبة لقانون "محاسبة سوريا"

الصادر في نوفمبر ٢٠٠٢، فبينما أجرى مجلس الشيوخ تعديلاً على مشروع القانون قبل إقراره تم بمقتضاه توسيع سلطات الرئيس الأمريكى لفرض عقوبات على سوريا وعدم قصرها فقط على بندين من هذه العقوبات كما كان مشروع القانون يقر في البداية، حيث شملت قائمة العقوبات: فرض حظر على التبادل التجارى بين البلدين، منع رجال الأعمال الأمريكين من الاستثمار في سوريا، تقليل حجم الاتصالات الدبلوماسية بين البلدين، فرض قيود على الدبلوماسيين السوريين في الولايات المتحدة وقيود أخرى على رحلات الطيران السورية، فضلاً عن تجميد الأصول المالية السورية لدى الولايات المتحدة... رغم كل هذه القائمة نجد الرئيس الأمريكى يكتفى بفرض بندين فقط: وقف الصادرات الأمريكية فيما عدا المواد الإنسانية وتجميد أرصدة سورية معينة في البنوك الأمريكية. وحتى في زيارة "ويليام بيرنز" الأخيرة لدمشق، نجده بعد أن قدم قائمة بالمطالب الأمريكية لم ينس أن يؤكد في سياقها أن العلاقات الأمريكية السورية يمكن أن تأخذ منحى إيجابى مختلف تماماً.

* ورقة مفاوضات السلام مع إسرائيل:

رغم حالة العداء الشديد بين سوريا وإسرائيل، إلا أن السوريين يدركون جيداً أن الطريق إلى واشنطن يجب أن يمر عبر تل أبيب، وربما هذا ما دعا الرئيس السوري إلى مغازلة الإدارة الأمريكية من خلال ورقة الاستعداد للتفاوض المباشر مع إسرائيل. ومما يذكر أن هذه الدعوة سبق أن طرحت مع مطلع العام الحالى ولكنها قوبلت بفتور من الإدارة الأمريكية وإسرائيل.

وإذا كانت الكرة بذلك قد أقيمت في الملعب الإسرائيلي، فإن إسرائيل لم يعد أمامها سوى خيارين لا ثالث لهما: إما أن تنتظر حتى تقوم الولايات المتحدة بإضعاف النظام السوري، وهو أمر غير مؤكد خاصة وأن انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر القادم يمكن أن تطيح بالإدارة الجمهورية الحالية وتأتى بإدارة ديموقراطية قد تهج نهجاً مختلفاً مع سوريا. وفي هذه الحالة لن يكون أمام إسرائيل سوى الخيار الثانى ألا وهو بدء طريق التفاوض المباشر مع السوريين بشكل يصل في النهاية إلى اتفاق سلام. وبما أن هذا الاتفاق سيعنى على الأرض تقديم تنازلات على رأسها التنازل عن هضبة الجولان، فإن شارون يرفض هذا الخيار، ولعل التصريح الأخير الذى اعترف فيه بأنه بادر إلى طرح خطة فك الارتباط عن غزة ليتهرب من التفاوض مع سوريا يكون دليلاً واضحاً على خوفه من التنازل عن هضبة الجولان.. وقد علل شارون رفضه بمبررات أهمها: أولاً، عدم وجود ضغط أمريكى آتى على إسرائيل في هذا الصدد، بل بالعكس فالضغط الأمريكى الآن هو على سوريا، ومن ثم تجد في توتر العلاقات الأمريكية السورية فرصة جيدة لإبعاد الضغوط الأمريكية عنها، بل وفرصة أهم

لتأجيج هذا التوتر. ثانياً، إسرائيل لديها اتهام جاهز طول الوقت لبشار الأسد بأنه إنسان غير جدى لا يمكن التوصل معه إلى اتفاق سلام ولا يهتم سوى المناورة من أجل الحد من الضغط الأمريكى عليه. ثالثاً، ترى إسرائيل أن إدارة المفاوضات على مسارين "السورى والفلسطيني" فى آن واحد قد ينتج عنها عبء تنظيمى وسياسى على الحكومة الإسرائيلية، علماً بأنه لا توجد مفاوضات من الأساس على المسار الفلسطينى. وإذا كان شارون يروج لخطة فك الارتباط عن غزة على أنها مفاوضات مع الفلسطينيين، فإن المجتمع الدولى يعى جيداً أن هذه الخطة أحادية الجانب لا ترقى إلى مستوى المفاوضات الثنائية. رابعاً، الانسحاب الإسرائيلى أحادى الجانب من لبنان فى منتصف عام ٢٠٠٠ أنهى شرعية حزب الله فى مقاومة إسرائيل، حتى أصبحت حجة استمرار احتلال مزارع شبعا حجة واهية لا تقنع حتى بعض طوائف المجتمع اللبنانى، فضلاً عن أنها وضعت الحزب فى خانة المنظمات الإرهابية أمام المجتمع الدولى. وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت فى وضع حزب الله وسوريا فى وضع صعب، علماً بأن العمليات التى يقوم بها حزب الله من أن لآخر ضد شمال إسرائيل لا تخرج عن إطار العمليات المحدودة ضعيفة التأثير، بل إن إسرائيل تستغلها لتكرس من الصورة الإرهابية للحزب وسوريا كداعم له.

فى النهاية، يجب أن تعى دمشق أن المسألة باتت أكبر من المناورة بورقة المفاوضات مع إسرائيل كلما اشتد الضغط الأمريكى عليها، لأن المسألة يمكن أن تؤول إلى خروجها من دائرة التفاعلات الدولية مما سيزيد من درجة عزلتها، خاصة وأن سوريا فى المحصلة الإجمالية هى دولة من دول العالم الثالث مواردها محدودة واقتصادها ضعيف تحتاج إلى الانفتاح على العالم وليس الانعزال، علماً بأن التجربة الإصلاحية التى تبناها الرئيس السورى منذ توليه سدة الحكم خلفاً لوالده فى عام ٢٠٠٠ لم تحقق نجاحاً ملفتاً حتى الآن، فعلى المستوى السياسى عجز النظام عن إفراز تيار إصلاحى منظم يمكن أن يكون شريكاً فى التحول الديموقراطى، وعلى المستويين الاقتصادى والاجتماعى مازال الفساد يستشرى والصناعة تابعة للدولة والقطاع الزراعى يعانى من أداء متدنٍ، وفرص الاستثمار الأجنبى ولت والبطالة تتضاعف معدلاتها والنظام التعليمى غير متطور. وهذا يتطلب بدوره مراجعة وتسيوية سورية للملفات محل الخلاف مع الولايات المتحدة: أولاً، محاولة إبعاد شبهة التدخل فى الشأن اللبنانى عنها، لأن مسألة الوصاية السورية على لبنان باتت تؤرق ليس فقط الولايات المتحدة وإنما أيضاً الاتحاد الأوروبى. صحيح أن مسألة التمديد لفترة رئاسية جديدة لرئيس دولة صغيرة قد لا يكون له تأثير يذكر فى المجتمع الدولى، لكنه قد يكون القشة التى تقسم ظهر سوريا لأنها تعنى بالنسبة لواشنطن تحدى سورى لرغبتها فى رفض التمديد للحدود، كما أنها يمكن أن تكون ورقة أمريكية مهمورة

باسم سوريا تروج لها واشتطن فى المحافل الدولية مفادها أن دمشق تحرض على انتهاك قواعد تداول السلطة فى بلد جار، ومن ثم تقف فى وجه الإصلاح الديموقراطى الذى تنادى به الإدارة الأمريكية فى المنطقة بعد الحرب فى العراق. وبصرف النظر عن شرعية أو عدم شرعية قرار مجلس الأمن الأخير رقم ١٥٥٩ بشأن انسحاب القوات الأجنبية من الأراضى اللبنانية، على اعتبار أنه لم يصدر بناءً على شكوى من الدولة صاحبة الشأن "لبنان" تتضرر فيه من الوضع القائم، فإن سوريا كانت قد بدأت بالفعل، منذ عام ٢٠٠١، وفقاً لاتفاق الطائف - وإن كان التنفيذ قد جاء متأخراً - فى سحب كل قواتها المتمركزة فى بيروت وضواحيها، ثم انسحاباً ثانياً فى أبريل ٢٠٠٢، إلا أنه أتضح بعد ذلك أنه لم يعدو كونه إعادة انتشار لهذه القوات. فيجب على دمشق أن تفكر جدياً فى الانسحاب من لبنان، خاصة وأن هذه هى رغبة جماعات معارضة مسيحية يقودها البطريرك المارونى "نصر الله صفير"، ومن ثم ستعلو أصواتها بعد قرار مجلس الأمن. ثانياً، يجب على سوريا أن تسرع بتفكيك مقرات حركات المقاومة الفلسطينية الموجودة على أراضيها قبل أن تأتى اللحظة التى تتعرض فيها لضربة إسرائيلية، لن تكون محدودة هذه المرة كما حدث فى أكتوبر ٢٠٠٢، مما قد يضعها فى ورطة حقيقية لأنها ستس، فى هذه اللحظة، بسيادة الدولة، خاصة وأنها لن تستطيع الرد لأنها ستكون فى موقف سياسى أضعف لا يجد من يؤيده. وفى هذه الحالة سيكون ضرب مقار حزب الله فى لبنان أيضاً هدفاً أسهل.. ولعل اغتيال الموساد لـ "عز الدين الشيخ خليل"، أحد قادة حركة حماس فى دمشق، فى أواخر سبتمبر الماضى، ينبئ بأن "أول الفيث قطرة" وأن الحرب الإسرائيلية الخفية ضد سوريا قد بدأت رحاها بالفعل.

لقد أصبح اليوم أمام سوريا النموذج الليبى وخلفها النموذج العراقى، زد على ذلك أن موقف الاتحاد الأوروبى هذه المرة جاء متوافقاً مع الموقف الأمريكى، مما سيصعب من فرص المناورة السورية خاصة وأن الرهان على إدارة أمريكية ديموقراطية هى مخاطرة غير محمودة العواقب، كما أن فتح الباب على مصراعيه على روسيا والصين لن يكون بديلاً كافياً للخروج من العزلة التى قد تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على سوريا.. وفى المحصلة النهائية ستقف دمشق فى الجانب الخاسر.

ولعل الاستطلاع الذى أجراه موقع "الجزيرة" الإخبارى على شبكة المعلومات الدولية فى الفترة من ١١ إلى ١٤ سبتمبر الماضى، وطرح خلاله سؤال: هل ستقدم سوريا تنازلات تحت الضغوط الأمريكية..؟ فرد ٦٧,٧٪ بنعم و ٣٢,٣٪ بلا - لعل هذا الاستطلاع يكون مؤشراً إيجابياً على النهج الذى يمكن أن تسلكه دمشق الفترة القادمة فى التعاطى مع الضغوط الأمريكية بشكل يحقق مصالحها وفى نفس الوقت لا ينتهك سيادتها.

عودة الأسباط المفقودة كمبشر بمجئ المسيح المخلص

د. ليلى إبراهيم أبو المجد

أستاذ الدراسات العبرية جامعة عين شمس

الأسباط هم الذين أقاموا في الجزء الشمالي من مملكة داوود الموحدة ثم انفصلوا عنها وكونوا مملكة إسرائيل بعد التمرد الذي قام به يربعام بن نباط عام (٩٧٤ ق.م) ضد رحبعام خليفة سليمان بن داوود.

ويطلق على مملكة إسرائيل اسم مملكة إفرام أو المملكة الشمالية، وتعاقب على حكمها تسعة عشر حاكماً، واستمرت ما يقرب من مائة وخمسين عاماً إلى أن قضى عليها الآشوريون سنة (٧٢٥ ق.م) حيث سبى "تجلت بلاسر" الثالث ملك آشور الكثير من الأسباط العشرة من سكان الجليل والجلعاد ونقلهم إلى آشور (ملوك الثاني ٢٩/١٥) وقام خليفته شلما نصر وربما سرجون الثاني بالقضاء على البقية الباقية من مملكة إسرائيل عندما احتل السامرة (٧٢٢ ق.م) وسبى إسرائيل إلى آشور (ملوك الثاني ١٧/٦، ١١/١٨).

وقد عرفت هاتان المرحلتان في المصادر التاريخية باسم "السبى الآشوري" تمييزاً لهما عن "السبى البابلي" الذي قام به الملك البابلي نبوخذ نصر عام (٥٨٦ ق.م) حيث دمر جيشه مملكة يهوذا وهي المملكة الجنوبية وسبى سكانها من أبناء بنيامين ولاوى إلى بابل.

وقد ورد اسم الأماكن التي سبى إليها اليهود في (الملوك الثاني ٦/١٧) "أخذ ملك آشور السامرة وسبى إسرائيل وأسكنهم في حلب وخابور وجوزان وفي مدن

تردد في الآونة الأخيرة الحديث عن أسباط بنى إسرائيل المفقودين وكثرت المحاولات الدءوبة للبحث عنهم بغرض تهجيرهم إلى إسرائيل، وقد تبنت هذه المحاولات جمعيات صهيونية متطرفة مثل جمعية "عميشاف" ومعناها "عاد شعبي" مما يوحي أن هدفها هو إعادة سببايا اليهود المشتتين في العالم إلى إسرائيل، وقد عرضت مجلة مختارات إسرائيلية في عددها السابق (سبتمبر ٢٠٠٤) نقلاً عن جريدة "يديعوت أحرونوت" (٢٠٠٤/٨/١١)، آخر المحاولات التي قامت بها هذه الجمعية المتطرفة لجلب مهاجرين من الهند، مشكوك في يهوديتهم، كما ورد في المقال، بزعم أنهم من سبط "منسى" المفقود.

فما الدافع وراء هذا الاهتمام المفاجئ بالأسباط المفقودة؟ ولماذا الآن بالتحديد؟ وهل لهذا الأمر علاقة بما يجري الآن على الساحة السياسية والدينية في المنطقة؟

في البداية نعرف القارئ بأسباط بنى إسرائيل وهم أبناء يعقوب عليه السلام وعددهم اثنا عشر سبطاً وهم: رأوبين وشمعون ولاوى ويهوذا وزبولون ويساكر ودان وجاد وأشير ونفتالي ويوسف وبنيامين. لكن تعبير الأسباط المفقودين يطلق على عشرة أسباط فقط وهم: سبط جاد ودان وأشير ونفتالي ويساكر وزبولون ورأوبين وهم أبناء يعقوب بالإضافة إلى سبط منسى وإفرام وهما أبنا يوسف عليه السلام، وهؤلاء

مادي"، وجاء في (أخبار الأيام الأولى ٢٦/٥) اسم مكان آخر هو "هارة" وهي جميعاً مناطق كانت تابعة للآشوريين وتقع في المنطقة التي تعرف بإقليم ميزوبوتاميا في بلاد ما بين النهرين.

وتتفق أسفار العهد القديم على أن سبب الهزائم التي منيت بها مملكة إسرائيل وما تعرضت له من سبى ونفى إنما يرجع إلى الفساد الديني الذي عم المملكة شعباً وملكاً وكهنة فجاء على سبيل المثال في (ملوك الثاني ١٧) عن مملكة إسرائيل: (وعملوا أموراً قبيحة لإغاضة الرب، وعبدوا الأصنام التي قال الرب لهم عنها لا تعملوا هذا الأمر.. وتركوا جميع وصايا الرب إلههم. وسجدوا لجميع جند السماء وعبدوا البغل).

ومع الحوادث الجسام التي تعرض لها اليهود إبان السبى الآشوري والسبى البابلي وما كان قد سبقهما من فساد في ملوك إسرائيل ويهوذا، أصبح حلم الأنبياء والمصلحين والكثرة الكثيرة من اليهود أن يأتي ملك فذ من نوعه، معه القوة والبركة، يقوم بمعجزات ويعيد الأمجاد السالفة، فيكون هو الملك بحق وهو "المسيح" وتؤكد مع السبى البابلي ثم مع النكبات المتعاقبة التي حلت باليهود فكرة "المسيح المخلص" حتى أصبحت من أركان العقيدة اليهودية، التي نص عليها الفقيه موسى بن ميمون (١)، فجاء في الركن الثاني عشر ضرورة الإيمان بمجيئ المسيح، وانتظاره مهما تأخر.

وهنا قد يتساءل المرء: لماذا لم يؤمن اليهود بالمسيح عيسى بن مريم عند مجيئه؟.. والإجابة: أن اليهود يتعللون في ذلك بأن عيسى عليه السلام لا تتحقق فيه الشروط التي قالها أنبياء بني إسرائيل حول المسيح المنتظر وزمانه. منها أن النبي إيليا لم ينزل مُرهصاً له (أي مبشراً به) (٢)، ولم يتحقق ما قاله النبي أشعيا عن المسيح (في الإصحاح الحادي عشر من سفره) فلم يتحقق السلام المطلق والأبدى بين المخلوقات "فيسكن الذئب مع الخروف ويربض النمر مع الجدى والعجل" ولم يعد سببا إسرائيل المنفيون كما جاء على لسان أشعيا ١١/١١، ١٢ (ويكون في ذلك اليوم أن السيد يعيد يده ثانية ليقبض بقية شعبه التي بقيت من آشور ومن مصر ومن فتروس ومن كوش ومن عيلام ومن شنعار ومن حماة ومن جزائر البحر، ويرفع راية للأمم ويجمع منفي إسرائيل ويضم مشتتى يهوذا من أربعة أطراف الأرض).

وعلى حين تحدث سفر عزرا في الإصحاح الأول

منه عن عودة المسيبين الذين سباهم نبوخذ نصر ملك بابا من أبناء يهوذا وبنيامين، بناء على التصريح الذي أصدره الملك الفارسي كورش (٥٥٠ - ٥٢٩ ق.م) بعودة سببا مملكة يهوذا، فلم يرد ذكر سببا آشور، أي نسل الأسباط العشرة، الذين انقطعت أخبارهم وأصبحوا في عداد المفقودين، مما جعل بعض المصادر ترجح أنهم ذابوا في سكان المناطق التي هاجروا إليها، وأن عقيدتهم الدينية قد اندثرت تماماً بعد تعرضهم لمحنة السبى (٢).

لقد أدى صمت أسفار العهد القديم، وعدم الحديث عن مصير الأسباط العشرة إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الافتراضات والتكهنات والخيال الشعبي حول المكان الذي نقلت إليها الأسباط العشرة، وعمّا إذا كانوا قد استقروا في تلك الأماكن التي أسكنهم فيها الآشوريون أم انتقلوا منها وتفرقوا، واستقرت جماعات منهم في أماكن بعيدة مختلفة، وهل سيعود هؤلاء السببا إلى فلسطين يوماً ما أم هذا الأمر مستحيل؟.. وعلى مدى أكثر من ألفي عام حاول مفسرو العهد القديم وفقهاء الشريعة اليهودية والرحالة والباحثون أن يجيبوا على هذه التساؤلات، وحاول فقهاء المشنا والتلمود منذ القرون الأولى لميلاد أن يحددوا مكان سبى الأسباط العشرة في حَدَيْبَ وجونزك وحمدن أو همدن في بلاد فارس وفي عدة أماكن في بابل أيضاً، وساد اعتقاد بأن شعوب تلك المناطق قد تزوجت من نساء يهوديات وبالتالي فالنسل الناتج من هذا الزواج يعتبر من اليهود (المشنا، باب الخلافة على الأرامل ١٦، ١٧).

وذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن الأسباط العشرة تم سببهم إلى أفريقية، وقال الفقيه "حانينا" في (باب سنهدين من التلمود ص ٩٤، وجه الصفحة) أنهم سبوا إلى "سلوج" ويحتمل أنها سلوقيا. وورد في كتب تفسير العهد القديم (تفسير التكوين الكبير ٧٣) أن الأسباط العشرة سبوا إلى منطقة نهر سمبتيون، وأنهم قد ذابوا في سكان المناطق التي نقلوا إليها لأنهم احتقروا أرض إسرائيل وأعجبوا بالمنفى (باب سنهدين السابق).

وكما اختلف الفقهاء حول مناطق سبى الأسباط العشرة، اختلفوا كذلك حول مصيرهم، فيرى الفقيه "عفيفا" وهو من كبار مشرعي المشنا أنهم لن يعودوا إلى أرض فلسطين، ولن يكون لهم نصيب في الآخرة، أي أنهم سوف يحرمون من البعث.

وخالفه الرأي الفقيه "اليعزر" ويهوذا هناسي

وجاء على لسان "شمعون" في (سنهدين ٢/١٠) أنهم سوف يعودون.

لقد حاول مفسرو العهد القديم إعادة تفسير فقرات معينة على أنها تشير إلى بقاء أبناء الأسباط العشرة كجماعات مستقلة وأنهم متمسكون بالشريعة والطقوس الدينية وذلك للتأكيد على عودتهم يوما ما مثلما عاد سبأيا بابل، خصوصا بعد ارتباط فكرة مجئ المسيح المخلص "بنهاية العالم" أو "آخر الأيام" لكي يقيم مملكة الرب المثالية في اورشليم. فأصبحت فكرة عودة الأسباط من سبأيا آشور، كي يلحقوا بالعائدين من سبأيا بابل أحد العناصر الأساسية المبشرة بمجئ المسيح المخلص أو التي تعجل بقدومه. لذلك شغلت محاولات العثور على الأسباط العشرة كل المؤمنين بالحلم المسيحاني الذي لم يكف عن مداعبة خيال اليهود منذ السبأيا البابلي (القرن الخامس قبل الميلاد) وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين بعد الميلاد، وظهر الكثير من الأدعاء الذين ادعى كل منهم أنه المسيح المنتظر، ولا يتسع المقام هنا لذكر كل الشخصيات التي ادعت المسيحانية منذ القرن الأول الميلادي، وسوف نتناول هنا شخصيتين فقط أولهما ظهر إبان الحروب الصليبية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلادي، وسوف نتناوله لاعتبارات عديدة منها هذا التشابه الكبير بين الأحوال السياسية والدينية التي سادت العالم فترة الحروب الصليبية وبين ما يموج به العالم الآن من صراعات سياسية ودينية وعرقية بالإضافة إلى اعتبار آخر أهم وهو أن الحروب الصليبية قد اعتبرت أحد المؤشرات أو العلامات على اقتراب الخلاص، وتوقع اليهود مجئ المسيح المخلص عام ١١٣٠م بناء على حسابات فلكية وتأويل جمل وفقرات من العهد القديم، وبالتالي فقد تميزت فترة الحروب الصليبية بكثرة أعداد المسحاء الكذبة فظهر شخص في فرنسا عام ١٠٨٧م، وظهر آخر في القرطبة عام ١١١٧م، وظهر ثالث في فاس بالمغرب عام ١١٢٧م، بالإضافة إلى الشخصية التي سوف نتناولها وهي شخصية داوود الرائي الذي ظهر عام ١١٣٥م.

أما الشخصية الثانية التي سوف نتناولها فقد ظهرت أوائل القرن السادس عشر في "خابور" أو "خبير"، وسبب تناولنا لها أن هذا المدعى حاول استغلال الغموض الذي اكتنف مكان الأسباط العشرة المفقودين ومصيرهم، وحاول استغلال ارتباط فكرة عودة الأسباط المفقودة بالمسيحانية فادعى أنه ينتمي

إلى هذه الأسباط وأنه المسيح الذي جاء يخلص هذه الأسباط ويجمع شملهم ويعود بهم إلى فلسطين، وقد حاول هذا المدعى أن يستفيد من عدااء الغرب للعام العربي والإسلامي، والذي عبرت عنه الحروب الصليبية، وحاول أن يوظف هذا العدااء لصالح اليهود لإقامة كيان سياسي لهم في فلسطين.

❖ أولا: داوود الرائي:

وهو من أشهر الشخصيات التي ادعت المسيحانية وهو من مواليد مدينة "آمد" في إقليم كردستان سنة ١١٢٥م درس في شبابه التوراة والتفسير والمشنا والتلمود على أكبر أساتذة عصره في العراق، كذلك أتقن علوم العرب التي كانت مزدهرة جدا في عصره ببغداد، عاصمة الخلافة العباسية، وتعمق في تعلم التنجيم، والسحر والمعارف الباطنية. وفي سنة ١١٦٣م بدأ داوود الرائي أولى خطواته نحو ادعاء أنه المسيح المنتظر، فنادى بالذهاب إلى القدس وانتزاعها من أيدي العرب وإعلان حكم يهودي فيها.

والواقع أن هذه الدعوة كانت قائمة على تخطيط مدروس، وذلك أن الصليبيين كانوا في ذلك الوقت يحاولون تمزيق العالم العربي من جهات شتى وبأساليب متنوعة منها شن الحرب وبث الشائعات وتشجيع حركات الزندقة والإلحاد وإثارة الأقليات الدينية والعنصرية ضد وحدة العالم العربي والإسلامي، وقد امتد هذا التخطيط الهدام إلى أعماق بلاد فارس وإلى سوريا ومصر، فاغتم داوود الرائي الفرصة وحاول أن يحقق منها مكسبا سياسيا لليهود في هذا العصر، ونجح فعلا في إثارة الفتنة في الدولة السلجوقية وفي الخلافة العباسية نفسها، وسمى نفسه "منحيم" ومعناها "المواسي" ثم أطلق على نفسه لقب المخلص "المسيح" وراح يذيع بين يهود العالم العربي أن رسالته المقدسة هي خلاص بني إسرائيل من الغربة والمذلة والتشرد في الأرض وجمعهم جميعا في فلسطين، والاستيلاء عليها وإعلان حكومة يهودية مستقلة فيها تعيد أمجاد مملكة داوود وسليمان.

وقد تحمس لذلك اليهود وبخاصة الذين كانوا يقيمون في إقليم أذربيجان (يهود الخزر) فكونوا جيشا من المتطوعين ووضعه تحت قيادة هذا المسيح الكذاب، الذي راح يرسل الدعوة من مقر قيادته إلى يهود الموصل وبغداد بأن ساعة الخلاص قد حانت ويطلب منهم مساعدته على تحقيق هذا الهدف، بالقيام بأقصى ما وسعهم من أعمال التخريب

والإرهاب وإشاعة الفوضى في دولة العرب...!!
وقرر داوود الرائي أن يشن هجوما حريبا بجيشه على المسلمين، ورأى أن يبدأ بالاستيلاء على مدينة "أمد" مسقط رأسه، ولكن جيوش المسلمين فتكت به، وأحبطت هجومه وقتل في هذه المعركة.

وعلى عادة اليهود، سرعان ما تحول داوود الرائي بعد قتله إلى أسطورة حافلة بالخوارق والمعجزات الخرافية (٤).

❖ ثانياً: داوود الراوييني

ولد حوالي ١٤٩٠م في خابور أو خيبر وتوفي في أسبانيا ١٥٢٥م، وبعد واحد من الرحالة اليهود الذين ربطوا بين عودة الأسباط العشرة وبين المسيحية، فقد ادعى أنه جاء من أحد تلك الأسباط وهو سبط راوبين، وأنه مبعوث من الرب لتحقيق خلاص اليهود، وأدعى أنه أمير يهودي وسفير إلى ملوك أوروبا من قبل أخيه الملك يوسف الذي يحكم عددا من الأسباط العشرة المفقودة، وأنه تجول في عدة مناطق أثناء رحلة من موطنه الأصلي في الشرق قاصدا أوروبا لطلب معونتهم وإمداده وبنى عشيرته بالسلاح لتحرير القدس من أيدي المسلمين وتجميع شتات تلك الأسباط فقد اقتربت نهاية الأيام وحان وقت الخلاص.

واستقبله البابا "كلمينت السابع" في الفاتيكان بحفاوة كبيرة سنة ١٥٢٤م. وفي السنة الثانية جرى له استقبال رسمي في قصر ملك البرتغال، وكثر أتباعه في أوروبا وذاع صيته بين اليهود جميعا، ولكن حدث أن كثيرا من اليهود الذين كانوا قد تنصروا هم وذريتهم تحت ضغط محاكم التفتيش المسيحية في أسبانيا والبرتغال بدأوا يتركون المسيحية ويتهودون من جديد، وكان من بين هؤلاء اليهودي المنتصر "ديجو بيريز" الذي اتبع هذا المسيح وتهود من جديد وأصبح اسمه "سلومون مولخو" وقد أحدث ذلك رد فعل في غاية السوء بالنسبة لهذا المسيح الكذاب، خصوصا بعد أن قرر إحراق "مولخو" علنا لخروجه على المسيحية، وهكذا تم القبض على داوود الراوييني وأودع السجن في أسبانيا، ووضع له السم في الطعام فمات عام ١٥٢٧م (٥).

يتبين لنا بعد هذا العرض الموجز لقضية الأسباط العشرة المفقودين ما يلي:

١ - أن صمت العهد القديم وعدم ذكر معلومات عن هذه الأسباط ومصيرهم قد ساهم في ظهور الكثير من التكهّنات والافتراضات والأساطير حول أماكن تجمعهم ومصيرهم.

٢ - أن قضية الأسباط العشرة المفقودة قد ارتبطت بمرور الوقت بتفكير اليهود بالغيبيات واعتقادهم بنهاية العالم ومجيئ المسيح المخلص، فاعتقدوا أن سببا آشور وهم الأسباط العشرة المفقودة سوف يعودون في نهاية الأيام، وأن عودتهم إحدى بشارات مجيئ المسيح المخلص أو أحد الإنجازات التي سيحققها، مما أدى إلى ظهور بعض المحاولات للبحث عن هذه الأسباط العشرة والتكهن بوجودهم في أماكن كثيرة ومتفرقة من العالم. لذلك فقد تناول المؤرخ اليهودي يوسف بن متياهو (يوسفوس) هذه المسألة، وجاء ذكر الأسباط العشرة عند بولس الرسول، وفي الأسفار الخارجية (الأسفار القانونية الثانية) وعند الرحالة اليهود منذ القرن التاسع الميلادي في رحلات إلداد الدائي وبنيامين التطيلي وداوود الراوييني، وشاع في العصور الوسطى أن الغزاة المغول من نسل الأسباط العشرة، وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر شاع افتراض بين اليهود أن بعض أبناء الأسباط المفقودة يعيشون في "العالم الجديد" أي قارة أمريكا، وفي القرن التاسع عشر ظهرت في إنجلترا حركة British Israel التي تبنت شعار أن الشعوب الأنجلو سكونية من نسل الأسباط العشرة، وهناك من يعتبر الأفغان والهنود الحمر وبنى إسرائيل الموجودين في الهند والتتار ويهود الخزر وسكان مدينة ينسابور في فارس والناطرة في شمال سوريا وبعض القبائل العربية خاصة في منطقة خيبر واليمن "والفلاشا" في الحبشة يعتبرونهم جميعا من نسل الأسباط العشرة المفقودين (٦).

٣ - ليس غريبا إذن نظرا لإيمان اليهود بمجيئ المسيح المخلص، ومع ترقب مجيئه منذ حلول الألفية الثالثة أن تنهض الجمعيات الصهيونية المتطرفة وتثير قضية الأسباط العشرة المفقودين، وتقوم بهذا الجهد المحموم للبحث عنهم فتبين من مقال "يديعوت أحرنوت" أن الحاخام "بيرنبويم" عضو جمعية "عميشاف" قد زار هذه الجماعة التي يدعون نسبتهم إلى سبط منسى للمرة الرابعة، كما يؤكد على إقامتهم للشعائر الدينية الخاصة بالسبت والأعياد ومحافظتهم على الشريعة المتمثلة في الالتزام بتناول الطعام الحلال (الكاشير) وإجراء الختان والتطهر من الحيض.

٤ - أن الغريب في مقال "يديعوت أحرنوت" وما يلفت الانتباه أنه على الرغم من عدم وجود ما يثبت انتماء هذه الجماعة إلى سبط منسى باستثناء أقوال

شيوخ هذه الطائفة، وعلى الرغم من شكوك الحاخامية الكبرى في كونهم يهود فعلا، فإن وفد الحاخامات الذي سافر إلى الهند للتأكد من صحة مزاعم أبناء هذا السبط قد طالب الدولة أن تقدم لهم يد العون وأن تستجيب لطلبهم وأن تقبل تهجيرهم إلى إسرائيل والعيش على أرضها كيهود.

٥ - بالنظر إلى المعلومات التي جاءت في صحيفة "يديعوت احرونوت" على ضوء المقدمة التي ذكرناها وعلى ضوء ما حدث في الأعوام الماضية من هجرة حوالى ٨٠٠ من أبناء هذا السبط المزعوم إلى إسرائيل، وأنهم قد مروا بإجراءات شديدة لتهودهم، يتبين لنا الأهداف السياسية والصهيونية وراء هذه الهجرات إلى أرض إسرائيل فهم يريدون فرض واقع سياسى واجتماعى على الأرض وأن يضمنوا أغلبية ديموجرافية لليهود على أرض فلسطين، لتعويض عملية النزوح من إسرائيل نتيجة لتصادمات عمليات المقاومة والانتفاضة، فلجأوا إلى تحقيق تلك الزيادة في عدد اليهود عن طريق تهويد الراغبين في الهجرة إلى إسرائيل، فإجراءات التهود التي قاموا بها لهذا السبط المزعوم تفضح الكذبة الكبيرة التي يلففون بها أهدافهم السياسية والصهيونية.

٦ - أن عملية توطين هؤلاء المهاجرين الهنود الجدد في (الضفة الغربية) وفي قطاع غزة في التجمعات السكنية (البؤر الاستعمارية) المقامة خلف الخط الأخضر تفضح هي الأخرى هدفا آخر من أهداف هذه الجمعية المتطرفة وهو عرقلة الانسحاب من البؤر الاستعمارية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي تلجأ إلى توطين هؤلاء المهاجرين "المشكوك في يهوديتهم" والأصح "المهودين" في تلك البؤر المتنازع عليها بين غلاة المتطرفين والحكومة الإسرائيلية، فهم بمثابة ورقة يضغطون بها على الحكومة من أجل تحقيق أحلامهم الصهيونية الاستعمارية التي يلففونها برداء دينى مسيحيانى لكى يخدعوا البسطاء من المؤمنين بأن هؤلاء العائدون هم من الأسباط العشرة المفقودين وأن عودتهم إحدى البشارات التي تبشر بمجئ المسيح المخلص.

الهوامش

١ - عاش موسى بن ميمون في الأندلس وشمال

أفريقيا ومصر (١١٣٥ - ١٢٠٤م) وكان طبيبا في بلاط الدولة الأيوبية، وهو من أعظم الشخصيات في التشريع اليهودي.

٢ - يعتقد اليهود أن "إيليا النبي" الذي يسميه اليهود "إيليا التشبي" وهو النبي إلياس، سوف يأتى مبشرا بمجئ المسيح، وأخبار معجزات هذا النبي كثيرة في العهد القديم نفسه (الملوك الأول ١٧) حيث كان معاصرا لملك آحاب سابع ملوك دولة مملكة إسرائيل المنشقة في شمال فلسطين والتي كانت عاصمتها السامرة في إقليم نابلس، ويبدو من حديث العهد القديم عن النبي إلياس أن هذا الرجل قد أخذته الفيرة على الدين والأخلاق أمام الانحلال والفساد والكفر الذي تفشى في إسرائيل ممثلا في الملك نفسه، وقد ظل النبي "إيليا" إلى يومنا هذا من الأركان الغيبية في الفكر اليهودى واعتبر في نظر أكثر اليهود مساويا لموسى عليه السلام، خصوصا وأنه ينتمى إلى سبط لاوى وهو نفس السبط الذي ينتمى إليه موسى عليه السلام. وآخر كرامات النبي إيليا هو صعوده حيا إلى السماء، ويعتقد اليهود أنه مازال حيا في السماء وينزل من حين إلى حين إلى هذه الأرض ليطمئن على أنه ما يزال هناك يهود يقيمون الطقوس والشعائر اليهودية.

وقد جرى المفسرون اليهود على التركيز على مجئ النبي إيليا عند تفسير (ملاخي ٣/١) "إننى مرسل ملاكى فହିئ الطريق أمامي، وبفتة يأتى السيد الذى تنتظرونه إلى هيكله، وملاك العهد الذى ترتضون به، ها إنه آت، قال رب الجنود". ففسروا "ملاك العهد" المذكور فيها بأنه هو النبي إيليا.

٣ - راجع دائرة المعارف العبرية، مادة الأسباط العشرة.

٤ - راجع دائرة المعارف العبرية، مادة "داوود الرائي" وراجع الفكر الدينى الإسرائيلى أطواره ومذاهبه للأستاذ الدكتور حسين ظاظا، ص ١٢٦ - ١٣٩.

٥ - راجع دائرة المعارف العبرية، مادة "داوود الرؤيى" والفكر الدينى الإسرائيلى ص ١٤٠.

٦ - راجع دائرة المعارف العبرية مادة "الأسباط العشرة" ومادة "الخزر".



الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية مصلحة دولية وإقليمية ومحلية

رؤوف سليمان أبو عابد
باحث فلسطيني

الفلسطينية تسوية عادلة ومنصفة، والولايات المتحدة في إطار سعيها لتسوية القضية الفلسطينية تهدف بالأساس إلى ضمان الاستقرار في المنطقة ليتثنى لها تحقيق أهدافها بالسيطرة على نفط المنطقة وثرواتها، وبالتالي بسط نفوذها وهيمنتها على المنظومة الدولية برمتها، بل أن الصمود الذي أبداه الشعب الفلسطيني وتمسكه بثوابته الوطنية وتصاعد مقاومته للاحتلال أكدت للولايات المتحدة أن الحل السلمي هو أفضل سبيل لضمان أمن إسرائيل، وهو ما سوف يريح الولايات المتحدة من أعباء دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل، والحل السلمي لن يكون في أحد أهم أجزاءه إلا بقيام سلطة وطنية فلسطينية، كما أن الولايات المتحدة وفي إطار سعيها لإنجاز تسوية سياسية إنما هي تقوم بدور الوسيط - نظرياً على الأقل - وهي بذلك تفضل التعامل مع كيان فلسطيني موحد يستطيع أن يتحمل دوره في الحل الأمريكي فسلطة فلسطينية حتى وإن لم تكن على الطراز الأمريكي ولكنها تتعامل مع المقترحات الأمريكية بشكل إيجابي، هذه السلطة يكون التعامل معها أفضل بكثير من وجهة النظر الأمريكية من التعامل مع منظمات فلسطينية تتهمها بالإرهابية، وتعاوى الولايات المتحدة، مثل الجهاد الإسلامي وحركة حماس وبعض أجهزة حركة فتح، من هنا المطالبة الأمريكية الدائمة - بحجة

ليس هناك دائرة للتناقض مثلما هي القضية الفلسطينية، ففي محيطها أختلف الأصدقاء وتصارعوا أحياناً، وأتفق الأعداء وتعاونوا أحياناً، فقد احتلت القضية الفلسطينية المرتبة الثانية بين قضايا الصراعات العربية - العربية حسبما أشارت إليه الدراسة التي قام بها الدكتور أحمد يوسف أحمد عام ١٩٨٥، فاختلف الحلفاء في الصراع اختلفهم بشأن التسوية السلمية له، كما اتفق الأعداء وتوحدت أهدافهم بشأن العديد من مسائل العداء في القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل. ومن ذلك مثلاً أن كل الأطراف سواء الدولية أو الإقليمية أو المحلية تتفق على ضرورة الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية، بغض النظر عن منطلقات كل طرف من هذه الأطراف ومواقفه تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولاً، على الصعيد الدولي: صحيح أن الولايات المتحدة تسعى لضمان أمن إسرائيل، وتقوم في سبيل ذلك بتقديم الدعم العسكري والتكنولوجي والاقتصادي والسياسي، وتعمل على بقاء تفوقها النوعي كأكبر قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الولايات المتحدة تدرك أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي مع إسرائيل، وأنه لا سبيل لحل هذا الصراع والوصول إلى سلام واستقرار في المنطقة بدون تسوية القضية

الإصلاح - بإقصاء قادة فتح عن مؤسسات السلطة والفصل بين حركة فتح وهيئات السلطة الوطنية.

أما بالنسبة لأوروبا واليابان وروسيا وكذلك الصين، فإن في الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية مصلحة لهم، فباستثناء بريطانيا، حرصت منظمة التحرير على مد جسور التعاون وإقامة علاقات طيبة مع مجملها، وعند توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية عملت القيادة الفلسطينية جاهدة على تقوية جسور التعاون هذه في محاولة منها لخلق توازن في القوى، من خلال محاولة إشراكها في عملية التسوية للاستفادة من ضغوط قد تقوم بممارساتها هذه الدول على إسرائيل لتقديم بعض التنازلات في إطار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، علاوة على ما تقدمه هذا الدول من منح وقروض للسلطة الوطنية، وبدورها حرصت هذه الدول على إبداء بعض المرونة في تعاملها مع السلطة الوطنية، في محاولتها استخدام الورقة الفلسطينية لتقوية علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، حيث أن الدول الإسلامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص تأخذ في جانب من تعاملها مع دول العالم، وعند صوغ سياساتها الخارجية موقف هذه الدول من قضايا المنطقة وخاصة قضية الصراع مع إسرائيل، فدول أوروبا واليابان وروسيا والصين تهتم بوجود سلطة فلسطينية تكون أكثر اعتدالا في قضية الصراع مع إسرائيل من المنظمات التي تتبنى المقاومة وتمارسها بدون حرج في علاقاتها الدولية، وخاصة أن هذه المنظمات أصبح ينظر إليها في الضمير العالمي على أنها إرهاب، علاوة على أن الدول سابقة الذكر لها مصالح ومطامع تاريخية في هذه المنطقة وهي معنية بالحفاظ عليها.

ثانياً، على الصعيد الإقليمي: ونقصد هنا الدول العربية وإيران وتركيا.

❖ **الدول العربية:** حيث تنقسم الدول العربية إزاء قضية الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية على النحو التالي:

- **القسم الأول:** ويضم دولاً وجدت في السلطة الفلسطينية طوق النجاة من الهم الفلسطيني الذي أزاح عن كاهلها أعباء هذه الهم، وألقى به في الأحضان الفلسطينية، واقتصر دورها في الدعم والمساندة وتشجيع الطرف الفلسطيني على المضى

في المسيرة السلمية، فدائماً ما صرح زعماء هذه الدول - وخاصة عندما يتعلق الأمر بتقديم تنازلات - بأنهم يقبلون ما يقبل به الفلسطينيون، فهم لن يكونوا ملكيين أكثر من الملك، ومن هذه الدول مصر والسعودية والإمارات وتونس.

- **القسم الثاني:** ويضم دولاً شكل لها وجود السلطة الوطنية الغطاء المناسب لنسج علاقاتها علانية بإسرائيل، فقامت بفتح سفارات وقنصليات ومكاتب تمثيلية لإسرائيل وقيام السلطة الوطنية وما رافق ذلك من أجواء في العالم العربي قالت بقرب انتهاء الصراع مع إسرائيل وأن هناك سلام قادم بين طرفيه الرئيسيين، فطالما أن أصحاب القضية (الفلسطينيين) قد دخلوا في سلام مع إسرائيل فلماذا إذن تبقى الدول العربية في حالة عداة معها ولا تقوم بدورها بتوقيع معاهدات للسلام حسب وجهة نظر هذه الفئة من الدول.

- **القسم الثالث:** ويضم دولاً يمثل وجود السلطة الوطنية عامل إخراج كبير لها، حيث انتزاع الورقة الفلسطينية من بين أيديها، وفي نفس الوقت مثل تعنت إسرائيل في تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة دليل على عدم جديده إسرائيل في الصلح مع العرب، بل أن وجود السلطة في حسابات الخسارة الإسرائيلية كان بمثابة ربح لهذه الدول، ومنها سوريا والعراق أبان حكم صدام حسين.

❖ **إيران:** وجدت إيران في السلطة الفلسطينية في البداية عامل إعاقة أمام حرية تسخير الساحة الفلسطينية أمامها عن طريق الفصائل الإسلامية في نزاعها ضد إسرائيل، وبعد قمة كامب ديفيد الثانية واندلاع الانتفاضة واستهداف السلطة الوطنية بالهجمات الإسرائيلية، وتعثر العملية السلمية تحسنت العلاقات بين القيادة الإيرانية الرسمية والقيادة الفلسطينية، فصمود السلطة في وجه إسرائيل، واستنزافها هو بلا شك في مصلحة إيران.

❖ **تركيا:** مثل الصراع العربي الإسرائيلي عائقاً أمام تطور العلاقات التركية - الشرق أوسطية، وانطلاقاً من ذلك فقد رحبت تركيا بتحقيق تسوية سياسية تقوم على بناء ترتيبات اقتصادية إقليمية تستفيد منها في مجالات المياه والتجارة والتعاون الاقتصادي والمالي، وقيام السلطة الفلسطينية هو أحد السبل لتحقيق مثل هذه التسوية التي ترحب بها تركيا، حيث أن الموقف التركي طالب دائماً

بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية.

ثالثاً، على الصعيد المحلي: نقصد بذلك الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى.

❖ **الطرف الإسرائيلى:** وهنا نحتاج إلى وقفة تأمل، فإسرائيل هى العدو الأول للشعب الفلسطينى، فكيف يكون فى الحفاظ على السلطة الوطنية مصلحة إسرائيلية وهى من تقصف مقرات السلطة، وتشن حرب شعواء عليها وعلى رموزها، متهمة السلطة بعدم تنفيذ التزاماتها وبأنها ليست شريكة فى عملية السلام، ولكن وبرغم كل ذلك فإنه ثمة هناك مصلحة ما لإسرائيل فى وجود سلطة فلسطينية على الأرض، حيث أن وجود مثل هذه السلطة يجعل من المقاومة أو (العنف) كما تسميه إسرائيل منظماً أى تحت السيطرة، ويجرى دائماً فى حسابات المصلحة العامة الفلسطينية، وهذا أفضل بكثير من أن يكون العمل المقاوم أو العنف غير منظم (على شكل فوضى عامة فوقتها ستضطرب إسرائيل إلى مواجهة الحركات الإسلامية والراديكالية وهذه الأخيرة تعتبر الصراع مع إسرائيل صراع وجود وترفض وجودها جملة وتفصيلاً، هذا بالإضافة إلى أن السلطة بتركيباتها الحالية تستبعد وبطريقة غير مباشرة فئة من الشعب الفلسطينى من الاحتكاك المباشر مع إسرائيل والتي تطمح إلى جعل هذه المفاوضات طويلة الأمد تستطيع من خلالها تصحيح الحقوق الفلسطينية ومصادرتها، فإسرائيل عندما فشلت فى جعل السلطة الفلسطينية مطية فى يدها

راحت تألب عليها المجتمع الدولى محاولة أن تثبت أن الشعب الفلسطينى غير جدير بحكم نفسه ولا يستحق أن يكون له سلطة مستقلة، فإسرائيل مصلحة فى بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وإن كانت دائماً تسعى إلى سلطة على طريققتها وتحت سيطرتها ضعيفة وهزيلة، وفى هذا الإطار يمكن فهم قيام شمعون بيريس بحملة جمع المساعدات والمنح للسلطة الوطنية عقب توقيع اتفاق أوسلو.

❖ **الطرف الفلسطينى:** فلا شك أن قيام السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية المحتلة قد عزز من الكيانية الفلسطينية، بل هو هدف دار دائماً فى محيطه النضال الفلسطينى، فالسلطة الفلسطينية هى التعبير عن تطلعات الشعب الفلسطينى فى الاستقلال والسيادة، فإنه من أحد أكبر العيوب التى شابت القضية الفلسطينية هو غياب الكيانية الفلسطينية المستقلة أو تغييبها، بل أن حرب إسرائيل على الشعب الفلسطينى كانت فى أقوى صورها هى ضد منظمة التحرير الفلسطينية ساعية إلى شطبها وإيجاد بديل لها، والسلطة الوطنية فى طبيعتها هى هيئة مدنية ومؤسسة دستورية من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التى يلتف تحت لوائها كافة الفلسطينين بكل طبقاتهم وفئاتهم وفصائلهم، والذين أصبحوا على يقين من أن مصالحهم الوطنية والقومية هى فى الحفاظ على السلطة الوطنية ورص صفوفهم تحت لوائها باعتبارها ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطينى.

قرارات حرب أكتوبر المجيدة

لواء دكتور محمود خلف (❖)

مستشار بالمركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

بالقوة المسلحة حينما تفشل السياسية أو تصل لطريق مسدود بصرف النظر عما إذا كانت تلك الحروب مشروعة أو غير مشروعة، فالمهم هو تغيير واقع القوة على الأرض والتي ربما تفتح الطريق لفتح الطرق المسدودة نحو الآلة السياسية بعدما تتوقف الآلة العسكرية، فالحرب استكمال للسياسية والسياسة استكمالاً للحرب أي ما كان تستهدفه من تحقيق سيادة أي شعب على أراضيه إلى إطماع التوسع والهيمنة.

وما يهمنا توضيحه بعد تلك المقدمة هو أنه توجد قواعد علمية صارمة للمنهج التاريخي حينما يتم التناول بالتحليل والدراسة لحدثاً تاريخياً وخاصة حينما يكون هذا الحدث هو حرباً وصراعاً بين إرادات. فلا يجوز على سبيل المثال تحليل نتائج أى حرب بمعزل عن تحليل المقدمات ووضع تلك المقدمات فى ملابتها البيئية والزمنية تماماً، كما أنه لا يمكن استخدام مقاييس الحاضر لتقييم أحداث الماضي، وخاصة حينما تتضح الرؤية ويظهر ما كان مخفياً من معلومات دقيقة وينقشع ضباب وخداع الحرب، وتتكشف النوايا الحقيقية للأطراف المتحاربة، والتي كانت بطبيعتها غير معروفة فى حينها مما يصعب تحديد التداعيات والأخطار أثناء الحرب وبعدها.

وقد نجد من الضروري أن نلقى الضوء على الحرب ضد العراق من زاوية القرار والنتائج باعتبار أن أحداثها حاضرة ومفهومة لدينا جميعاً لى تؤكد ما

لعل الكثيرين من أبناء مصر والعالم العربي، والذين وُلِدوا بعد حربى يونيو ١٩٦٧، وأكتوبر ١٩٧٣، قد لا يعلمون الحقائق الدقيقة عن تلك الحقبة الخطيرة والهامة فى تاريخ الأمة العربية، على الرغم من الكثير مما نُشر من كتابات تسجل تسجيلاً أميناً وصادقاً لتلك الأحداث من المنظور السياسى والعسكرى ليس فقط فى المكتبة العربية ولكن أيضاً فى المكتبة الأجنبية لآراء خبراء دوليين محايدين.

إلا أن البعض مما يُنشر، من حين لآخر ولأسباب عديدة، يلتقط أحداثاً خارج سياقها الطبيعى، ويركز عليها كأخطاء وقعت عن عمد وذلك لخدمة ما يسعى إليه من تشويه وإثارة الشكوك حول سير العمليات فى تلك الحرب المجيدة.

ومع التسليم تماماً بأنه لا توجد حرب فى الدنيا، سواء فى التاريخ القديم أو الحديث أو حتى فى المستقبل، دون سلبيات، والتي منها تستلهم الدروس المستفادة والخبرات والتي توضع على طاولات البحث العميق والدراسة فى كل المراكز العلمية والأكاديمية العسكرية فى كل أنحاء العالم لتفسير وفهم ماذا حدث؟ ولماذا حدث؟ وكيف حدث؟ وما هى النتائج التى حدثت ومدى تأثيرها على البيئة المحيطة سواء أكان ذلك سلاماً وأمناً، أو توتراً وصراعاً أكثر.

فالحروب كلها فى التاريخ الإنسانى ما هى إلا صراع بين إرادات، حيث يسعى كل طرف لفرض إرادته

ذهبنا إليه في بداية المقال.

فلقد بدأت الحرب ضد العراق منذ ١٨ شهراً، بقرار من الرئيس الأمريكي باستخدام القوات المسلحة الأمريكية على نطاق واسع وبإمكانيات لم يشهد التاريخ مثلاً من قبل.

وقد استطاعت هذه القوات أن تدخل بغداد دون قتال وفي أيام قليلة وبخسائر لا تذكر، ومع هذا لم يتحقق أياً من الأهداف الاستراتيجية السياسية والعسكرية من تلك الحرب حتى هذه اللحظة سوى التورط في الاحتلال العسكري، حتى أن الخسائر البشرية تجاوزت الألف قتيل، وأصبح الموقف الاستراتيجي أسوأ بكثير مما كان عليه الأمر قبل الحرب، والأسوأ من ذلك أنه لا يستطيع أحد أن يتنبأ بماذا سوف يكون عليه الحال مستقبلاً.

هل يمكننا الآن أن نشكك في قدرات وإمكانيات القوات المسلحة الأمريكية أو نصفها بالضعف أو التخاذل في مسرح العمليات؟ هل يمكن قبول أن وزارة الدفاع الأمريكية، وخبراء البنتاجون، ونظم المخابرات الإلكترونية، ورئاسة الأركان المشتركة الأمريكية قد قدمت توصياتها للرئيس الأمريكي، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، قبل أن يتخذ قراره بشن الحرب ضد العراق، بأن تلك الحرب سوف تستغرق أعواماً، وأن بغداد ستسقط دون قتال وأن مدينة صغيرة مثل الفالوجة على سبيل المثال لن تسقط بالقتال حتى بعد مرور عام ونصف؟ وهل أشار أحداً من خبراءه السياسيين بأن تلك الحرب قد تضع مستقبله السياسي كله في مهب الريح؟

الإجابة كما عرفناها من وسائل الإعلام الأمريكية، وهي تشر التصريحات الرسمية، بأنها حرب سريعة وقصيرة ودون خسائر تذكر. وبكل تأكيد لو كل تلك النتائج التي نشاهدها الآن كانت معروفة لدى كل من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني، فمن المؤكد أن قرار الحرب الذي اتخذ بهذا الشكل كان سيكون بشكل مختلف، كما أننا لا يمكننا اتهام أحد بالغباء أو قصر النظر أو العمالة، أو الخيانة، مما يقال أحياناً في غياب التفسير العلمي وعدم فهم الحقائق أو لأسباب سياسية وغيره.

ولكن التفسير العلمي المحايد لكل الأحداث السابقة هو الطبيعة المعقدة للصراع العسكري ذاته، فلا يمكن الحساب الدقيق لنتائج وتداعيات استخدام النيران على الإطلاق خصوصاً إذا كانت بقوة مفرطة، فلا يمكن لأحد في ميدان القتال أن يكون مفرطاً في

النيران أو لا يكون، فالمهم أن ينجو بحياته وتترك التداعيات للآخرين. وهكذا، فتداعيات الشبكة العنكبوتية للفعل ورد الفعل الإنساني في وقت الخطر يصعب تحديدها في ساحة القتال، فكثيراً ما تكون هناك نتائج إيجابية لتصرفات خاطئة. وعلى العكس من ذلك تماماً، كل ذلك وغيره من أمور كثيرة غريبة تحدث في ساحة القتال تعد نتاجاً لطبيعة الإنسان التي تتغير بشكل مفاجئ في مساحة واسعة ما بين الانتحار والجبن إلى الشجاعة وبدرجات متفاوتة، كما أن شبح الموت يتحرك بسرعة البرق ويختار ضحاياه بكثافة وفق هندسة ربانية، تعجز عن تقديرها الحواسب الإلكترونية فائقة القدرة لأن تقدم لمتخذي القرار قبل الحرب أي نتائج حتى ولو قريبة الشبه من الدقة لتداعيات ساحة القتال.

ومن هنا تكمن مسؤولية القادة العسكريين في الميدان على اختلاف مستوياتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لمحاولة تنفيذ مهماتهم بكل المتاح وبأى ثمن، وتترك التداعيات والخسائر تتدفق وبشكل مكثف ومتلاحق للقيادة العليا والتي عليها أن تدفع الثمن العسكري إن وجد، وإن لم يتوفر في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، فيتحمل رئيس الدولة الثمن السياسي والمسؤولية أمام شعبه، وتلك المسألة كانت تحت بصر وعلم الرئيس الراحل أنور السادات، القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية، والذي تحمل مخاطر اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية الكاملة رغم الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل في أشد الأوقات صعوبة لإسرائيل في مسرح العمليات مباشرة. واتزنت قراراته مع التزاماته نحو الجبهة السورية، ومع التزاماته نحو مسؤوليته الوطنية في الحفاظ على التراب الوطني، فلا يجوز لمن لا يتحمل المسؤولية أن ينتقد القرارات، فيجب عليه أن يتعايش مع الظروف المحيطة باتخاذ القرار في حينها.

وما يهم في هذا السرد هو التقاط درساً هاماً ليس جديداً في العلوم العسكرية، وهو أن هناك فروقاً كبيرة بين ظروف وحسابات اتخاذ القرار السياسي والعسكري لشن الحرب لتحقيق أهداف استراتيجية محددة، وبين ما تم فعلاً على مسرح العمليات من متناقضات ومفاجئات وتداعيات تحتم اتخاذ قرارات سريعة معظمها ردود أفعال قد تؤدي للأسوأ أو للأحسن، ولا أحد يستطيع أن يحدد نتائجها بشكل دقيق حين تتخذ، وهل ستعيد مسار العمليات لشكلها الأصلي أم ستتحو منعاً آخر.

ومن ذلك كله، يمكننا تبين عظمة الأداء في حرب أكتوبر ١٩٧٣ سواء على مستوى القيادة السياسية أو القيادة العسكرية، وبذلك يمكن التمييز فيما يكتبه البعض حينما يخلط ما بين السياسي والعسكري، وما بين ما يدور في مراكز اتخاذ القرار العسكري، وما يدور بالفعل على مسرح القتال متناسياً اختلاف الظروف، ومدى ما سيتوفر من معلومات دقيقة عن العدو وردود فعله والتي دائماً ما تكون غير مؤكدة أو مجهولة حين يتم اتخاذ القرار على المستويات العليا، والتداعيات المتوقعة داخلياً، أو خارجياً، ثم في النهاية يتحمل رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة مستقبل شعب ودولة بمفرده حينما يتخذ القرار ببدء العمليات أو إيقافها أو توسيع أو تقليل نطاق وعمق الاشتباكات.

ولا يمكن تقدير حجم وعظمة إنجاز أكتوبر قبل توضيح الصورة القائمة الصعبة والحزينة لهزيمة يونيو ١٩٦٧. فعندما توقفت نيران الحرب، وانتهت الجولة العربية الثالثة، حققت إسرائيل مكاسب كبيرة في جميع المجالات، بينما خسر العرب خسائر جسيمة في كل المجالات واحتلت إسرائيل سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح هذا الاحتلال هو الورقة التي تساوم بها إسرائيل لفرض إرادتها على العرب بمعاونة وتأييد الولايات المتحدة.

وفي نقاط محددة ومختصرة نبلور الموقف السياسي والعسكري لمصر قبل حرب أكتوبر ١٩٦٧.

❖ الموقف السياسي:

ليس هناك أبلغ من الوصف الذي ورد في رسالة من "هنري كسينجر"، مستشار الأمن القومي الأمريكي، للرئيس السادات قبل حرب ٧٣ قائلاً: "نصيحتي للسادات أن يكون واقعياً، فنحن نعيش في عالم الواقع، والواقع يقول أنكم مهزومون، فلا تطلبوا ما يطلبه المنتصر، فكيف يتسنى وأنتم في موقف المهزوم أن تملوا شروطاً على الطرف الآخر. فإما أن تغيروا الواقع الذي تعيشونه، فيتغير بالتبعية تناولنا للحل. وإما أنكم لا تستطيعون، وفي هذه الحالة لابد من إيجاد حلول تتناسب مع موقفكم غير الحلول التي تعرضوها". والمعنى ببساطة أن على مصر الاستسلام وبلا شروط.

❖ الموقف العسكري:

أصبحت إسرائيل، نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧، في الوضع العسكري الاستراتيجي الأقوى، وشعرت بتفوقها العسكري على الدول العربية، الأمر الذي يتيح لها

فرض الأمر الواقع بإعلانها لحدودها الجديدة، والتي أصبحت تمتد من قناة السويس جنوباً ونهر الأردن شرقاً والمرتفعات السورية شمالاً، مما يعطيها ميزات استراتيجية كبيرة في مواجهة أي هجوم عربي لاسترداد الأرض.

أما في مصر، فتكتفى ببعض ما أورده الرئيس السادات في محاضر جلسات المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل شهرين من الحرب:

❖ نحن نضع مسؤوليتنا أمام امتحان. أنا غير مستعد لقبول حلول استسلام، ولن أجلس على طاولة مع إسرائيل وأنا في هذا الوضع المهين، لأن معناه "أستسلم".

❖ وفي يوم ٣٠ سبتمبر ٧٣، وبعد أن تحدث الجميع في مجلس الأمن القومي، قال: "أنا عايز أقول لكم أن اقتصادنا النهاردة في مرحلة الصفر، وعلينا التزامات إلى آخر السنة لن نستطيع الوفاء بها للبنوك، وعندما تأتي سنة ١٩٧٤ بعد شهرين لن يكون عندنا رغيف الخبز للمواطن".

❖ "إننا نضع مسؤوليتنا أمام امتحان، إن مشكلة تحرير الأرض هل كل شئ في حياتنا. القتال سيتم بالأسلوب الذي يمكننا به ما عندنا من أسلحة. بما لدينا نرسم ونخطط... ومع الجميع سيتغير شأننا أو ستهي القضية".

لقد خاضت مصر والعرب حرب أكتوبر ١٩٧٣ في ظروف سياسية وعسكرية بالغة التعقيد، وانتصرت فيها، وحطمت نظرية الأمن الإسرائيلي من حدود اعتبارتها آمنة، وذاقت طعم الهزيمة العسكرية الحقيقية.

والتحليل الأمين لتلك الحرب المجيدة والوثائق التي نشرتها إسرائيل ذاتها تؤكد عظمة هذا النصر. ولولا الدعم الأمريكي العسكري المباشر لمسرح القتال مباشرة لما أتاحت لإسرائيل أن تتشدد بعبور عناصر محدودة من قواتها غرب القناة لعلمها بقرب صدور قرار مجلس الأمن بإيقاف الحرب، والتي لم تحترمه أصلاً، لكي تجد أي ورقة للمساومة السياسية.

تحية إلى روح الرئيس محمد أنور السادات.. وتحية إلى شهدائنا الأبطال صناع النصر الحقيقيين.

(❖) كاتب المقال اشترك في حرب اليمن ١٩٦٥ ويونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣.

◆ مصطلحات عبرية ◆

إعداد : وحدة الترجمة

١ - بطاقة بيضاء

هو مصطلح عبري شائع ومعروف لمستخدمي اللغة العبرية وينطق بالعبرية "بيتق لافن"، وتعني البطاقة الخالية من أى علامة وتستخدم فى المجال السياسى للدلالة على بطاقات التصويت الانتخابية والتي توضع فى صناديق الاقتراع السرى بهدف التعبير عن امتناع واضعها عن إبداء رأسى حاسم فى القضية محل التصويت. وخلال السنوات الأخيرة ترددت أكثر من مرة فى المجتمع الإسرائيلى الدعوة لوضع بطاقة بيضاء كتعبير معلن عن موقف سياسى. وأبرز الأمثلة على ذلك ما جاء فى انتخابات الكنيست الخامس، عندما دعت جماعة "من الأصل" مؤيديها لوضع بطاقة بيضاء. وكذلك ما حدث فى انتخابات ٢٩ مايو ١٩٩٦، عندما دعا يساريون متعصبون وشخصيات عربية عامة إلى وضع بطاقات بيضاء فى انتخابات رئاسة الحكومة احتجاجاً على تورط شمعون بيريس فى عملية "عناقيد الغضب". كما ظهرت هذه الدعوة بقوة أكبر بالنسبة للانتخابات الخاصة برئاسة الحكومة فى فبراير ٢٠٠١، والمروجون لها - الذين كانوا فى غالبيتهم من دوائر اليسار - إدعوا أيضاً أن وضع البطاقة البيضاء فى تلك الانتخابات من شأنه أن يؤدى إلى انقلاب فى الساحة السياسية.

والمعارضون الرئيسيين لهذه الظاهرة يرون أن البطاقات البيضاء تعد بصفة عامة معيبة وباطلة (علاوة على الامتناع عن وضع خط على الخيار الأسوأ فى المطروحين للاقتراع، من وجهة نظر الممتنع)، وهو الأمر الذى يسقط من تلقاء ذاته مغزاهم الاستعراضى من الاحتجاج.

٢ - تساهال:

من أشهر المصطلحات العبرية الشائعة فى المجتمع الإسرائيلى. والكلمة عبارة عن اختصار للأحرف الأولى

باللغة العبرية (ص، هاء، ولام) وهى العبارة المختصرة لجيش الدفاع الإسرائيلى. وقد وردت كلمة دفاع فى تسميته لتذكير بفرض تأسيسه فى البداية على نهج وتجربة وهيكل قيادة تنظيم "الهاجاناه" العسكرى وللإعلان والدعاية عن التوجهات اللاعنوانية لدولة إسرائيل حتى وقت تأسيسها.

وقد تم تشكيل جيش الدفاع الإسرائيلى بناء على أمر تشكيل الجيش، والذى نشرته الحكومة المؤقتة فى ١٩٤٨/٥/٢٦، وتم التأكيد فيه على أنه يحظر تشكيل أو إقامة أى قوة مسلحة خارج إطار جيش الدفاع الإسرائيلى. وهذا التعريف هو ثمرة توجيه دافيد بن جوريون الذى اعتبر أن أى تنظيم مسلح آخر خارجاً على القانون.. ويظهر ذلك فى البند الأول من القانون التأسيسى للجيش والقائل بأن جيش الدفاع الإسرائيلى هو جيش الدولة.

٢ - تسادل:

مصطلح باللغة العبرية عبارة عن اختصار شائع للأحرف الأولى (صاد، دال، لام) لجيش جنوب لبنان والمكون من ميليشيات تم تشكيلها، فى جنوب لبنان عام ١٩٧٨ بالمنطقة التى كانت مسماه بالحزام الأمنى، على خلفية تدهور الأوضاع الأمنية بتلك المنطقة فى أعقاب عملية الليطاني، وبمبادرة إسرائيلية، وبما يشبه الموافقة على ذلك بالصمت من جانب الحكومة اللبنانية. وكان على رأس جيش جنوب لبنان (العميل الإسرائيلى) الرائد سعد حداد، الذى أرسل منذ البداية إلى المنطقة وكان شريكاً نشطاً. وبعد موت حداد عام ١٩٨٤ حل محله "أنطوان لحد" الذى كان لواء متقاعد بالجيش اللبناني. وكان جيش جنوب لبنان فى أوج عظمته يضم ثلاثة آلاف جندي فى صفوف الخدمة الدائمة (وكانوا يمثلون ٧٠٪ مسيحيين، ٢٠٪ من الشيعة و ١٠٪ من الدروز).

وكان الجزء الأساسي من تمويله يأتي من مصادر إسرائيلية، كما قام الجيش الإسرائيلي بالإشراف عليه ومساعدته عن طريق وحدة الاتصال مع لبنان، وذلك بفرض منع عمليات التسلل أو الهجمات على شمال إسرائيل. وبمرور الوقت انخفض العدد إلى ألفين وخمسمائة، وارتكز تنظيم جيش جنوب لبنان على كتائب انتشرت على شكل لواء شرقي ولواء غربي، وكانت تلك الكتائب تمتلك مدفعية وأساسيات سلاح المدرعات (وخصوصاً ٢٠ دبابة) وارتبط شغل الجيش الرئيسي، وبناءً عليه تدريبه، بإرساء الأمن الدائم. أما ثقله الذي كان كبيراً نسبياً في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات حين كان حداد يسيطر على المنطقة بقبضة حديدية، فقد تضائل على مر السنين وخاصة بعد ظهور تنظيم حزب الله على الساحة. وفي أعقاب كل محاولة للتوصل إلى تسوية في جنوب لبنان كانت تثور دائماً مسألة وضع الجيش الجنوبي وأمن جنوده، وخاصة في أعقاب عمليتي "حساب النفس" و"عناقيد الغضب". وفي بداية عام ١٩٩٦ بدأت حكومة لبنان في محاكمة كبار رجال جيش جنوب لبنان غيابياً بتهمة الخيانة وتمت إدانة العشرات منهم وحكم عليهم بعقوبات مشددة.

وفي يونيو ١٩٩٩ تلقى جيش جنوب لبنان ضربة قاسية حين أجبره النقص في الطاقة البشرية على التخلي عن مدينة "جزين" وفي أعقاب قرار رئيس الوزراء إيهود باراك بإجلاء الجيش الإسرائيلي وانسحابه من جنوب لبنان في شهر مايو ٢٠٠٠، طرحت خطط مختلفة فيما يخص مستقبل جيش جنوب لبنان وأسر الجنود، حيث أعلنت حكومة لبنان وكبار رجال حزب الله وعناصر سورية مختلفة أنه لن تكون هناك أي تسوية مع أفراد ذلك الجيش الذين يجب أن يسلموا أنفسهم للمحاكمة بتهمة الخيانة والتعاون مع القوات الإسرائيلية المحتلة للجنوب اللبناني. وقد قام بالفعل

عدد من أفرادهم بتسليم أنفسهم للسلطات اللبنانية آمليين في الحصول على عفو عام، بينما تم ترحيل العديد من أفراد الجيش وأسرههم إلى إسرائيل طالبين الحماية واللجوء السياسي في الوقت الذي غادر فيه لحد الأراضي اللبنانية وفضل اللجوء السياسي والمعيشة في فرنسا.

٤ - صخرة إسرائيل:

مصطلح لغوي شائع وينطق بالعبرية "تسور إسرائيل"، وهو في الأصل تعبير توراتي يطلق على الرب. وقد ورد في فقرات: "تحدث إلى صخرة إسرائيل" (سفر صموئيل الثاني ٢٣: ٢) وكذلك: "أحضر في جبل الرب إلى صخرة إسرائيل" (أشعيا ٢٩: ٣٠) وبما أن هذا اللفظ قد ورد في العهد القديم أيضاً بمعنى - "صخرة كبيرة" ومجازاً بمعنى القلعة والحصن، فمن السهل اعتبار اللفظ لقباً للدلالة على قوة إسرائيل (المستمدة من قوة الرب). ومن هذا الازدواج في المعنى اللفظي تم اشتقاق السياق السياسي للمصطلح "تسور إسرائيل" حين طلب من تسفى بارنزون قبل إقامة الدولة - والذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب المستشار القانوني للنقابة العامة للعمال، وبعد ذلك شغل منصب قاضي في المحكمة الإسرائيلية العليا - أن يضع مسودة لإعلان الاستقلال فأورد في فقرته الأخيرة كلمات "مع ثقتنا في صخرة إسرائيل"، على افتراض أنها ستعرض على الدينيين والعلمانيين على حد سواء وترك لكل طرف تفسيرها من وجهة نظره. وتأثير من دافيد بن جوريون قبل مجلس الشعب اليهودي المؤقت الفكرة والفقرة سالفة الذكر في إعلان الاستقلال وبدأت بصيغتها النهائية بالكلمات: "من خلال ثقتنا بصخرة إسرائيل..." وجاءت في الترجمة الإنجليزية الرسمية للإعلان كلمة "صخرة إسرائيل" بمفهوم الرب القادر على كل شيء.

◆ الصحف الرئيسية في إسرائيل ◆

م	اسم الصحيفة	معناها باللغة العربية	تاريخ التأسيس	الجهة المؤسسة	أعداد التوزيع
١	يديعوت أحرونوت (يومية)	آخر الأخبار	١٩٣٩	ملكية خاصة لعائلة موزيس الإعلامية	الصحيفة الأكثر توزيعاً في إسرائيل إذ يقرأها حوالي ثلثي قراء الصحف العبرية، حيث توزع ٣٠٠ ألف نسخة يومياً و٦٠٠ ألف نسخة للعدد الأسبوعي (الجمعة)
٢	هاآرتس (يومية)	الأرض	١٩١٩	مالكة هذه الصحيفة هي كتلة الإعلام "شوكين"	العدد اليومي (٦٥ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٧٥ ألف نسخة)
٣	معاريف (يومية)	صلاة الغروب	١٩٤٨	ملكية خاصة لعائلة نمرودي الإعلامية	العدد اليومي (١٦٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٢٧٠ ألف نسخة)
٤	هاتسوفيه (يومية)	المراقب	١٩٣٨	المفدال (الحزب الديني القومي)	العدد اليومي (٦٠ ألف نسخة)
٥	جيروزايم بوست (يومية)	بريد القدس	١٩٣٢	ملكية خاصة لمجموعة جريشون أجروند	العدد اليومي (٣٠ ألف نسخة) العدد الأسبوعي (٥٠ ألف نسخة) (توزع يومياً طبعة دولية في أمريكا الشمالية وطبعة أسبوعية باللغة الفرنسية في أوروبا)
٦	جلوبس (يومية اقتصادية)	-	١٩٨٣	شركة "جلوبس لتونوت للنشر" التي تمتلكها مجموعة مونتين	٤٠ ألف نسخة
٧	هاموديع (يومية)	المخبر	-	حزب أجودات إسرائيل	العدد اليومي (٢٥ ألف نسخة) توزع نسخة أسبوعية باللغة الإنجليزية

رقم الايداع ٢٠٠٣ / ٢٠٠٦
I.S.B.N 977 - 227 - 229 - 6



مختارات الإسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وإيضاح بهدف ترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار في مصر.

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك في عضوية المركز التي تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التي يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التي يصدرها في لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوي، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج في خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).

